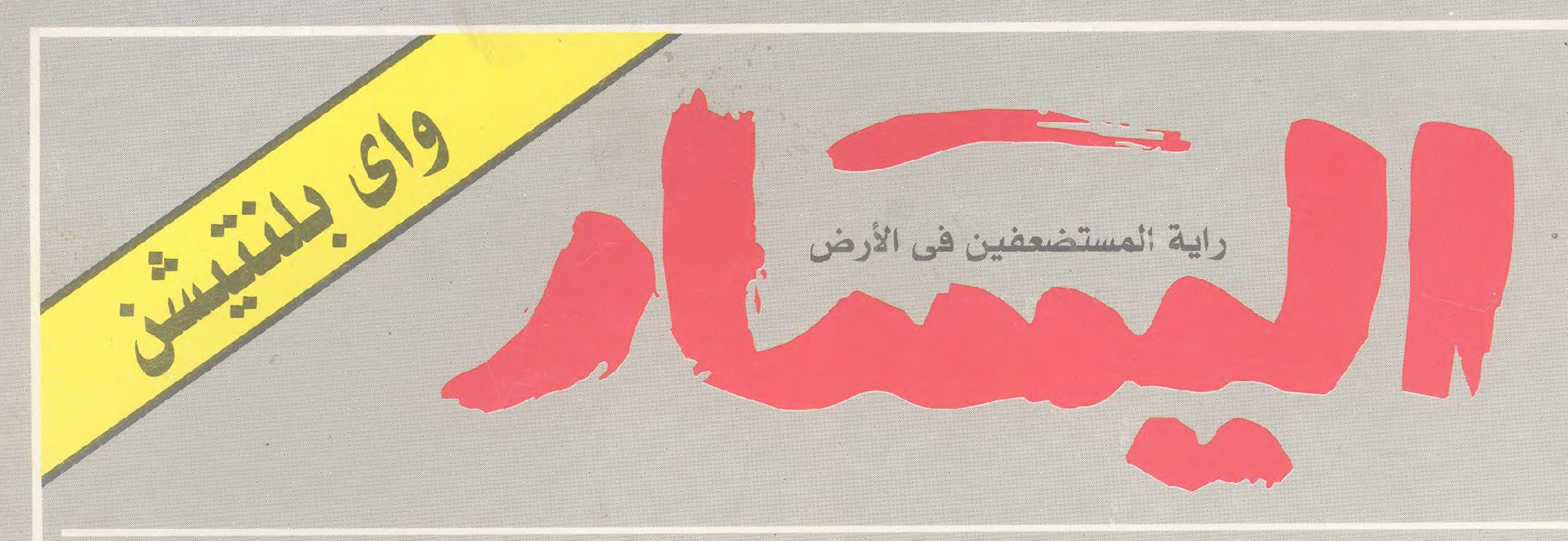


اليسار / العدد ١٠٧ / يناير ١٩٩٩ / رمضان ١٤١٩ هـ / الثمن : ٣ جنيهات



الهجوم على العراق والهجوم على كلينتون وجهان لأزمة أمريكية واحدة

لطفى الخولى والأزمة السياسية

عمال الزراعة والتراحيل عبيد نهاية القرن

الضحك بعيدا عن عادل إمام وهنيدى

خطورة الانسحاق فى العولمة والثقافية

الماركسية .. هل نجدّدها أم نبددها

منظمات حقوق الإنسان والتمويل الأجنبى

المشروع.. ممنوع

منعت السلطة مسيرة رؤساء الاحزاب لمساندة العراق ضد العدوان الأمريكى .. وطلبت أن تقتصر المسيرة على رؤساء الأحزاب الخمسة يرافقهم خمسة أعضاء ولا يشارك «الاخوان المسلمون» والشيوعيون . ورفض رؤساء الأحزاب هذا القرار المهين.

صور ١: إثنان من كبار ضباط مباحث أمن الدولة يبلغون خالد محيى الدين القرار أمام الحزب الناصرى.

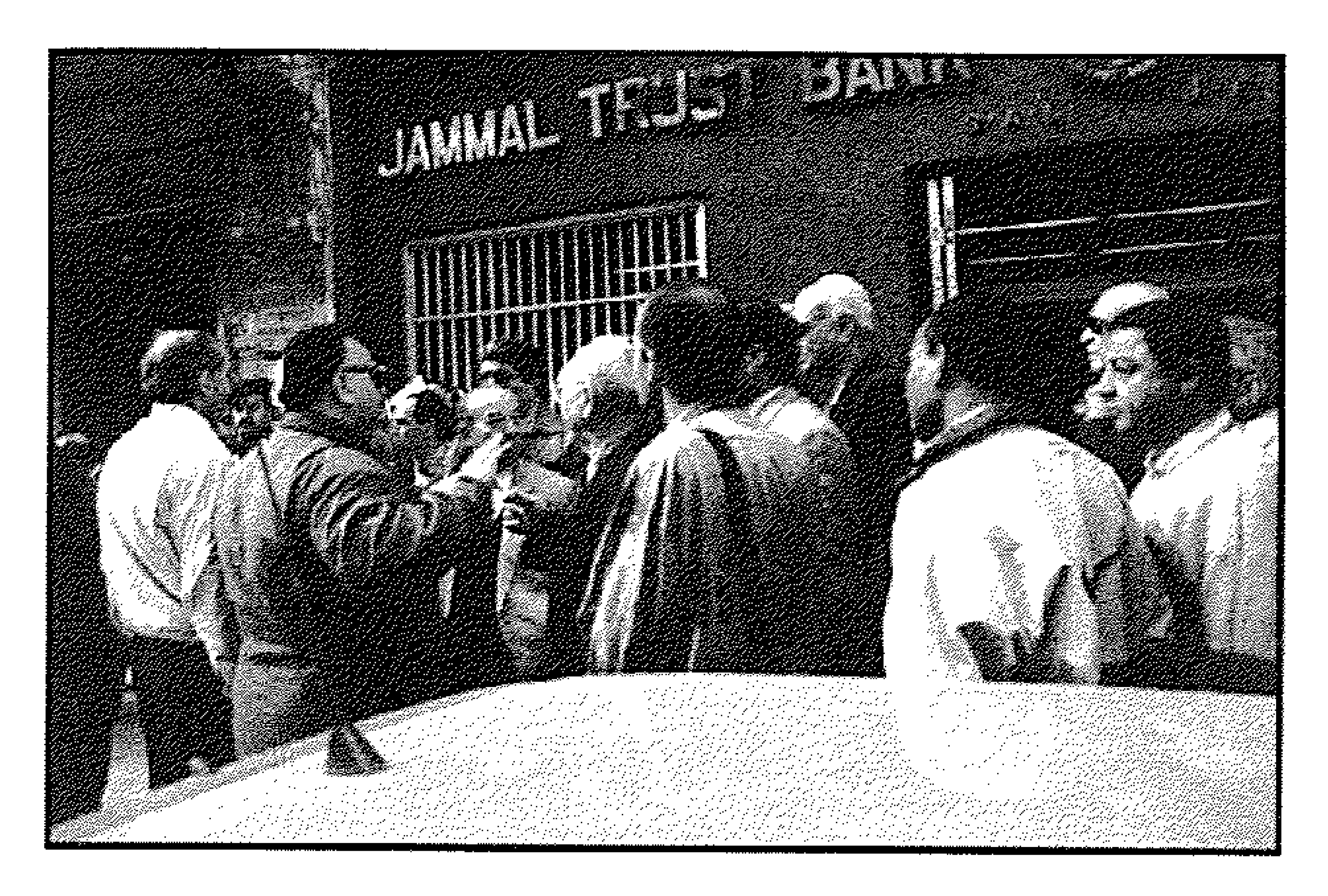
صور٢: أعضاء الأحزاب فى شارع طلعت حرب ينتظرون قرار الرؤساء.

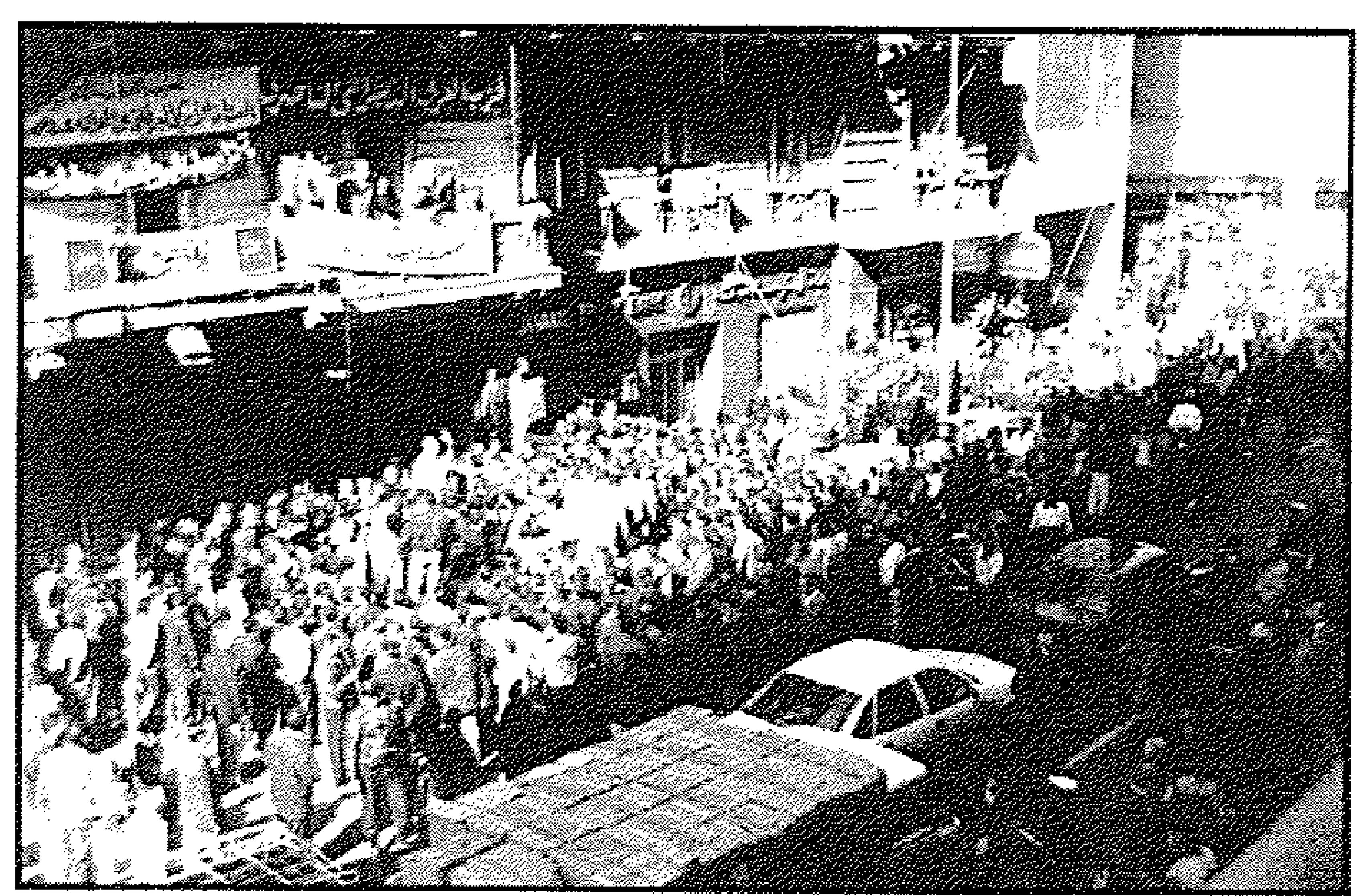
صور٣: ضياء داود يعلن الغاء المسيرة احتجاجا.

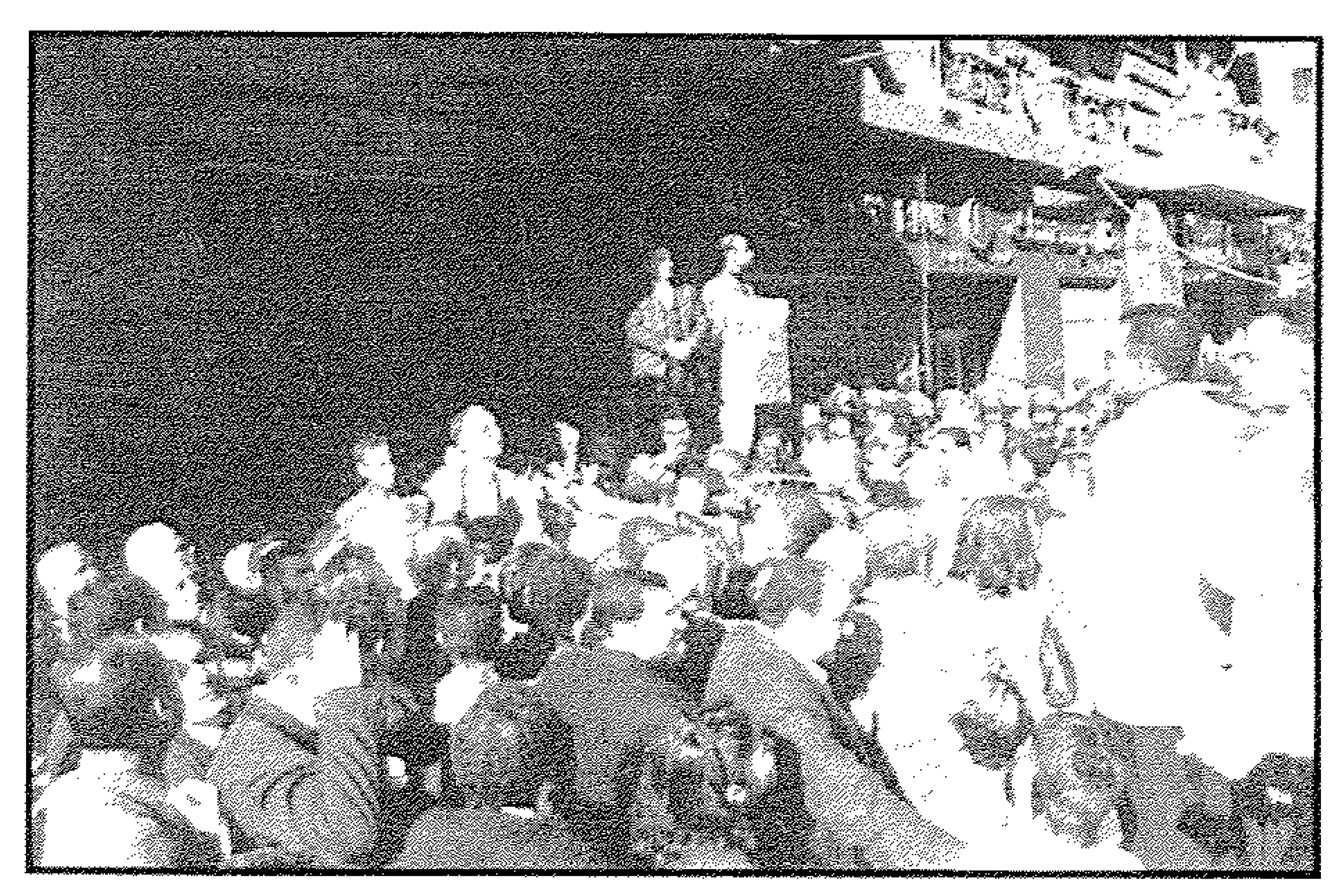
صورة٤: رفعت السعيد يخطب فى المواطنين.

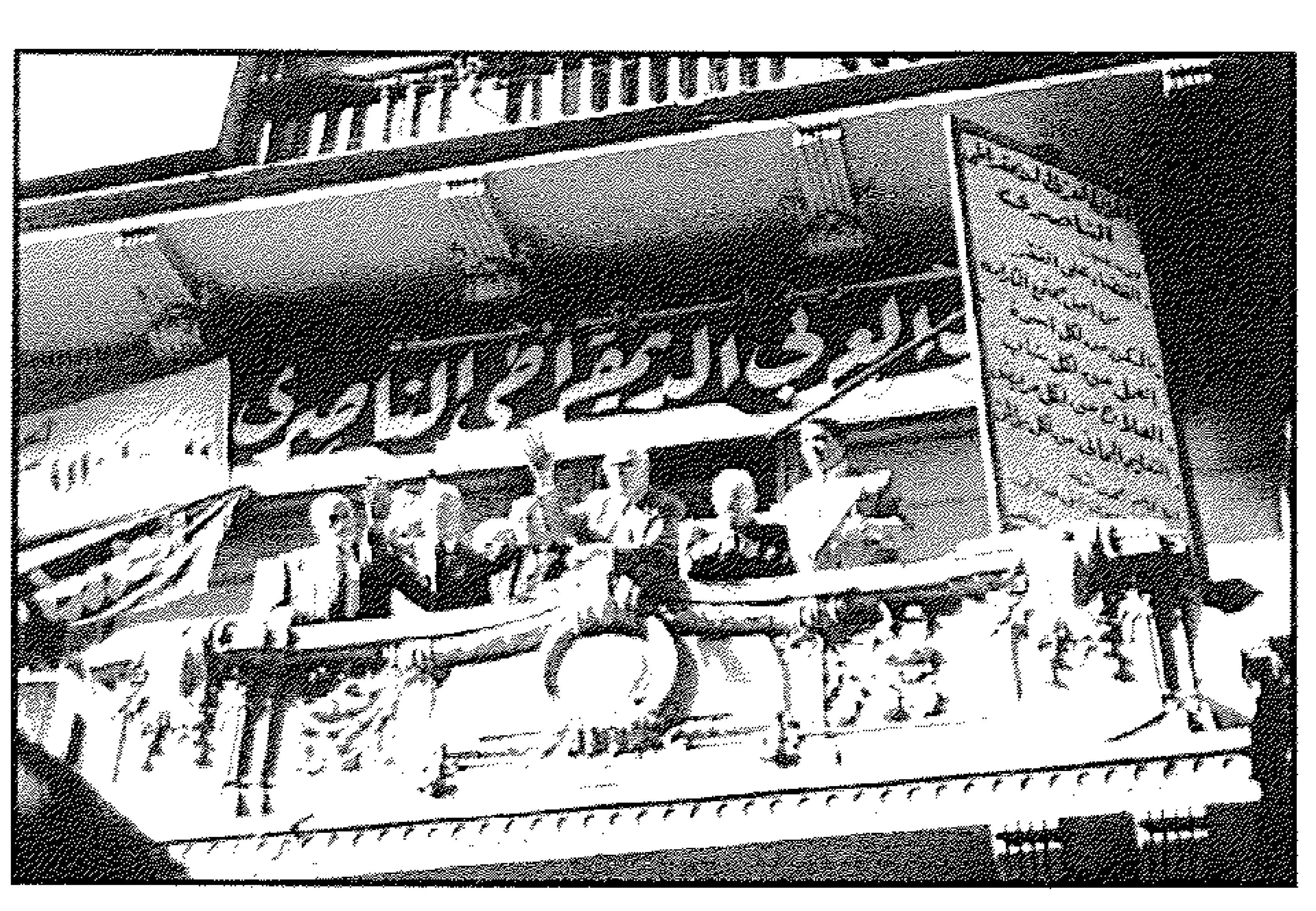
صورة ٥: الصحفيون وقد اندس بينهم جنود من فرق الكاراتيه يستمعون لقادة الأحزاب وهم يخطبون فى الشارع.

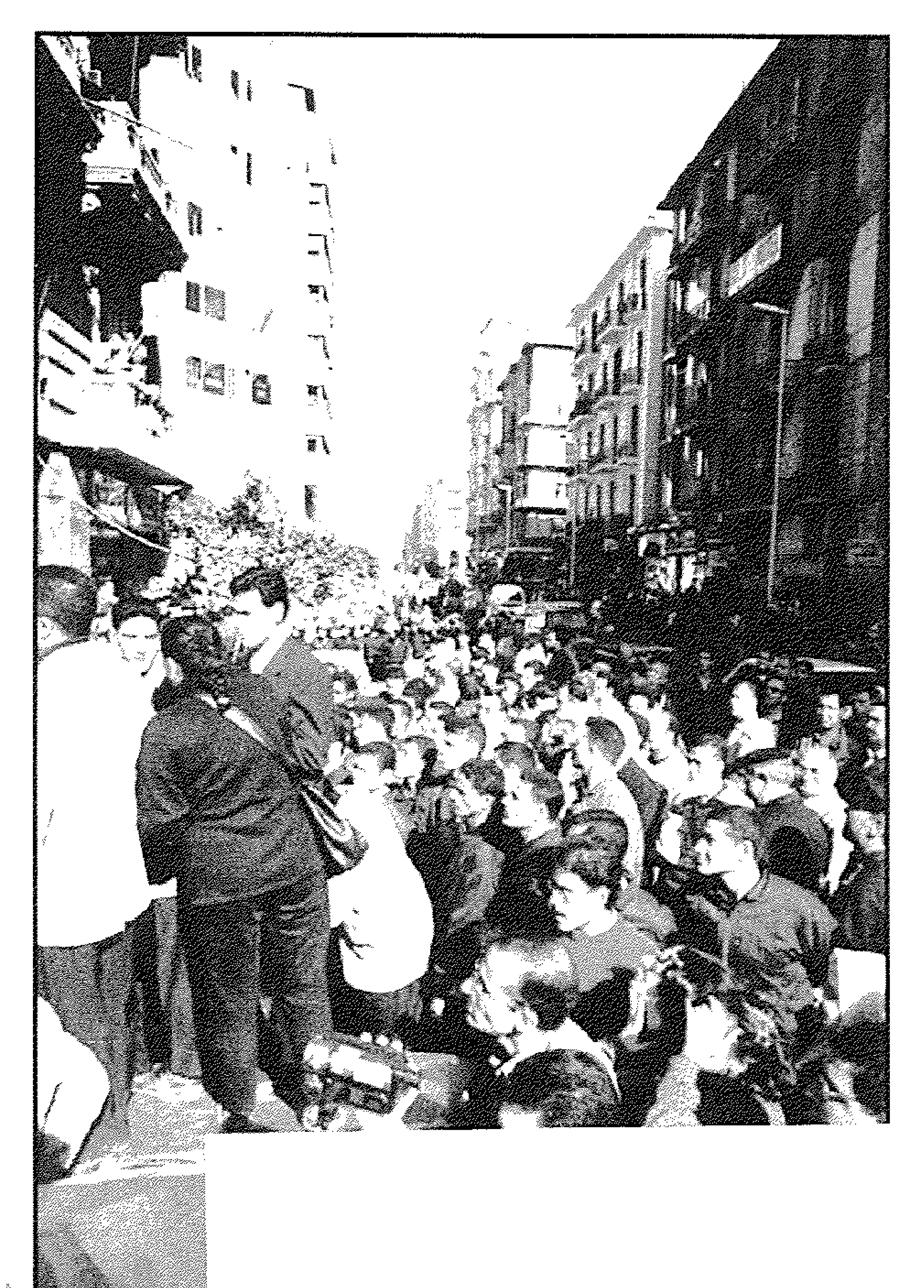
تصوير: عمر أنس











في هذا العـــدد

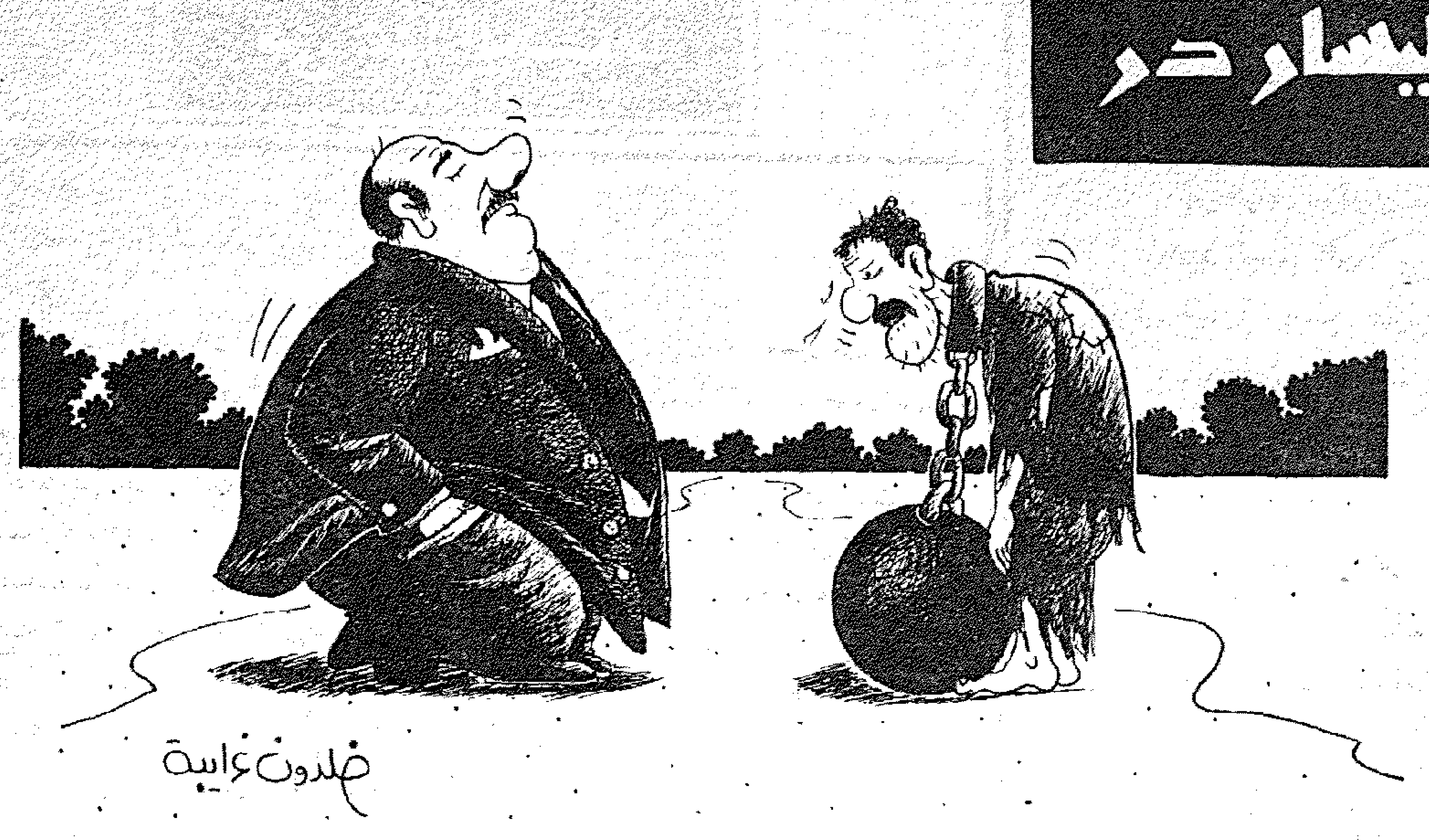
رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المستشارون
ابراهيم بدراوي
أحمد نبيل الهلالي
د. خليل حسن خليل
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
محمد وفاء حجازي
محمود أمين العالم
شارك في التأسيس:
د. فؤاد مرسي
عبد الغني أبو العينين

اليسار : منبر ديمقراطي يصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST,TALAAT HARB SQ, CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة
مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و٦٠ جنيها للهيئات
الوطن العربي : ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم : ١٠٠ دولار أمريكي أو مايعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفي أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.
الادارة والتحرير:١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت : ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨
FAX : 5786298

لليسار در



ثلاث ملفات .. وثلاث حوارات

فرضت ثلاثة أحداث نفسها على هذا العدد، دون تخطيط مسبق.

أولها ، العدوان الأمريكي البريطاني على العراق. وقد شارك في هذا الملف **"عمرو سليم"** بكاريكاتير الغلاف في نقد لاذع للحكام العرب ، **وحسين عبد الرازق** بافتتاحية العدد، **وسمير كرم** بتحليله العميق للمشهد من الساحة الأمريكية.

الملف الثاني حول **اتفاق واى بلانتيشن وتوابعه**، وعلى الأصح موضوع التسوية السياسية الحالية ومآلت إليه . وتضم ثلاثة موضوعات . مقال للكاتب الفلسطيني **"اسحق الخطيب"** أحد القادة الشيوعيين في الحزب الشيوعي الأردني سابقا ، ومن المدافعين بقوة عن السلطة الوطنية الفلسطينية وسياساتها واتفاق أوسلو. **ودراسة أصدرها حزب التجمع حول اتفاق واى بلانتيشن ومسيرة التسوية برمتها**. ورسالة من القدس تتضمن **رؤية حزب الشعب الفلسطيني** . وهو معارض من داخل السلطة الوطنية الفلسطينية . وعلى هامش هذا الملف تأتي رسالة **نظير مجلي** من حيفا حول **نهاية حكومة نتانياهو والانتخابات الإسرائيلية المتوقعة** لتكتمل أبعاد المشهد الفلسطيني.

الملف الثالث يدور حول **منظمات حقوق الانسان والضجة التي أثيرت حولها أخيرا وحول التمويل الأجنبي لمؤسسات المجتمع المدني** . وقد تحمل مسئوليته كاملا محققنا الشاب وسكرتير تحرير المجلة **"خالد البلشي"**، وأضاف إليه الفنان **أحمد عز العرب** رؤيته بالكاريكاتير.

وكان للحوار في هذا العدد أيضا نصيب. فقد استفزت مقالات **لطفي الخولي** في الأهرام حول الأزمة السياسية **عادل غنيم** فناقشها بما عرف عنه من هدوء وموضوعية ، آملا أن يفتح بذلك الباب لحوار بين كافة الأطراف.

واختار **أحمد عبد القوى زيدان** أن يحاور **د. رفعت السعيد** حول موقفه من الماركسية ، وهو موضوع لابد أن يثير العديد من النقاشات.

وكتب **د. خليل حسن خليل** حول مشروع البرنامج العام لحزب التجمع طارحا رؤيته لموضوع الاشتراكية.

وقد تلقت **مجلة اليسار** مقالين حول الانشقاق في الحزب الشيوعي الأردني أولهما للدكتور **يعقوب زيادين** الأمين العام السابق للحزب تحت عنوان **" في أزمة الحزب الشيوعي الأردني والتمويل الخارجي والعلاقات المشبوهة"** والثاني من أحد أنصاره **" عبد الهادي الراجح"** تحت عنوان **الحزب الشيوعي الأردني مؤتمر استثنائي وليس انشقاقي".**

ومن ناحية المعلومات ووجهة النظر فلا جديد عما قيل في الرد الذي نشرته اليسار عقب نشر مقال رئيس التحرير . بالاضافة إلى أن مقال **د. يعقوب زيادين** تضمن إتهامات بالفساد والتربح لشخصيات قيادية في الحزب الشيوعي الأردني يعرضنا للمساءلة القانونية - في حالة نشر المقال - طبقا لقانون العقوبات المصري. ولذا فاننا نعتذر عن النشر ونقرر إغلاق هذا الملف فقد نشرت كافة وجهات النظر وللقارئ أن يكون رأيه بنفسه.

كلمة أخيرة .. لقد استجاب عدد من أصدقاء اليسار لصرختنا في العدد الماضي مما مكننا من إصدار هذا العدد . ولكننا لم نجتاز الأزمة بعد . ومازلنا ننتظر أن يوفي كافة الأصدقاء بوعودهم لتستمر **اليسار راية المستضعفين في الأرض.**

اليسار

موقفنا

رفع الحصار العربى عن العراق

حسين عبد الرازق

بعد أربعة أيام من القصف الجوى والصاروخى - الأمريكى البريطانى - للعراق ، والذى استهدف طبقا لوزارة الدفاع الأمريكية **٩٧ موقعا للأسلحة والاستخبارات الأمنية والعسكرية ومراكز سياسية**، أطلق خلالها **٣٢٥ صاروخ**" " توماهوك" و**٩٠ صاروخا** من نوع أكبر أطلقت جوا ، ومئات من القنابل التقليدية أطلقتها أربع مقاتلات أسرع من الصوت من طراز" بى - إيه" الاستراتيجية ، وتم نتيجتها - كما قالت مصادر البنتاجون - **تدمير ستة مواقع من أصل ٣٢ موقعا ثابتا ومتحركا تشكل شبكة الدفاع الجوى العراقى ، وتدمير ١١ موقعا من أصل ٢٠ للمراقبة العسكرية والمدنية ، وتدمير سبعة مواقع من أصل ١٨ موقعاً مخصصة لأسلحة فتاكة ومراكز أمنية وموقع واحد من أصل ١١ لإنتاج صواريخ وأسلحة فتاكة ولاجراء الأبحاث والتطوير والصيانة والتخزين ، وضرب تسعة مواقع للحرس الجمهورى والجيش النظامى دمر ثلاثة منها ..**

.. أعلنت واشنطون ولندن أنهما أتمتا تنفيذ المرحلة الأولى من خطة عسكرية تتألف من ثلاث مراحل مدة كل منهما **٤ أيام** . وأن هذه الخطة وضعت منذ فبراير الماضى ، وتأجل تنفيذها إلى ديسمبر **وتشكل المرحلة الثانية - والتى سيشرع فى تنفيذها فى أى وقت - قصف البنى التحتية بما فيها قصور الرئاسة والجسور (الكبارى) التى تم ترميمها بعد حرب الخليج الثانية** . ومواقع وأهداف عسكرية حساسة حول بغداد . يتبعها تقديم مجموعة من المطالب للقيادة العراقية للتنفيذ الفورى " وستكون الضربة أشد تأثيرا وقوة من المرحلة الأولى". **والمرحلة الثالثة تشمل ضرب قوات الحماية التابعة للرئيس العراقى ولكبار المسئولين فى بغداد، وتوسيع نطاق الحظر الجوى فى الشمال والجنوب ليشمل العراق كله**، مع احتمال اعلان منطقة آمنة فى جنوب العراق ، شبيهة بالمنطقة الآمنة التى أعلنت فى المناطق الكردية فى الشمال.

وهذه الخطة العسكرية بمراحلها الثلاث تدخل فيما سمى **استراتيجية الاحتواء للعراق** ، والتى أعلنها كل من" **تونى بلير" و "كلينتون"** . وتقوم هذه الاستراتيجية على أربعة عناصر . لقد قال **كلينتون** فى بيانه الذى أعلن فيه وقف العدوان العسكرى على العراق أنه" **طالما بقى صدام فى السلطة سيظل يشكل تهديدا لشعبه والمنطقة والعالم.** لذلك يجب أن نتبع مع حلفائنا استراتيجية لاحتوائه وكبح برنامجه الخاص بأسلحة الدمار الشامل مع **العمل للوصول إلى اليوم الذى سيتمتع فيه العراق بحكومة راغبة فى العيش فى سلام مع شعبها وجيرانها".** ثم عرض استراتيجيته قائلا..

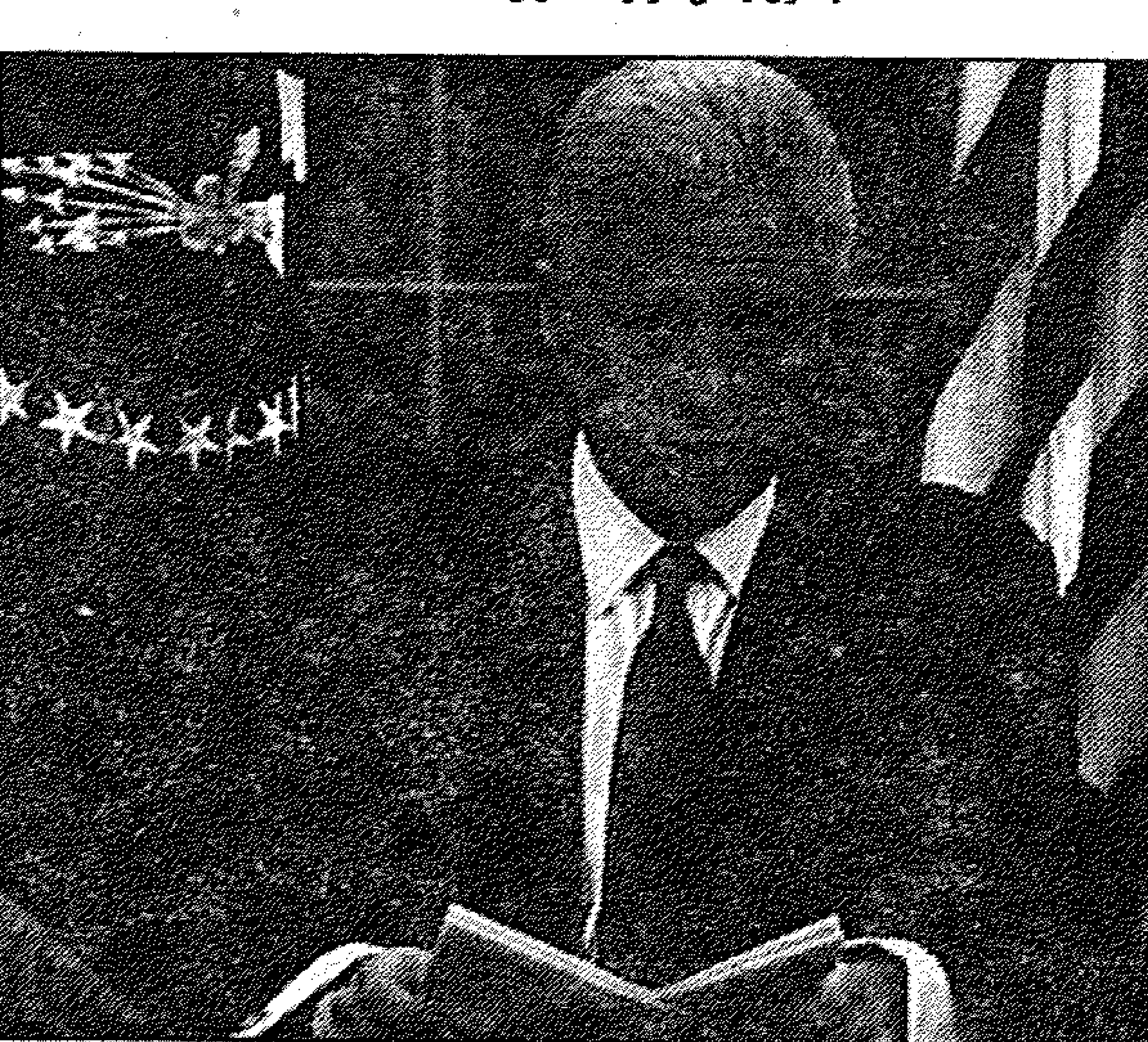
" **أولا: سنحافظ على وجود عسكرى قوى فى المنطقة وسنبقى مستعدين للاستعانة به** إذا حاول صدام إعادة بناء أسلحة الدمار الشامل، أو ضرب جيرانه ، **أو تحدى الطائرات الحليفة ، أو هاجم الأكراد.**

ثانيا: ستبقى العقوبات ، وهى من أطول العقوبات فى تاريخ الأمم المتحدة ، إذ كلفت صدام حتى اليوم أكثر من **١٢٠ مليار دولار.**

ثالثا: سنرحب بعودة" **أونسكوم**" والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى العراق لمتابعة مهمة الأمم المتحدة شرط أن يتخذ العراق أولا تدابير واضحة وملموسة وإيجابية لتأكيد أنه سيتعاون كليا مع المفتشين .. وسنبقى متيقظين مستعدين للجوء إلى القوة إذا لاحظنا أن العراق يعيد برنامجه التسليحى.

رابعا: وعلى المدى الطويل فان أفضل طريقة لوضع حد للتهديد الذى يمثله صدام بالنسبة إلى شعبه هى أن تكون للعراق حكومة مختلفة . وسنكثف التزامنا لدى مجموعات المعارضة العراقية وسنكون مستعدين لمساعدة قيادة جديدة فى بغداد تتمسك بالتزاماتها الدولية وتحترم حقوق شعبها .."

وأظن أن ماعشناه خلال أيام العدوان العسكرى الأربعة ، وهذه التصريحات والخطط المعلنة ، كفيلة بأن ندرك جميعا أن العدوان لاعلاقة له من قريب أو بعيد بعدم التزام الحكومة العراقية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، أو إخلالها بتعهداتها للأمم المتحدة وللأمين العام كوفى عنان ، أو بأخطاء القيادة العراقية ،، وإنما الأمر ببساطة شديدة خطة أمريكية



كلينتون يعلن قرار العدوان

محكمة تستهدف تحقيق أهداف معلنة منذ حرب الخليج الثانية وغزو العراق في يناير ١٩٩١.

فالولايات المتحدة لاتهدف - كما تدعى - لتدمير أسلحة الدمار الشامل . فاذا كانت الضربة العسكرية الأساسية للعراق عام ١٩٩١ والتى شملت طبقا للمصادر الأمريكية " **عشرين ألف غارة جوية،** منها ثلاثة آلاف غارة استراتيجية و١٦٠ غارة على مراكز القيادة العراقية " ومايقرب من ثمان سنوات من عمليات التفتيش اليومية والتدمير لأسلحة الدمار الشامل ، والضربة العسكرية الأخيرة .. كل ذلك قد فشل فى تحقيق هذا الهدف .. **فماذا ستحقق ضربة عسكرية جزئية هنا أو هناك.**

أن الهدف الحقيقى للولايات المتحدة هو استكمال تدمير البنية الاقتصادية والعسكرية والتحتية للعراق ، وتدمير الشعب العراقى ذاته ، لكى تخرج العراق لعقود طويلة قادمة من حسابات القوة فى المنطقة. أى خروج القوة العربية الثانية من ساحة المواجهة مع إسرائيل بعد أن تم إخراج مصر باتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح بين السادات وبيجين.

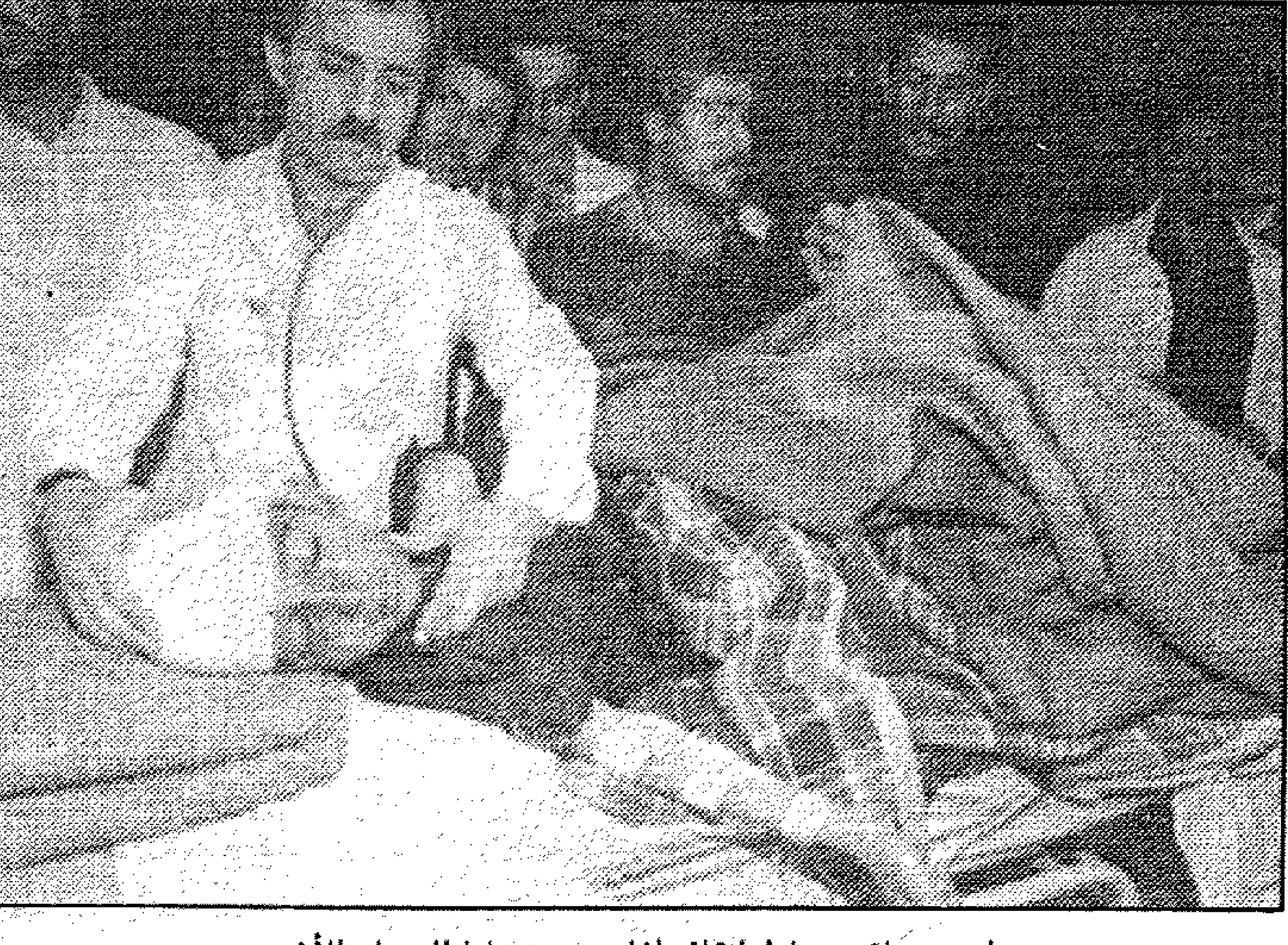
ويرتبط بهذا الهدف تحقيق التعهد الأمريكى بفرض تسوية سياسية على المنطقة تحقق **تحول إسرائيل إلى دولة إقليمية كبرى مهيمنة على المنطقة عسكريا واقتصاديا وسياسيا** . كجزء من سياسة الهيمنة الأمريكية على المنطقة والعالم ، والتى تريد من خلال هذا العدوان تأكيد **أنها اللاعب الوحيد فى الساحة الدولية،** وأن شرعية القوة التى تمارسها الولايات المتحدة هى الشرعية الوحيدة التى تعلو على الشرعية الدولية والأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وتسعى الولايات المتحدة ضمن هذه السياسة إلى **استكمال سيطرتها على البترول العربى بالسيطرة على بترول العراق،** وضمان السيطرة على خطوط مواصلاته إلى أوروبا والولايات المتحدة ، ومن ثم تقوية الولايات المتحدة فى المنافسة مع الاتحاد الأوربى واليابان.

ومن أهم الأهداف أيضا استكمال استنزاف الثروات العربية . فدول الخليج التى تحولت إلى دول مدينة نتيجة لتكلفة حرب الخليج الثانية ، مطالبة بتسديد فاتورة العدوان الأخير أو الجزء الأكبر منه . وقد وصلت تكلفة العدوان طبقا للمصادر الأمريكية ١٠ مليار دولار.

ورغم وضوح الأهداف الأمريكية التى تصيب الأمن القومى العربى فى مقتل ، فللأسف الشديد ، فقد تواطأت الحكومات العربية مع العدوان الأمريكى بصور شتى. فدول اعلان دمشق الثمانية أعطت غطاء للعدوان عندما ألقت فى مؤتمر الدوحة بالمسئولية على العراق فى أى تصاعد فى الأزمة . والكويت ودول خليجية أخرى كانت أراضيها ومياهها وسماؤها هى مواقع انطلاق وعبور الطائرات والصواريخ التى دمرت العراق. والصمت المؤسف لهذه العواصم طوال أيام القصف كان مظهراً آخر من مظاهر التواطؤ.

ومع ذلك **فهناك بعض الشواهد على أن بعض الحكومات العربية ، خاصة حكومات مصر وسوريا والإمارات وقطر تعيد النظر فى ممارساتها تحت ضغط الرفض الشعبى العارم فى كل مكان للعدوان الأمريكى.** ومسئوليتنا اليوم أن نلزم هذه الحكومات بتبنى استراتيجية عربية لحماية الأمن القومى العربى تتصدى للعدوان الأمريكى الإسرائيلى . ونقطة البداية موقف مصرى - وعربى إن أمكن - برفض تطبيق العقوبات على العراق ، والتى أسقطها العدوان الأمريكى البريطانى ، والمبادرة برفع الحصار العربى عن العراق وإعادة العلاقات السياسية الطبيعية ، وإحياء العمل العربى الجماعى الاقتصادى والسياسى والعسكرى ، بما فى ذلك اتفاقية الدفاع العربى المشترك.


طبيب عراقى يحاول انقاذ طفل من ضحايا العدوان الأخير


صدام حسين وبعض قادته

مناقشة لافكار لطفى الخولى حول الأزمة السياسية

جذور الأزمة بين طمس التناقض بين الحاكمين والمحكومين والترويج لمؤسسة الرئاسة كقاطرة للتغيير!!

عادل غنيم

كشفت الأزمة التى تفجرت بين الحكومة ومجلس الشعب من ناحية ، وبين المجلس والصحافة المصرية من ناحية أخرى عن عمق أزمة النظام السياسى القائم ،وعن طبيعتها الهيكلية المؤسسية . **فأعضاء مجلس الشعب الذين أثاروا الأزمة من الحزب الوطنى الديمقراطى ،حزب الأغلبية الحاكم، والحكومة هى حكومة الحزب والصحافة التى فجرت الأزمة هى صحافة الحكومة** .ومن الطبيعى أن تثير هذه الأزمة جدلاً واسعا فى الصحافة المصرية محركة مياهها الآسنة ، وأن تلقى اهتماما خاصا من الأهرام منبر الدولة المركزى ،فتصدى كتابه الكبار للأزمة بحثا عن أسبابها وعن مخرج لها(**سيد يسن وصلاح الدين الدين حافظ ولطفى الخولى ود. جمال عبد الجواد**) ولعل أبرز هذه المحاولات سلسلة مقالات الأستاذ **لطفى الخولي** التى نشرها فى عموده اليومى «**اجتهادات**» ابتداء من ٢١/ ١١/ حتى ٢٩/ ١١/ ٩٨. وفيها يقدم تصورا متكاملا لطبيعة الإزمة السياسية الراهنة وتحليلا لجذورها واستراتيجية للخروج منها.

وسأكتفى هنا ببعض الملاحظات والتساؤلات التى تثيرها هذه «الاجتهادات».

١ عن تشخيص الازمة السياسية الراهنة :

يستهل الأستاذ **لطفى** اجتهاداته بإعلان تبنيه لتشخيص الرئيس **مبارك** باعتباره «تشخيص واقعى ونقدى للساحة الفكرية والسياسية الراهنة فى بلادنا التى يغلب عليها البلادة والركود والمعارك الماضوية... .. وغالبية الاداء الفكرى والاعلامى تكشف عن هذا العوار والخواء الذى غيب القوى الحية وخاصة الشبابية منها عن العمل السياسى» فقد ثبت أن **٧٪ فقط من الشباب بالمجتمع يهتم بالعمل الفكرى والسياسى من خلال الاتصال بمختلف الاحزاب**» وهو يحمل الكل المسئولية عن هذا العقم والبوار وذلك التقدم المأساوى النشيط للجماعات السياسية نحو الماضى والوله بالسلف الصالح أو الشورى أو ليبرالى الثلاثينات والاربعينات.. **بيد أن المسئولية الأساسية تقع اليوم بالأساس على على الحزب الوطنى الحاكم** » .

ويمضى لطفى الخولى فى تحليله للأزمة قائلا: إن «قاطرة الحركة الأساسية» .. «فى تحويل مصر من خلال المراحل المتعاقبة من الاصلاح الاقتصادى فى زمن العولمة العاصف إلى ورشة عمل تضج بالمشروعات العملاقة العابرة للقرون ، التى توسع الرقعة العمرانية والطاقة الانتاجية خمسة أضعاف فى ربع قرن» .**تتكون هذه القاطرة من مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء وبواكير قوى جديدة متفرقة لا تزال طرية العود والخبرة** من التكنوقراط والمثقفين وعدد محدود من رجال الأعمال الذين يلتزمون بالبعد الاجتماعى للرأسمالية العصرية «**غير أنه يرى أن المقاومة الأساسية لحركة قاطرة الدفع والتغيير .. تأتى من الوضع العبثى الذى يحتله الحزب الوطنى باغلبيته العددية الفقيرة النوعية إلى حد مذهل التى تسيطر على مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية وغيرها من المؤسسات السياسية وتقنع بأسوارها الشمولية وهراوات جماعات المتنفعين المحترفة بالسلطة من نفاذ القوى الجديدة إلى قلب عملية التغيير والتحديث**... والمشكلة تتفاقم حين يظل الحزب الشمولى الحاكم رابضا كالفيل النهم العجوز فى ساحة تتعدد فيها أحزاب مقيدة أو كرتونية (الاهرام ١١/٢٣).

غير أن «**الجذر الخطير» لمشكلتنا السياسية الراهنة «هوغلبة ما اسميته «الطبقة الهجين على شئون الحياة فى المجتمع»**.. وهى التى تولدت عن قيام البرجوازية الصغيرة الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى ، بقيادة العمليات الانقلابية الثورية (فيما عرف بثورات العالم الثالث) غالبا من مواقعها فى القوات المسلحة.. ولأنها طبقة هشة محدودة الوزن والخبرة والثقافة فى المجتمع فانها احتاجت فى مواجهة تحديات الاستعمار الخارجى والطبقة البرجوازية المتوسطة والكبيرة من ناحية أخرى ،إلى تكوين سبيكة اجتماعية جديدة من حولها تدعم استيلاءها على السلطة وتؤمن حكمها ضد المخاطر المحيقة بها .. وتعطيها رونقا شعبويا ،حتى لا تضطر إلى التحالف مع طبقات طبيعية وقوى شعبية مثل طبقات العمال والفلاحين وقوى المثقفين تقاسمها السلطة.

من هنا شرعت القوى الانقلابية .. فى تهجين طبقة لهذا الغرض من حول السلطة ، تضم فلولا منفصلة عن طبقاتها الأصلية فى محيط العمال والفلاحين والمثقفين .. ومع الزمن ومنافع السلطة تمددت هذه الطبقة الهجين فى المجتمع والسلطة .. وتسربت بالتالى إلى مسالك السلطة والتنظيم السياسى الواحد ، ثم إلى غالبية الأحزاب والنقابات والاعلام ومؤسسات الاقتصاد والمجتمع المدنى مع قيام نظام التعددية» إنها شمولية الاتجاه ،مغلقة ضد الجديد ،تعادى التغيير والديمقراطية .. وتوسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة أو انفتاح الحكم على الطبقات الاجتماعية الحقيقية .هنا .. مكمن الأزمة حيث التناقض بين قاطرة الدفع والتغيير والطبقة الهجين». (الأهرام ١١/٢٥).

ومهما بدا هذا التشخيص متماسكا من

الناحية الشكلية فهو يخفي في الحقيقة جوهر الأزمة السياسية الراهنة وأسبابها الموضوعية فضلا عما يشوبه من أخطاء منهجية ونظرية ، وتجاهله للطبيعة الطبقية للنظام السياسى القائم التى تتجلى فى توجهاته الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الموضوع واسع وخطير ، ويحتاج إلى دراسة معمقة متعددة التخصصات باعتبار أزمة النظام السياسى جزءا لا يتجزأ من أزمة المجتمع المصرى المعاصر . ولهذا سأكتفى بإبداء بعض الملاحظات والتساؤلات:

أولا : تضخيم التناقض الثانوى داخل النظام السياسى بين مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء من ناحية، والحزب الوطنى صاحب الأغلبية فى مجلس الشعب من ناحية أخرى ، **وطمس التناقض الرئيسى بين الحاكمين والمحكومين** ، بين النظام السياسى الشمولى الرأسمالى القائم الذى يحتكر السلطة وممارسة النشاط السياسى والجماهير الشعبية العريضة المحرومة من أبسط الحقوق والحريات الديمقراطية.

ثانيا: تجاهل الأستاذ **لطفى الخولى الطبيعة الطبقية للسلطة المركزية ممثلة فى«مؤسسة الرئاسة» ومجلس الوزراء والتى يجسدها سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية وما أدت إليه من تعميق التبعية والفوارق الطبقية واتساع دائرة الفقر والبطالة لتشمل فئات واسعة من أبناء الطبقة الوسطى ذاتها وخاصة المثقفين، وهى السياسات التى أفرزت وتفرز كل يوم ما أسماه «الطبقة الهجين» التى تتغلغل فى كل مؤسسات المجتمع والدولة كما يقول ،والتى ركز عليها نيران هجومه.**

ثالثا: أيمكن أن تكون مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء قاطرة الحركة الأساسية والتغيير فى دولة تصفى بنفسها قاعدتها الاقتصادية والتكنيكية التى بناها الشعب بعرقه ونضاله ، وتتخلى طواعية عن سيطرتها على القمم المسيطرة على الاقتصاد الوطنى ، **طارحة للبيع بنوكها وشركات التأمين** الوطنية معرضة بذلك قطاع المال العام بأسره لمخاطر الخضوع لسيطرة الرأسمالية المالية المتعدية الجنسيات والمؤسسات المالية الصهيونية. كيف يتسنى للمستوى المركزى أن يقود «**حركة اقلاع تاريخية**» فى دولة تخلت عن دورها فى قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لآلية السوق الرأسمالية؟.

أليست السوق الرأسمالية المتوحشة هى الآن قاطرة الحركة والتغيير الأساسية الفعلية؟.

أيجوز الرهان على الرأسمالية المصرية فى قيادة التقدم والنهضة فى بلادنا ؟ ماذا قدمت لنا طوال ربع قرن من الانفتاح الرأسمالى؟ أيجوز لنا أن نعول على رأس المال الأجنبى فى بناء اقتصادنا الوطنى؟ لقد احجم الاستثمار الأجنبى المباشر عن الاسهام فى قطاعات الانتاج ، وظل متخندقا فى قطاعى البترول والمال بالرغم من كل التسهيلات والحوافز . فلم يزد ما دخل مصر من استثمارات أجنبية مباشرة فى سنة ١٩٩٤ عن ٤٣٥ مليون دولار، وهو لا يساوى أكثر من ٥٪ من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول النامية فى تلك السنة.



لطفى الخولى

رابعا : عن الأحزاب الشمولية والسلفية والكرتونية:

يصم الأستاذ **لطفى الخولى** جميع الأحزاب المصرية دون تمييز بأنها شمولية الفكر والحركة سلفية التوجه ، كرتونية البناء ، وهو حكم ظالم نابع من تصور عدمى للساحة السياسية التى لا يرى فيها غير «القاطرة» .. منكرا حق كل منها فى أن تكون له أيديولوجيته المتميزة أى هويته التى يدافع عنها، مغفلا **موقف أحزاب المعارضة الشجاع دفاعا عن الديمقراطية والاستقلال الوطنى ومقاومة التطبيع مع العدو الصهيونى**، رغم الحصار الحديدى المضروب من حولها. ومتناسيا علة ضعفها وتشوهها الخلقى، فقد ولدت جميعها- باستثناء **الوفد والحزب الناصرى**-من رحم الدولة وبقرار منها تعيش وتنشط داخل مقار مملوكة للدولة ولا تملك حق الخروج منها إلى الشارع .تقدم لها الدولة إعانات مالية متواضعة وتفرض على ماليتها رقابتها الصارمة. وتطبع صحفها فى مطابع الدولة، ومعظم رؤساء تحريرها ومحرريها من الصحفيين العاملين فى الصحف المملوكة للدولة ومنها يتقاضون مرتباتهم .. **أيحق لك بعد ذلك معايرتها ووصفها «بالكرتونية» ؟.. وإذا كان هذا هو حالها فكيف تتصور إمكان «ضخ الحيوية فى الساحة السياسية؟».**

٢ استراتيجية الخروج من الأزمة السياسية الراهنة :

ينطلق الأستاذ **لطفى الخولى** فى تصوره لاستراتيجية الخروج من الأزمة من ضرورة مراعاة« التناغم بين الاصلاح الاقتصادى والاصلاح السياسى ، بحيث لا تحدث بينهما فجوة كبيرة فينتهى الأمر بهما إلى الوقوع فيها . و هذا يقتضى أن «يسبق الاصلاح الاقتصادى الاصلاح السياسى بخطوة أو خطوتين حتى تتوفر ظروف اجتماعية موائمة ومستقرة وإلا انتهى الأمر بالاصلاح السياسى إلى الفوضى والعدمية السياسية بديلا عن الديمقراطية والتعددية .. وهذا يستلزم من الجميع احترام الحد الأدنى للوقت الضرورى لانضاج الطبخة السياسية- الاجتماعية -الثقافية للديمقراطية..» وهذا لا يتأتى من مجرد إلغاء القوانين المقيدة للحريات.« وإنما يتأتى اساسا بتكوين حاضنة اجتماعية للديمقراطية مستقرة نسبيا من قوى الحداثة والتقدم والفكر المستنير فى المجتمع والدولة» . وتكوين هذه الحاضنة ، ليست له صيغة جاهزة..» (١١/٢٦).

يفترض هذا التصور الذى يطرحه الأستاذ لطفى بداهة التسليم بما يسمى «الاصلاح الاقتصادى» باعتباره أمراً مقضيا لا رجوع فيه ، وأن هناك إجماعاً وطنياً عليه ، وأن المطلوب هو إنجازه ، وترسيخ دعائمه ، عندئذ فقط يمكن أن يبدأ الاصلاح السياسى» أى هندسة الشأن العام على حد تعبيره ، باعداد المسرح السياسى لتتولى البرجوازية السلطة بالتحالف مع المثقفين والعمال والفلاحين . وهذا هو المقصود «بالطبخة السياسية -الاجتماعية- الثقافية للديمقراطية» ،وهذه هى مهمة ما أسماه «الحاضنة الاجتماعية للديمقراطية» التى تتكون من جميع قوى الحداثة والتقدم والفكر المستنير فى المجتمع والدولة».

والواقع **أن عملية إعادة الهيكلة الرأسمالية الجارية للمجتمع المصرى باسم الاصلاح الاقتصادى ليست قدرا محتوما ،وهى تلقى معارضة واسعة من الطبقة العاملة والفلاحين ومن قطاع عريض من المثقفين بل ومن صفوف الطبقة الوسطى ذاتها ، وسوف يحسم مصيرها الصراع الطبقى الدائر حولها** ومهمة الاصلاح السياسى فى رأينا هى بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية التى تضمن الادارة الديمقراطية لهذا الصراع .**أما إرجاء الاصلاح الديمقراطى بحجة تثبيت دعائم الاصلاح الاقتصادى فسوف يؤدى إلى تفاقم الصراع الطبقى ، ويهدد ما تبقى من مظاهر الديمقراطية.**



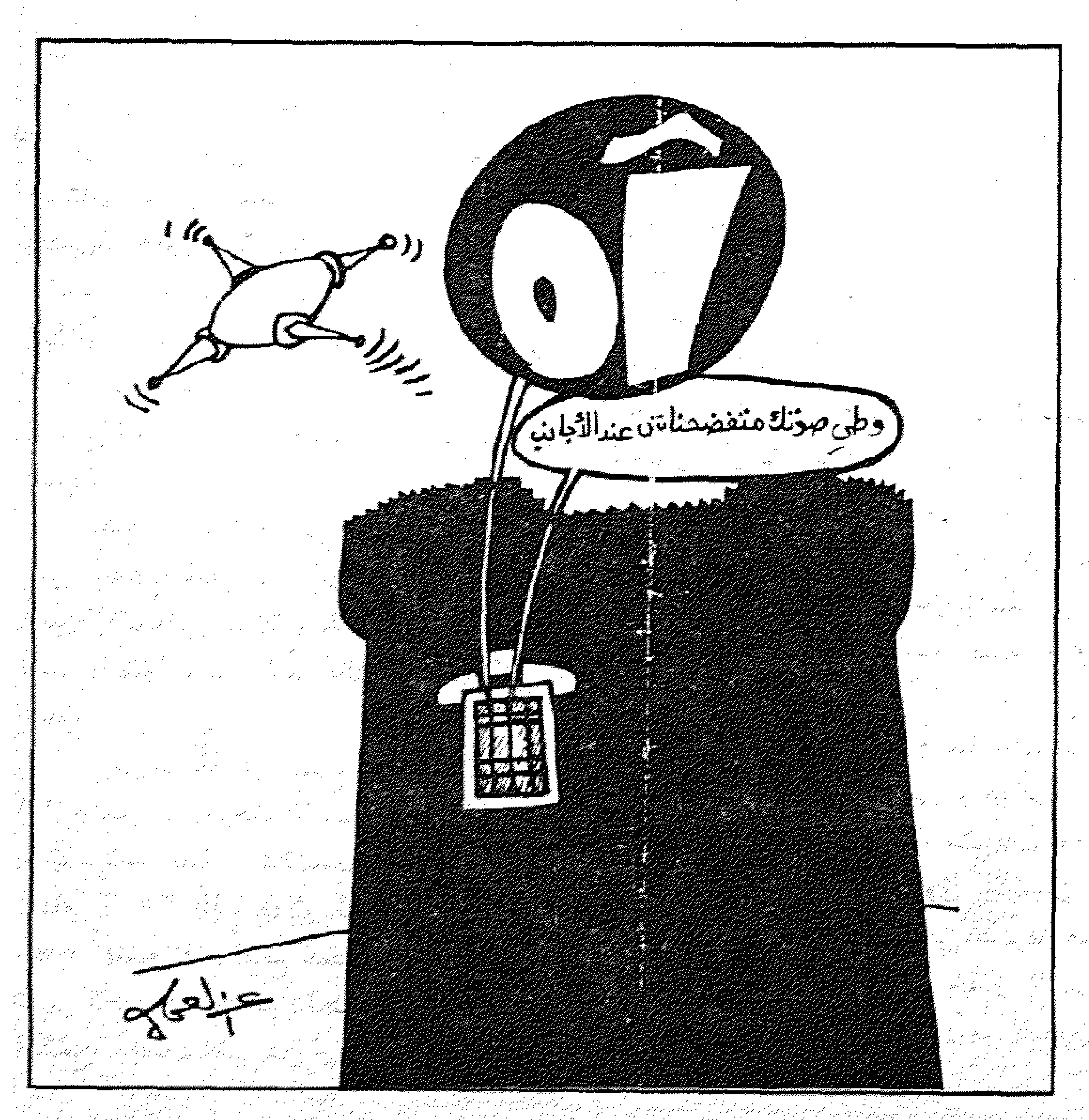
دفاعا عن الحرية والديمقراطية

وليس دفاعاً عن منظمات حقوق الإنسان

في يوم الاثنين ١٦ نوفمبر الماضى خرجت جريدة " **الأسبوع**" المصرية والتى يرأس تحريرها **مصطفى بكرى** بخبر على صفحتها الأولى تحت عنوان" **لوبى قبطى وراء الحملة الصحفية فى الخارج**" تحدث الخبر عن أن تقريراً أمنياً مصرياً مهماً قد خرج ليؤكد أن هناك " لوبى قبطى مصرى" فى الولايات المتحدة يقف وراء تصعيد الحملة الأخيرة ضد مصر.

وذكر الخبر أن " الأسبوع" قد علمت بأن اللوبى القبطى الذى يضم ١٠٠ شخص- **لم تذكر الصحيفة اسم واحد منهم**- قد استمد معلوماته التى روجها والتى تزعم بوجود اضطهاد للأقباط فى مصر من بعض مراكز حقوق الانسان المصرية والتى تمول من قبل أجهزة الاستخبارات الأجنبية بعد اتصالات جرت عبر محام أسس مؤخراً مركزاً لحقوق الانسان فى مصر.

خالد البلشى







٢٥ ألف دولار ثمن الخيانة

سفارة أجنبية تقدم المبلغ للمصريين فى مقابل تقرير كاذب عن مزاعم اضطهاد الأقباط فى «الكشح»

نعم لحقوق الانسان لا للتمويل الأجنبى

ملف خاص

BANQUE DU CAIRE BARCLAYS INTERNATIONAL SAE

A/C PAYEE ONLY

US$25703=00

EGYPTIAN ORGANISATION FOR HUMAN RIGHTS

ONLY TWENTY FIVE THOUSAND SEVEN HUNDRED AND THREE US DOLLARS

BARCLAYS BANK PLC

مانشيت صحيفة الأسبوع..

وعاد الخبر إلى التقرير الأمنى ثانية ليؤكد أن هذا اللوبى القبطى وبمشاركة عناصر تنتمى " للاتحاد الدولى لأقباط المهجر" عقدوا عدة لقاءات مع عناصر استخبارية أمريكية ويهودية - تصوروا عنف المؤامرة - اتفقوا خلالها على التخطيط للحملة الصحفية التى تبدأ من بريطانيا ثم تمتد للولايات المتحدة.

وبالطبع لم تكن الأسبوع ولامن صاغ تقريرها الأمنى قد علموا أن حملة الكشح والتى أثارتها الصحافة الأجنبية قد بدأت أولاً فى" صحيفة" بوسطن جلوب" الأمريكية لتنتقل بعد ذلك إلى" الصنداى تليجراف" البريطانية عبر الصحفية " كريستينا لامب" والتى توجهت بسؤال للسفارة المصرية فى بريطانيا حول حقيقة ماحدث فى الكشح ولكن السفارة تجاهلت الأمر برمته حسب ماورد بالصحيفة . حيث كان الشائع أن الصنداى تليجراف هى التى بدأت الحملة.

المهم أن الأسبوع وبناء على ماوردفى الخبر الأول من معلومات قامت بنشر خبراً ثانياً على نفس الصفحة وأسفل الخبر الأول مباشرة وعلى نفس العمود بعنوان " **استقالة مصطفى بكرى ومحمود بكرى من المنظمة المصرية لحقوق الانسان**" وجاء بالخبر أن الاستقالة قد تمت احتجاجاً على" **المعلومات الكاذبة**" التى نشرتها المنظمة والتى ادعت فيها وقوع تعذيب شديد على الأقباط فى الكشح وهو أمر أساء لمصر وسمعتها خارج البلاد.

وهكذا وضعت الأسبوع يدها ويد الأمن على إحدى المنظمات والمراكز التى **تمولها أجهزة الاستخبارات الأجنبية للنيل من سمعة مصر ولكنها تركت الأمر للقارئ الحذق كى يفهم.**

ولكن لم يكد يمر أسبوع وفى يوم الاثنين ٢٣ نوفمبر إلا وخرجت الأسبوع - بعد أن عز عليها بقية القراء- بمانشيت " **بلاغ للنائب العام" " ٢٥ ألف دولار ثمن الخيانة"، " سفارة أجنبية تقدم المبلغ للمصريين فى مقابل تقرير كاذب عن مزاعم اضطهاد الأقباط فى الكشح**" وتحدث الخبر عن أن المنظمة المصرية وفى تآمر مفضوح على الأمن القومى المصرى قد تسلمت من سفارة " **دولة معادية**" هى السفارة البريطانية بالقاهرة شيكا بمبلغ ٢٥ ألفا وسبعمائة وثلاثة دولارات نظير قيامها باعداد تقرير كاذب يزعم اضطهاد الأقباط فى الكشح.

وذكر الخبر أن قيمة الشيك تم تحديدها بعد أن قامت المنظمة المصرية بتسليم نسخة من تقرير الكشح الذى يتضمن مزاعم كاذبة عن اضطهاد الأقباط مرفقاً به قيمة المصاريف التى رافقت إعداد هذا التقرير والتى زعمت المنظمة حسب ماورد فى الأسبوع - أنها قد بلغت **ثمانية وسبعين ألفاً وثمانية وستين جنيهاً وأربعة عشر قرشاً - لاحظ دقة الرقم -** فتم منحهم شيكا دولاريا بقيمة المبلغ ." كده على طول وبدون مناقشة".

وقامت الجريدة بنشر صورة من الشيك - **والذى لم يحدد بالطبع سبب تحريره** - والذى تلقته المنظمة المصرية لحقوق الانسان من السفارة البريطانية نظير خدماتها الجليلة لها فى تقويض الأمن القومى والنيل من سلامة البلاد **ولكنها لم تنشر صورة من فاتورة المصاريف التى تقدمت بها المنظمة المصرية للسفارة البريطانية على الرغم من أن من حصل على الشيك كان من السهل عليه الحصول على الفاتورة وعلى الرغم من الدقة الشديدة التى تم بها تحديد قيمة المبلغ الموجود بفاتورة المستحقات بالألف جنيه والجنيه والقرش والسحتوت.**

وبناء عليه خرجت الجريدة بملف خاص تهاجم فيه التمويل الأجنبى والجهات التى تتلقى هذا التمويل وخاصة منظمات حقوق الانسان بعنوان" **نعم لحقوق الانسان لا للتمويل الأجنبى**". وقاد رئيس تحريرها حملة شديدة على المنظمة المصرية لحقوق الانسان والمنظمات الأهلية الأخرى وعدد من المثقفين " اليساريين تحديداً" الذين باعوا ضمائرهم وخانوا بلادهم نظير عدة ملايين تقدمها لهم دول الغرب الاستعمارية فى صورة منح ومعونات لتمويل منظماتهم لتساعدها فى إختراق أمن بلادهم القومى بما يهدد استقلالها.

ولعل الأمر الباعث على الدهشة والاستغراب أن المنظمة المصرية لحقوق الانسان فى مارس وابريل من عام ١٩٩٥ كانت قد تعرضت هى ومجموعة من منظمات حقوق الانسان لحمله مماثلة لتلك التى قادها **مصطفى بكرى** فى الأسبوع وذلك من جانب وزارتى الداخلية والخارجية المصريتين بدعوى قيامها بمد بعض المنظمات الدولية بالمعلومات التى تسئ لسمعة مصر.

وكان مصطفى بكرى وقتها هو رئيس لجنة الاعلام بالمنظمة المصرية والمشرف العام على تحرير نشرتها غير الدورية " حقوق الانسان" والتى خرج عددها الرابع والعشرين ببيان عن الأحداث تحت عنوان" **دفاعاً عن حقوق الانسان .. لن نتوقف**" جاء فيه.

" **إن المنظمة لاتقايض مبادئ حقوق الانسان ومواقفها المتسقة مع هذه المبادى لحساب أى دعم أو تمويل خارجى** . ويود مجلس الأمناء فى هذا الصدد أن يوضح أن المنظمة تقبل بمشاركة الهيئات المانحة فى البرامج التى تضعها المنظمة والتى تتسق مع أهدافها وترفض المنظمة بصورة حازمة كافة صور التدخل من جانب الهيئات التمويلية فى تحديد برامج نشاط المنظمة وأولوياتها ، وليس لدى المنظمة ماتخشاه أو تخفيه بشأن أوجه إنفاقها وحساباتها المالية بل أن المنظمة قد أعربت فى رسالة بعثت بها إلى الخارجية المصرية عن استعدادها لاخضاع حساباتها المالية لاشراف الجهاز المركزى للمحاسبات إذا ماوافقت الحكومة على إبرام اتفاق بروتوكولى

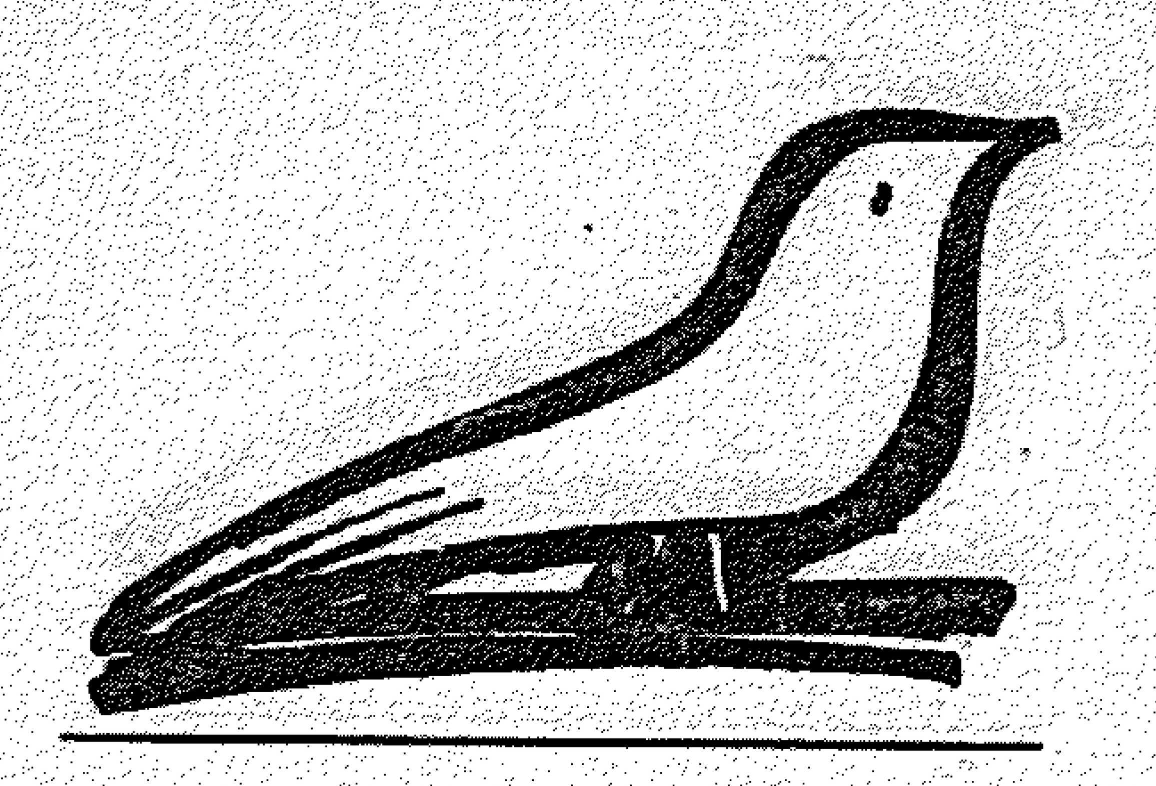
لتنظيم علاقة المنظمة بالسلطة.

والأكثر مدعاة للاستغراب أن التقرير الأخير للمنظمة والخاص بأحداث الكشح لم يخرج عن هذا الإطار بل أنه يعد واحداً من أكثر تقارير المنظمة تقصياً للحقائق والتزاماً بها . فالقارئ لتقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان عن أحداث الكشح والذى كان السبب وراء استقالة مصطفى بكرى منها سيتعرف على مدى الزيف والأكاذيب التى تضمنتها حملة الأسبوع وسيستطيع فى نفس الوقت أن يحدد السبب الكامن وراء الحملة. وخصوصاً أنها جاءت فى إطار نفى مسئولية الشرطة عن ماحدث من تعذيب وانتهاكات فى الكشح بعد الحملة العنيفة التى تعرضت لها من قبل عدد من صحف المعارضة وعدد من المسئولين فى الدولة والتى اتهمتها بأنها كانت المفجر الحقيقى للحملة التى شنت على مصر فى الخارج نتيجة ماإرتكبته من تجاوزات.

بل إنه - القارئ للتقرير- سيستطيع أن يحدد الدوافع الحقيقية وراء الحملة وخصوصاً أن الحملة قد خرجت فى وقت علا فيه النقاش حول مسودة جديدة لمشروع قانون الجمعيات الجديد أعلن عنها فى شهر أكتوبر الماضى ووصفتها جريدة الشعب بأنها أطلقت حرية الجمعيات وقننت التمويل الأجنبى لها بعد أن سمحت بانضمامها لشبكات دولية وأضافت الشعب تعليقاً على القانون أنه بالرغم من أن المشروع قد أباح التمويل الأجنبى من الهيئات الأجنبية القائمة فى مصر إلا أنه حظر جمع التبرعات من المواطنين إلا باذن سابق.

وخلال النقاش الدائر بين الجمعيات الأهلية وعلى رأسها منظمات حقوق الانسان وبين وزارة الشئون الاجتماعية التى أعدت المشروع كان من المتوقع أن يتطور المشروع ويصل لصيغة مثلى ترضى جميع الأطراف ولكن فى هذا الوقت تحديداً خرجت حملة الأسبوع لتعود الأمور لما كانت عليه فى السابق بل وأسوأ منه بكثير.

لقد جاء تقرير المنظمة المصرية عن أحداث الكشح ليؤكد على أن ماحدث " كان محض جريمة عادية لم يكن وراءها أية أبعاد دينية " ص ٣ من التقرير ولم يتضمن التقرير أى فقرة تشير إلى وجود اضطهاد دينى فى احداث قرية الكشح وكان حريصاً على التأكيد فى أكثر من موقع منه على أن تجاوزات رجال



الشرطة التى ارتكبت تجاه المواطنين الأبرياء هى إجراءات وتجاوزات أمنية تحدث كل يوم تجاه جميع المواطنين.

ولم يكتف كاتبوا تقرير المنظمة بهذا بل حرصوا على أن يتصدر صفحاته شهادة الأنبا ويصا أسقف البلينا والتى قال فيها" أن قرية الكشح بل الابراشية كلها لايوجد بها أى خلافات بين المسلمين والمسيحيين نهائياً، وهذه القرية بالذات تعداد المسيحيين فيها كبير جداً ومتعايشون فى سلم كامل مع اخوتهم المسلمين".

وعاد التقرير ليؤكد أن ماحدث من انتهاكات جاء فى إطار التحقيق فى جريمة قتل عادية ليس لها علاقة بأى نوازع دينية

أو طائفية وليس وراءها أبعاد سياسية . بل والأكثر من ذلك أنه حذر فى صفحته الثانية عشرة من أن « **عدم تحمل أجهزة الدولة المختصة مسئولياتها فى محاسبة أفراد جهاز الشرطة المسئولين عن الانتهاكات الجسيمة التى طالت عدة مئات من المواطنين فى قرية الكشح من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه لاساءة استغلال ماحدث وتصويره على أنه شكل من أشكال الاضطهاد والتمييز ضد المواطنين الأقباط بسبب هويتهم الدينية** ».

ورغم أن قراءة تقارير المنظمة عن الكشح وحده كان كفيلاً بنفى الاتهامات التى رمتها بها جريدة الأسبوع ورئيس تحريرها ، وعلى الرغم من أن هذا التقرير كان هو الوثيقة الأساسية التى استندت اليها جهات حكومية فى الرد على الحملات التى ادعت وجود اضطهاد دينى فى مصر، وعلى الرغم من أن تصريحات **د. أسامة الباز** المستشار السياسى لجريدة **الأهالى** جاءت لتؤكد ماجاء بتقرير المنظمة، وعلى الرغم من أن النيابة العامة والأجهزة المعنية بالتحقيق قد تجاهلت كل البلاغات التى قدمت اليها للتحقيق فيما ارتكبه رجال الشرطة من تجاوزات قبل تفجر المشكلة دولياً والذى كان أحد البواعث الرئيسية على تفجرها . **ومع أننا لم نسمع يوماً أن النيابة العامة فتحت تحقيقاً استناداً إلى بلاغ منشور فى صحيفة على كثرة ماتنشره الصحف من بلاغات**، وعلى الرغم من عدم وجود أية أدلة على ادعاءات جريدة الأسبوع.. فلقد سارعت النيابة العامة فى اليوم التالى إلى استدعاء رئيس تحرير الأسبوع لسماع أقواله باعتباره مبلغاً **وطلبت تحريات الشرطة عن الموضوع(قبل أن تستدعى المسئولين عن المنظمة للتحقيق) والتى لم تقدم شيئاً جديداً أكثر مما قدمه رئيس تحرير الأسبوع.**

وفى هذه الأثناء وفى يوم ١٩٩٨/١١/٢٦ عقد مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الانسان اجتماعاً برئاسة الأستاذ **عبد العزيز محمد** رئيس المنظمة حضره **محمد فائق** الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان للأعراب عن تضامنه مع المنظمة ازاء الهجوم الذى تتعرض له وأذاع

الوفد ● الاثنين ١١ شعبان ١٤١٩ هـ ● ٣٠ نوفـ

مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الانسان:

تقرير الكشح تكلف ٢٢٤ جنيها فقط.. وقضية التمويل الأجنبي تحتاج لمرا

الهجوم على المنظمة بسبب موقفها من قانون الجمعيات الج

كتب مجدى حلمى:

اعلن مجلس امناء المنظمة المصرية لحقوق الانسان ان المنظمة منذ تاسيسها عام ١٩٨٥ لم ترصد اى انتهاكات ضد الافراد لاسباب دينية، واكد المجلس انه لايوجد فى مصر اضطهاد دينى ضد الاقباط، واضاف ان ما نشرته جريدة «الصنداى تليجراف» كلام محرف وغير دقيق، واوضحت المنظمة انها ارسلت للصحيفة رداً، نشر فى جميع الصحف المصرية، ونفى المجلس ما نشر فى احدى الصحف الاسبوعية انها تلقت شيكا بمبلغ ٢٥ الف دولار ثمنا لتقرير الكشح، اكد المجلس فى بيان اصدره امس ان تكلفه تقرير الكشح بلغ ٢٢٤ جنيها من اموال المنظمة، واضاف انه بالنسبة للمبلغ الوارد فى الشيك خاص بمشروع المساعدة القانونية للنساء والمعاقين والذى بدأ تنفيذه فى عام ١٩٩٥. واضاف ان نفس السفارة الاجنبية وهى سفارة بريطانيا مولت المشروع منذ عام ١٩٩٦، وقرر مجلس الامناء عدم جواز الحصول على اى تمويل من دولة اجنبية او مؤسسات رسمية او حكومية، كما قرر حظر التعامل المالى مع سفارات الدول الاجنبية كما قرر المجلس رد قيمة الشيك المرسل من السفارة البريطانية وتوجيه الشكر لها لمساعدتها المنظمة فى تنفيذ مشروع المساعدة عامى ٩٦ و١٩٩٧ كما قرر المجلس دعوة الجمعية العمومية الطارئة للانعقاد لمواجهة الاخطار التى تواجه المنظمة كما اعلن المجلس رفضه لتحريك اى دعاوى جنائية ضد الصحفيين اتساقا مع موقفها الثابت والرافض لحبس الصحفيين فى قضايا النشر، ودعا مجلس الامناء جميع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى إلى تقديم دعمهم المادى والمعنوى للمنظمة لمواصلة دورها فى الدفاع عن حقوق الانسان، ودعا مجلس الشعب إلى الغاء كافة القيود على العمل الاهلى فى مشروع قانون الجمعيات الجديد، اكد حافظ ابو سعدة الامين العام للمنظمة فى المؤتمر الصحفى الذى عقدته المنظمة امس ان الحملة على المنظمة تاتى بسبب موقف المنظمة من قانون الجمعيات الجديد، واوضح ان الحملة بدات باعلان ٧ اشخاص استقالاتهم من المنظمة رغم انه ليسوا اعضاء بها ثم تسريب الشيك من قبل اجهزة الامن لاحدى الصحفى ونشره ثم رفع دعوى قضائية لفرض الحراسة على المنظمة واوضح ان قضايا الحراسة هى المدخل الذى لجات اليه الحكومة لانهاء دور النقابات المهنية.

بيان المنظمة المصرية الصادر يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٩٨


الأهالى

حول منظمات حقوق الانسان

كم يساوى ضمير الانسان؟!

بقلم د. رفعت السعيد

مقال د. رفعت السعيد (الأهالى ٢ ديسمبر ١٩٩٨)

المجلس بيانا جاء فيه :

إن المجلس يعبر عن أسفه البالغ لما نشرته الجريدة لأنه لايمت للحقيقة بأى صلة.لأن **التقرير الذى أعدته المنظمة عن أحداث قرية الكشح تكلف مبلغ ثلاثمائة وثلاث وعشرين جنيهاً مصرياً من أموال المنظمة أما باقى تكلفته فلقد جاء جهداً تطوعياً من أعضاء المنظمة.**

أما بالنسبة لصورة الشيك الذى نشرته هذه الجريدة وهو من السفارة البريطانية بالاتفاق مع لجنة حقوق الانسان بمجلس العموم البريطانى ، فقد تبين للمجلس أنه **خاص بتمويل مشروع المساعدة القانونية للنساء والمعاقين الذى بدأ تنفيذه فى المنظمة من ١٩٩٥/٩/١** وقد سبق للجهة ذاتها تمويله عام ١٩٩٦ وكان موضوع الشيك هو استكمال المشروع لمدة عام قادم من سبتمبر ١٩٩٨ إلى سبتمبر ١٩٩٩ . وهذا دليل موثق يثبت عدم صحة مانشرته الجريدة جملة وتفصيلاً.

وكان السؤال الذى لابد أن نطرحه **هل كان مصطفى بكرى يعلم بأمر المشروع المذكور وخصوصاً أنه كان رئيس لجنة الاعلام بالمنظمة فى تلك الفترة؟**

وجاءت الاجابة أسهل مما نتوقع من خلال نشرة" **حقوق الانسان**" التى كانت تصدرها المنظمة فى هذا الوقت والتى كان يشرف على تحريرها **مصطفى بكرى** والتى نشرت خبراً عن المشروع تحت عنوان " **مشروع المساعدة القانونية والتوعية للمرأة ينظم دورة توعية قانونية**"

وكان متوقعا أن تمر هذه الحملة- كغيرها- فمصدرها معروف ومرفوض . لولا أن تم القبض على حافظ أبو سعده أمين المنظمة المصرية، وأن دخلت " الأهالى" المعركة!

كتب **د. رفعت السعيد** الأمين العام لحزب التجمع ورئيس مجلس إدارة الأهالى مقالاً فى يوم الأربعاء ٢ ديسمبر تحت عنوان **«كم يساوى ضمير الانسان؟!»** حمل فيه حملة عنيفة على منظمات ومراكز حقوق الانسان وعلى نشطاء حقوق الانسان وقادة المنظمات الذين "لم يترفعوا عن بيع ضمائرهم

ونيل أجر مقابل تصديهم لـ هى بذاتها ضمير ومبدأ فكم يساوى ضمير الانسان فى سوق نخاسة المانحين للممنوحين؟"

وواصل د. **رفعت** حديثه ليصل فى النهاية أن هذه الممارسات كانت السبب فى "الحديث الهامس والصاخب حول فلان الذى يتقاضى رسمياً وعلناً عديداً من آلاف الدولارات كمرتب شهرى .. وسيجار فلان .. ومرسيدس فلان"

ويمضى د. رفعت فى تساؤلاته والتى افترض فيها صحة مانشرته الأسبوع فيقول «ألم تثر هذه المفارقة قدراً ولو يسيراً من اقلاق ضمائر حماة حقوق الانسان عندنا عندما حصلوا علي الشيك مقابل - كما يقال - تقرير عن أحداث الكشح. وإذا كان المبلغ المرصود لتقرير كهذا يساوى بالجنيهات المصرية قرابة ٨٠ ألف جنيه فهل أنفق هذا المبلغ فعلاً لاعداد تقرير كهذا وهل سافر **أصحاب التقرير إلى سوهاج بطائرة خاصة وهل وجدوا فى سوهاج كلها فندقاً بعشرين نجمة ليقيموا فيه؟** وهل انفقوا من قوتهم الثمين أو السمين جداً يوماً .. يومين لتدبيج التقرير حتى يتكلف الأمر ثمانين ألف جنيها **أم هى عادة ضرب الفواتير؟!**

ويبدو أن د. رفعت السعيد وهو المؤرخ وأستاذ التاريخ قد اختار الجانب السهل دون أدنى محاولة للبحث أو التحرى للتأكد من صحته.

لم يكلف د. رفعت **السعيد** نفسه عناء الرجوع إلى بيان المنظمة الذى صدر بعد اجتماع مجلس أمنائها يوم ٢٦ نوفمبر والذى وزع على جميع المهتمين بالموضوع يوم ٢٩ نوفمبر لتتداوله الصحف ومن بينها الأسبوع يوم ٣٠ نوفمبر وقبل صدور الأهالى - التى قامت بتجاهله - بيومين والذى خرج ليؤكد على أن تقرير المنظمة لم يتكلف أكثر من ٣٢٣ جنيهاً وأن الشيك هو جزء من تمويل لجنة حقوق الانسان بمجلس العموم البريطانى لمشروع المساعدة القانونية للنساء والمعوقين.

بل أن مقال د. رفعت قد تجاهل مجموعة من الحقائق الأخرى - فضلاً عن أنه تجاهل مضمون التقرير نفسه - وهى أن الأهالى هى التى سبقت الجميع بنشر تفاصيل ماحدث فى الكشح فى يوم الأربعاء ٢٣ ديسمبر وقبل صدور تقرير المنظمة بخمسة أيام.

والسؤال الذى كان يجب أن يكون موضع تفكير د. رفعت هو: **هل كنا سنعتبر تغاضى المنظمة عما حدث موقفاً وطنياً أم أن الموقف الوطنى كان يقتضى نشر الحقائق كاملة؟ وهل نشر الحقيقة موضحاً أبعاد الموقف هو الذى تسبب فى المشكلة أم أن التجاهل المتعمد لما حدث من جانب أجهزة الحكم كان السبب الرئيسى فى تصعيد الأمور لما وصلت إليه؟**

بل وتجاهل د. **رفعت** معلومة وردت فى نهاية تحقيق الأهالى تقول« **وذاعت أنباء القهر والتعذيب لمراكز حقوق الانسان بكندا وللهيئات القبطية بالخارج بسرعة البرق وأرسلت جميعة أبناء النيل باستراليا فاكسا للرئيس مبارك تناشده التدخل لوقف تيار التعذيب والتنكيل بأبناء مصر فى الخارج**» كل ذلك قبل أن يصدر بيان المنظمة بخمسة أيام فهل كان الغرب بحاجة إلى تقرير المنظمة بعد ذلك؟!

الأخطر من ذلك أن د. **رفعت السعيد** وصحيفة الأهالى - وكما كتب **حسين عبد الرازق** فى العربى قد انساقوا وراء خبر منشور فى صحيفة " مستقلة **هو صورة طبق الأصل من مذكرة أو تقرير مباحث أمن الدولة"** فى كيلهم للاتهامات إلى المنظمة المصرية لحقوق الانسان. **فهل خبرة د. رفعت السعيد مع تقارير المباحث وهو الذى اكتوى بنارها وذاق مرارتها فى كثير من القضايا التى نالته ونالت عدداً من رموز حزبه ومن بينهم رئيس تحرير الأهالى الحالى تؤكد صدق هذه التقارير؟**

وعموماً فليست قضية التفاحة وقضية بلغاريا ببعيدة عن الذاكرة .ففى عام ١٩٧٩ فى عشية انتخابات مجلس الشعب المصرى فوجئ عدد كبير من الناس بالقبض على مجموعة من المرشحين لمجلس الشعب و عدد من الصحفيين واتهموا جميعاً **بالتخابر مع دولة أجنبية وتقاضى مبالغ مالية بهدف تسريب معلومات تضر بأمن البلاد** وكان من بين المتهمين فى القضية بناء على ماورد فى تقارير مباحث أمن الدولة من معلومات.**أحمد طه** عضو مجلس الشعب المستقل. **ونبيل زكى - رئيس تحرير الأهالى الحالى-** من الأخبار والصحفية **ليلى الجبالى** من الجمهورية. وانتهت القضية ببراءتهم جميعاً بعد أن حيل بين بعضهم وبين الترشيح فى انتخابات هذا العام.

وكانت **قضية التفاحة** هى احدى الأزمات المهمة التى تعرض لها عدد من المثقفين المنتمين لليسار المصرى وكان كثير منهم ينتمى لحزب التجمع . ففى أعقاب حملة سبتمبر ٨١ وبعد أن ألقى السادات القبض على مجموعة كبيرة من السياسيين واتهم عدد منهم بالتخابر لحساب الاتحاد السوفيتى وكان المتهم الرئيسى فى القضية **هو محمد عبد السلام الزيات** والذى كان السادات قد عينه نائباً





لرئيس الوزراء فى أعقاب انقلاب مايو ٧١ واستمر فى الوزارة طوال عام ٧٢ ولكن الخلاف نشب بينهما نتيجة لكثرة اعتراضات الزيات على سياسات **السادات** ليقال الزيات من الوزارة وفى هذه الأثناء وبعدها كان الزيات قد أصبح رئيساً لجماعة الصداقة المصرية السوفيتية.

وبعد معاهدة كامب ديفيد وبدءاً **من عام ١٩٧٩ أصبح منزل عبد السلام الزيات مكاناً لتجمع عدد كبير من المعارضين اليساريين يتبادلون فيه وجهات النظر ويتحدثون عن معارضاتهم لسياسات السادات القائمة** وتكونت هذه المجموعة من: **عبد السلام الزيات - وقبارى عبد الله - ومحمود القاضى- وحسين عبد الرازق - ود. فؤاد مرسى-د. محمد أحمد خلف الله - كمال الابراشى - صبرى مبدى- وفريدة النقاش- ود. لطيفة الزيات ومحمد عودة -وأمينة رشيد وآخرون.**

وفى هذه الأثناء تم وضع أجهزة تنصت داخل منزل الزيات ووضعت تليفونات كل المجموعة تحت المراقبة وبدأت المخابرات فى مراقبتهم وسجلت محاضر المخابرات العملية تحت اسم كودى هو« **عملية التفاحة**» .

وتم الكشف عن القضية عقب أحداث سبتمبر ليتم القبض عليهم جميعاً بتهمة التخابر مع الاتحاد السوفيتى وبدأت الصحف الحكومية وعلى الأخص جريدة" **مايو**" فى كيل الاتهامات للمقبوض عليهم بالقضية متهمة إياهم **بالعمالة والخيانة** .. إلى غير ذلك . من التهم.

وبعد تحقيقات المدعى العام الاشتراكى أحيلت القضية للنيابة العامة. **وعلى الرغم من أن تفريغ التسجيلات التى قيل أنها قد تكلفت مليونين من الجنيهات قد ملئت دولاباً من المستندات إلا أن النيابة لم تجد فيه مايدل على حدوث أية جريمة** . فتم حفظ القضية.

لقد عانى اليسار المصرى بكافة فصائله واتجاهاته الأمرين من قسوة الاتهامات الباطلة التى وجهت إلى أعداد كبيرة من رموزه بالعمالة أو التخابر أو تلقى تمويلاً أجنبيا بهدف الحاق الضرر بالمصلحة العامة - ولهذا فان تورط الأهالى فى هذه القضية فى هذا التوقيت وبهذه الطريقة سيظل محل تساؤل لدى الكثيرين لفترة طويلة.

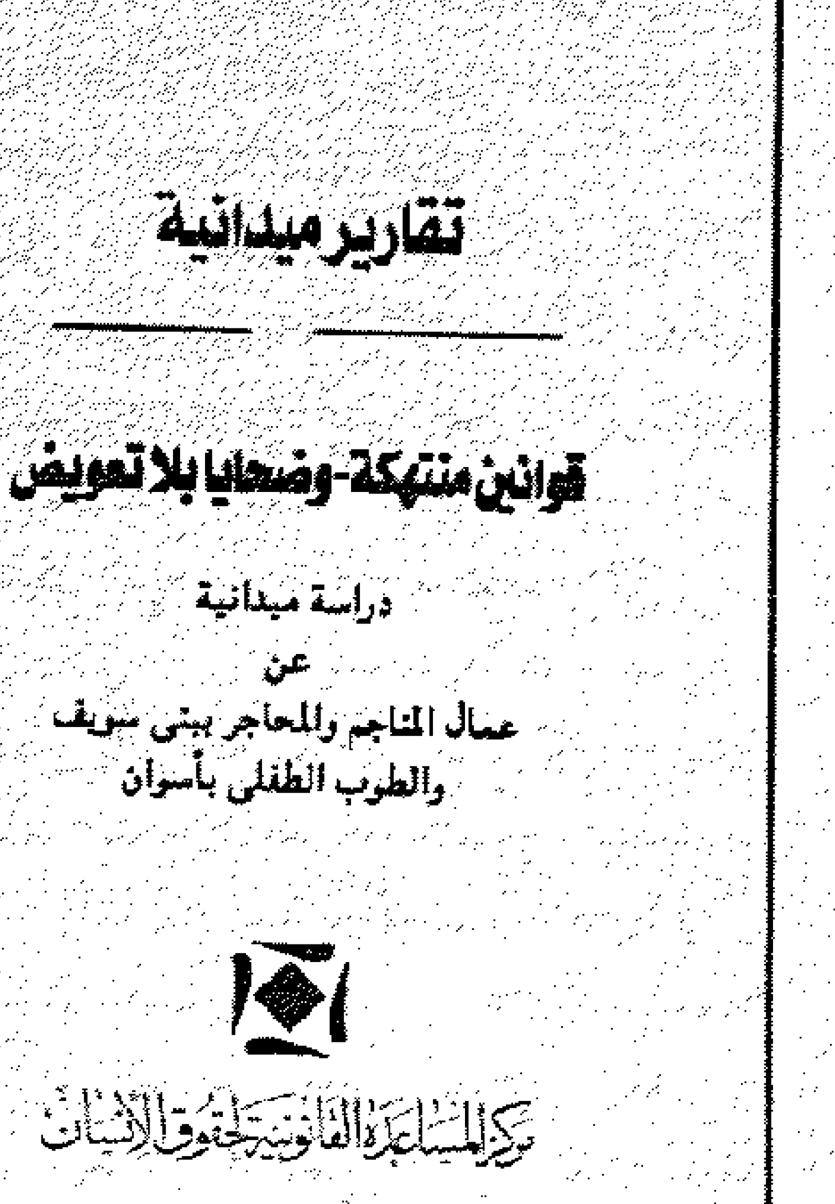
عموماً فصبيحة صدور الأهالى كان قد صدر أمر من النيابة العامة باستدعاء **حافظ أبو سعده** الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان للتحقيق معه فيما نسبته الأسبوع من اتهامات . وبدلاً **من أن تحفظ النيابة العامة التحقيق فى البلاغ الذى لم يتوفر أى دليل يؤكد صحته قامت بتصعيد الموقف واستدعت نصوصاً ميته من قانون العقوبات لتوجهه إليه اتهامات بتكدير الأمن العام والحاق الضرر بالمصلحة العامة وقبول رشوه** وليصدر أمر المحامى العام لنيابات أمن الدولة بحبسه ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات ولتكون النيابة وللمرة الثانية بعد أحداث الكشح أحد الأسباب فى تصاعد الحملات التى تتهم مصر بانتهاك حقوق الانسان.

واستغلت الأسبوع الجو السئ الذى أثارته حملتها وقرار النيابة لتثير الكثير من الأكاذيب حول عمل هذه المنظمات - ويتناسى **مصطفى بكرى** أن عدداً كبيراً من هذه المراكز كانت هى العون الرئيسى للصحافة والصحفيين فى كثير من معاركهم مع السلطة- وليتهمهم بتلقى ملايين الدولارات نظير مشروعات وهمية وبحوث مشبوهة تتاجر بعرض الوطن ويتهم نشطائها بأنهم نشطاء جمع الأموال.

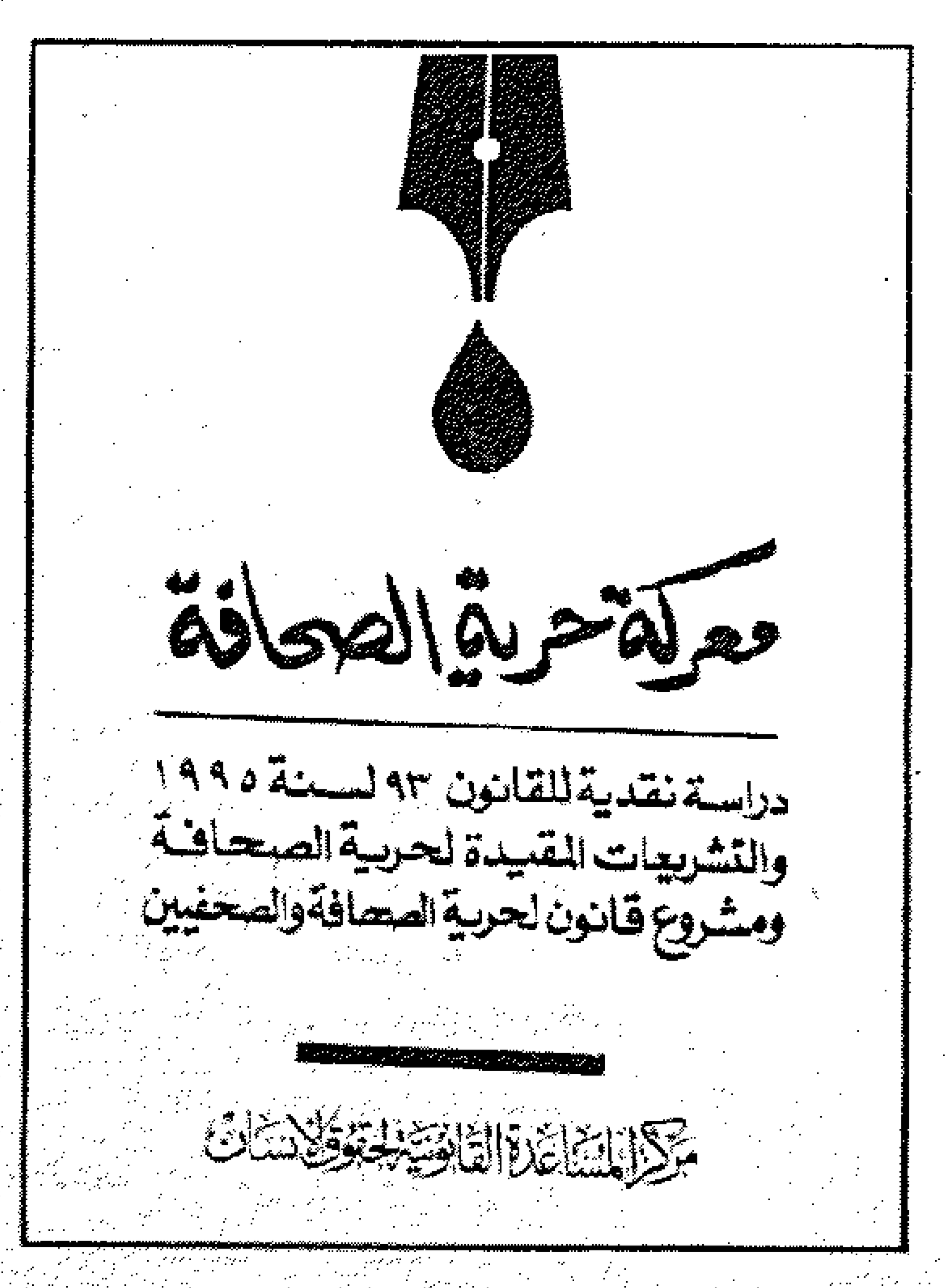
ويبدو أن **مصطفى بكرى** قد نسى أو تناسى أن أحد هذه المراكز هو مركز المساعدة القانونية كان أول من تصدى للدفاع عنه عندما اعتقلته أجهزة الأمن فى يوم الاثنين ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ أثناء رئاسته لتحرير جريدة الأحرار وكانت من بين التهم الموجهه اليه **طلب وأخذ عطايا من دول أجنبية بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة مصر.**

ودارت التحقيقات فى جانب كبير منها حول مصادر تمويل الأحرار وذكرت تقارير مباحث أمن الدولة أن مصطفى بكرى قد تقاضى ٨٠ ألف دولار من سفارة اليمن بعد انحياز الجريدة لرئيس اليمن الشمالى **على عبد الله صالح**فى سباق صراعه مع حكام اليمن الجنوبى أثناء إشتعال الصراع بينهما.

عموما فلقد كشفت الحملة الأخيرة ضد منظمات حقوق الانسان والجمعيات الأهلية إلى أن الحاجة أصبحت ملحة إلى إجراء مناقشة جادة وهادئة ومسئولة لموضوع الجمعيات الأهلية وضرورتها بالنسبة للمجتمع المصرى وخصوصاً فى ظل الهجمة الحكومية الشرسة التى تمهد لضرب هذه الجمعيات على الرغم من أن التطورات الأخيرة فى مصر والعالم الثالث تظهر بوضوح أن **تمكين المجتمع السياسى والمدنى من النمو فى مناخ صحى يمثل أحد المستلزمات الضرورية لتحقيق التنمية والاستقرار.** فالجمعيات الأهلية فى كثير من دول العالم تمثل جزءاً هاماً وحيوياً







نماذج من منشورات مركز المساعدة

من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وعليه فان مناقشة موضوع التمويل وكشف الحقائق حوله وحول المولين ووضع ضوابط له بحيث يخضع لمراقبة الرأى العام والجمعيات العمومية لهذه الهيئات دون أى تدخل ادارى بات ضرورة ملحة هو الآخر. وخصوصاً وأن الظاهرة اللافتة للنظر فى الحملة الأخيرة على منظمات حقوق الانسان كانت هى غياب الحقائق ونقصها والتى استغلها البعض بطريقة ملتوية للتأثير على الرأى العام وللنيل من عدد محدود من المنظمات والجمعيات والتى باتت تزعج الحكومة ، فى حين صمت تماماً عن أخرى ترضى عنها الحكومة أولا تهتم بها فى حين أنها تحصل على ٨٠٪ من إجمالى التمويل الذى تقدمه الحكومات والمنظمات غير الحكومية فى العالم.

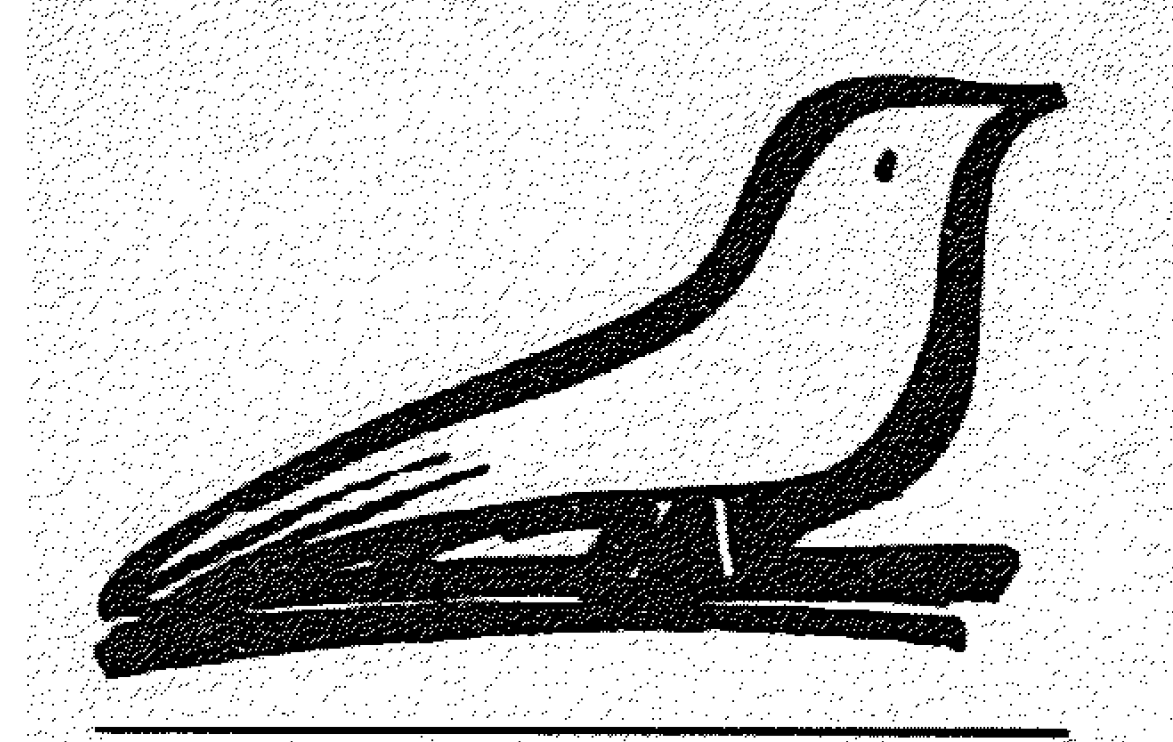
وخلال الحملة الأخيرة على منظمات حقوق الانسان اختلط الحابل بالنابل واختلط الشريف بغير الشريف والمغرض . فبين الذين أثاروا قضية التمويل الأجنبى لمنظمات حقوق الانسان فى أقل الأوقات ملاءمة لذلك مخادعون لايقولون إلا باطلاً ومغرضون لايقولون حقاً إلا إذا أرادوا به باطلاً وسذج يقولون حقاً من النوع الذى لايخدم إلا الباطل ومخلصون لديهم مخاوف مشروعة تستحق المناقشة وهم الذين نعنى بمناقشتهم.

ولكن فى البداية وقبل المناقشة لابد أن نتفق على أن **أى نشاط إنسانى مهما كان نبله وسمو هدفه فانه من الممكن أن يكون عرضه لحدوث بعض التجاوزات من قبل بعض أصحاب النفوس الضعيفة أو المستغلة وخصوصاً فى المجتمعات التى ينتشر بها انتهاك حقوق المواطنين الأساسية أو التى تعجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية اللازمة لمعيشة مواطنيها أو فئة منهم سواء كان هذا النشاط أهلياً أم حكومياً أم نشاطاً خاصاً.**

ولعل المتابع لعدد واحد من أعداد **روز اليوسف**- قبل التحول الأخير الذى طرأ عليها - هو عدد ٢٦ ديسمبر ١٩٩٤ « عدد السنة» سيصدمه حجم الفساد الذى تناوله موضوع واحد من موضوعات هذا العدد من خلال رصده لقضايا الفساد فى سنة واحدة هى سنة ١٩٩٤ فمن قضية **لوسى أرتين** والتى طالت عدداً كبيراً من المسئولين فى الدولة ، إلى الاتهامات التى تبادلها كل من وزيرى الداخلية **زكى بدر وعبد الحليم موسى** بسبب إحدى شركات الأمن الخاصة ، إلى التحقيق مع أحد مساعدى وزير الداخلية والمدير التنفيذى لصندوق تأمين ضباط الشرطة والذى اتهم **بالاستيلاء على قطع من أراضى الدولة** كما اتهم باهدار **٥ر٣ مليون جنيه من أموال الدولة أيضاً** ، إلى قضية **عصابات التريتيك** الشهيرة والتى اتهم فيها أحد أبناء وزير داخلية أسبق إلا أنه هرب للخارج ، إلى قضية **اهدار ٢٠٠ مليون جنيه من** أموال الدولة والتى عرفت بقضية« **فوزى السيد**» مليادير مدينة نصر.

ثم جاءت قضية التسهيلات التى منحتها بعض البنوك الحكومية إلى **جورج حكيم** والذى استولى على **سبعة ملايين و٧٧٠ ألف جنيه** وفر بها إلى الخارج ، وقضية **محمود عبد المنعم** المقاول الذى بنى **١٥ برجاً** جميعها بدون ترخيص ، إلى قضية أحد وكلاء الوزارة بمحافظة البحر الأحمر **« م.م.ب»** والتى حملت رقم ٣٢٥ حصر جهاز الكسب غير المشروع والذى استطاع خلال أشهر قليلة تكوين ثروة ضخمة من خلال استغلال منصبه وسلطاته فى عمليات توصيل الكهرباء بالمخالفة لأعمال القانون عن طريق الرشاوى والذى تبين أنه **يمتلك عدة عقارات وعزبة و٢٠ فداناً وفيلا مكونة من أربعة طوابق وعدة سيارات فارهة.**

وكانت قضية العام -١٩٩٤- **هى القضية التى كشفت عن تورط ٦ ضباط داخلية فى بيع أسلحة وزارة الداخلية لتجار**

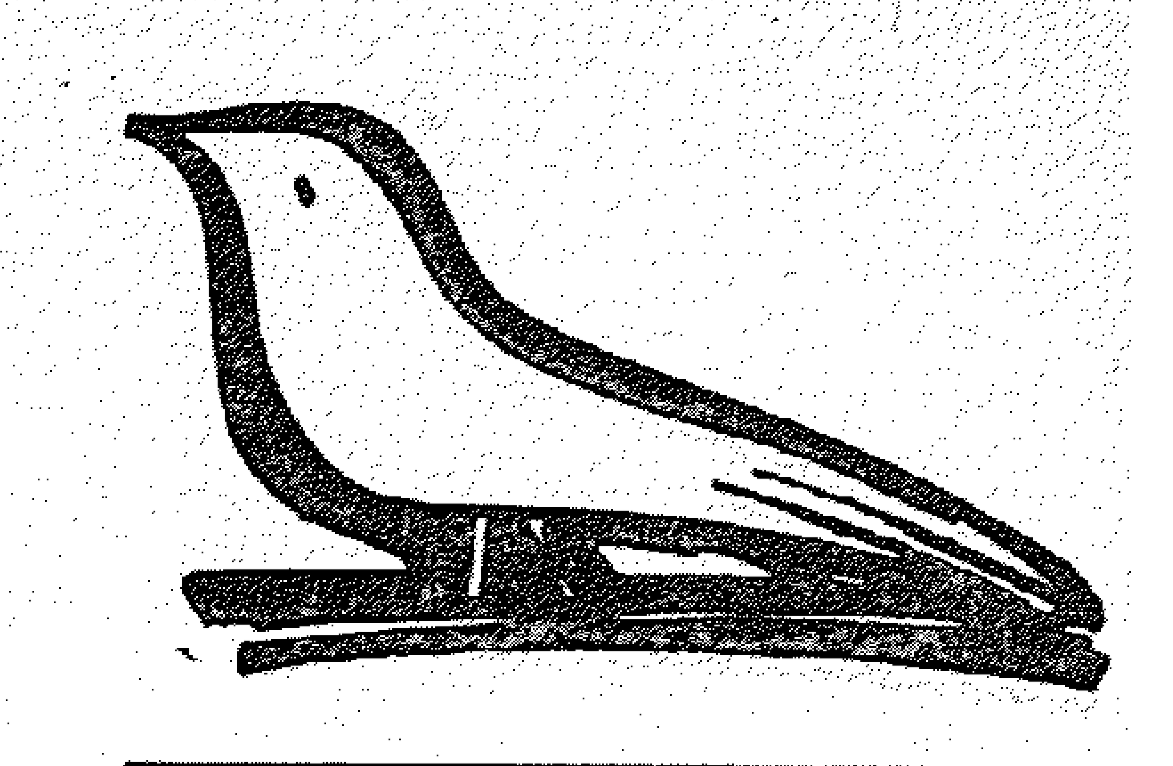


الأسلحة بالصعيد والتى وصل معظمها ليد الارهابيين.

وكانت الصدمة الكبرى هى تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات والتى خرجت لتقول أنه قد تم اهدار ماقيمته **١٤٠ مليون جنيه** خلال عدة أشهر من عام ١٩٩٤ وأن قيمة أراضى الدولة التى تم الاستيلاء عليها قد تعدت ماقيمته **٣ مليارات جنيه** حسب مانشرت روز اليوسف.

ولعل رقم واحد من الأرقام التى تداولتها روز اليوسف فى قضايا ١٩٩٤ وحدها يفوق ميزانيات جمعيات حقوق الانسان مجتمعة





منذ بداية عملها وحتى الآن.

وعموماً فان مجلس الشعب وأعضاءه لم يسلموا من التهم الموجهة إليهم بالفساد فمن قضايا **نواب القروض** إلى الخبر الذى نشرته **جريدة الوفد** المعارضة فى صدر صفحتها الأولى يوم **١٢ ديسمبرالماضى** وأثناء الحملة على نشطاء حقوق الانسان والتى اتهمتهم بالتربح تحت عنوان **" مجلس الشعب يبحث عن ٦٥٠ مليون دولار"** ." **المبلغ منحة أمريكية وزعت على المحظوظين من النواب ورجال الأعمال".**

وعليه نستطيع أن نقول إن التقييم الحقيقى والموضوعى لأى نشاط انسانى لابد أن يراعى حجم الدور الذى يقوم به فى خدمة المجتمع وقضاياه الأساسية قياساً إلى حجمَ هذه التجاوزات التى تحدث فيه ومدى القدرة على تجنبها . وانطلاقاً من هذه القاعدة من الممكن أن ننطلق إلى مناقشة قضية التمويل الأجنبى لمنظمات حقوق الانسان والجمعيات الأهلية.

وأظن أن البداية ينبغى أن تكون كشف الحقائق عن المؤسسات الممولة وحجم التمويل سواء الذى يتوجه إلى الحكومة أو الجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الانسان والضوابط التى ينبغى مراعاتها عند تلقى هذا التمويل ومدى مراعاة الجميع لها وأخيراً الدور الذى تسهم به هذه الجمعيات فى ارتقاء المجتمع ومدى الحاجة الحقيقية له.

لقد جاء جانب كبير من الحملة على منظمات حقوق الانسان انطلاقاً من موقفين متباينين من الميثاق العالمى لحقوق الانسان.

الموقف الأول هو موقف بعض التيارات الفكرية المحافظة والتى ترى أن الميثاق العالمى لحقوق الانسان جاء نتاجاً للحضارة الغربية الصليبية وبناء عليه فان كل **مايهدف إليه الغرب من تمويله للمنظمات غير الحكومية هو القضاء على الحضارة العربية الاسلامية والدين الاسلامى والهوية الاسلامية**

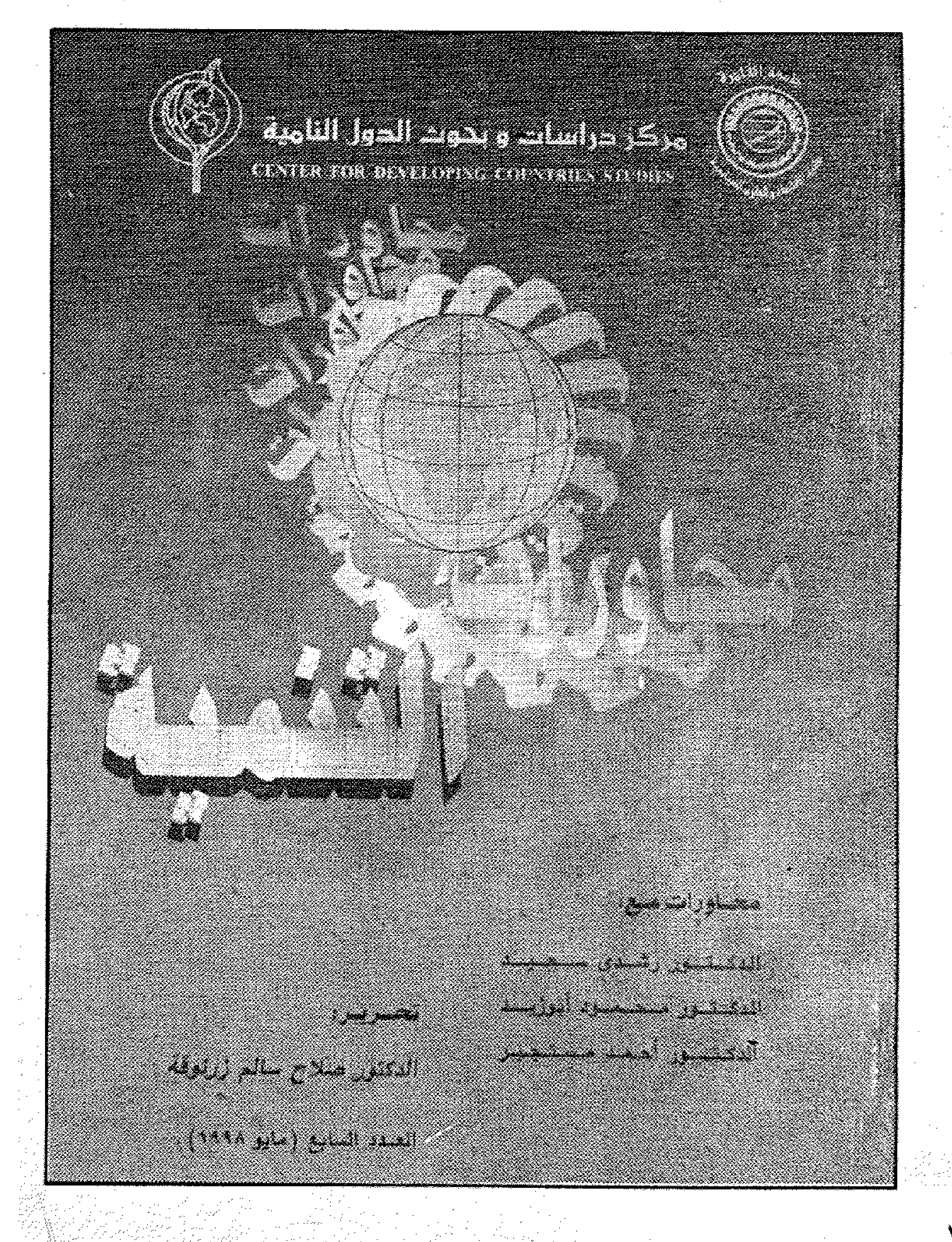
ولعل الذين يتبنون هذا الموقف يتجاهلون بعض الحقائق الأساسية وهى أن الميثاق العالمى لحقوق الانسان قد جاء نتاجاً لكافة الحضارات الانسانية فالذين قاموا بصياغته هم مجموعة من الشخصيات العالمية البارزة من كافة أرجاء المعمورة وعليه فلقد كان للغرب دور بارز فى صياغته حيث اشترك فى لجنة الصياغة كل من **شارل مالك** من لبنان **ود. محمود عزمى** من مصر والذى كان له الدور البارز فى تعديل عدد كبير من بنوده . هذا بالاضافة إلى عدد من الشخصيات العالمية من الصين وشيلى وبلجيكا وكندا وفرنسا وكان العضو الممثل للولايات المتحدة فى صياغته هى**" اليانور روزفلت"** زوجة الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت والتى ناضلت من أجل إلغاء عمل الأطفال فى الولايات المتحدة وتحديد حد أدنى للأجور وإصدار قانون يمنع الحكم بالاعدام بلا محاكمة .

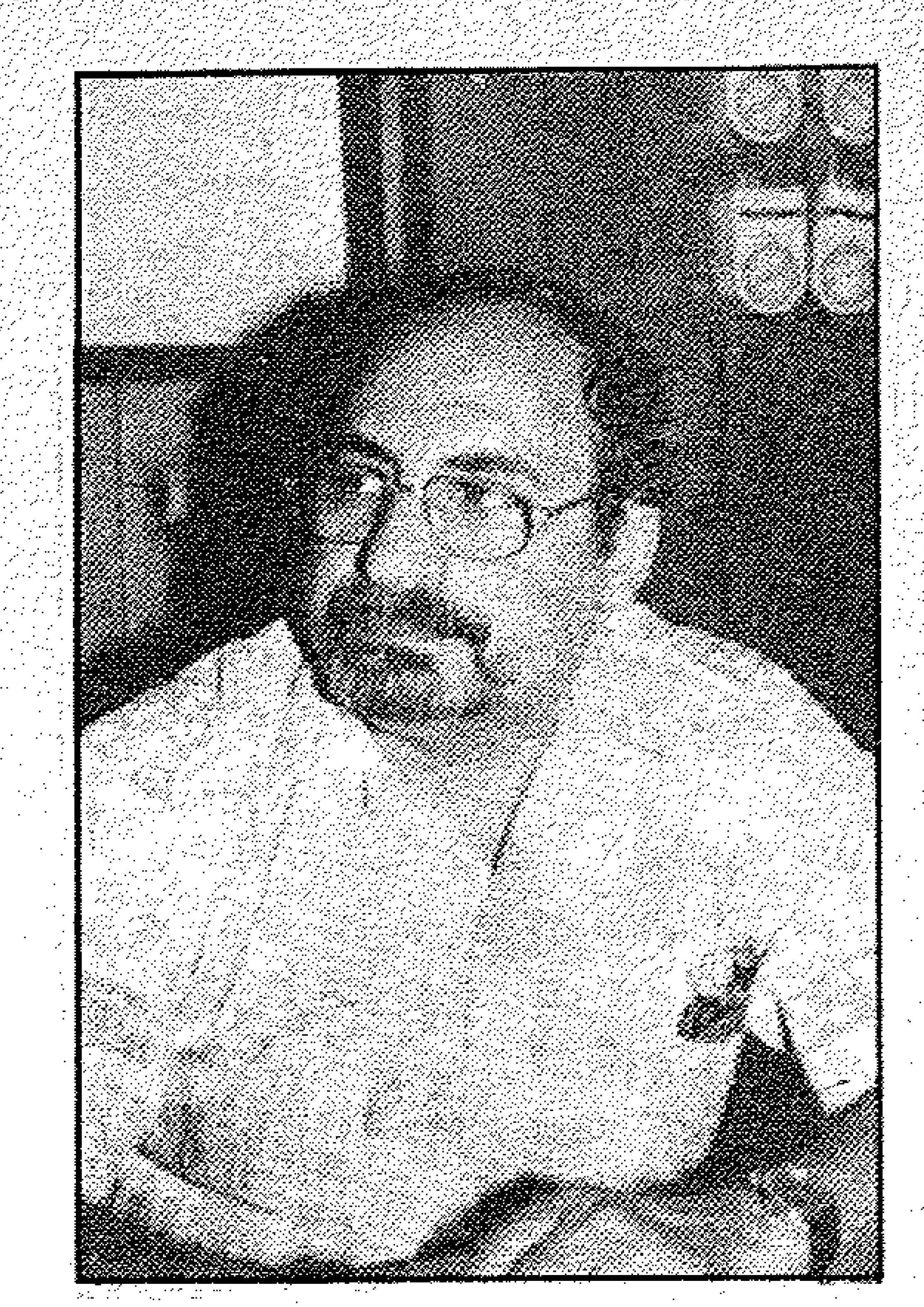
وبعد ذلك عرضت مواد وبنود الميثاق العالمى لحقوق الانسان والتى وصل عددها إلى **٣٠ حقاً من حقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والحريات الأساسية فى الفكر والعقيدة** على الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة آنذاك وكان عددها ٥٦ دولة ليتم إقرارها فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بعد موافقة **٤٨ دولة** منهم عليها بينما امتنعت الثمان دول الباقية عن التصويت.

الموقف الثانى هو موقف تيار فكرى آخر **يرفض الميثاق وأى تعامل مع الغرب على أسس أيديولوجية جامدة ومن موقع يسارى على اعتبار أن الميثاق والحملة العالمية للدفاع عن حقوق الانسان ماهى إلا سلاح فى يد الغرب وأمريكا للتدخل فى شئوننا .. وأنها جاءت نتاجاً لعملية العولمة وتسعى لتكريس مفاهيمها على المستوى العالمى.**

ولعل هذا الموقف يتجاهل مجموعة من الحقائق الأساسية:

الحقيقة الأولى هى أن الغرب ليس كتلة واحدة صماء . فالغرب كله ليس عبارة عن قوى متعصبة عرقياً ودينياً وليس الغرب هو ماقامت به فرنسا فى الجزائر أو أمريكا فيتنام وماتقوم به الولايات المتحدة تجاه العراق الآن فقط وإنما **هناك قوى أخرى ديمقراطية فى الغرب ذات نزوع أخلاقى إنسانى وتتعاطف بصدق مع حقوق الانسان ومع مواقف الدول الفقيرة والصغيرة** وهذه القوى حملت بصدق رسالة حقوق الانسان وتكبدت تضحيات





د. مصطفى كامل السيد

كثيرة فى سبيل ذلك وليس أدل على ذلك من الحملة التى تعرضت لها **مادلين أولبرايت** وزيرة الخارجية الأمريكية **ووليام كوهين** وزير الدفاع ومستشار الأمن القومى الأمريكى فى ستاد جامعة بأمريكا بسبب حملتها الأخيرة على العراق.

وتؤكد **هالة شكر الله** مستشار مؤسسة نوفيب الهولندية فى مصر على أن الغرب ليس كله كتلة واحدة وكذلك فان **الجهات المانحة أو الممولين الغربيين ليسوا كتلة واحدة . فهناك عدد من الممولين الغربيين الذين نشأوا كنتاج لتفجر بعض الحركات الاجتماعية فى الغرب أو خرجوا من رحم الحركات الطلابية فى الستينيات والسبعينيات ويؤمنون بالعدالة الاجتماعية ومسئولية الغرب عما يتعرض له العالم الثالث من أزمات** ولذلك فهم مهتمين بدعم مايسمى بحركات التحرر فى العالم الثالث وكذلك مايسمى بعمليات التنمية فيه، وأن كان هذا لايمنع من وجود بعض المؤسسات الممولة صاحبة أغراض خاصة وتهدف إلى فرض قيم استهلاكية معينة على شعوب العالم الثالث وخاصة المؤسسات الحكومية منها والتى تهدف إلى تعميم النمط الرأسمالى فى التعامل على كافة شعوب العالم فى إطار مايسمى بالعولمة الاقتصادية.

ولعل ماكتبته **أمينة شفيق** فى صحيفة الأهرام يوم ٢٣ أغسطس الماضى تحت عنوان" **مؤسسات المجتمع المدنى الأمريكى .. مالها وماعليها"** تساهم فى توضيح الصورة حول طبيعة المؤسسات العاملة فى مجال العمل الأهلى بالخارج وتبرز الحقيقة الواضحة وهى أن الغرب ليس كتلة واحدة.

تقول **أمينة شفيق.**

" تمتلك الولايات المتحدة أكبر شبكة لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدنى فى العالم قد يصل عددها إلى ملايين المنظمات وتنتشر فى كل مكان بدءاً من واشنطن إلى نيويورك إلى أصغر بلده يوجد فيها الانسان الأمريكى سواء كان مالكا لأصول الانتاج أو عاملاً فى أى قطاع اقتصادى أو متعطلاً.

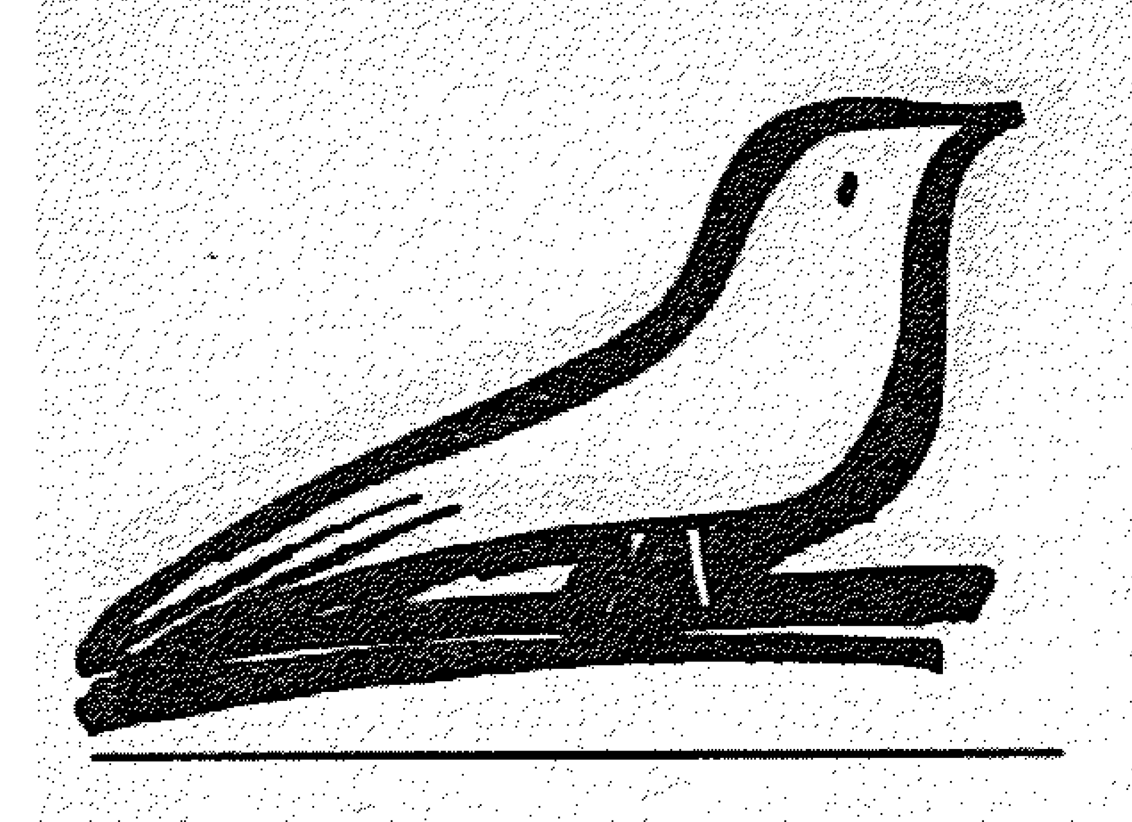
ثم تضيف فى فقرة تالية " **أن هذه المنظمات بجانب امتلاكها للمال ، فانها تمتلك قدراً هائلاً من الحرية فأى مجموعة من البشر يستطيعون التجمع معاً وتكوين جمعية أو منظمة أو مؤسسة طوعية غير هادفة للربح تتخصص فى العمل فى مجال الفقراء أو المرأة أو الطفولة أو الزنوج أو الكوارث أو الزلازل . أو حتى حماية الفراشات من الانقراض"**

ثم تحدثنا أمينة شفيق عن تجربتها فى التعامل مع بعض هذه المنظمات فتقول" وفى زيارتى الأخيرة للولايات المتحدة تعاملت مع منظمتين كان لهما موقف موحد من أطفال العراق والحصار المفروض على الشعب العراقى الشقيق من منطلق إنسانى بحت الأولى هى **منظمة الصحفيين الزنوج المسلمين والثانية هى منظمة مجتمعات بردرهوف وهى منظمة مسيحية.**

وتعتبر المنظمتان نموذجاً لعدد من منظمات المجتمع المدنى فى الغرب والتى تظهر بوضوح أن الغرب ليس كتلة واحدة متجانسة فعلى الرغم من أن إحداهما إسلامية تتمسك بمبادئ الاسلام الحقة والأخرى مسيحية تتمسك بمبادئ المسيحية الحقة إلا انهما اتخذتا موقفا مغايراً تماماً لموقف حكومتيهما من قضية الحصار على العراق وعلى الشعب العراقى الشقيق".

وهو ماينقلنا للحقيقة الثانية التى يتجاهلها أصحاب الموقف الثانى فى رفض التعامل مع المؤسسات الغربية بشكل عام أن **الوضع داخل هذه المجتمعات يختلف تماماً عما يحدث لدينا هناك ديمقراطية حقيقية فى هذه البلاد** وانتخابات وتداول للسلطة مما يجبر حكومات هذه الدول على تمويل منظمات حقوق الانسان وتقديم الدعم لها برغم اختلاف الأهداف.

أما الحقيقة الثالثة فهى تتعلق **بعملية العولمة.** فالذين يرفضون التعامل مع الغرب بحجة أن ذلك سيؤدى لتكريس مفاهيم العولمة يتجاهلون حقيقة مهمة وهى أنه إذا كان للعولمة جانب اجتماعى واقتصادى وثقافى سلبى ينبغى التصدى له فان لها جانب ايجابى ينادى بحقوق الانسان وحرية تدفق المعلومات وحرية الاتصالات ويؤسس للثورة العلمية الحديثة ينبغى التعامل معه والتمسك به حتى نستطيع أن نجتاز الهوة العميقة الموجودين فيها **وهذا الجانب هو سبيلنا إلى مجتمع أكثر ديمقراطية وعدالة وحرية.**



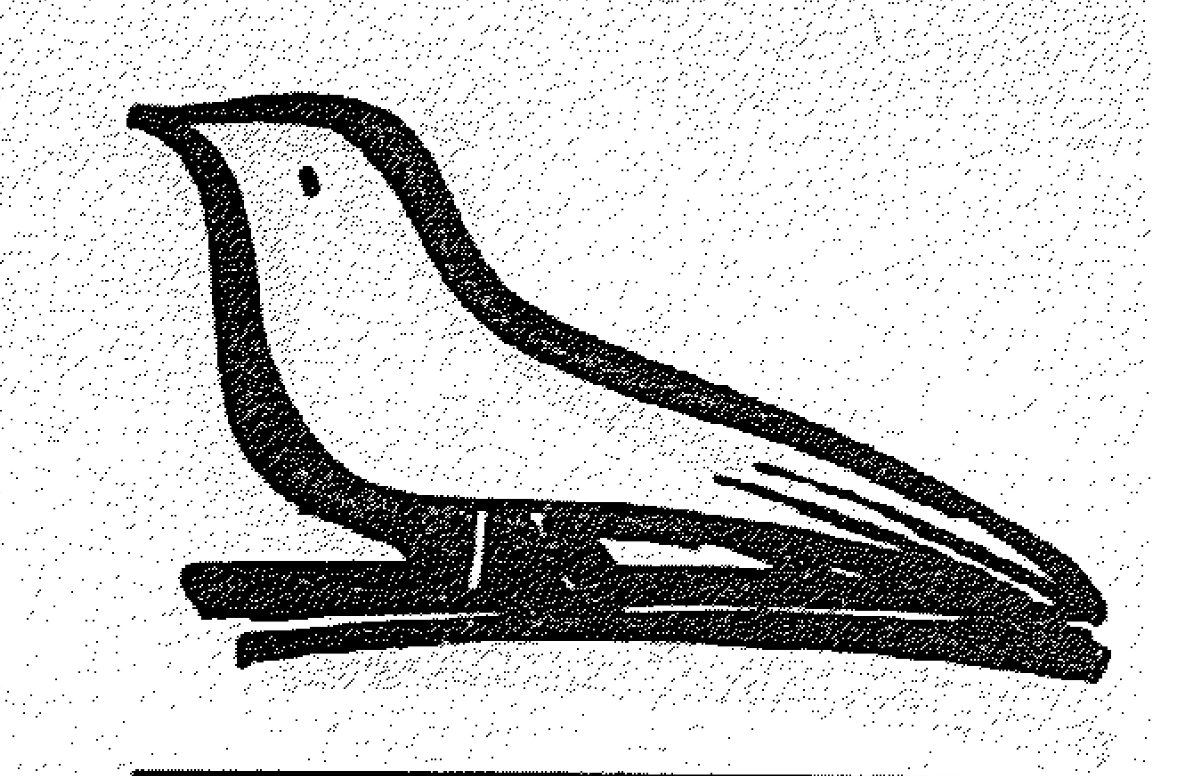
وكان من بين المبررات التى ساقها المطالبون بوقف التمويل الأجنبى للمنظمات الأهلية ومراكز الأبحاث أن عدداً من هذه المراكز أصبحت تقوم بدور أجهزة المخابرات فى السابق عن طريق قيامها ببعض الأبحاث الممولة والتى تسعى لكشف أدق المعلومات عن البلاد وتهدف إلى زعزعة الأمن القومى وتكدير السلم العام.

وفى معرض تفنيده لهذه الأراء يقول د. **مصطفى كامل السيد** الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومدير **مركز دراسات وبحوث الدول النامية** لقد تناسى عدد كبير من الذين أثاروا ذلك عدداً من الحقائق:

١- أنه فى وقت تنفجر فيه المعرفة على مستوى العالم **أصبح البحث العلمى هو قضية أمن قومى بالنسبة لمصر وبالنسبة للعرب.** فالتفوق الإسرائيلى على العرب وخطب ود إسرائيل من جانب قوى دولية كانت صديقة للعرب حتى وقت قريب وتتبنى مواقفهم تماماً مثل الهند والصين يعود للتفوق العلمى الإسرائيلى. **وإذا كان التمويل المحلى لهذه الأنشطة سواء عاماً أو خاصاً غير قائم فقد تحققت فائدة بتنظيم هذه الأنشطة بالاعتماد على تمويل من هيئات أجنبية غير حكومية.**

٢- أنه لاحاجة للدول الأجنبية لتمويل مراكز الأبحاث فى أى مكان فى العالم وخصوصاً أن **البحث العلمى طبيعته أن يكون علنياً وفى ظل ثورة المعلومات الأخيرة والانترنت وغير ذلك فانه يمكنك بالضغط على زر صغير من أزرار الكمبيوتر استدعاء كل الأبحاث التى أجريت فى مجال معين من مجالات المعرفة على مستوى العالم.** وفى كل الحالات التى أعرفها فان نشاط مراكز الأبحاث يكون نشاط علنياً ومتاح للكافة ولايوجد بينها من يقوم بأبحاث سرية.

٣- أنه لاحاجة للقوى المعادية لمصر لاستخدام مراكز الأبحاث فى الحصول على المعلومات عن المجتمع المصرى. **فاذا قلنا إن الجهات المعادية هى الولايات المتحدة الأمريكية فانها تحصل على أفضل بيانات عن المجتمع المصرى والاقتصاد المصرى من خلال المؤسسات الحكومية نفسها وهذا هو أحد شروط المعونة الأمريكية لمصر**



أما إذا كانت الجهة المقصودة إسرائيل فالإسرائيليون لديهم مراكز أبحاثهم الخاصة بالدول العربية والباحثون الذين يجيدون اللغة العربية ولديهم أساليبهم فى الوصول إلى المعلومات عن كافة الدول العربية بدون الحاجة إلى نشاط مراكز الأبحاث وخصوصاً وأن نشاط مراكز الأبحاث هو نشاط علنى متاح للكافة ولاأعرف عن أية علاقات بينها وبين إسرائيل.

أما **صلاح عيسى** وفى معرض رده على من أثاروا الحملة على مركز الدراسات السياسية بالأهرام بحجة اجرائه بحث ممول يهدف إلى المساس بالأمن القومى المصرى فلقد كتب فى العدد الأسبوعى من جريدة الجمهورية الصادر فى ١٧ سبتمبر يقول

" إننا لو أخذنا بمنطق هؤلاء الذين يرفعون فزاعة المساس بالأمن القومى فى وجه كل محاولة لمعرفة مشاكلنا والتعامل معها والبحث عن حلول، لكان معنى ذلك أن نغلق كل مراكز الأبحاث ونحول الجامعات إلى فروع لأجهزة المخابرات وأن نفرض الرقابة على الكتب والصحف خشية أن تنشر معلومات يستفيد منها العدو".

لقد استغل البعض وجود فساد أو انحراف فى بعض مؤسسات العمل الأهلى والحكومى - الممولة - ولجأ إلى تعميم ذلك على بقية المؤسسات ليعلو الحديث عن الملايين التى يجنيها نشطاء العمل الأهلى من وراء ذلك والسيارات المرسيدس والسيجار الفاخر إلى غير ذلك من الأشياء .

وأعتقد أنه من السهولة الوقوف أمام هذه الحملة المغرضة - والتى استغلت بعض الجوانب السلبية فى سياسات منظمات العمل الأهلى لتحارب بها اسمى جوانب العمل الأهلى وهو دوره فى المجتمع - عن طريق كشف الحقائق عن حجم التمويل الخارجى لهذه المؤسسات قياساً لما يشاع عن أوجه الفساد فيها والمؤسسات الممولة وطبيعة عملها، والشروط التى تفرضها منظمات العمل الأهلى لتلقى تمويل من جهة ما والأسباب التى أدت إلى لجوء هذه المنظمات إلى التمويل الخارجى.

وأثناء الضجة الأخيرة علا الحديث عن دكاكين حقوق الانسان التى انتشرت لتستفيد من ظاهرة التمويل وبنظرة سريعة إلى الاحصائيات سنجد أن هناك **١٤٦٠٠ جمعية** مسجلة فى وزارة الشئون الاجتماعية طبقا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ منها ٣٥٠ جمعية أهلية مركزية لها فروع فى المحافظات وتقدم خدماتها للملايين .. عن طريق بعض المستشفيات والمستوصفات ومدارس فصول محو الأمية والرعاية الاجتماعية والبيئة وحقوق الانسان والمرأة فى حين أنه لايوجد أكثر من ١٥ مركزاً وجمعية تهتم بظاهرة حقوق الانسان **فهل ١٥ مركزاً على مستوى جمهورية مصر العربية كافية لمتابعة حال حقوق الانسان فيها بجوانبه المختلفة .** وماهو الأكثر فائدة بالنسبة للناحية الديمقراطية ولكى



تسود أفكار حقوق الانسان بين المواطنين أن يكون لدينا عدد محدود من المراكز تحمل اتجاهاً فكرياً معينا وتدافع عن جانب معين من الجوانب أم أن يكون لدينا مراكز متعددة تدافع عن كافة الحقوق الانسانية.

أن كل حق من حقوق الانسان الثلاثين الواردة فى الميثاق العالمى لحقوق الانسان يحتاج لمجموعة من المراكز كى تدافع عنه وخصوصاً فى ظل مجتمع ونظام حكم دأب على انتهاك حقوق مواطنيه ومازال مصراً على ذلك.

عموماً فان **جانباً كبيراً من التمويل الأجنبى لمنظمات حقوق الانسان فى مصر يمر عبر بوابة وزارة الخارجية المصرية وطبقاً للاتفاقيات والبروتوكولات المعقودة بين هذه المنظمات والحكومة المصرية فان حجم التمويل الموجه للمنظمات غير الحكومية ومن بينها منظمات حقوق الانسان لايتجاوز ٥٪ من حجم المعونات التى تقدمها هذه الجهات لمصر.**

تقول الأرقام أن هناك مجموعة من المؤسسات المانحة هى

مؤسسة دانيدا الدانماركية ، وتقدم منحاً فى مجال المياه والصحة والبيئة وسبل توفير الطاقة والمرأة وحقوق الانسان تبلغ **٢٠٠ مليون مارك دانماركى** أى مايوازى **١١٠ مليون جنيه** مصرى يخص المنظمات غير الحكومية منها **٤ مليون جنيه ولايتجاوز نصيب منظمات حقوق الانسان منها بأى حال من الأحوال ٥ر١ أو ٢ مليون جنيه بما لايتجاوز ٥ر١٪ قيمة المعونات الممنوحة لمصر من المؤسسة.**

أما مؤسسة **نوفيب الهولندية** فلقد قدمت منحاً للمنظمات الحكومية فى عام ١٩٩٨ لاتتجاوز قيمتها ٨٢٠ **ألف دولارأمريكى** لايتجاوز ماتحصل عليه منظمات حقوق الانسان ثلث هذا المبلغ.

أما مجموع القروض التى قدمها الاتحاد الأوروبى فى عام ١٩٩٧ والتى وجهت جميعها لتمويل البنية الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية فلقد وصل إلى **٦٣٨ر٠٧ مليون** أكو أوربى عن طريق (بروتوكول ١-٤) بينه وبين الحكومة المصرية هذا بالاضافة إلى **١١٨ مليون أكو** غير خاص بالبروتوكولات . وتمويل الشراكة الأوربية المتوسطية والذى وصل إلى **٧٥ مليون أكو** وتشير الاحصائيات أن الاتحاد الأوربى قد قدم منحة قدرها مليار و٥ مليون جنيه وجهت إلى برنامج الاصلاح الصحى.

وتقدم الوكالة الأمريكية للتنمية ٨١٥ مليون دولار سنوياً للحكومة المصرية من أجل تدعيم النمو الاقتصادى وتوجه إلى مشروعات تنمية الصادرات ومنح قروض للمشروعات الصغيرة والأسواق الرأسمالية والتعليم الأساسى والصحة وتنظيم الأسرة والبيئة والبنية الأساسية توجه معظم هذه المبالغ لدعم المشروعات الحكومية بالأساس.

أما مؤسسة فورد الأمريكية فلقد قدمت لمصر عام ١٩٩٧ **مليون ومائتين وسبعة آلاف و٧٠٠ دولار أمريكى** ذهب حوالى **٥١٧ ألف و٦٠٠ دولار** منها للحكومة المصرية ، و**٣٠١ ألف دولار** للمؤسسات التعليمية والبحوث و**٣٩٥ ألف دولار للمنظمات غير الحكومية فى مجالات التنمية والمرأة ، جزء بسيط منها توجه لمنظمات حقوق الانسان.**

أما المنظمة السويدية **للمنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان** فلا تمول فى مصر إلا منظمتين غير حكوميتين هما **مركز الأبحاث والدراسات القانونية لحقوق الانسان ومراكز المساعدة القانونية لحقوق الانسان** ولقد بلغ إجمالى المساعدات التى قدمتها للمركزين معاً فى عام ١٩٩٧ **سبعة وتسعين ألف دولار.**

ومن هنا يتضح أن حجم **التمويل الذى تتلقاه المنظمات غير الحكومية وخاصة**

منظمات حقوق الانسان هو م ضئيل جداً تم معظمها عبر البوابة الحكومية أولاً. وفى دراسة أخيرة لمنى ذو الفقار إتضح أن إجمالى المعونات والمنح والتمويل الأجنبى لايشكل أكثرمن ٦٪ من ايرادات الجمعيات سنوياً.

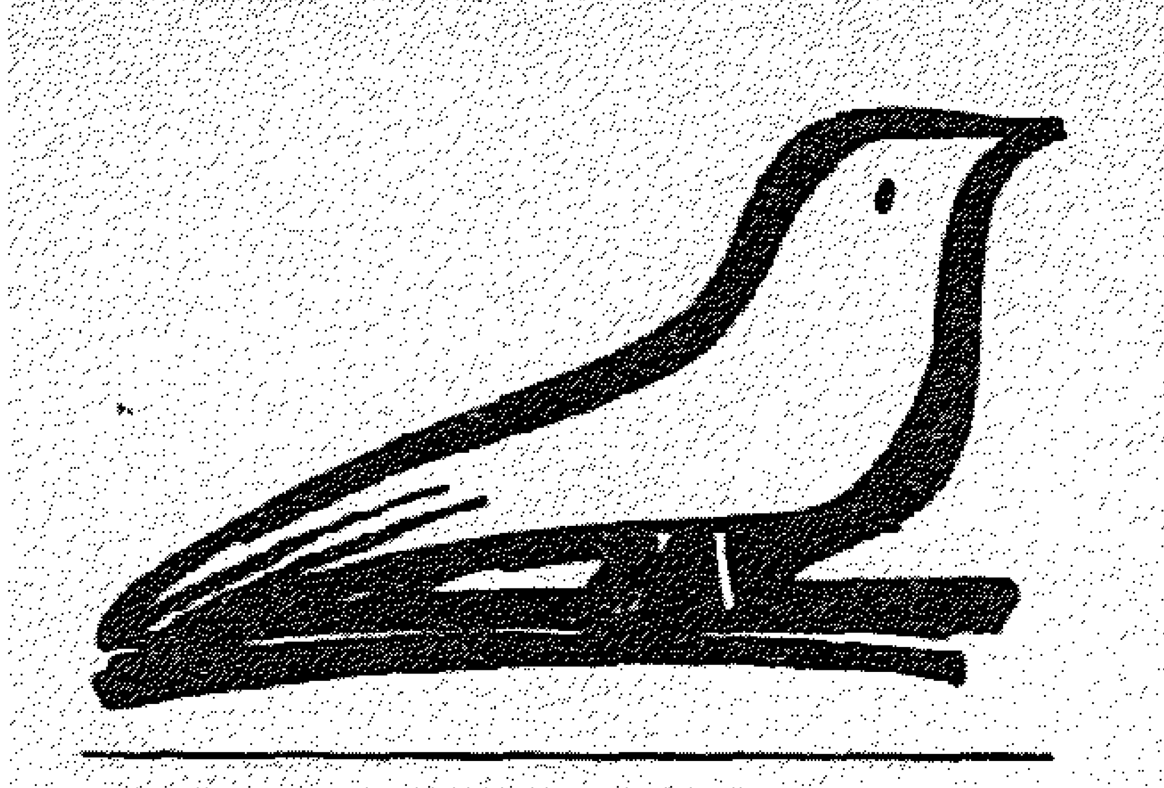
وتقول **هالة شكر الله** مستشار مؤسسة **نوفيب الهولندية** أن هذه المعونات لاتقدم هكذا هباء فمن المفترض أن يكون لكل منظمة تقدم لها هذه المعونات محاسب يقدم كشف حساب للجهة المانحة كل ٦ شهور وهل صرف المبلغ فى البنود التى وضعتها هذه المنظمات والجمعيات الأهلية لتحصل على التمويل أم لا وكل ٦ شهور يبعث المحاسب كشف حساب إلى الجهة المانحة وكل سنة يقدم المحاسب القانونى تقريرا مختوماً يوضح هل تم صرف المعونة فى أوجهها المختلفة أم لا ويكون هذا هو الشرط الوحيد الذى تفرضه الجهات المانحة على المنظمات الممولة.

ولمزيد من الأمان فان بعض المنظمات وخاصة المنظمات الألمانية - **فريدريش ايبرت** وغيرها - تشترط تقديم فاتورة أو اذن صرف بكل مبلغ يتم صرفه حيث تضمن أن المعونات تم صرفها فى المشروعات التى وجهت إليها ويتم كل ذلك من خلال مكاتب محاسبية معروفة بحيث لايكون هناك مجال للتلاعب.

وهكذا - وكما يقول **صلاح عيسى** - **"فلو انصف الذين يتباكون على التمويل الأجنبى لهذه المنظمات ، لما بالغوا فى الحديث عنه وكأنها لاتفعل شيئاً إلا الحصول على أموال مشبوهة ولما أخفوا الحقيقة التى تقول بأنها تلح فى ظهورها على الخريطة الاجتماعية على الاعتراف القانونى بها وعلى تنظيم قانونى يكفل لها الحصول على تبرعات من الداخل وعلى دعم حكومى ، ويضع الضوابط على ماتحصل عليه من دعم خارجى على نحو يضمن انفاقه فى مصارفه الطبيعية ويضمن لها فى الوقت نفسه الاستقلال التام.**

وفى الحملة الأخيرة على الجمعيات الأهلية وفى القلب منها منظمات حقوق الانسان علا الحديث عن تبعية هذه المنظمات وعدد من المراكز البحثية سواء الأهلية منها أو الحكومية للجهات المانحة واستند القائمون بالحملة إلى بعض التجاوزات التى حدثت فى هذا المجال والتى ارتكبها مركز أو مركزان من هذه المراكز - **وكان سندهم الرئيسى فى الحملة هو أن أحد المراكز البحثية العاملة فى مجال حقوق الانسان فى مصر قد لجأ إلى اثارة قضية الأقليات فى وقت معين** وهو الأمر الذى انتقده بشده عدد كبير من المثقفين المصريين أغلبهم من نشطاء عدد كبير من المراكز البحثية الأخرى.

وانطلق عدد كبير من الكتاب بعضهم مغرض هدفه الأساسى النيل من هذه المراكز وبعضهم أثار اللغط المتصاعد قلقه على



المستقبل فنادى بضرورة أن تكون هناك ضوابط معينة تضمن عدم تبعية هذه المراكز للجهات المانحة ،ودعى آخرون إلى ضرورة إن تبتعد هذه المراكز عن مصادر التمويل الخارجى وتحاول خلق مصادر تمويل داخلية لها تعتمد عليها فى عملها ، والرأيان الأخيران هما اللذان نعني بمناقشتهما.

بالنسبة للرأى الأول ويفرض أن كل جهات التمويل الخارجية مغرضة وهو أمر مجاف للحقيقة وسبق أن ناقشناه ليتضح لنا أن عدداً كبيراً منها إن لم يكن أكثريتها له أهداف صادقة حقيقية **فأعتقد أن تعدد الجهات المانحة ممكن أن يضع حداً لعدد من هذه الهواجس.** ولكن هنا يثور السؤال وهل هذا وحده كاف لضمان استقلال هذه المراكز وعدم تبعيتها للجهات المانحة؟

وأعتقد أن نظرة واحدة على أحد قرارات

« مجلس إدارة » أحد المراكز البحثية العاملة فى هذا المجال وهو **مركز البحوث العربية** والذى يضم نخبة من المثقفين يمكن أن يدخل الطمأنينة فى قلوب البعض حيث وضع مجلس إدارة المركز عدداً من الشروط لقبول أى تمويل خارجى وهى:

١- ألا يكون موضوع البحث متعارضاً مع توجهات المركز أو سياساته أو المبادئ التى تحكم نشاطه.

٢- ألا ترتبط المساهمات المالية من الهيئات الأجنبية فى حالة قبولها بأية شروط تؤثر فى سياسات المركز وتوجهاته.

٣- رفض أية مساهمات مالية من منظمات أو هيئات اشتهرت بارتباطها بأجهزة المخابرات أو العمل فى خدمتها.

٤- رفض التعامل من حيث المبدأ مع الحكومات أو المنظمات أو الجهات الحكومية أو غير الحكومية المعادية للشعوب وحركات التحرر الوطنى وخاصة العربية مثل الحكومة الأمريكية وإسرائيل والهيئات الصهيونية وبعض منظمات الاتحاد الأوربى.

٥- السعى للحصول على مساهمات مالية فى نشاط المركز(البحوث - النشر) من الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة والمنظمات الاقليمية وخاصة (العربية والأفريقية والأسيوية) وكذلك المنظمات المحلية.

٦- عند وجود عرض للمساهمة فى أحد أنشطة المركز من جهة لم يسبق التعاون معها لايتخذ أى إجراء فى هذا الشأن قبل عرض الأمر على مجلس الإدارة وموافقته على التعاون معها.

ولكن إلى أى حد يتم تنفيذ هذه القرارات؟

يقول **جاسر عبد الرازق** مدير مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان « احنا بنعمل مشاريعنا فى الأول واللى عايز يمول على أساس المشاريع دى يمول واللى مش عايز مايمولش وعلى هذا الأساس فنحن نرفض رفع أى بند من بنود هذه المشاريع وهذا يتضح أكثر من أعمالنا خلال السنوات الماضية وهل ظهر فيها تأثير للمول الأجنبى أم لا؟

وعموماً فان أى مؤسسة تمويلية لابد أن يوافق عليها مجلس الأمناء من خلال بعض الشروط التى تم وضعها .لذلك وعلى سبيل المثال فلقد ثار حديث على التعامل مع مؤسسة **دانيدا الدانماركية** وتم الموافقة على التعامل معها بشكل استثنائى لأنها مؤسسة شبه حكومية . كما قام المجلس برفض التعامل مع مؤسسة فورد تماماً لما أثير حولها من شبهات"

أما **د. سوزان فياض** من مركز النديم لعلاج ضحايا العنف فتقول« **أى منظمة ستفرض علينا أى شرط لن نتعامل معها** نحن نعد برنامجنا وهو الذى نأخذ عليه دعماً وعموماً فخلال تعاملنا مع المنظمات الممولة لم يحدث أن فرضت علينا أيا منها أية شروط وكان الشرط الوحيد هو دورية التقارير المالية. وفى هذا الإطار نحن نرفض التعامل مع السفارة الأمريكية والمعونة لأنها لها موقع قائد فى تدعيم برامج الخصخصة والتعامل مع إسرائيل كما أن لها دوراً مخرب فى مجال الصحة **فكل برامج المعونة الأمريكية والتى تتلقاها وزارة الصحة تكون مشروطة بالتوجه لأنشطة معينة.**

ماأود أن أوضحه أنه من المؤكد أن كل بلاد العالم لها أهداف سياسية عليا ولكن ليست كل هيئة ممولة تعمل على إقرار نفس الأهداف . وعموما فلو فيه شبهة تدخل كنا قفلنا المركز من بابه فنحن لانرى الممول إلا مرة أو مرتين فى السنة لإطلاعه على التقارير المالية."

ويقول **د. مصطفى كامل السيد** مدير مركز دراسات وبحوث الدول النامية التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية " من المعروف أن **التمويل الأجنبى الذى يحصل عليه المركز يتم بموافقة وعلم وزارة الخارجية المصرية والتى تحصل بدورها على موافقة أجهزة أخرى فى الدولة.** وميزانيته تخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات يتم ايداع أى مساعدة للمركز فى حساب خاص فى البنك الأهلى المصرى ويجرى الانفاق منها وفقاً لأوامر كل من رئيس المركز (عميد الكلية) ومديره ومن خلال المسئولين الماليين للمركز.

والذى أود أن أنوه إليه أن الهيئات الأجنبية التى تساعد المركز لاتضع أى شروط على انفاقه ولكنها تقدم المساعدة لبرامج محددة يضعها المركز وكل ماتطلبه هو تقديم تقرير عن انفاق هذه المساعدات أو مايدل على أنها أنفقت فى الوجه المخصص لها وفقاً للاتفاق المبرم مع المركز".

أما **إيناس الشافعى** المدير التنفيذى لملتقى الهيئات لتنمية المرأة فتقول « **نحن نضع شرطاً أساسياً فى قبول التمويل وهو ألا يكون مشروطاً**» فنحن لانقبل على الإطلاق أن يضع لنا أحد جدول أعمالنا وفى العام الماضى جرت معركة كبيرة حول قضية الختان لم ندخل فيها وكانت أولويتنا الأولى هى قضية الفلاحات وأنتجنا فيلماً عن ذلك فرغم أننا ضد الختان إلا أنه لم يكن له الأولوية لقد كانت قضيتنا هى قضية الفلاحات وتأثير تأنيث الفقر فى الريف".

أن جدول أعمالنا محلى ١٠٠٪ وبالاختيار المطلق للجمعيات العضوة فى الملتقى.

ونحن نرفض التعامل مع إسرائيل ومارسنا ذلك عمليا وصولاً إلى أن مجلس الأمناء رفض المشاركة فى أحد المؤتمرات التى يشارك فيها وفد من جامعة فلسطينية من الأرض المحتلة.

عموماً فنحن لانتعامل إلا مع جهتين تمويليتين هما **مركز الدراسات العربية الكندية** وهيئة **أكسفام الانجليزية** ونشاطنا مطروح للجميع ويستطيع أى فرد أن يحكم عليه هل هو خاضع لهذه الهيئات أم لا".

السؤال الذى يطرح نفسه علينا الآن حتى نستطيع حسم هذا الأمر هو **كيف تستخدم هذه المراكز والمنظمات التمويل الأجنبى الذى تقدمه الهيئات المانحة إليها؟**

يقول **جاسر عبد الرازق** مدير مركز المساعدة القانونية "عندما بدأ عمل المركز فى مصر سنة ١٩٩٤ لم تكن فكرة المساعدة القانونية موجودة أصلاً وخلال هذه الفترة ومنذ


سواسية
SAWASIAH
حركة حقوق الإنسان

إنشائه خاض المركز عدة معارك كبيرة فى سبيل اقرار الحريات وإرساء مبادئ الحرية والديمقراطية وكان أبرز هذه المعارك هى **معركة قانون الصحافة رقم ٩٣ لسنة ٩٥** حيث أصدر المركز أول دراسة حول القانون بعد حوالى ٧٢ ساعة من صدوره حيث صدر القانون فى يوم ٢٧ مايو وصدق عليه الرئيس فى يوم ٢٨ مايو وفى يوم الخميس ٢ يونيو وأثناء انعقاد مؤتمر فى نقابة الصحفيين وجد الصحفيون أمامهم دراسة حول القانون مطبوع منها **١٠٠٠ نسخة** مما ساهم فى توجيه المناقشات وقطع الطريق أمام الحكومة ورجالها لأن يقوموا بتزويقه لتبدأ النقاشات على سلبياته من اليوم الأول للمعركة . وقام المركز بوضع قانون بديل للقانون ٩٣ هو القانون الذى تبنت النقابة معظم بنوده عند وضع قانون بديل.

وباستثناء ذلك فلعل أهم معاركنا هى **معركة اضرابات كفر الدوار سنة ٩٤ - ثم الانتخابات التشريعية فى ٩٥ والانتخابات العمالية دورة ٩٦ ومعركة نصر أبو زيد والخاصة بحرية الفكر والعقيدة.**

وبالمركز وحدة خاصة تعمل على المحكمة الدستورية وكنا أول من بدأ بذلك وبشكل منتظم وقامت هذه الوحدة باعداد دراسة عن" **انحراف البنية التشريعية من واقع أحكام المحكمة الدستورية**" جمعنا فيها كل أحكام المحكمة الدستورية الخاصة بعدم دستورية القوانين وللمركز الآن **٩ قضايا خاصة ببطلان بعض المواد فى القوانين العمالية أمام المحكمة الدستورية وقضية عن حبس الصحفيين سمح برفعها أخيراً**. وفى العام الماضى نجح المركز فى استصدار حكم من المحكمة الدستورية يقضى ببطلان المادة الخاصة بمسئولية رئيس التحرير عن قضايا النشر التى تقع فى جريدته.

هذا غير القضايا التى يتولاها المركز للدفاع عن الحريات أو التعذيب أو القضايا العمالية أو غير ذلك **ويتبنى المركز من ألف إلى ١٥٠٠ قضية فى العام الواحد."**

وهنا يتوقف **جاسر** ليقول " باختصار نحن أغنى مركز من المراكز العاملة فى مصر فميزانيتنا لهذا العام **٨٠٠ ألف جنيه** كلها تمويل أجنبى وعندنا **٤٠ موظف يعملون فى ٣ مكاتب** على مستوى الجمهورية ونرفع من **١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ قضية** فى السنة فاحسبها أنت بقى عموماً **أنا لاأعتقد أنه لو قامت سعاد الصباح أو نجيب ساويرس بتمويلى سيكون تمويلى شريف ولو قامت نوفيت بتمويلى فان تمويلى سيكون غير شريف المهم ماذا أفعل بهذا التمويل".**

وقام **جاسر عبد الرازق** بامدادنا بقائمة بالقضايا التى ترافع عنها المركز فى عام ١٩٩٧ لنجد أن اجمالى عدد القضايا التى ترافع فيها محامو المركز قد بلغ **١٦١٦** قضية من بينها **١٠١٣** قضية تبناها محامو المركز بالمقر الرئيسى فى القاهرة موزعة كالتالى:

٧٤ قضية من قضايا حرية الرأى والتعبير والاعتقاد ، **٤١٧** من قضايا الأحداث، **٣٤ قضية** تعذيب وتعسف فى استخدام السلطة من جانب الشرطة والتعويضات فى تلك القضايا ، **٧٠** قضية من قضايا المرأة والأحوال الشخصية، **٢٢٦** قضية عمالية ، **٧٤** قضية حول حق المسكن، **١١** قضية حق التعليم، **٥٩** قضية حقوق نقابية " نقابات مهنية وعمالية" ،**١٧** قضية متعلقة بحقوق الانتخاب والترشيح فى البرلمان والمحليات ، سبع قضايا طعون بعدم دستورية" قوانين عمالية" ، **٢٤** قضية متنوعة . هذا غير **٤٢١** قضية تبناها محامو فرع الاسكندرية ، **١٨٢** قضية تبناها محامو فرع أسوان.

أما **د. مصطفى كامل السيد** مدير مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة فيقول لقد أنشئ المركز رسمياً فى أبريل ١٩٩٥ - وخلال هذه الفترة وضع المركز برنامجاً بحثياً عن **القوة الدافعة للتنمية** انتهى البرنامج فى سنة ١٩٩٧ ونظم العديد من المؤتمرات عن قضايا التنمية فى مصر . كما أدار المركز برنامج محاضرات وحلقات نقاش مرتين شهرياً طوال فترة العام الدراسى خلال هذه الفترة . وأصدر العدد الأول من تقريره عن **التنمية الشاملة فى مصر** وأصدر عدة سلاسل من المطبوعات تضم سلسلتين من الكتب واحدة باسم **قضايا التنمية** وصدر منها **عشر كتب** من بينها كتب" **مصر مابعد المعونات - نموذج المشروع القومى لتنمية جنوب الوادى(توشكى) - الأحزاب - والتنمية فى الوطن العربى - العشوائيات وقضايا التنمية والأمم المتحدة وقضايا الجنوب ... وغيرها)**

وسلسلة **مكتبة التنمية** وصدر منها كتابان وسلسلة **محاورات التنمية** ويقوم المركز فيها بنشر نصوص المحاضرات والمناقشات التى تجرى فى المركز ، **وسلسلة رأى جديدة** ونعرض فيها للأفكار والممارسات الجديدة فى مجال التنمية ، **وسلسلة كراسات التنمية** وتنشر الأعمال البحثية التى يقوم بها باحثون خارج إطار البرنامج البحثى للمركز .

ونوه د. مصطفى إلى أن كل هذه الأنشطة قامت عن طريق التمويل الأجنبى فى معظمها حيث أن **المركز لم يتلق أى دعم مالى لا من جامعة القاهرة ولا من وزارة التعليم العالى ولا من أى جهة حكومية مصرية وأن كانت الجامعة تقدم للمركز غرفة واسم الجامعة.**

أما الجهات المصرية التى تقدم العون للمركز فهى **الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع واللجنة المصرية للمنظمات**

مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان

قائمة الموارد والاستخدامات خلال الفترة من ١ / ١ / ١٩٩٥ حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٩٥

الاستخدامات			الموارد		
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]



European
Human Rights
Foundation

غير الحكومية واللجنة القومية للسكان والتنمية والصندوق الاجتماعى.

وجاءت جمعية الصعيد للتربية والتنمية لتمثل أكبر الجمعيات التى تحصل على تمويل خارجى فى مصر . فطبقا للميزانية المعلنة للجمعية لسنة ١٩٩٧ فقد وصل اجمالى ايرادات الجمعية إلى ٧ مليون و٧٩٢ ألف و٣٤٩ جنيه ، منها ٥ مليون و٦٧ ألف و٩٦ جنيهاً تمويل خارجى بينما لم تتعد قيمة التبرعات الداخلية ٦٠٣ ألف و٨٦ جنيهاً مصرياً . ولكن كيف تم التعامل مع كل هذه الايرادات؟

طبقا لما نشره هانى لبيب المدير التنفيذى للجمعية فى" تقرير المجتمع المدنى ١٩٩٧" فان الجمعية تعمل من خلال محددان أساسيان هما التربية والتنمية . وتعد التربية هى العمود الفقرى لعمل الجمعية من خلال ٣٧ مدرسة خاصة مجانية غير معانة وتخدم هذه المدارس حوالى١٢ ألف تلميذاً وتلميذة مسلمين ومسيحيين وموزعيم على ٥ محافظات هى(القاهرة والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا) ويعمل بها ٧٣١ شخصا. وطبقا لآخر دراسة ميدانية أجرتها الجمعية فان ٦٥٪ من تلاميذ هذه المدارس دون مستوى الفقر.

وينقسم العمل التنموى للجمعية إلى مجالات متعددة:-

١- مكافحة الأمية: وينتظم فى هذا البرنامج ٣٣٥٠ دارساً ودارسة أكثر من ٨٠٪ منهم من الفتيات موزعين على ٤٧ مركز بمساعدة ١٤٧ منسقاً ومنسقة.

٢-الصحة: والجمعية تعمل فى حوالى ٧٥ موقعاً خاصاً ببرامج التوعية الصحية والعلاج و٢٤ موقعاً لبرنامج رعاية الأمومة والطفولة بل وامتدت بعض نشاطات الجمعية إلى المدارس الحكومية القريبة من أماكن نشاط الجمعية ويبلغ عدد المستفيدين من أنشطة الجمعية فى مجال الصحة حوالى ٧٣ ألف شخص فى ٧١ قرية و٣٦ مدرسة. ولايتوقف نشاط الجمعية عند مجرد علاج الأمراض ولكنه يشمل أيضا الوقاية منها.

٣- تكوين الشباب والقادة:- وتتعامل الجمعية مع ٣٩ مركزاً لنشاط الشباب فى ٧ محافظات بالصعيد ويبلغ عدد أعضاء هذه المراكز ٢٣٨٠ شابا و١٦٤٥ فتاة بقيادة ٢٥٤ قائد وقائدة من خلال النشاط الكشفى للجمعية ومعسكرات خدمة البيئة .. وغيرها.

٤- تنمية المرأة: من خلال مراكز تنمية المرأة التى تتعامل مع الجمعية فى الصعيد ويبلغ عددها ٣٨ مركزاً بها ٨٩ منسقة وتخدم حوالى ٣٠٠٠ سيدة وفتاة ويهدف البرنامج إلى أن تحقق المرأة ذاتها وتشعر بكيانها مما يؤدى لاكتشاف دورها فى النهوض ببيئتها ومجتمعها.

٥- التنمية الثقافية: وتهدف الجمعية من خلال ذلك إلى إحياء قيمة الكتاب لدى الشباب والأطفال وإعلاء قيمة الحوار والتوعية بحقوق الانسان من خلال المكتبات المدرسية التى تحول - بالفعل - ٢١ مكتبة مدرسية منها إلى مكتبات عامة تنظم اللقاءات والندوات والمهرجانات الثقافية ويتردد عليها ٣٠٠٠ مستفيد.

٦- التنمية الاقتصادية: حيث أعطت الجمعية الأولوية للمشروعات الاقتصادية الجماعية الحرفية كالنسيج اليدوى والنجارة حيث يشترك أفراد المجموعة معاً فى التدريب والإدارة والانتاج والتسويق ويبلغ عدد القائمين بمشروعات جماعية أو فردية بمعاونة الجمعية مايزيد عن ٥٥١ فرداً فى ٤٣ موقعاً.

وهكذا وبنظرة سريعة إلى ماتقوم به الجمعيات والمراكز الأهلية من أنشطة عن طريق التمويل الخارجى الغير مشروط وبعد الاعلان الكامل عن ميزانيتها وأوجه صرفها (الشفافية) نجد أنها تغطى جانباً كبيراً من النشاطات التى تخلت عنها الحكومة لخدمة عدد كبير من المواطنين من محدودى الدخل والمهمشين بعد تطبيقها لبرامج الخصخصة والتكيف الهيكلى خضوعاً لشروط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمؤسسات المالية الدولية الأخرى فى إطار عمليات جدولة ديونها والحصول على منح ومعونات مالية وقروض جديدة.

وفى هذا الصدد تؤكد إيناس الشافعى المدير التنفيذى لملتقى الهيئات لتنمية المرأة أن أولويات الملتقى اجتماعية اقتصادية والمدخل الأساسى لعمله تنموى وليس نسوى ورغم أننا ننتمى للتيار النسائى فأن عملنا الأساسى فى هذا المجال هى قضية تأنيث الفقر فى مصر وخصوصاً فى الأماكن المنسية كالريف وكل عملنا يتم عن طريق التمويل الخارجى أو الجهد التطوعى لمجلس الأمناء وقد بلغ اجمالى عدد الساعات التطوعية التى قام بها أعضاء المجلس ٥٣٠٦ ساعة عمل تطوعى.

وهنا يجب أن نلفت الأنظار إلى أن قائمة النشطاء فى عدد كبير من المراكز والجمعيات الأهلية تضم عدد كبير من القيادات الفكرية والوطنية من بينهم السيد ياسين - سلامة أحمد سلامة ، حسين عبد الرازق ، عادل عيد ، مصطفى كامل السيد وحسين كروم وسعيد النجار ، د. محمد سليم العوا ، د. أيمن نور، كامل زهيرى ، د. محمود عبد الفضيل ، أ. عبد العزيز محمد هذا بخلاف عدد من القيادات النسائية كفريدة النقاش ، شاهنده مقلد ، فتحية العسال ، أمل محمود بل وتضم عدد من الوزراء والمسئولين فى الدولة مثل د. كمال الجنزورى ، أحمد العماوى

هذا على سبيل المثال لا الحصر يعملون كأعضاء فى مجالس أمناء ومجالس إدارة عدداً من هذه المراكز والمنظمات كمركز

المساعدة القانونية والمنظمة المصرية لحقوق الانسان وملتقى الهيئات لتنمية المرأة ومركز دراسات وبحوث الدول النامية **وجميع هؤلاء النشطاء لايتقاضون مليماً واحداً نظير نشاطهم فى هذه المجالس مثلهم فى ذلك مثل عشرات بل ومئات الأعضاء فى مراكز ومنظمات حقوق الانسان.**

وإذا كان التمويل الخارجي للجمعيات الأهلية ومراكز حقوق الانسان وعدداً من المراكز البحثية قد أثار هذه المشاكل فلماذا لايلجأ القائمون عليها إلى الاعتماد على التمويل المحلى أو الحكومى؟

يقول **د. مصطفى كامل السيد** من المؤكد أن التمويل المحلى هو الأفضل ليس لدواعي الوطنية وحدها ولكن لأن التمويل المحلى يعنى أن هناك تقديراً من المجتمع المصرى لنشاط المراكز البحثية وأن هناك طلب على نشاطه فالهدف النهائى لأى مركز بحثى هو المساهمة فى تطوير المجتمع ونشر المعرفة العملية فيه . **ولكن التمويل المحلى غير قائم بالنسبة للمراكز البحثية الموجودة** فى جامعة القاهرة وخصوصاً كلية الاقتصاد والعلوم السياسية **فلا يتلقى أى منها أى تمويل لامن جامعة القاهرة ولامن وزارة التعليم العالى والبحث العلمى . بل ويندر أن يحصل أى منها على أى تمويل ذى قيمة من جانب القطاع الخاص فى مصر أو أى جهات عربية.**

وأتصور أن الدعم المالى الذى تقدمه الحكومة للمركز القومى للبحوث أو المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لايكفى لتوفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة للعلماء العاملين فى هذين المركزين.

أما **جاسر عبد الرازق** فيلفت النظر إلى أن هناك عدد كبير من القيود التى تمنع المراكز من الحصول على التمويل الداخلى . بعضها قانونية حيث أن هناك **أمر عسكرى يحظر الحصول على تبرعات داخلية إلا باذن مسبق** وبعضها الآخر قيود سياسية فكثير من الناس يتعاملون معنا على أننا مؤسسات سياسية ويخشى من التبرع لى خوفاً من الحكومة . هذا بالاضافة إلى **مشكلة الفقر فى المجتمع فالطبقة المتوسطة فى مصر مطحونة والطبقة المتوسطة هى المصدر الرئيسى لتدعيم هذا النوع من النشاط فى أى مكان فى العالم.**

وتلفت **د. عايدة سيف الدولة** من مركز النديم الأنظار إلى جانب آخر وهو أن الرأسمالية **المصرية الحالية غير حريصة على سيادة جو الحريات فى المجتمع** بل إنهم طالبوا باستمرار حالة الطوارئ فى البلادوهى حريصة كل الحرص على كسب رضاء الحكومة وتجنب اغضابها فيحجمون عن التبرع لمنظمات حقوق الانسان . وعلى هذا الأساس فليس المهم أن يكون تمويلى محلى أو خارجى مادمت محكومة بعدد من القيود والدوافع الوطنية ومادام المال يستخدم فى إطاره الصحيح .

"وأنا أود أن ألفت النظر إلى أن **كل اللى ماتوا فى العراق ماتوا بفلوس عربية"**

وتلفت **هالة شكر الله** الأنظار إلى أن الهجمة القائمة الآن على التمويل الخارجى هجمة غير مبررة والهدف الرئيسى منها هو **كسر النشاط والفوران الحادث فى المجتمع المصرى فالحكومة تخلق الوضع ثم تعاقب عليه** . ففى نفس الوقت الذى تدين فيه التمويل الأجنبى فانها تمنع معظم المنظمات من الحصول على تبرعات داخلية وتصل الأحكام فى هذا الشأن إلى السجن ١٥ عاماً.

وتؤكد الاحصائيات كلام نشطاء حقوق الانسان فالأرقام تقول أن **الاعانات الحكومية لاتقل أكثر من ١٢٪ من إجمالى ايرادات الجمعيات** وهذه الاعانات توجهت إلى **٣٣٪ من الجمعيات الأهلية فقط** بينما تغيب بشكل تام عن منظمات حقوق الانسان .

وفى إطار الأمر العسكرى الصادر فى أكتوبر ١٩٩٢ والذى يمنع الحصول على تبرعات إلا باذن سابق فان **٤٪ فقط من الجمعيات هى التى سمح لها بجمع المال والتبرعات** ليس بينها بالطبع أى منظمة من منظمات حقوق الانسان.

ونتيجة للثقافة السائدة فى المجتمع فان أى تبرعات تتجه بالأساس إلى النشاط الخيرى الزكاة بالنسبة للمسلمين والعشور بالنسبة للمسيحيين.

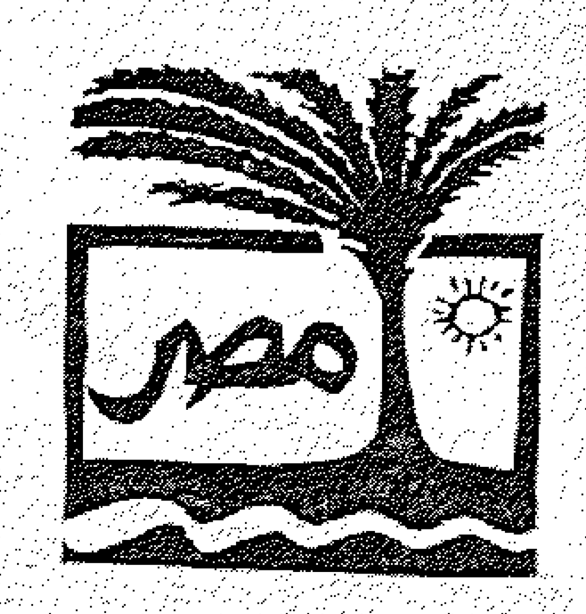
وفى ظل كل هذه القيود فان الهجمة الأخيرة على التمويل الأجنبى لايمكن تفسيرها إلا فى إطار السعى الحكومى للنيل من منظمات حقوق الانسان بعد ماأزعج نشاطها الحكم القائم وخصوصاً فى ظل اتجاه الحكم إلى تقييد الحريات بشكل عام.

ويتضح هذا الأمر بشكل كبير عندما نعرف أن كثير من المؤسسات فى الدولة بدءاً من الأزهر ومروراً بوزارة الداخلية فالاسكان والصحة تتلقى دعماً يأتى بالأساس مشروطاً بتوجيهه لنواحى معينة فوزارة الخارجية **تتلقى ٣٠ ألف دولار سنويا من مؤسسة فورد فى إطار دعم عمليات السلام** بل أن وزارة الداخلية تتلقى تمويلاً خارجياً يتوجه بالأساس للصرف على تدريس منهج حقوق الانسان بكلية الشرطة وياريته نافع.

وفى النهاية

وأعتقد أن الضمانة الوحيدة لضبط بعض مايحدث ماتجاوزات داخل بعض مؤسسات المجتمع المدنى هى إطلاق حرية هذه المؤسسات فى خلق آليات مناسبة للرقابة عليه تتطور بتطور حجم مشاركة الناس فيه ويجب أن يكون رهاننا على رغبة الناس فى تطوير مجتمعنا والتحرر من كل أشكال القهر والاضطهاد.





عمال الزراعة والتراحيل

.. العبيد المصريون

فى نهاية القرن العشرين

عمال الزراعة والتراحيل فى مصر (الذين يطلق عليهم «**الأجرية**»)، ليسوا -ولم يكونوا- مجرد جماعة هامشية فى المجتمع المصرى.

*** فمن ناحية الثقل السكانى:**

-فلقد حدد الزعيم الراحل **جمال عبد الناصر**-فى خطابه فى ٢٦ مارس ١٩٦٤- عددهم **بثلاثة ملايين مواطن.**

-وكتب الباحث الفلاحى المعروف الأستاذ **عز الدين كامل**- فى دراسته « **رأى فى الاصلاح الزراعى**»، عام ١٩٥٧ -بأنهم حوالى**٨ ملايين نسمة**(ونعتقد أن هذا الرقم الأخير إنما هو نتيجة إضافة مجمل عدد أفراد أسر هؤلاء العمال وكذلك المصريين من حائزى أقل من نصف فدان.

- واليوم -ونتيجة كل العوامل المجتمعية العامة والزراعية خاصة ،التى سنوردها تفصيلا فيما بعد- زاد عددهم عن ثلاثة ملايين مواطن مصرى.

*** ومن زاوية دورهم فى الإنتاج الزراعى:**

فمع إدراكنا أن غالبية ملاك الأراضى الزراعية فى مصر، لا علاقة فعلية لهم بعملية الانتاج الزراعى (فيما يطلق عليه ظاهرة «**الملاك الغائبين**»). فمن المنطقى أن ندرك أيضا أنه بجهد وعرق ومشقة العمل والحياة، على المستأجرين الزراعيين من ناحية وعلى العمالة الريفية من ناحية ثانية. يقع عبء الانتاج الزراعى ، الذى يوفر للمجتمع المصرى -رغم كافة صنوف الاستغلال والاضطهاد:

-زراعة مساحة جغرافية تزيد عن ٦ **ملايين فدان** ، ومساحة محصولية -على مدار العام -تربو على **١١ مليون فدان** .. سواء بالزراعات المحصولية أو الخضرية والبستانية.

-**يسهم ناتج عملهم (حيث يمثلون حوالى ٣٠٪ من مجمل القوى العاملة المصرية)، بأكثر من ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، وبحوالى ٢٥٪ من قيمة الصادرات.**

-يقدمون -بالإضافة للناتج الغذائى والمحصولى -حوالى **٦٠٪ من إجمالى الدخل الصناعى** ،من خلال الصناعات القائمة على الزراعة (كالغزل والنسيج والسكر والزيوت .. إلخ) ، أو المرتبطة بها (كصناعة السماد).

*** احتلت حركتهم النضالية ،مكانا بارزا فى تاريخ الثورة المصرية.** ولم تكن تلك الحركة فقط فى المجال الطبقى والاجتماعى دفاعا عن مصالحهم وحقوقهم الإنسانية ،كما تجلى ذلك فى الانتفاضات الفلاحية العنيفة منذ **١٩٤٩** وحتى بدايات ١٩٥٢ ،فى معارك « **بهوت وكفور نجم وساحل سليم» والعشرات من قرى مصر شمالا وجنوبا.**

ولكن أيضا فى كافة المعارك الوطنية فى تاريخ مصر الحديث، ولعل أبرز مثال على ذلك دورهم **أثناء المعركة ضد الاستعمار عام ١٩١٩**،حيث قدم «الأجراء» فى تلك الانتفاضة الشعبية الهامة ، التضحيات التالية التى أوردها بالصيغة الإحصائية وكيل وزارة الخارجية البريطانية أمام مجلس العموم البريطانى، (وقد أكدها الباحث **صلاح عزام** فى كتابة «**مارس ١٩١٩ الدامى والفلاحون**» ووثقتها الدكتورة **فاطمة علم الدين** فى دراستها «تاريخ العمال الزراعيين فى مصر»):«**فقد الأجرية فى انتفاضتهم التلقائية من يوم ١٦ مارس حتى ٢٣ مارس ١٩١٩:**

-**ألف قتيل.**

-**١٦٠٠ جريح.**

-**٧٣٠٠ سجين سياسى:**

*** أعدم منهم ١٤٩.**

*** وحكم بالأشغال الشاقة على ١٤٧ منهم».**

.. هؤلاء هم «الأجرية» .. عددا ،وإنتاجا ، ونضالا من أجل مصر.

.. ورغم كل ذلك..

فإن «**الأجرية** »**، هم أكثر الفئات الاجتماعية التى تعانى من الفقر والاستغلال والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية:**

*** قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.**

نتيجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى سادت الريف المصرى .

-منذ تقنين حق الملكية الفردية للأراضى الزراعية عام ١٨٩١ وحتى عام ١٩٥٢- عاش الملايين من عمال الزراعة والتراحيل ،فى أسوأ أوضاع من الممكن أن يتحملها الانسان ،والتى نوجزها فيما يلى:

*** الأجر : يتراوح بين قرشين وخمسة قروش ،مقابل مجهود شاق لا يقل عن ١٢ ساعة يوميا** تحت أشد الظروف المناخية -برداً أو حراً -قساوة وكثيرا ما كان يحرم الأجرى حتى من ذلك الأجر ، ولا ينال بديلا عنه سوى حفنات من الذرة أو الفول أو الحلبة أو.. التبن»!.

عريان نصيف

وحتى هذا المقابل- إذا أسميناه تجاوزا أجراً -كان لمقاول الأنفار نسبة ليست قليلة منه.

*والعمل ،غير مستقر، تتراوح مدته ما بين ٦٠-١٢٠ يوماً ، وباقي العام يعيش العامل الزراعي وأسرته تحت الوطأة- الكاملة-للبطالة والجوع.

* **والرعاية الصحية مفقودة تماما** والأمراض الخطيرة- -كالبلهارسيا والانكلستوما والرمد والسل وتليف الكبد والدوسنتاريا والملاريا والجذام.. تنهش بدن العامل .وتصل نسبة الاصابة بهذه الأمراض وغيرها -وفقا لتقارير محلية ودولية صدرت عام ١٩٥١ -إلى ما لا يقل عن **٩٤٪ من جملة «الأجرية».**

* **كانت الأمية ،شبه كاملة بين الأجرية وأبنائهم**، ولم يكن للتعليم أى موقع بين أبناء الفلاحين- -والعمال المزارعين بشكل خاص- سوى في النصف الثاني من الأربعينيات وأوائل الخمسينيات حيث التحقت نسبة شديدة المحدودية منهم بالمدارس الالزامية التي أنشأتها حكومة الوفد.

* **الإصلاح الزراعي ،والعمالة الريفية:**

حرص مشرعو المرسوم بقانون رقم **١٧٨ لسنة ١٩٥٢**- المعروف باسم **«قانون الاصلاح الزراعي»**-على تضمين مواده بنصوص واضحة ومحددة بشأن حقوق العمال الزراعيين ، وذلك بتقرير حد أدنى لأجر العامل الزراعي **(١٨ قرشا)** ،وباقرار حقهم-لأول مرة في تاريخ مصر- في تشكيل نقاباتهم.

وبعد تحولات ١٩٦١ الاجتماعية المتقدمة، تزايد الاهتمام بعمال الزراعة ،حيث صدر القانون ٦٢ لعام ١٩٦٤ ، الذى ييسر لهم إنشاء نقاباتهم بمجرد تقديم طلب بذلك من **٣٠ عاملاً فقط** ،كما تم تشكيل النقابة العامة لعمال الزراعة ، وأصبح رئيسها -بحكم وضعه- وكيلا للاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

ولكن، نتيجة للاعتماد-تحت دعاوى مختلفة -على الأجهزة الإدارية في التنفيذ ، بديلا عن وضع القضية في أيدى أصحابها الحقيقيين.

ونتيجة أيضا لمحاولات الرأسمالية الريفية وملاك الأراضي السابقين للالتفاف حول قوانين الاصلاح الزراعي وتفريغها من أى محتوى حقيقي وفعلي لصالح من كانت تتوجه إليهم من فقراء الفلاحين بطوائفهم المختلفة.

تحولت مكاسب وحقوق عمال الزراعة ،إلى مجرد نصوص قانونية وشعارات نظرية وحجبت عن جماهيرها الحقيقية.

وعاد الحال- مع الفارق الايجابي بطبيعة الحال- إلى الاقتراب من واقعهم السابق اجتماعيا واقتصاديا ،وسحب أى دور فاعل



متوسط الدخل للعامل الزراعى ٢٠٢ جنيه سنويا !!

لحركتهم النقابية الوليدة التى تحولت إلى أبنية شكلية-في غالب الأمر- بينما رجع إلى مقاولي الأنفار -الذين هيمنوا حتى على هذه النقابات- وضع السيطرة مرة أخرى على حياة عمال الزراعة والتراحيل.

التردى الكامل ،منذ منتصف السبعينيات:

أدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية للسلطة التنفيذية منذ منتصف السبعينيات وحتى اليوم، إلى إهدار مصالح وحقوق الطبقات والفئات الفقيرة في المجتمع (وهى

غالبية المجتمع سكانيا وقوته الإنتاجية) وتدنى أوضاعهم الحياتية والمعيشية ،حيث تتمثل هذه السياسات في جوهر -وأخطر -محاورها في تخلى الدولة عن دورها المفترض -تجاه أبنائها وإنتاجها -وترك ذلك بالأساس لقوى الاحتكار والرأسمالية وكبار المستثمرين والملاك، تحت دعاوى «الانفتاح» ثم الإصلاح الاقتصادى ثم «الخصخصة» على الرغم من تعارض ذلك حتى مع القواعد الرأسمالية وتطبيقاتها الأصولية.

مما أدى إليه ذلك- بمنطقية الأمور - **من المزيد من تربح الأغنياء والمزيد- بالتالي -من إفقار الفقراء.**

وكان لابد لهذا الواقع أن ينعكس -بالطبيعة-على حياة الفلاحين عموما وعمال الزراعة على وجه الخصوص ، بما يمكن تحديد محاوره الرئيسية فيما يلي:

١- بلغت نسبة الفقراء في الريف المصرى أكثر من ٥٠٪ من مجمل سكانه ، يعيش منهم- وفقا لتقارير معهد التخطيط القومي-عدة ملايين (في القلب منهم عمال الزراعة والتراحيل) -في حالة الفقر المدقع.

٢- التزايد الكبير في نمو معدل البطالة في المجتمع، وانعكاس ذلك على الفلاحين وعمال الزراعة ، سواء بعدم تعيين الخريجين من أبنائهم ،أو بتصفية أو بيع الشركات والمصانع التى كانوا يعملون بها وطردوا منها أو تم التخلص منهم تحت ما يسمى بالمعاش المبكر.

٣- صدور القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ -بشأن الايجارات الزراعية -والذى ترتب على نفاذه ،إما الطرد المباشر للمستأجرين من الأرض -مجال عملهم ومورد دخلهم الوحيد -أو تعجيزهم عن القدرة على الوفاء

الفلاحون «الاجريه» قدموا في ثورة ١٩١٩

*** ١٠٠٠ شهيد**

*** ١٦٠٠ جريح**

*** ٧٣٠٠ سجين**

سياسى اعدم منهم ١٤٩ وحكم على ١٤٧ منهم بالاشغال الشاقة

بالتزاماتهم ، وفق عقود الايجار الاذعانية الجديدة والتى تتراوح فيها قيمة إيجار الفدان الواحد ما بين **١٥٠٠ إلى ٢٤٠٠** جنيه فى العام ،فى الوقت الذى يتوالى فيه الارتفاع الكبير فى نفقات عملية الإنتاج الزراعى وخاصة مستلزمات الإنتاج وسعر الفائدة على الائتمان الزراعى.

مما كان من الطبيعى معه أن يتحول عدد كبير من هؤلاء المستأجرين وأبنائهم إلى عمال زراعيين أو بالدقة «أجرية» عاطلين.

ويضاف إلى ذلك التدهور المجتمعى ،والتردى الفلاحى بشكل عام، اعتبارات خاصة بالعمالة الزراعية ، تضاعف من حالة التدنى فى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ،وتتمثل فيما يلى:

*عودة حوالى **مليون مصرى**- أغلبهم من العمال الزراعيين -من العراق ،بعد حرب الخليج.

بالاضافة إلى ضعف -إن لم يكن عدم- اهتمام الأجهزة المسئولة بالعمالة المصرية فى الخارج ،مما ترتب عليه عودة الكثيرين منهم وإهدار حقوقهم.

* **تصفية الشركات الزراعية وطرحها على المستثمرين** وفقدان مئات الألوف من العمال الزراعيين لعملهم فى هذه الشركات ،ومشروعات الاستصلاح والاستزراع الكبرى التى قامت منذ الخمسينيات والستينيات وتكلفت عشرات المليارات من أموال الشعب، وتمكن هؤلاء العمال الزراعيين- وباقى الفنيين والعاملين بها -من الوصول بإنتاجها إلى ما فوق المعدل الحدى.

* التوسع -النسبى- لكبار الملاك الزراعيين ،وخاصة بعد صدور ونفاذ القانون **٩٦ لسنة ١٩٩٢** ،فى استخدام الميكنة الزراعية ،بما قلل بالتالى من مورد الرزق أمام الكثيرين من عمال الزراعة.

ومن المهم أن ندرك -حتى يتضح لنا واقع عمال الزراعة والتراحيل اليوم، وأنهم قد أصبحوا يعيشون (دون أى مبالغة سياسية أو لفظية) أقرب لحياة العبيد ، ورغم انتهاء القرن العشرين وبزوغ شمس القرن الحادى والعشرين -أن كل هذه الأوضاع إنما هى مضافة للواقع الأساسى لهؤلاء الكادحين والذى يتمثل -وفقا لدراسة حكومية صدرت عام ١٩٨٨ بمعرفة وزارة الزراعة ، وبعنوان «الوضع الحالى والتصور المستقبلى للعمالة فى القطاع الزراعى» وبناء على إحصاءات فيما يلى:

- أن العامل الزراعى لا يمارس العمل أكثر من ٢٨٠ يوما فى السنة.

٢- أن الأجر اليومى للعامل الزراعى عام ١٩٨٥ -وهو آخر عام تم رصده فى هذه الدراسة الهامة- كان فى المتوسط ٤٫٣٧ جنيهات.

ياسمين العبد - نورا جمعة عقاب

عبدالنبى السايس - سمير البديوى

صفاء خليفة - بسمة عبداللطيف

أنس البديوى - أمينة محمد

٣- الاختلال المستمر بين الأجر النقدى والأجر الحقيقى (فإذاكان الأجر النقدى للعامل الزراعى فى عام ١٩٨٥ حوالى ١٢٢٤ جنيها فى العام، فإن الأجر الحقيقى -الذى يعيش هو وأسرته عليه طوال العام- لم يتجاوز ٢٠٢ جنيه فى العام)!!.

ولكل ذلك ، لم يكن صدفة ، الاهتمام الكبير والجاد لمؤتمر «**استراتيجية الاستخدام فى مصر**» الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٨٨ -بالتعاون بين وزارة القوى العاملة المصرية، وبين كل من منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية- الذى حذرت بحوثه ومقرراته من نتائج الخلل الواضح فى هذا المجال الحيوى للعمالة المصرية وطالبت المؤسسات المصرية المسئولة بسرعة وضع الحلول الجادة لمشاكل العمالة والبطالة الزراعية.

وكما كان متوقعا -لشديد الأسف- فلم تهتم أى جهة مسئولة بهذه التوصيات ، بل على العكس -وكما أسلفنا -نمت وترعرعت السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى أدت إلى المزيد من تفاقم تلك المشكلات.

..وكان لابد أن يترتب على كل ذلك..

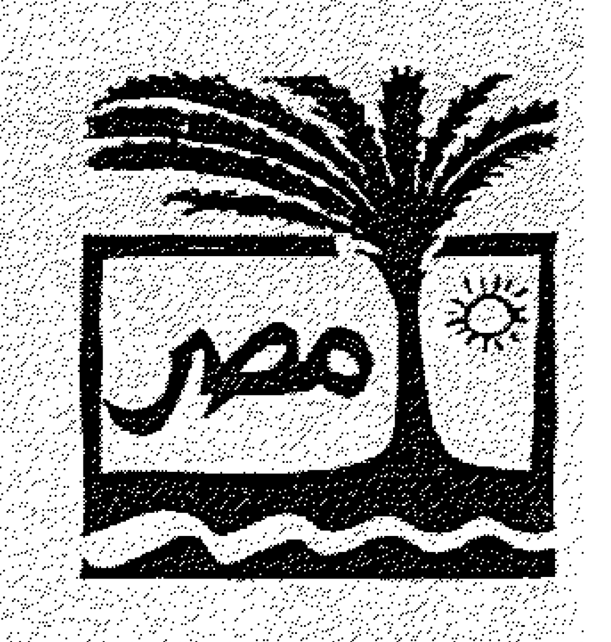
الانهيار الشديد فى أوضاع هذه الفئة الكبيرة المنتجة ، للدرجة التى تؤدى بهم ليس فقط لخضوعهم. -إذا تمكنوا من العمل- لأقصى درجات الاستغلال ، بل أيضا للقذف بأطفالهم وبناتهم فى سعير هذا الاستغلال الرهيب ،حتى يوفروا لأسرهم -ولو بحياتهم نفسها- بضع قروش لا تكفى لسد الرمق.

ففى خلال عام ١٩٩٧ /١٩٩٨ -فقط -استشهد وغرق وأصيب **أكثر من ٢٠٠ من أطفال وبنات الفلاحين الفقراء** ،فى العديد من قرى مصر (**صالحجر- غربية- طنبول الكبرى- دقهلية، أوسيم -الجيزة -مطوبس -كفر الشيخ .. إلخ**) ، نتيجة انقلاب عربات «اللورى» المتهالكة التى يحشر فى كل منها المئات من هذه الزهور البريئة، والتى تسير على طرق ترابية ضيقة وهى محملة بهؤلاء **«الأقنان»** المصريين الصغار وهم فى طريقهم للعمل الزراعى الشاق أو بعد عودتهم منه محملين بأوجاع وآلام غير إنسانية مقابل أنهم محملون أيضا بقروش محدودة لاعالة أسرهم.

إن عار هذه الأوضاع العبودية ،لعدة ملايين من أبناء مصر الذين لم يبخلوا عليها بالعمل الشاق وبالانتاج المثمر ،وبالنضال الوطنى .. يلاحقنا وسيظل يلاحقنا -جميعا .. إن لم تكن لنا وقفة جادة إن لم يكن لانهائها بطبيعة الحال-فبالتخفيف عنها.

وان دماء «**ياسمين العبد ونورا جمعه وعبد النبى السايس وحلاوتهم القللى ورضا سليمان**».. والمئات من زهور مصر التى قدمت طفولتها وحياتها لتساهم فى إطعام أو علاج آبائهم وأمهاتهم.. إن لم نوقف -بكل الجدية -سيل هذه الدماء البريئة فستكون أطواقا من نار حول رقابنا.

وليس هنا- بطبيعة الحال ومساحة المجال- إمكانية تقديم الحلول التفصيلية لهذا الواقع الأليم، ولكن الكفيل بذلك قيام لجنة قومية -حقيقية وفاعلة -تضم ممثلين -على أعلى المستويات -لكافة الجهات التنفيذية المختصة ،والأحزاب والقوى السياسية ،ومراكز البحوث المهتمة ،ومؤسسات المجتمع المدنى والمنظمات الديمقراطية التعاونية والفلاحية ، تستهدف -كما أسلفنا- ليس حل المشكلة جذريا (فتلك قضية اجتماعية واقتصادية وسياسية كبرى ،تخضع للتوازنات الطبقية فى المجتمع) ولكن لتحجيم هذا التردى الذى أدى إلى أن يصبح العمال الزراعيون وأطفالهم ..هم العبيد المصريون فى نهاية القرن العشرين.



حول أهمية الطابع القومى للثقافة العمالية وخطورة الانسحاق فى إطار العولمة الثقافية

عماليات

محمد جمال إمام

عندما التحقت بالعمل فى الاتحاد العام للعمال فى أواخر عام ١٩٦٣، لفت نظرى أحد أعضاء المجلس التنفيذى للاتحاد، رجل قصير القامة ضئيل الحجم بشوش الوجه على الدوام يكثر الجلوس مع المستشار القانونى للاتحاد، **الاستاذ جاد رضوان كمالى** رحمه الله، يناقشه فى مواد قانون العمل مناقشة العارف بمواد القانون والراغب فى نفس الوقت فى الاستزادة من معارف المستشار القانونى، وعرفت أن أسمه «**حسن الفيومى**» وأنه رئيس نقابة عمال المخابز.

وبمرور الوقت عرفت أنه حاصل على قسط محدود من التعليم، ولكنه عمل على تثقيف نفسه بالمسائل القانونية حتى يستطيع أن يدافع عن مصالح عماله، حيث **لم تكن إمكانيات نقابته المالية المحدودة تمكنه من الاستعانة بمستشار قانونى بالأجر، ومن ثم فقد كان مضطرا إلى الاعتماد على نفسه فى السعى إلى خدمة مصالح أعضائه المحدودى الدخل فى ذلك الزمان.**

وطوال السنوات التى قضاها **حسن الفيومى** على قمة التنظيم النقابى قبل أن تذوب نقابته فى نقابات أكبر مع عمليات الاندماج النقابى المستمرة - ولم يكن من النوع الذى يجيد التزلف والتسلق على الاكتاف - كنت أراه على نفس المنوال كلما حضر إلى مقر الاتحاد، مشغولا بمناقشات قانونية متواصلة مع المستشار القانونى للاتحاد ينمى من خلالها معارفه القانونية. **والحقيقة أننى لم أر على طول فترة عملى فى الاتحاد نماذج كثيرة لهذا القائد النقابى المجتهد.**

وفى عام ١٩٦٤، دخل إلى قيادة الحركة النقابية المصرية عدد من العناصر التى لم يكن لها سابق خلفية نضالية فى العمل النقابى أو خبرة متعمقة بأساليبه وأهدافه ولوائحه، وذلك بعد أن أغرى اختيار قيادتين نقابيتين لمناصب وزارية وسياسية رفيعة، **الطامعين** فى تسلق السلم القيادى بأسرع طريقة، إلى الدخول إلى صفوف الحركة النقابية، خاصة وأن القانون كان قد سمح لموظفى الحكومة بالانضمام إلى عضوية التنظيم النقابى للمرة الأولى. فما كان من رئيس اتحاد العمال المرحوم **أحمد فهيم**، إلا أن اتفق مع المؤسسة الثقافية العمالية على تنظيم دورة إقامية خاصة لأعضاء المجلس التنفيذى للاتحاد مدتها أسبوعان فى معهد الدراسات النقابية بالدقى. شارك فيها بنفسه، مع بقية الأعضاء القدامى فى المجلس جنبا إلى جنب مع الأعضاء الجدد، وذلك حتى لا يشعر الأعضاء الجدد بالحرج من التعلم، وهى مسألة محرجة لكبار السن والمقام فى مصر، وكفرصة لتمتين أواصر الصلة والمعرفة بين الأعضاء الجدد والقدامى، **ولم تتكرر هذه الدورة التثقيفية بعد ذلك أبدا رغم أن صفوف القيادات النقابية شهدت على مر الدورات المتتالية وجوها لم يسبق لها ممارسة العمل النقابى.**


د. جلال أمين

التثقيف مكروه

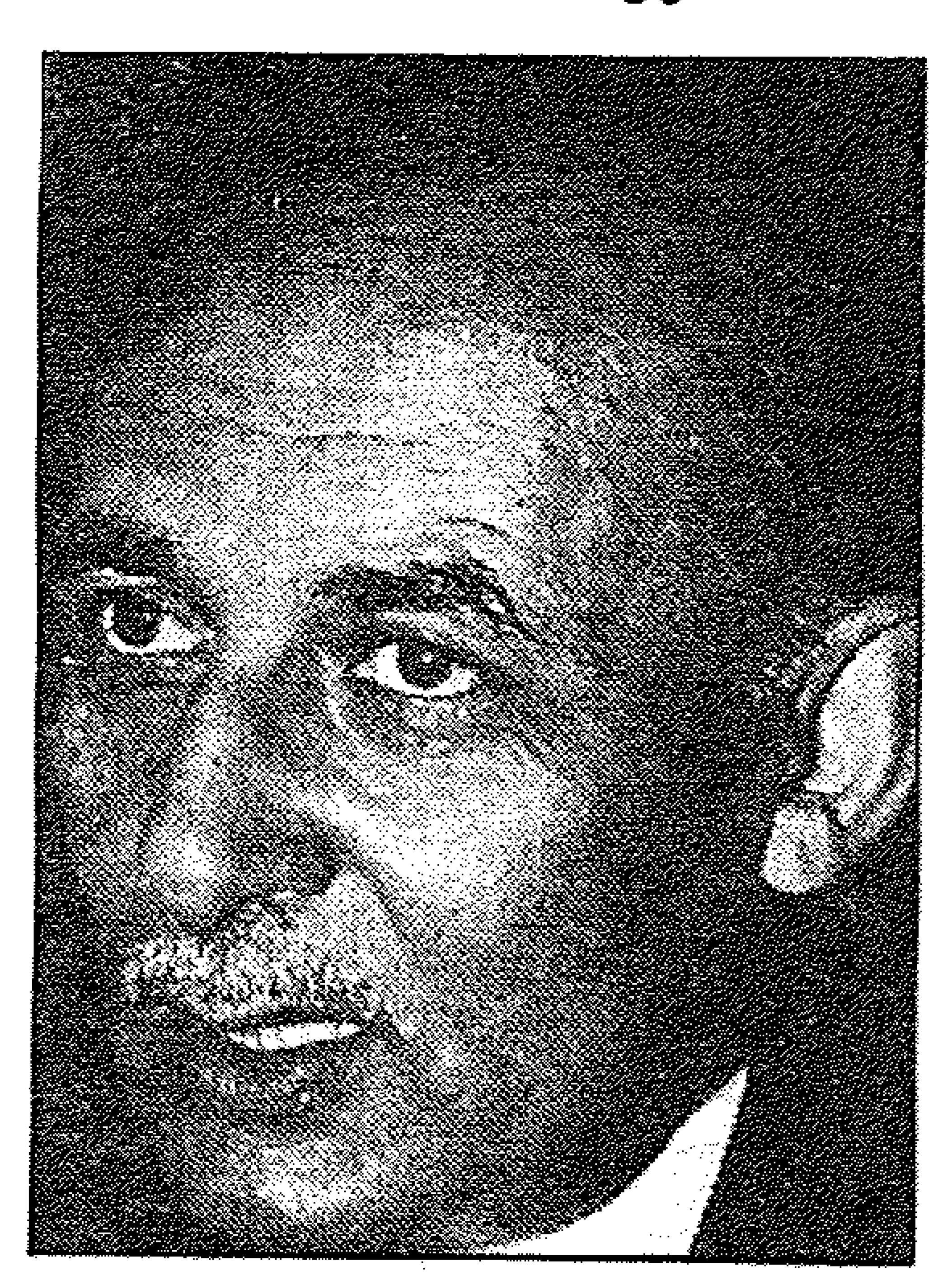
وعندما حاول البعض عند تعديل قانون النقابات فى أواسط السبعينيات أن يدرج مادة تشترط للتصعيد فى المستويات القيادية النقابية أن يكون المرشح لذلك قد شارك فى دورات تثقيفية عمالية معينة، عورض هذا الاقتراح بشدة من قبل قيادات كانت تتبوأ مناصبها القيادية للمرة الأولى فى حياتها قفزا للصفوف، أو كما كان البعض منهم يتندر حينئذ «**من الشارع إلى القيادة**» وهكذا ضاعت فرصة لفرض التثقيف الضرورى على قيادات نقابية تحتاج إلى التزود بالمعرفة المستفيضة فى مجالات قانونية واقتصادية شديدة التعقيد تقتضيها ظروف التغيير المستمر فى البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وها نحن نجد قيادة نقابية بارزة تصرح أمام لجنة برلمانية فى معرض دفاعها عن **مشروع قانون العمل الجديد** بأن الإضراب عمل بغيض لا يجب أن يلجأ إليه العمال إلا فى أضيق الحدود، وأن الأصل فى العمل النقابى هو التوفيق والتفاوض! **ولا أحد يدعو إلى حل المشاكل الصناعية بالعنف، ولكن الاضراب، كما هو معروف، هو سلاح العمال الماضى الذى يدفع أرباب العمل إلى الجلوس للتفاوض مع ممثلى العاملين لديهم خشية اللجوء إلى استخدام هذا السلاح الخطير.**

ولو أن هذه القيادة التى تتحمس كثيرا فى الدفاع عن التحول إلى اقتصاد السوق، رغم طنطنتها ببعض مفردات الخطاب الناصرى ، قد أتعبت نفسها بدراسة أساسيات آليات السوق لعرفت أن **العمال وأرباب العمل فى هذا النظام طرفان متقابلان مصالحهما مختلفة وأهدافهما متباينة ، وأن كل طرف منهما يبذل كل ما يستطيع من جهد للدفاع عن تلك المصالح والاهداف** مستخدما فى ذلك كل ما لديه من أسلحة مشروعة للتوصل فى نهاية الأمر إلى حلول وسط. من خلال التفاوض والتوفيق، تحقق لكل منهما أكبر قدر ممكن من المصالح.

والمفاوضة الجماعية فى حد ذاتها عملية ضغوط متبادلة ، إما أن يفوز فيها الطرف الأقوى جانبا أو تنتهى إلى حل وسط يمثل الحدود الدنيا المقبولة لكلا الطرفين .**وإذا كان رب العمل يمسك بخناق العمال من خلال قدرته على المنح والاستئجار والفصل ، فإن وسيلة العامل الوحيدة للضغط على رب العمل لكى يخفف من قبضته على خناقه هى التلويح باستخدام «نبوته» المتمثل فى الاضراب عن العمل بكافة صوره**، الصريح منها ، خارج منشأة العمل أو داخلها بالامتناع عن العمل مع الاستمرار فى الجلوس داخل نطاق المنشأة ، أو المستتر فى شكل التباطؤ عن العمل. **فإذا ما سلم ممثلو العمال بداعة سلاحهم وأعلنوا عن بغضهم لاستخدامه، فما الذى يخيف رب العمل منهم ويجعله يتنازل عن جانب من مكاسبه ليحسن من أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية** ،كرم الأخلاق ونبل المقاصد ! ليس فى قاموس أرباب العمل شئ من هذا اللغو للأسف!.

العماوى



التثقيف العمالى زمان

وفى خلال العهد الناصرى «الشمولى» ،عندما كانت المؤسسة الثقافية العمالية تتبع التنظيم السياسى «الواحد» ،كانت الثقافة العمالية تحظى باهتمام بالغ من الحركة النقابية، قياداتها وكوادرها، رغم أن المناخ السياسى والاقتصادى السائد حينئذ لم يكن يتطلب أن يتسلح ممثلو العمال بصفوفة عريضة ومتعمقة من المعارف القانونية والاقتصادية ، وكان للتثقيف العمالى توجهه القومى ،وكان يوضع على رأس المؤسسة رجال فكر عرف عنهم توجههم القومى الواضح ، وإن اختلفت أبعاده المذهبية **د. حلمى مراد** رحمه الله والاستاذان **أمين عز الدين وعبد المغنى سعيد** على سبيل المثال ، وكانت مناهج التثقيف العمالى على كافة مراحلها تشمل إلى جانب الموضوعات العمالية الصرف تناولا للمسائل السياسية التى لا يمكن للقيادة النقابية أن تمارس مسئولياتها بدون الالمام بها ، حتى وإن كان ذلك مصبوغا بالتوجه العام للنظام الحاكم ، فذلك كان على كل حال هو التوجه العام للمجتمع الذى قبلت به الغالبية ظاهريا فى ظل عدم وجود معارضة مستقلة.

وعندما نؤكد على أهمية البعدين السياسى والقومى فى التثقيف العمالى فذلك لأن العمل النقابى لا يمكن أن يكون ممارسة حرفية بحتة أو محايدة فما لم يكن شاملا لهذين العنصرين فإنه يفقد جانبا هاما من نضاليته وعزته ويتحول إلى عملية استجداء لبعض فضلات النشاط الاقتصادى لأرباب العمل.

ثم بدأ تسلل النفوذ الأجنبى إلى الثقافة العمالية فى منتصف السبعينيات ، بدءا بمؤسسة فريدرش إيبرت الالمانية الغربية (التابعة للحزب الاشتراكى الالمانى) ثم **المركز الأمريكى الافريقى** التابع لاتحاد عمال أمريكا انتهاء بالاتحادات العمالية الدولية التابعة للاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة. وكانت البداية فى صورة مساعدات مالية ثم تطور الأمر لتشمل مساعدات فنية، كما لو أننا نفتقر إلى الخبرة الطويلة فى مجال التثقيف العمالى . ومن المعروف أن اليد العليا التى تعطى وتمنع تكون لها الكلمة المسموعة ، فلا أحد فى هذا العالم يعطى لوجه الله . ومؤخرا اتخذت هذه المساعدة الفنية-صورة تنظيم دراسات عن أساليب التفاوض، على الرغم من توافر خبرات مصرية كبيرة فى هذا المجال ، وأنه لا يمكن أن يقوم بذاته منفصلا عن معرفة عميقة وواسعة بالأمور القانونية والاقتصادية والاجتماعية التى تشكل جزءا كبيرا من عملية المفاوضة الجماعية ، فضلا عن أن **التفاوض مع شركة محلية يختلف كل الاختلاف عن التفاوض مع شركة عملاقة عابرة للحدود والقوميات** من تلك الشركات



أمين عز الدين

التى دأبت على غزو ما يسمى بالأسواق الناشئة لتلتهم مؤسساته الاقتصادية والانتاجية قطعة بعد أخرى، والتى يبذل النظام الحاكم عندنا قصارى جهده لاجتذابها إلى سوقنا .

والثقافة العمالية حاليا

أضف إلى ذلك أن نشاط التثقيف العمالى الذى أضحى مسئولية الحركة النقابية ذاتها وليس مسئولية تنظيم سياسى حاكم منذ أكثر من عشرين سنة، أخذ يعانى منذ سنوات طويلة مشكلة مالية حادة لم يجد وسيلة لحلها سوى الدخول إلى معترك التعليم الخاص بعد الثانوى . هذا فضلا عن أن **خصخصة شركات القطاع العام حرمت الكوادر النقابية من فرصة الحصول على إجازات دراسية مدفوعة الأجر للاشتراك فى دورات الثقافة العمالية** فكيف سيتأتى لهذه الكوادر ، التى لا يفترض فيها أن لديها أصلا خلفية علمية واسعة بالمسائل القانونية والاقتصادية التى تمكنها من التفاوض مع أرباب العمل على قدم المساواة ، أن تتحصل على المعرفة بتلك المسائل العلمية المعقدة.

إن الاستخفاف بأهمية الثقافة العمالية لن يعنى سوى إفراز كوادر وقيادات نقابية مهيضة الجناح لا تستطيع أن تقارع الطرف الأخر المفاوض الحجة بالحجة. ولن نذكّر قياداتنا النقابية بمعاهد التثقيف العمالى فى البلدان الاشتراكية السابقة التى كانت تخرج عناصر قيادية على أعلى مستوى من المعرفة بالمسائل القانونية والاقتصادية ، وإنما بالعناصر القيادية فى البلدان الغربية التى يتعاملون معها بكثرة لأكثر من عشرين سنة حتى الآن، وكيف أن هذه العناصر تستطيع أن تتفاوض على قدم المساواة مع ممثلى أرباب العمل المسلحين بمعارف قانونية واقتصادية عميقة متنوعة ، وذلك بفضل عمليات

التثقيف الطويلة التى تخـ ـا تلك العناصر قبل أن تستطيع الوصول إلى أعلى السلم القيادى ، وأن منها الكثير الذى تبوأ فى بلاده مناصب وزارية متعددة ، بخلاف وزارة العمل التقليدية ، فأبلى فيها بلاء حسنا لا يقل عما يمكن أن يقدمه وزراء آخرون من الحاصلين على أعلى الشهادات الجامعية.

وفضلا عن ذلك **فإن عملية التثقيف العمالى لا يمكن أن تكون محايدة كالتعليم العام مثلا . فالمفاوضة الجماعية ،كما سبق وأن أشرنا ، خاصة فى عصر العولمة والشركات عبر القومية ، ليست بالعملية الفنية البحتة كعلم الكيمياء أو الفيزياء ، وإنما هى عملية مصبوغة بطابع سياسى واجتماعى له خلفيته القومية**، قبل أن تكون عملية اقتصادية صرفاً . وعندما ننزع الطابع القومى عن تلك العملية فإننا سنتحول إلى أدوات لدى أصحاب المصلحة الأكيدة فى العولمة الاقتصادية نرضى بالفتات الاقتصادى فى صورة زيادات ضئيلة محسوبة فى الأجور والمزايا الاجتماعية ونسلم بمقاليد الأمور لأولئك المتحكمين فى لعبة العولمة.

التبعية الثقافية

وتأثير الثقافة على مسيرة الأمم تأثير بالغ . أنظر فى هذا الصدد إلى ما يقوله الدكتور **جلال أمين** فى مقال له فى عدد شهر ديسمبر من مجلة **«الهلال»** بشأن مخاطر ما يسمى بثورة المعلومات على الثقافة العربية «المصدر الرابع والأخير للقلق من ثورة المعلومات يتعلق بأثر **ثورة المعلومات مقترنة بثورة الاتصالات فى قهر ثقافة الغرب للثقافات الأخرى** . ذلك أن المعلومة يصعب أن نتصور نقلها إلا مختلطة بثقافة المجتمع الذى نشأت فيه . فمن الخطأ الزعم بأن المعلومات هى بطبيعتها محايدة لا ضرر منها ، إذ أنها لا تأتى إلينا إلا مختلطة بثقافة معينة أو برسالة بعينها لا حياد فيها .. على الرغم من كل هذه الأسباب المهمة والداعية للقلق من ثورة المعلومات، نجد فى بلادنا حماسا منقطع النظير لها .. ولكن من المؤسف أن هذا الحماس قد شمل أيضا عددا كبيرا من المثقفين العرب من صحفيين وكتاب وسياسيين».

وأنظر فقط، تأكيدا لذلك، إلى شيوع التعبير عن بعض المواقف بألفاظ أجنبية . فتجد معظم الأطباء يقولون **«المريض ما يضاى»** بدلا من القول بأن المريض قد يموت ، وكأن ذلك تعبير طبى عويص لا يصح التعبير عنه إلا بكلمة أجنبية، رغم أن معظمهم لا يستطيع أن يتحدث بجملة صحيحة واحدة باللغة الانجليزية . وهناك اللغة الحاسوبية





د. حلمى مراد

السقيمة التى لا يتحدث بها فقط المتخصصون فى العلوم الحاسوبية ، وإنما الفنيون الذين لم يسعدهم أى حظ بالتعلم باللغة الانجليزية ، فتجد الواحد منهم لا يستطيع أن يقول سوى : «سيف البرنامج أو الجهاز هنج، أو هات الجهاز أستنته» **غير أن ما أصابنى بالمرارة فعلا هو ذلك المقال الذى كتبته الناقدة التشكيلية الأستاذة «فاطمة اسماعيل» فى عدد الشهر الماضى من مجلة «اليسار» عندما قالت فى الفقرة الأولى من مقالها :**

«وأنا أعانى من أعراض الاختناق الزمنى والتحرر من فكرة الDead line (أنظر كيف حرصت على أن تكتب التعبير بالحروف اللاتينية وليست بحروف عربية مثل المريض يضاى) ،كما لو أن التعبير عن هذه الفكرة باللغة العربية مسألة عويصة للغاية ، وأن اللجوء إلى أحد قواميس اللغة لكى يساعدها على القول بأنها تريد التحرر من فكرة «آخر موعد-المهلة المحددة- الموعد النهائى- الموعد الفاصل» .أمر فيه مشقة. والذى زاد المسألة إيلاما أن مجلة لها توجهها القومى غير المنكور مثل**«اليسار»** لا تجد غضاضة فى كتابة هذا التعبير بحروفه اللاتينية كما لو أنه تعبير علمى صعب الترجمة مثل تلك التعبيرات التى ترد فى بعض المقالات شبه العلمية التى تنشر فى أماكن أخرى من المجلة.

ناهيك عن الأخبار الكثيرة التى يتوالى نشرها فى الصفحات الداخلية فى صحفنا اليومية هذه الأيام عن المشروعات التى سيعهد إلى القطاع الخاص بتنفيذها «بطريقة B .O.T وكأن المفروض أن يكون القارئ العادى ملما باللغات الأجنبية واختصاراتها ، ولست أدرى ما هو وجه الصعوبة، أو الطابع الفنى ، فى القول بأن المشروع سينفذ بطريقة **«البناء والتشغيل والاعادة»** ؟ ولكنه الكسل الفكرى البغيض والاستسلام للغزو الثقافى الذى يمهد للانسحاق فى شخصية الآخر.

وربما تجدر الاشارة إلى أنه فى بداية عصر التنوير فى أوروبا عندما كان شبابها الراغب فى النهل من كنوز العلم والثقافة يأتى للتعلم فى العالم العربى الاسلامى ثم يعود إلى بلاده ليزين حديثه بكلمات عربية ليعلن عن تميزه الثقافى ،كما يفعل الكثير منا حاليا ، فما كان من بابا روما الذى أدرك خطورة انتشار هذا التيار إلا أن أنذر هؤلاء «الشبان الرقعاء» الذين يقحمون كلمات عربية فى أحاديثهم العادية بالحرمان من الغفران ودخول الجنة..أما نحن ، وبعد أن فرطنا فى الكثير من خصائصنا القومية ، فإننا نسارع بجد واجتهاد إلى التفريط فى هويتنا الثقافية المتميزة ، وعلماء اللغة والمعرفة يتحدثون دائما عن «اللغة الأم» التى يفكر بها الانسان ويبدع ،وأنه عندما يضطر إلى استخدام لغة أخرى فى كلامه ونهله من المعارف فإنه ،مهما كانت إجادته لتلك اللغة الأجنبية ، يجرى فى ذهنه باستمرار عملية ترجمة فورية من تلك اللغة إلى لغته الأم تستنزف جانبا كبيرا من جهده الثقافى . ولذلك قل أن يبدع من يتعلم بلغة أخرى غير لغته الأم ما لم يكن يعيش بصفة دائمة فى البلد الذى يتحدث بتلك اللغة بحيث تصبح بمثابة لغة أم ثانية له يفكر بها.

لنا جار شاب خريج الجامعة الأمريكية يضع على سيارته لافتة باللغة الانجليزية تقول بحروف كبيرة «للبيع» وتحتها بحروف صغيرة ليست السيارة ، فماذا إذن، صاحب السيارة أم زوجته؟.

ويا حسرة على البلاد.

لماذا أصبح التغيير ضرورة ؟



حسين فهمي مصطفى

عندما تنادى المعارضة بتداول السلطة فان ذلك لايعنى الغض من قدر الحكام او انكارمنجزاتهم ، ولايفيد طلب تنازل من السلطة إلى المعارضة ، إذ أن التداول لايتم إلا بإرادة الشعب ممثلا فى ناخبيه . ومن المعروف أو ولاية الرئيس فى مصر كانت تقتصر على فترتين بحكم الدستور ولكن الرئيس الراحل " المؤمن" أدخل فى ٢٦ يونية ١٩٨٠ المادة ٧٧ التى **أتاحت بقاء الرئيس فى الحكم مدى الحياة مما يحيل الجمهورية إلى ملكية ويقضى على آمال المعارضة فى التداول.** ولاحل لهذه المسألة سوى إعادة النص إلى ماكان عليه واختيار الرئيس بالاقتراع العام ولفترتين فقط مدة كل منهما أربع سنوات وهى مدة كافية لكى ينهض الرئيس بتنفيذ برنامجه وحكم الجماهير على أداء عهده. ويقتضى ذلك تعديل المادة ٧٦ من الدستور أيضا . ويعزز مطلبنا هذا نص المادة ٣ من الدستور الذى ينص على أن " السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات".

ولايخفى أن بقاء الوضع الراهن لايتيح أى مظهر من مظاهر السيادة للشعب خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار السلطات الرياسية الهائلة- العادى منها والاستثنائى - مثل الانفراد بالتصرف فى تعاقدات القوات المسلحة دون أية رقابة من أى نوع أو جهة . ولعل أكبر عائق فى سبيل سيادة الشعب استمرار **حالة الطوارئ المعلنة دون انقطاع منذ سنة ١٩٨١** الأمر المخالف للدستور الذى ينص على أن يكون إعلان حالة الطوارى لمدة محددة" . ولايعقل أن تكون هذه المدة سبعة عشر عاما قابلة للزيادة إلى أجل غير مسمى وهو وضع لاتتسم به إلا أشد البلدان خضوعا للدكتاتورية . وإذا كانت الحجة هى الارهاب فلماذا لا يعالج موضوعه من الجذور التى أنبتته . وهناك ارهاب فى أماكن عديدة من العالم لم تعلن فيها حالة الطوارئ وتمكنت حكومات مثل حكومة بريطانيا من الاتفاق على إنهاء أعمال العنف التى كان الجيش الجمهورى الأيرلندى يقوم بها . وتوصلت حكومة أسبانيا إلى اتفاق مماثل مع المتشددين الباسك ولايجوز التمسك بدعوى الارهاب لخنق المعارضة وابقاء المعتقلات مفتوحة

وتحديد اقامة الأحزاب فى مقارها والتضييق على الحريات الفردية والجماعية مما أدى إلى أوضاع فى غاية الخطورة مثل عزوف الناخبين عن تأدية واجبهم الانتخابى خاصة فى المدن وعمليات تزوير الانتخابات وعندما أعلنت محكمة النقض عدم سلامة العملية الانتخابية لمجلس الشعب الحالى فى عديد من الدوائر ظل الأعضاء المزورون فى أماكنهم بحجة أن المجلس سيد قراره فى حين يجب صدور نص باسقاط عضوية أى نائب إذا خلصت محكمة النقض إلى توفر أسباب بطلان عملية انتخابه.

ونطالب بتصحيح أوضاع دستورية أخرى إذ يوجد مجلس للشورى ينتسب إلى السلطة التشريعية ولايمارس التشريع وقد خول لرئيس ذلك المجلس الاشراف على الصحافة وتكوين الأحزاب الجديدة فما علاقة مجلس تشريعى بذلك؟

وإذا أضفنا احتكار السلطة لوسائل الاعلام الواسعة الانتشار وعدم اتاحة الفرصة للمعارضة فى مجال البث الاذاعى والتلفزيونى والمجموعة الكبيرة للنصوص المقيدة للحريات ، لوجدنا أن امكانيات ممارسة الشعب لسيادته مهدرة تماما . ومما يروج له أنصار الاستمرارية دون تغيير جذرى أن المواطن فى بلدنا يحصل على خدمات تضاف إلى دخله وأن مؤشر التنمية البشرية فى صعود **ونتساءل إذا كان ذلك صحيحا فلماذا كان ترتيب مصر فى آخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الانمائى عن التنمية البشرية ١١٢؟ ولماذا ظلت نسبة الأمية بعد ٢٨ عاما من "الانفتاح" لاتقل عن ٤٩ فى المائة.** ويشيرون إلى زيادة متوسط الدخل السنوى للفرد فى الثمانينيات والتسعينيات وينسون **تركز الثروة والدخول فى أيدى أقل من خمس السكان وأن بلدنا شهد عهد أصحاب الملايين قبل ثورة ١٩٥٢ ولكنه يعيش الآن عصر المليارديرات** وتقدر نسبة المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر بأربعين فى المائة ويلجأ البعض إلى فرضية تضاعف دخل الفرد بالرجوع إلى نظرية تعادل القوة الشرائية/ PURCHSING / POWER PARITY ومؤداها احتساب قيمة الجنيه المصرى لاحسب سعر صرفه بالدولار وإنما بالنظر إلى مايدفع منه مقابل السلع والخدمات وقدر مايدفعه المواطن الأمريكى لمثلها . وتتجاهل هذه المقولة أن دخل الفرد فى الولايات المتحدة يزيد على دخل المصرى أضعافا مضاعفة وأن قيمة الجنيه المصرى قد تآكلت ولانرجع إلى الأربعينيات عندما كان الجنيه الورقى يعادل جنيها ذهبيا وإنما لأول الثمانينيات - وكان الدولار يساوى حينئذ ثمانين قرشاً وأصبح سعر صرفه حاليا أعلى من ٣٤٠ قرشا . ولعلنا نتذكر المظاهرة التى قامت فى مصر بسبب ارتفاع سعر كيلو اللحم أيام الرئيس السابق إلى جنيه واحد عندما نرى كيلو البتلو المشفى فى مصر الجديدة مثلا يباع بسعر ٢٤ و٢٦ جنيها .

ويقال أن معدل البطالة انخفض حاليا إلى ٩ فى المائة بعد أن سجل ١١ فى المائة سنة ١٩٩٤ فيكف يكون ذلك صحيحا إذا كانت تقارير موثوقة أخرى تؤكد أن النسبة تتجاوز ١٥ بالمائة. وهذا منطقى لوجود عدد ضخم من المتعطلين يضاف إليهم سنوياً نحو ستمائة ألف داخل جديد فى مجال العمل فى الوقت الذى تقل فيه الوظائف الجديدة عن ٤٠٠ ألف فى السنة ، أى أن هناك تراكما مطردا فى نسبة البطالة .

وطالعنا أخيرا أن البنية الأساسية تكلفت فى مصر بالجنيهات ٣٤٣ مليارا والانتاج ٢٢٣ ملياراً والخدمات ٤٨ ملياراً وإذا عرفنا أن الدين الخارجى لمصر وصل إلى ٥٦ مليار دولار سنة ١٩٩٠ حسب تقرير صندوق النقد الدولى ، مما ورطنا فى محاربة العراق للتخفيف من الديون ، وأن مجموع المعونات الواردة فى عهد مايسمى بالانفتاح تزيد على ٢٢ مليار دولار فأننا نطالب بكشف حساب فأين ذهبت كل هذه الأموال ونتساءل أين المكون المحلى فى تلك المشاريع؟

ويزعمون أن معدل التنمية فى بلدنا بلغ **٥ر٧ بالمائة** فى هذا العام وأنه سيصل إلى **٦ر٩ بالمائة** فى عام ١٩٩٩ . فهل يصدق أحد ذلك فى الوقت الذى يقدر فيه معدل التنمية فى إسرائيل التى تتدفق عليها المعونات والاستثمارات بأضعاف نصيبنا منها بأقل من ٢ فى المائة هذا العام وتسجل فيه دول شرقى أسيا معدلات نمو بالسالب . ونحيل القارئ إلى تقرير لجنة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة الذى يرجح انخفاض معدل نمو الدول العربية فى منطقتنا هذا العام إلى ٥ر١ فى المائة.

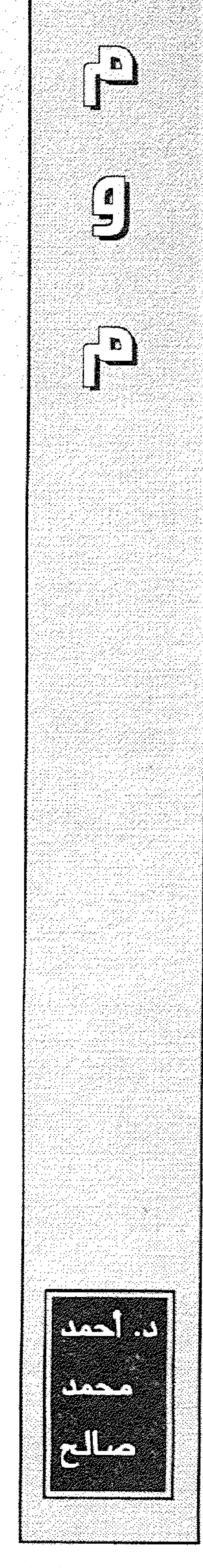


الرئيس محمد حسنى مبارك

ويذيعون أن مصر لن تتأثر بالأزمة المالية والاقتصادية التى تسود اليابان وشرقى آسيا وروسيا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها ، فى حين يؤكد الاقتصاديون أن التأثر سوف يحدث خلال العامين القادمين ، ولاننسى أن عجز حساب العمليات الجارية فى مصر يقدر حتى أكتوبر ١٩٩٨ بمبلغ ٦ر٢ بليون دولار..

ومن جهة أخرى **نطالب بفك التحالف الاستراتيجى مع الولايات المتحدة لأنه يضعنا فى صف الكيان الصهيونى وضد أشقائنا فى العراق وليبيا والسودان وسوريا ، كما ندعو إلى الغاء مكتب المباحث الفيدرالية الأمريكية بالقاهرة** . وهو امتداد للاستخبارات الأمريكية التى زحفت على فلسطين والأردن وشمال العراق وتركيا وعدد من بلدان الخليج العربى .

ونؤكد المطالبة باعتبار القضية الفلسطينية متصلة اتصالا عضويا بالأمن القومى المصرى والعربى وتجميد أى تطبيع مع إسرائيل وإعادة جبهة دول المواجهة معها إلى الوجود . هذا بعض ماتطالب به المعارضة المصرية لكى تعود السيادة حقا إلى الشعب المصرى والعربى وتتحقق الحريات التى نصبو إليها.



أزمة الرأسمالية عام ٢٠٠٠ .. قنبلة الكمبيوتر (٢)

خطة بريطانية لنزول الجيش للشوارع .. مع بداية القرن الواحد والعشرين لمواجهة الفوضى المتوقعة

في العدد السابق تعرفنا على مشكلة(y 2 k) أو ما يعرف بمشكلة تاريخ عام ٢٠٠٠، أو آفة الألفية الجديدة، وأوضحنا أن الكمبيوتر صمم له خانتان فقط لكتابة التاريخ ، يتم التغيير فيهما ، مع تثبيت أول رقمين وهما ١٩ ، وعلى ذلك في سنة ٢٠٠٠ سوف ترجع البيانات المخزنة في أجهزة الكمبيوتر إلى سنوات مبكرة إلى الوراء ، بل إلى عدة عقود للوراء،. وأن المشكلة ليست نتيجة خطأ برمجة في الكمبيوتر، بل إن السبب الجذري لها هي المنافسة الرأسمالية الشديدة بين الشركات في استعمال رقمين فقط في حساب التاريخ بالكمبيوتر **توفيرا لمساحات التخزين ، وتوفيرا للتكاليف والعمالة وسعيا لتعظيم الأرباح**. وأنتشرت حول تلك المشكلة في العالم الكثير من الاساطير والقصص من خلال وسائل الاعلام التي ركزت بصفة أساسية على أجهزة الكمبيوتر المينفرام Main frame computers.والمشكلة أيضا لها بعد آخر وهي البرامج التي كتبت وصممت خصيصا لمهام معينة، وأيضا في البرامج المتعلقة بالكمبيوتر الشخصي الموجود في منازلنا p.c ، سواء استعملت كأنظمة مستقلة أو متشابكة مع غيرها من الكمبيوترات ، علاوة على ذلك **فالمشكلة ليست في البرامج والتطبيقات بل إنها مشكلة أجهزة أيضا بمعنى ليست مشكلة** سوفت ويرSoftware **بل هي أيضا مشكلة هارد ويرHardware.**

فكل الأجهزة التي نعيش عليها تعتمد على ما يسمى **الأنظمة المدمجة Embed-ded systeme** وهي دوائر اليكترونية متناهية الصغر تسمى ميكروشيبس Micro-chips وهي عبارة عن برامج عمل مركزة وظيفتها التحكم ومراقبة الأجهزة التي نعيش عليها ، وإنتاجها يتم عبر عمليات انتاجية كبيرة وواسعة، ومنتجو تلك الرقاقات الاليكترونية أو المعالجات الصغيرة يختلفون عن منتجي الكمبيوتر وبرامجه ، وتلك الرقاقات لا تستعمل فقط في تلك لرقاقات الاليكترونية أو المعالجات الصغيرة يختلفون عن منتجي الكمبيوتر كما قلنا كعنصر مدمج للنظام، بل تستعمل تقريبا في جميع الأجهزة

التى نستعين بها فى حياتنا اليومية ، وتمثل العالم الرقمى Digital الجديد الذى نعيش فيه .فهى ضمن أجهزة الاتصالات، وأجهزة العلاج، وأجهزة مراقبة البيئة، وأجهزة التسخين والتبريد والتهوية ، والأجهزة الطبية والصناعية ، وأنظمة الجيش والدفاع الجوى والخدمات، وهى داخلة أيضا فى صناعة المصاعد وإشارات المرور والسيارات والفيديو كاسيت وأجهزة التسجيل والميكروويف ، والبنوك ، ومحطات الصرف والمياه ، وأجهزة المستشفيات ، بطاقات الائتمان ،محطات الغاز الطبيعى ، التلفونات، نظم الأنذار والحريق ، أجهزة التحكم فى المصانع، نظم النقل والمواصلات ، كل شئ تقريبا ،**فهى تدخل فى مئات المليارات من الأجهزة اليومية التى يعتمد عليها البشر.**

والحقيقة المخيفة للغاية هنا أن كل هذه الرقائق الاليكترونية حساسة جدا وأيضا مدركة وواعية للوقت والتاريخate-aware or date-sensitive ، فتلك الرقائق المدركة للتاريخ والوقت موجودة فى كل مكان حولنا ، **فالمشكلة أعمق وأكبر من أجهزة الكمبيوتر**، لذلك نتساءل هنا من على منبر «اليسار» ،عن **ما سيفعله العالم كله؟ بعد أن اعلنت انجلترا منذ أيام أنها وضعت خطة طوارئ لاعداد الجيش للنزول فى الشوارع فى الأيام الأولى من القرن القادم لمواجهة الفوضى المتوقعة فى كل شئ بسبب تلك المشكلة.**

وكتب **لويس بيردوLewis perdue** وهو مؤلف لكتب عديدة، وله دور رئيسى ومؤسس ثلاث شركات فى تكنولوجيا المعلومات فى وادى السيليكون بكاليفورنيا ، وعضو بمجلس الشيوخ الأمريكى، وعضو بمجموعة **جيجا** وهى واحدة من أبرز شركات الابحاث التى تعتمد عليها أمريكا كتب يقول : **«إن الأنظمة المدمجة متهمة ومذنبة حتى تثبت براءتها عام ٢٠٠٠».**

وتقول **ان كى كوفو**Ann K Coffou- تلك المشكلة تخدم الشركات المتعددة الجنسيات التى تنتج تلك الرقائق المدمجة الواعية للتاريخ ، والتى ستسبب فوضى كبيرة ، رغم ذلك لم يلتفت انتباه المنتجين لذلك .لأنهم لن يضاروا ، بل نحن الذين سوف نتأذى خاصة المرضى الذين يستعينون بأجهزة طبية تعمل بالنظم المدمجة وتنتجها تلك الشركات .واليوم تستعد شركات الاعمال الأمريكية أن تجنى ملايين الدولارات من تقديمها حلولاً لمشكلة تاريخ القرن القادم ، فشركات تكنولوجيا المعلومات مثل:Gartner Group Meta Group, Group Giga، تقدم حلولاً متاحة لتلك المشكلة لزبائنها فقط ، وليست متاحة لكل الناس.

ونشر فى دراسة مسحية فى استراليا فشل النظم المدمجة للتكيف مع تاريخ القرن القادم ، وفى دراسة عالمية أخرى صدرت فى ديسمبر ١٩٩٧ عنGartner Group «**انه يتوقع فشل ٥٠ مليون نظام مدمج يحمل تلك الرقائق الاليكترونية الواعية للتاريخ** .وفى الولايات المتحدة الأمريكية فقط يتوقع فشل **٥٠٠ مليون شريحة اليكترونية فى إدراكها للتاريخ، أو** حوالى ٢٪ من الـ **٢٥ بليون شريحة اليكترونية** مندمجة فى النظم الاليكترونية ومنتشرة فى العالم كله ،**والمأساة إنه لا يمكن لأحد أن يحدد بالضبط ال٢٪ هذه ، أين ؟! ومتى؟!.**

وما هو الحل؟

هل يصدر تشريع جديد يحمى الناس من هؤلاء المزورين أو نعاقبهم بالإهمال؟ فمثلا ولاية كليفورنيا رفضت مسودة قانون يحدد فيه المسئولية عن تلك المشكلة فى وادى السيلكيون.

روليجين مارتن Rolegin Martin ويعمل فى استشارات تكنولوجيا المعلومات لشركات عديدة وبالأخص استشارى فى مشكلة ٢٠٠٠ ، وله موقع **Site** فى الانترنت يقول فيه : إنه نشر يوم ١٠-٢-١٩٩٧ فى تقرير أسبوعى عن مجلة أخبار الكمبيوتر أبعاد حجم مشكلة ٢٠٠٠ على لسان **أنتونى براشAnthony prishمدير عام الصناعات الاليكترونية بأن كل الف شريحة رقيقة سوف تجد ٢ أو ٣ منهم لن تدرك تاريخ القرن القادم** وتحتاج تصليحاً ،والمشكلة فى صعوبة تحديد تلك الشرائح فهى ليست تحت السيطرة .وفى تقرير آخر صادر عن مجموعة جارتنر يعتقد فيه أن هناك **على مستوى العالم ٢٥٠ بليون خط برمجة بلغة الكوبول يحتاج إصلاح، منهما ١٨٠ بليون خط فى الولايات المتحدة الأمريكية.**

وعنصر الوقت هام جدا فى المشكلة فهو يمر بسرعة ،والمشكلة عالمية ومواجهتها وحلها يجب أن يكونا على مستوى العالم كله فى نفس الوقت لأن الكل سوف يعانى .**ومن الخطأ الفاحش أن يمر عام وراء عام وما زالت المشكلة قائمة فهى ضربة للنظام العالمى الرأسمالى كأزمة تكنولوجية ،وهى فى نفس الوقت أزمة الرأسمالية نفسها.** فالشركات المتعددة الجنسيات ، جعلت الحكومات المتعاونة معها والتى تسيطر على دول العالم الثالث تعتقد أنها مشكلة تكنولوجية يمكن السيطرة عليها وحلها بطريقة أو بأخرى . فثورة المعلومات فى التسعينات جعلت الجميع يتجه نحو الكمبيوتر فى تأدية أعماله وتعطل ملايين العمال فى **العالم وهذا جعل بيل جيتس Bill Gates** وأمثاله القليلين من أغنى أغنياء العالم بينما تم إفقار ملايين الآخرين ، فهم انتهكوا واستغلوا التكنولوجيا بصرامة شديدة لتعظيم أرباحهم فقط ، بدون أى توجه لمصالح بقية البشر. **فالتقدم فى العلم والتكنولوجيا خلق الراحة والثروة للطبقة الحاكمة المسيطرة، وخلق الفاقة والفقر والبطالة لطبقة العاملين ، فالثورة العلمية والتكنولوجية أثرت على كل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية**، فالازمة القادمة هى أزمة للرأسمالية نتيجة الثورة التكنولوجية.

والبعض يؤكد ويبرر بأن أزمة الصفرين أو أزمة الرأسمالية هى نتيجة حتمية لإحلال التكنولوجيا الجديدة كبديل لكتلة العمل الإنسانى من خلال الكمبيوتر والإنسان الآلى، وهذا الاحلال عند نقطة معينة يسبب أزمة للنظام ككل وعلى مستوى واسع لدرجة أن هناك كتابات مثل الكراسة الاليكترونية **«الاشتراكية تبنى الآن»** التى تصدر من لندن تؤكد على **الفشل التام للرأسمالية فى حل تلك المشكلة، وأن الأزمة سوف تزيد الحاجة المستقبلية إلى الاشتراكية.**

ونزعم هنا أن تلك الازمة المتوقعة من أهم الاسباب الملحة الآن التى تجعل دول أمريكا وأوروبا تعيد النظر فى سياساتها الرأسمالية ونظامها وتفكر فى طريق ثالث يحد من توحش منافسة الرأسمالية.**فالازمات الدورية للرأسمالية حتمية الظهور، ولا يمكن تفاديها للأبد**، فالازمة الاقتصادية الحادة موجودة فى اليابان الآن وتحمل معها كل تناقضات الرأسمالية، والازمة تمسك بتلابيب النظام الرأسمالى فى آسيا واستراليا وافريقيا والصين وروسيا وأوروبا الشرقية وأوروبا الغربية وأمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية لا يوجد أستثناء. فالأزمة **موجودة عند الجميع ،ومع ذلك تجد من يصر فى مصر أننا بعيدا تماما عن أى تأثير** ، هذا رغم أننا فى مجتمع عالمى متشابك اقتصاديا ، والازمة شملت العالم كله ولا يوجد بلد أو منطقة أو قارة يمكن أن تهرب منها .**فهذا الكلام الصادر عن مصادر رسمية مصرية يخدع من؟! ويبيع الوهم لمن؟!.**

نحن فى مصر نكرر ما فعلته الطبقة الحاكمة فى الدول الآسيوية التى أظهرت ولاء وإخلاصا لمصادر التمويل العالمية وتحالفت مع الشركات المتعددة الجنسيات والرأسمالية المحلية **فأعطوهم الأرض والعمال والتسهيلات**

الأساسية لاستغلال الناس في بلادهم ، ويستلمون هم البقشيش أو العمولة والسمسرة أو بمعنى أصح يأخذون الحلاوة من أسيادهم ، وهو نفس ما تسعى إليه مصر تحت ما يسمى جذب الاستثمارات العالمية التي تطير دائما نحو الشمال.

وتتضاعف تلك الأزمة الاقتصادية للرأسمالية بتغيير العملة في أوروبا الموحدة من الدولار إلى **اليورو** ويزيد عليها مشكلة كتابة تاريخ عام ٢٠٠٠، التي تتميز بخاصية تأثيرتها المتشابكة ،**فلن تستطيع أي دولة جذب الاستثمارات العالمية أو تلقى مساعدة من المراكز المالية العالمية ، بدون أن تحل عندها مشكلة صفري الكمبيوتر والتي لن تحل في نفس الوقت بعمل فردي من تلك الدولة بل بحلول عالمية.**

والمراكز المالية في العالم ترتجف مسبقا من هذه الأزمة التي تتطلب أولا تنمية الوعي العالمي بها **فهنذا بيل جيتس**Bill Gates **رئيس مايكروسوفت** وأغنى رجل في العالم عندما تكلم لأول مرة عن مشكلة كتابة تاريخ القرن القادم ، تكلم متأخرا جدا ، فأول كلام يعلنه عن تلك المشكلة كان يوم **٢١ أبريل ١٩٩٨** وليس قبل ذلك، وكنا نتوقع منه أن يكون أول المتكلمين حول هذه المشكلة منذ سنوات عديدة، وقال بالحرف الواحد« **إنه منذ سنتين مضت تساءل إذا كانت شركات الأعمال ستواجه صداعاً هائلاً يوم ٣١ ديسمبر ١٩٩٩ بسبب أزمة تاريخ ٢٠٠٠** » يا سلام !! لماذا كان **بيل جيتس** كتوما في هذا الموضوع ؟! ولم يتكلم إلا منذ شهور ، وعندما تكلم تساءل !! رغم أن المشكلة واضحة تماماً منذ سنوات طوال ، لماذا قرر أخيرا أن يتكلم رعبا! منطق المنافسة يقول **إنه تكلم لكي يعلم ويمهد للاعلان عن البرامج الجديدة المتوافقة مع عام ٢٠٠٠ وأهمها البرنامج الشهير ونذوز ٩٨** Windos 98، رغم أن هناك الكثير من الالتماسات والطلبات التي قدمت **لبيل جيتس** وهو الرجل البارع، رجل الكمبيوتر الأول في العالم ، طلبت منه بإلحاح أن يتكلم عن مشكلة ٢٠٠٠ ، فهناك قيمة عظيمة لكل كلمة في تصريحاته المتوقعة عن الازمة ، فكان في إمكانه أن يعطي الأمل لهؤلاء الذين ينوحون ويولولون مما سيحدث لهم بسبب مشكلة تاريخ ٢٠٠٠ ، فهو أشهر وأقوى رجل في صناعة تكنولوجيات المعلومات وبرامج الكمبيوتر في العالم كله فهل يمكن أن ينقذهم اليوم؟.

Peter de Jager بيتر جاجير ترك عمله كمهندس لبرامج الكمبيوتر في عام ١٩٩٤



لكي يتفرغ تماما لمشكلة عام ٢٠٠٠ لأنها سوف تجلب له ملايين الدولارات في السنة ، وأصبح الناطق الرسمي لمشكلة عام ٢٠٠٠ في العالم، ويقدم عروضاً متكررة وجدية عن هذه المشكلة .**وبيتر** أيضا يظهر بشكل منتظم في برامج الراديو والتلفزيون الأمريكي ، وهو ناصح ومستشار لبريطانيا وروسيا في حل هذه المشكلة ،وفي أغسطس ١٩٩٧ وجه كلامه من خلال وسائل الاعلام إلى **بيل جيتس** يحثه فيها على أن يقول بصوت عال وواضح للعالم أجمع أنه **لا يوجد حل سحري للمشكلة ، وأن كل شركات الاعمال في العالم تواجه فعلا أخطارا جسيمة ،ما لم تحل هذه المشكلة في وقتها!** وحث الناس جميعا في العالم على التعاون على مواجهتها وحلها ، وإن هذا أجدى وأفضل من اللجان المنتشرة الآن في الدول لمواجهة تلك المشكلة ، وسئل **بيل جيتس** في كلامه بأن يبدأ المساعدة ! وهنا **بيتر** يستجدي **جيتس**- الذي يركز اهتماماته على جمع أكبر الأرباح ، فهو يدفع **٣٥ مليون دولار** ثمن لوحة فنية، لكي يلقب عبر وسائل الاعلام بأنه حبيب الفن - لماذا لا تملك الشجاعة وتقول الحقيقة في مشكلة ٢٠٠٠.

وها **هو جيم لورد**Gim lord **مؤلف كتاب «دليل البقاء في مشكلة عام ٢٠٠٠»** يشرح للناس في كتابه الصادر ١٩٩٨ عن كيفية مواجهة الأزمة على المستوى الشخصي والاسري ، ويصف تلك المشكلة بأنها « **أعظم حماقة تكنولوجية في التاريخ**» ،**وجيم** معلق صحفي يكتب عن المشكلة ، وله عمود أسبوعي في الصحف الأمريكية، في إحدى تلك المقالات كتب يقول :**ان بيل جيتس** Bill Gates رئيس شركة مايكروسوفت ،**ولاري اليسون**Larry Ellison رئيس شركة أوريكل Oracle واندرو جروفر Andrew Groverرئيس شركة انتل Intel ،واخرون من عمالقة صناعة الكمبيوتر ، **إذا كان واحد منهم فقط اهتم ، مجرد أن يهتم بأزمة صفري الكمبيوتر منذ سنوات مضت، يحتمل انه كانت هناك فرصة لحل تلك المشكلة ، ولكنهم بدلا من ذلك انتفخت جيوبهم على الآخر بالأموال ، واهتموا بحساب ارباحهم ، وانكروا كل شئ.**

ويمكن هنا أن نضيف أسماء أخرى لقائمة جيم ، فهناك لوجيرستنار Lou Gerstner رئيس شركة BM التي وزعت ٥٠٠ ألف شريحة اليكترونية (IBM AS/400) فقط متوافقة مع مشكلة الصفرين ، واندفع باعة البرامج وتصارعوا على شرائها ، وتركوا بلايين المستعملين العاديين ، فالسمك الكبير يأكل السمك الصغير، فالاسماء السابقة كلها اهتمت بحساب الارباح وكان محركها الأول هو تعظيمها.

ويحذرنا **روليجين مارتن** Rolegin Martin من أن الجهود المبذولة الآن لمواجهة المشكلة في الأنظمة المدمجة تواجه صعوبات فنية كبيرة جدا ، لأنه من السهولة مواجهة المشكلة في برامج الكمبيوتر ، فتحدد بدقة خط البرمجة المحتاج تعديله وتصل إلى المصدر الرئيسي لكود برمجة التاريخ والوقت ويتم تعديله واختباره ، لكن المشكلة في الهارد وير Hard ware شديدة الصعوبة ، فنحن لا نعرف بالضرورة أياً من الـ ٢٥٠ بليون ميكروشيبس Micrchipc يجب تعديلها ، فعلى أقل تقدير يجب أن تكون هناك **٥٠ مليون شريحة ميكروشيبس حتى الآن يجب اصلاحها**. وهنا يجب اختبار كل نسخة من كل جهاز أو نظام قائم على النظم المدمجة ومشكوك فيه وهي تقدر بمئات ومئات المليارات من تلك الاجهزة التي نستعملها يوميا في حياتنا في كل مكان.

ويزيد الأمر صعوبة أننا نتعامل أحيانا مع أجهزة تفتقد العرض البصري للتاريخ والوقت ، ولا توجد أية وسيلة لنرى منها كيف تدرك المكيروشيبس داخلها للتاريخ والوقت ،الواعية له جدا ،**فالنظم المدمجة التي تعتمد عليها جميع الأجهزة الحياتية تقريبا سوف تؤثر على كل فرد في العالم بطريقة أو بأخرى ، وستؤثر أيضا على البنية التحتية للصناعة ، لذلك العالم كله أمامه أشياء كثيرة يجب أن يفعلها حتى يوم ١-١ عام ٢٠٠٠.**

دكتور **ليون كبليمان** Dr. Leon A.

Kappleman وهو أحد ... م الخبيرة في مشكلة عام ٢٠٠٠ وهو رئيس مجموعة عمل إدارة مجتمع المعلومات عام ٢٠٠٠ ، يصف **فشل الأنظمة المدمجة بأنها الجزء الأكثر تخريبا في مشكلة تاريخ ٢٠٠٠** ، فهناك ٤ بليون شريحة اليكترونية Microchips مصنوعة في عام ١٩٩٦ فقط و ٩٠٪ منه يعني حوالي ٣٫٦ بليون دخلت فعلا في أنظمة مدمجة.

السيد **جيمس كاسلر** Mr. James Cassel رئيس مجموعة جارنتر Gartner في شهادته للكونجرس الأمريكي عام ١٩٧٧ يقول : إن أزمة تاريخ عام ٢٠٠٠ هي حرب فعلية» «War» نحن لا يمكن أن نتحمل خسارتها وأمامنا سنتان فقط من الآن لكي نكسب نقطة لكي نحمي ونثبت أمننا وتجارتنا الدولية.

ونحن هنا نتساءل في اليسار إذا كانت هي حرب فعلا ؟ فمن هم أطرافها ؟ وحرب بين من ؟ بين الرأسماليين أصحاب المال والتكنولوجيا وبين بقية البشر من عمال وفنيين!! أم أنها حرب في ان تنجح أمريكا في جذب جميع العمالة المهارة ذات الخبرات التكنولرجية لمواجهة هذه المشكلة!!.

المؤشرات تبين أن الازمة ستصل فعلا إلى شركات الاعمال التي توظف العمالة الرخيصة التي ستضطر إلى فقد اثنتين من عمالتها كل شهر تقريبا ، فمثلا مبرمجي لغة **الكوبول** Cobol **راتبهم في المكسيك ١٢ ألف دولار في السنة** ترتفع حوالي ٤٠٠٪ **اذا هاجرواس إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعملوا فيها** .الميرمجون البرازيلون أجرهم ١٢٠ ألف دولار في السنة ، ومطلوبون جدا وبشكل واسع في البرتغال ، المبرمجون الكنديون أجورهم حوالي ٢٥ ألف دولار في السنة ترتفع بنسبة ١٠٠٪ أو ٢٠٠٪ إذا هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا العظمى. وتبين الاحصاءات في تقرير **«الجمعية الأمريكية لتكنولوجيا المعلومات** (ITAA) أن هذا العام فقط يوجدفي الولايات المتحدة **الأمريكية ٣٤٦ ألف وظيفة خالية مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات ، وأن الطلب على العمالة المدربة في هذا المجال يزداد كل عام بـ ٩٥ ألف وظيفة ،وحتى عام ٢٠٠٥ سيتولد طلب في قطاع الأعمال الأمريكي لأكثر من ١٫٣ مليون محترف ومهني في مجال تكنولوجيا المعلومات.**

وتذكر تقارير التعليم الأمريكي ان اعداد المتخرجين في درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر انخفض أكثر من ٤٠٪ **بين عام** ١٩٨٦ وعام ١٩٩٤ وهي مؤشرات تبرر حاجة الولايات المتحدة الشديدة لجذب تلك العمالة ذات الخبرة الفنية في مجال تكنولوجيات المعلومات ، أذن هي فعلا حرب حقيقية .أين نحن في مصر ومنطقتنا العربية منها!.

والان نأتى إلى الجزء المخيف في المشكلة ، فملامح الفجوة السابقة في العمالة الفنية في مجال تكنولوجيا المعلومات سوف تكلف قطاع الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية **٥٠٠ بليون دولار** في السنة كدخل مفقود ، وستكلفة **١٠ بليون دولار سنويا** كدخل عمل مفقود ، **و١٥ بليون دولار** كل سنة يفقد في التعويضات هذا ما قاله **هوارد روبن** Ho-ward Rubin **مستشار ورئيس قسم علوم الكمبيوتر في كلية** Hunter **.فكل دولار ينفق في رواتب عمالة أنظمة المعلومات في شركات الأعمال يتوقع أن يولد ٤٣ دولار كدخل ، وتحت تلك الفرضية فأن أي شركة تخسر ٢٫٤ مليون دولار كل سنة عن كل محترف وفني في تكنولوجيا المعلومات لا تستطيع توظيفه أو تأجيره أو استخدامه.** فلا نتعجب من أن الكثير من ممثلي الحكومات وشركات صناعات تكنولوجيا المعلومات تجرى وتتسابق الآن لجذب العاملة الفنية المدربة في هذا المجال لمواجهة مشكلة القرن القادم ، فهي فعلا حرب، ولا يتوفر لدى أي معلومات عن خسارة مصر في هذا المجال بهجرة المبرمجين المصريين للخارج، لكن المؤشرات السابقة توحي بخسائر فادحة.

وفي كتاب **دومينكوي بلاك Domini-jue Black** وعنوانه **«نخبة تكنولوجيا المعلومات»** يذكر أن المحدد الاستراتيجي الآن أصبح مهارات العامل نفسه فهي تساهم وحدها بـ ٢٠ مليون دولار في السنة الواحدة في صافي قيمة أي شركة أعمال ، لذلك من الطبيعي أن نتوقع ارتفاع قيمة هؤلاء المبرمجين . وان ما يحدث لقوة العمالة في مجال تكنولوجيا المعلومات من محاولات استقطاب لها في الدول المتقدمة هو نفس ما سيحدث في الاقتصاد العالمي في الـ ١٠ سنوات القادمة على الأقل.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدمت بالفعل في التعامل مع مشكلة كتابة تاريخ عام ٢٠٠٠ إلا أن الطبيعة التشابكية للاقتصاد العالمي (اقتصاد شبكي) اليوم تجعل تخاذل وفشل بقية دول العالم في مواجهة تلك المشكلة يمكن أن يسحب معه ويسقط الاقتصاد الأمريكي الذي يتظاهر بالقوة الآن ويسقط صريعا مع بداية الألفية الجديدة(البقية العدد القادم).

لمزيد من المعلومات

1- Gus Hall, " The Science and technology revolution " , Peoples Weekly World, April 4, 1998.http : //WWW. hartford-hwp. com/ cp- usa/ pww. html.

2-Jim Lord " Sex, Lies , and politics (or how Y2k is like pearl Harbor) Westergaard Year 2000 Y2K Tip of the Week # 33, March 30, 1998. http: // www/ Y2 Kitmebomb. com/.

3- The Cassandra Project -Year 2000 problem Occuuences , Update March ,10 1998 . http :// millennia- bcs . com/ examples .htm.

4-Matthew Campbell "Millenium bug could cripple Us nuclear missiles" The Sunday Tiems: World ,March 22, 1998. http :// www/ sunday-times .co.uk/.

5- "The Year 2000 challenge : the United Nations Strategy- Annex D" The Working Group on informatics, UNO;http//www. house . gov/ science/kamal 11.htm.

6-Reuters, "CIA: Nations not ready for Y2k" May 5, 1998 http//www/.news.com.

7-Richard Burnett,"Eveyone must prepare for disaster for disaster,expert says" the Orlando Sentinel , April 23, 1998; http:// www.orlandosentinel . com 46. GUS Hall, "The American Way to Bill of Right Socialism "peoples Weekly World ,July 26, 1997; http ://www. hartford - hwp.com/cp usa/pww.html.



صندوق الزكاة الكويتى .. مــرة أخـــرى !!!

خليل عبد الكريم

رحم الله **فهد بلان** ، كثيرا ما كان يردد: مكتوب علينا قلة الراحة ونحن مكتوب علينا الآذان فى مالطة.

فمنذ شهور وفى هذه الصفحة لفتنا أنظار كل من يحمل على عاتقيه هموم هذا الوطن إلى الدور الذى يقوم به **صندوق الزكاة الكويتى** فى المحروسة وذلك عند اذاعة خبر انشائه مسجدا فى كلية هندسة عين شمس ، فالصندوق المذكور طلع أو نزل كما يقول التعبير الشعبى هيئة أجنبية ،وفى كل دول العالم اليقظة المفتوحة العينين لا تترك الهيئات الأجنبية تأخذ راحتها وتفعل ما تشاء دون حسيب أو رقيب ولا ينخدع الشعب الفطين ولا حكومته الأريبة(العامة فى مصر تقول : الأروبة أ. هـ) بالشعارات البراقة التى ترفعها الهيئة الأجنبية والتى غالبا ما تجيئ ضد مصلحة البلد المضيف على خط مستقيم، بيد أنه عندما يغدو هذا البلد (سداح مداح) (فى القاموس المحيط للفيروز آبادى : السدح هو الالقاء على الظهر ، سدحة فانسدح فهو سديح وتمدحت الخاصرة : اتسعت أ. ه). كما هو حال مصرنا العزيزة تحت حكم الحزب الوطنى المعجب (العامة فى مصر تقول: المعجبانى أ. هـ) فان الهيئات الأجنبية تسرح وتمرح كما يحلو لها .. إنما عندما تقع الفأس فى الرأس ،يتذكر النائمون فى العسل بعد فوات الأوان ما حذرهم من حدوثه المخلصون لوطنهم الذين يحرصون على قالة الحق وهم يدركون تماما أن ذلك يكلفهم الكثير ،وليس ما ارتكبه أحد بوتيكات حقوق الإنسان بعيدا مع أن هناك كتابا أصدرته منذ سنة أو أكثر دار نشر شجاعة بقلم مؤلفة شابة جريئة لفتت فيه البصائر والأبصار إلى الأدوار المشبوهة التخريبية التى تلعبها تلك البوتيكات مقابل حفنات من الدولارات والفرنكات والماركات ولكن من ذا يستجيب ؟ فقط عندما وقعت الواقعة .. تذكر الساهون اللاهون الذين وضعت الأقدار العبيثة مصائر المحروسة فى أياديهم؟.

بعدها نأوب إلى سياقة المقال : خبر أو إعلان مأجور فى الاهرام ٧ ديسمبر عنوانه(شيخ الازهر ووزير الأوقاف الكويتى يفتتحان مشروعات بيت الزكاة الكويتى فى محافظة الجيزة) فما هى هذه المشروعات ؟ المتوقع أن تجيئ مشروعات حضارية : مصانع حديثة ،جامعات علمية .. مراكز بحث اذ لا شك أن الجهابذة البهاليل المسئولين فى بيت الزكاة الكويتى المعمور يدركون أنه لم يبق على بزوغ هلال القرن الواحد والعشرين إلا القليل ولكن افرحى يا مصر المشروعات هى مجمع اسلامى فى مدينة ستة أكتوبر ويذيله مصلى للسيدات ومستوصف شامل ،وهكذا تمخض الجبل فأراً... إن هذا الاسم الخلب البراق (مجمع اسلامى) يستر الهدف الحقيقى : نصب مفرخة (محطة تفريخ) لانتاج الارهابيين والظلاميين والمتعصبين والذين لا يؤمنون إلا بالعنف كأسلوب للحوار وكل من قرأ تاريخ الجماعات الدموية سواء ما كتبه الفرنجة أو العرب يجدهم مطبقين على أن المساجد والجوامع والزوايا .. شكلت المحاضن التى فقس فيها بيض الارهاب الذى كبد مصرنا فى السبعينيات والثمانينات والتسعينيات مالا يحصيه إلا الله تعالى وحده ولكى يبلغ المسئولون الأشاوش الطعم(بضم الطاء) فلا بأس أن يلحق باللغم أعنى المجمع مستوصف شامل لكل التخصصات (يا سلام). ثم قام رئيس شئون التقديس سامحه الله وغفر له طيبة قلبه ومعه وزير الأوقاف الكويتى بوضع حجر الأساس ل(معهد أزهرى) وفى ذات الأسبوع نشرت الأهرام تحقيقاً صحفيا مفاده أن خريجى المعاهد الازهرية يشتكون لطوب الأرض مما يلاقونه بعد التخرج من عطالة وبطالة وبوار فى سوق العمل!!.

فلماذا المزيد من انشاء معاهد مصير من ستدلقهم هو الانضمام إلى كتائب المتعطلين.

إن الشركات العملاقة فى أمريكا وأوروبا عندما تريد أن تخدم بلدها لا تقيم مزيداً من الكنائس أو تأسيس معاهد لاهوت بل ولا تفكر فى ذلك لان المستنفذين فيها يفقهون أن مثل هذا العمل لا يؤدى إلى التحضر والتقدم والازدهار بل سوف يوصل إلى التخلف فلو كان بيت المال الكويتى يحرص على حاضر مصر ومستقبلها وأراد أن يرد جميل أبناء مصر فى تحديث الكويت وتحويله من صحراء قاحلة جرداء قرعاء إلى ما هى عليه دولة الكويت الآن لحذا حذو تلك الشركات ،ولا يقال دفعا لذلك أن المساجد كان لها حظ عظيم فى النهضة أو الحضارة الاسلامية ذلك أن المبدأ الذى نؤمن به أنه ليس كل ما صلح به أمر هذه الأمة فى أولها يصلح به آخرها فاذا انطلقت شرارة الحضارة السابقة من المسجد وعلى أيدى الأئمة والفقهاء والحفاظ.. إلخ.

فإن ما سيقيل وطننا من عثرته-والأمة بأسرها مع تحفظنا على كلمة الأمة ومدلولها-هو معاهد البحث والتجريب وأن الذى يتعين عليه أن يمسك بزمامها : العلماء الطبيعيون والباحثون التجريبيون والتكنوقراط.. إلخ.

نخلص من ذلك إن اصرار صندوق الزكاة الكويتى على إنشاء المجمعات الاسلامية والمساجد أمر يستدعى العشرات من علامات الاستفهام ويستنفر الحفر والتنقيب عن دوافع هذا الصندوق ومن يقف وراءه خاصة وأنه يوجد فى الكويت تيار إسلامى ظلامى رجعى متخلف أشد ما يكون التخلف لا هم له إلا محاربة المفكرين المستنيرين ومنع مؤلفاتهم وحظر كتبهم وشن الغارات الشرسة على فكرهم وله فى البرلمان الكويتى كتلة قوية أوشكت فى العام الماضى على إسقاط وزير الثقافة والاعلام لانه سمح فى معرضهم الدولى بكتب المؤلفين المستنيرين.

فهل هناك علاقة من أى نوع بين هذه الكتلة البرلمانية الظلامية وبين الصندوق الذى يصر على زرع بؤر الارهاب فى مصر؟.



*حتى قبل دقائق من سقوط حكومة نتنياهو حاول ممارسة لعبة سياسية جديدة لحمايتها. ولم يفلح ولو موقتا. فانطلقت عجلة تقديم موعد الانتخابات الاسرائيلية العامة. وبدأت تدوس في طريقها العديد من المسلمات، وتمزق أجساد العديد من الأحزاب، وتحمل على ظهرها حزبا جديدا وتنظيمات ومتحالفات جديدة.

والأمر الأساسي، أنه خلال المعركة الانتخابية القادمة، التي ستستغرق عدة أشهر، ستتوقف المفاوضات السلمية وسيبقى اتفاق واي مثلجا.

إسرائيل

نهاية حكومة وليس نهاية طريق

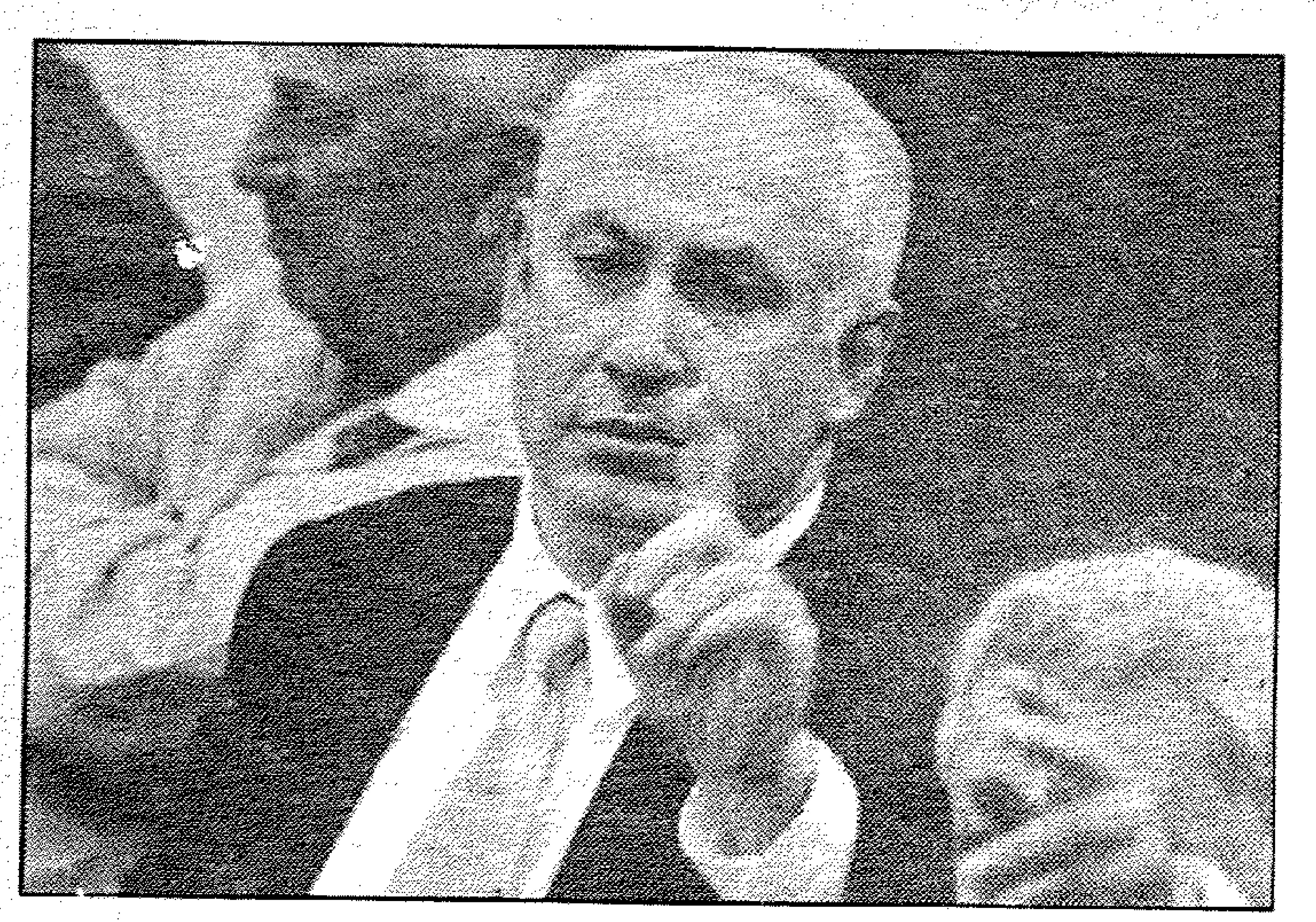
السنة الأخيرة في القرن العشرين، ستسجل في التاريخ الإسرائيلي قصير العمر (٥٠ سنة).. سنة مصيرية. إذ ان **الناخبين الاسرائيليين سيقررون، كشعب وليس كحكومة فحسب، ما هي وجهتهم: نحو سلام حقيقي مع العرب أو نحو طريق المواجهة.**

فعلى هذه القضية الأساسية سقطت حكومة اليمين برئاسة **بنيامين نتنياهو**. وحول القضية نفسها ستدور معركة الانتخابات لرئاسة الحكومة وللكنيست.

وكما يبدو من التحركات الأولية منذ قرار الكنيست (**٢١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨**)، فإن **الخارطة السياسية الحزبية في إسرائيل ستشهد متغيرات كثيرة في أساسها إقامة حزب وسط ما بين العمل والليكود الذين يسيطران على الحياة السياسية والعسكرية والقيادية**. وهذا الحزب أيضا يصب في الجدال حول القضية الأساسية أعلاه. ومن شأنه أن يحدث انقلابا في الحياة الداخلية يترك أثره على الحياة الخارجية أيضا.

والمسألة ليست مجرد تقديرات صحفية أو تحليلات بحشية، إنما هي مسألة طريق يرسم في وضح النهار، يعطى للشعب مباشرة، ولأول مرة بهذه الحدة والامكانية، أن يقرر فيه. خصوصا وان هذا الشعب، وبمقدار كبير من المباشرة، هو الذي قرر انتخاب **نتنياهو** بالذات وأسقط بذلك **شمعون بيريز**، القائد التاريخي والشخصية العالمية وشريك **اسحق رابين** الذي قتل برصاص اليمين المتطرف. وكان هذا السقوط مفاجئا.

والشعب نفسه، وبمقدار كبير من المباشرة ضغط على نتنياهو وأوصله إلى قرار تأييد


نتنياهو في الكنيست قبل التصويت على إجراء انتخابات مبكرة

الانتخابات المبكرة، ودفعه عمليا إلى الاعتراف بفشله.

والسؤال هو: ما هي المؤثرات على قرار الشعب في الانتخابات القادمة؟.

وللاجابة عليه، لابد من مراجعة لما جرى في الأشهر الأخيرة. فقصة سقوط **نتنياهو** بحد ذاتها مشيرة. وهي التي قادت إلى المرحلة الجديدة، بعد مخاض دام سنتين و**في غضون**

رسالة حيفا

نظير مجلي

ذلك، كادت تطلع روح الكثير الكثير من السياسيين في العالم أجمع.

السقوط، اخلاقيا، بدأ من زمان

كما هو معروف، فإن نتنياهو فاز بالحكم في نهاية مايو/ آيار ١٩٩٦، بفارق **٣٠ ألف صوت** عن منافسه **شمعون بيريز**. وجاء فوزه بمثابة صدمة لمتابعي السياسة الاسرائيلية.

في حينه، اعتبر الأمر وبحق انعطافا إلى اليمين في الخارطة السياسية الاسرائيلية تدل على **أن الأغلبية ليست مؤهلة بعد للسلام مع الفلسطينيين وسائر العرب**. إذ أن موضوع السلام سيطر على المعركة الانتخابية في حينه وأزاح جانبا أخطر عملية اغتيال سياسي في تاريخ إسرائيل (قاتل **رابين** اعترف بأنه أقدم على فعلته لانه رأى فيه خائنا للشعب

اليهودي).

لكن هذه لم تكن الصورة الكاملة .فقد **اعتمد نتنياهو في دعايته الانتخابية، ليس على رفض عملية السلام، بل على رفض «الثمن» الذي دفع فيها**.فقد هاجم يومها اتفاقات أوسلو كونها اتفاقات مرحلية ستفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وهاجم الاتفاق مع سورية على إعادة هضبة الجولان المحتلة إليها .وادعى انه القادر على جلب سلام آخر، آمن ومضمون . ووعد بتطبيق اتفاقات أوسلو بعد تحسينها.

لكن **نتنياهو لم يف بوعوده**. وبعد ثلاثة أشهر من تسلمه الحكم قاد جيشه إلى صدامات دموية مع الشرطة الفلسطينية ادت إلى مقتل **١٠٠ فلسطيني و١٧ جنديا اسرائيليا** ،وذلك في أعقاب قراره الاحتلالي فتح النفق تحت أسوار القدس الشرقية المحتلة **.وكانت نتيجة هذه الصدامات (في سبتمبر (ايلول ١٩٩٦) التوصل إلى إتفاق على الانسحاب من الخليل** . وبسبب هذا الاتفاق دخل في أول صدام له من اليمين المتطرف المتحالف معه واستقاله من حكومته **بيني بيجن** ، وزير العلوم ونجل القائد التاريخي لليمين الاسرائيلي **مناحم بيجين** ، الذي وقع على اتفاقيات كامب ديفيد .

وأدت هذه الخلافات إلى تعطيل عملية السلام تماما فيما بعد ، وإلى وضع عراقيل جمة أمامها تمثلت في **افشال كل المفاوضات التالية لتطبيق اتفاقيات أوسلو وفي توسيع المستوطنات في الضفة الغربية والجولان والقيام بمشاريع كبيرة لمواصلة تهويد القدس**(حي« **هار حوماة** » فوق جبل أبو غنيم، وحي رأس العامود) ومصادرة الأراضي الفلسطينية لشق الطرق الالتفافية وهدم حوالي الف بيت فلسطيني وغير ذلك.

لكن **نتنياهو** لم يستطع الاستمرار في هذه السياسة فقد ادخلته في خلافات واسعة في العالم ،بما في ذلك مع الادارة الأمريكية. وأوقفت عملية التطبيع مع الدول العربية التي لا تقيم السلام مع إسرائيل بعد (المغرب ، موريتانيا ، تونس ، قطر، سلطنة عمان)**،وأدت إلى أزمة في العلاقات مع مصر (التي ناصرت الموقف الفلسطيني بقوة وغضبت من ارسال جاسوس اسرائيلي إليها)**وحتى مع الاردن (اثر محاولة اغتيال مسئول حركة «حماس» في عمان، **خالد مشعل** ، والتي دفعت اسرائيل ثمنها باطلاق سراح زعيم «حماس» ،**الشيخ أحمد ياسين). وإنعكس الخلل في العلاقات الدبلوماسية**



ملصقات وضعها اليمين الاسرائيلي اثناء زيارة كلينتون للقدس..
كلينتون بالعقال ويقول «أنا فلسطيني»!!

إلى ضربة جدية لعدد من فروع الاقتصاد الاسرائيلي ، إذ تراجعت السياحة بنسبة ٤٤٪ ،وهي مصدر دخل حيوي وتراجعت الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل بنسبة ١١٪ ،وتعمق الركود الاقتصادي على مدار السنتين واتسعت البطالة وتضاعف مرتين عدد العاطلين عن العمل وتعمق الفقر وارتفع عدد الفقراء بنسبة ٢٦٪ (١٦٪ منها في السنة الأخيرة وحدها).

وخلال كل ذلك ، انكشف نتنياهو ، الشخصية السياسية الجديدة نسبيا (وهو الذي وصل إلى رئاسة الحكومة من دون أية تجربة وزارية أو عسكرية) ،كانسان مخادع وغير موثوق . فلم يبق وزير واحد من حزبه (الليكود) يثق به واتهمه جميعهم بالخداع .وكذلك حلفاؤه في اليمين المتطرف . وزعماء العالم العربي . وزعماء الغرب.**وحتى نصيره الرئيس الأمريكي ، بيل كلينتون ، ضبط في لحظة غضب وهو يقول :وانه انسان غير معقول لا يستطيع أن تصدقه بشئ»**.ناهيك عن وسائل الاعلام الاسرائيلية التي اجمعت على مهاجمته.

هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى تفكك حكومته واتساع المعارضة لها وعلى الرغم من بقاء قاعدة الأكثرية البرلمانية لها ،حتى اللحظة الأخيرة، فانها أصبحت ساقطة معنويا وأخلاقيا.

ويسجل لصالح **نتنياهو** ،انه برغم صلفه ويمينيته ذات التعصب الدكتاتوري الفظ، **رضخ في نهاية المطاف للنبض الشعبي المعارض . وأعلن موافقته على وضع النهاية لحكومته** ، ورفع يده مؤيدا تقديم موعد الانتخابات العامة ،المشروع الذي حظي بتأييد **٨١ نائبا**(من مجموع **١٢٠ نائبا** في الكنيست) هم **٥٢ نواب** المعارضة اليسارية والليبرالية ونائبان من المعارضة اليمينية المتطرفة ووزراء ونواب الليكود والطريق الثالث.

لكن هذا الرضوخ من نتنياهو ، لا يعني بعدنهاية حكومته .إذ أنه ،وقبل دقائق من سقوط حكومته ،لجأ إلى لعبة سياسية جديدة بالتعاون مع صديقه الحميم **اريه درعي** (زعيم حزب« شاس » لليهود المتدينين الشرقيين وهو يكن البغيضة لحزب العمل لأنه كان قد ساقه إلي المحكمة بتهمة التلاعب بأموال الجمهور ،عندما كان وزيرا للداخلية ،وما زالت محاكمته مستمرة وبسبب هذه المحاكمة لم يعين وزيراً في حكومة نتنياهو) .فقد طرح **درعي** على الكنيست مشروعا في اللحظة الأخيرة تماما قبل التصويت على الانتخابات المبكرة ، يقضي باقامة حكومة وحدة بين الليكود والعمل.

وقد فعل **درعي** ذلك كفنان ليس في السياسة وحسب ، بل بالتمثيل المسرحي أيضا . إذ ظهر على منصة الكنيست وتساءل:«**بحق الله. هل من الصعب ان تتفاهم يا بيبي نتنياهو) وبراك (زعيم حزب العمل) .ارجوكما ، ادخلوا إلى غرفة مغلقة معا ولا تخرجا من دون اتفاق فالشعب لا يريد انتخابات .انه يريد وحدة.**

ولم يقصر **نتنياهو** في لعب دور مسرحي مقابل، فوقف من بعده على المنصة نفسها ، طالبا حق الكلام بشكل استثنائي (فلا يجوز لرئيس الحكومة أن يدلي بكلمة أمام البرلمان متى يشاء) وقال **نتنياهو** بعاطفية مفرطة: «كلمات درعي دخلت قلبي مباشرة وهزتني من الأعماق ،لذلك ، أعلن موافقتي على مبادرته . وأطلب منحي مهلة ٧٢ ساعة للتفاوض مع حزب العمل حولها ».

لكن هذه التمثيلية لم تجدهما نفعا **.فمن المعروف ان اقتراح الوحدة مطروح على الساحة منذ حوالي السنتين** .وقد بادر إليه رئيس حكومة العمل السابق**شمعون بيريز** ، وتبناه العديد من الوزراء ،وكذلك زعيم شاس ، ورفضه **نتنياهو** بفظاظة لدرجة بدا فيها حزب العمل متذللا .فكيف اهتز قلب نتنياهو فجأة؟.

لذلك ، رفض حزب العمل الاقتراح.

ولكن هذا الرفض لا يعتبر امرا محسوما نهائيا .وما زال عند **نتنياهو** أمل بالعودة إليه



لافتات وضعتها السلطات الفلسطينية للترحيب بكلينتون فى غزة!

خصوصا وان صديقه اللدود ووزير خارجيته **ارئيل شارون** ، خرج فى اليوم التالى بحملة جديدة لدفعه إلى الأمام قائلا: «**الشعب لا يريد انتخابات أمامه مهمات أكبر .علينا أن نجلب مليون يهودى آخر إلى البلاد . ويواجهنا خطر كبير فى تزود العرب بأسلحة دمار جديدة .فكيف نواجه هذه المهمات من دون وحدة؟**».

وإذا لم تنجح هذه المهمة ،واحتمالاتها ضعيفة حتى الآن فان هناك ثغره أخرى ما زال بالامكان ان ينفذ منها نتنياهو ،على الأقل للمماطلة فى موعد الانتخابات .إذ أن الكنيست اقرت تقديم الموعد بالقراءة الأولى .وما زالت هناك قراءة ثانية وثالثة .ومن المفروض ان ينسق العمل والليكود معا الموعد الجديد.

باختصار ،ان امكانيات المناورة للتأجيل ولاطالة عمر الحكومة ،ما زلت متوفرة . ولو أن هناك مساعى حثيثة من قوى عديدة لحسم الأمر باتجاه اجراء الانتخابات المبكرة.

الطريق

ومع ذلك ،وحتى لو تقرر موعد الانتخابات المبكرة فى إسرائيل ، فإن هناك نقاشا بعد حول المستقبل .ونهاية **حكومة نتنياهو** لا يعنى بعد نهاية الطريق التى سارت بها.

فأولا: ،ان الحكومة الحالية نجحت فى عرقلة مفاوضات السلام مع الفلسطينيين ، بحجة السلام الآمن وعدم تنفيذ الفلسطينيين التزاماتهم . وجمدت اتفاق واى الذى وقعته وبهذا الموقف وضعت العراقيل ،ليس فقط أمام عملية السلام فى عهد الليكود ، بل أيضا أمام الاحزاب الأخرى المرشحة لقيادة الحكم لاحقا، مثل العمل أو حزب المركز الجديد. فالليكود سيطرح القضية على الرأى العام،خلال المعركة الانتخابية ،على طريقة التكفير الاصولية : **فمن لا يؤيده سيتهم بخدمة مصالح الفلسطينيين وتشجيعهم على خرق الاتفاقيات.**

وثانيا: لا يوجد حتى الآن حزب اسرائيلى –قوى يطرح بديلا شجاعا لسياسة نتنياهو فرئيس حزب العمل، أكبر الاحزاب الاسرائيلية ، يعلن هو أيضا أنه لن ينسحب إلى حدود ٦٧ (لا فى الأراضى الفلسطينية ولا السورية) ولن يوافق على تقسيم القدس ويؤيد بقاء معظم المستوطنات اليهودية الاستعمارية مكانها فى الأراضى الفلسطينية وفقط بعضها يجب ازالته .اما حزب المركز الذى يتبلور ، ولم تحدد مواقفه نهائيا بعد ، فإن اتجاهه الأساسى لا يختلف بشكل جوهرى عن الحزبين الاكبرين الليكود والعمل .إنما يعلن أنه سيكون فى الوسط.

وثالثا: هنالك مؤثرات داخلية على المشاركة الحزبية السياسية فى اسرائيل ،ما زالت قوية ، من شأنها ان تشد أية حكومة إلى الوراء سياسيا ،مثل:الأحزاب الدينية الأصولية ،ومع انها تبدو مرنة بالنسبة لسياسة نتنياهو ، فهى متشددة ازاء سياسة السلام **،واليسار ،والمستوطنين**،الذين ما زالوا مدللين لدى كل الحكومات .وفى زمن حكومة **رابين –بيرس** ،التى جاءت باتفاقات أوسلو ، زاد عدد المستوطنين بنسبة **٣٩٪**.

الازمة

بيد أن هذا الخطر على مستقبل السياسة السلمية فى إسرائيل ، لا يعنى أن ما حدث **لحكومة نتنياهو** بالأمر العابر.ففى ظل هذه الحكومة حصلت تطورات بالغة الأهمية فى المجتمع الاسرائيلى والخارطة السياسية ،من شأنها أن تتعمق أكثر بعد الانتخابات ، ابرزها :

أولا: نتنياهو على الرغم من تطرفه ، سجل فى تاريخ حركة أرض إسرائيل الكاملة ،التوسعية اليمينية ،انه القائد الذى وضع حدا لايديولوجية اليمين المتطرف.بمجرد توقيعه على اتفاقى الخليل وواى بلانتيشن .فهما يحتويان على انسحاب من الأراضى الفلسطينية (أرض اسرائيل الكاملة) ،وعلى مقومات أخرى (اضافة إلى تلك التى جلبتها اتفاقيات أوسلو)، لبناء الدولة الفلسطينية .

ثانيا: نتنياهو أثبت فشل اليمين الاسرائيلى فى كل مجالات الحكم، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. فبالاضافة إلى موافقته على الانسحاب عملية السلام تتعرقل وعلاقات إسرائيل مع دول العالم تتراجع ،حتى مع الولايات المتحدة .وقد سبق وتحدثنا عن الضائقة الاقتصادية (**البطالة ،الفقر تراجع الاستثمارات الأجنبية ،الركود الاقتصادى)** ،ناهيك عن مشكلة الصراعات الداخلية فى الليكود نفسه وفى معسكر اليمين عموما.

ثالثا: نتنياهو احدث تفسخا كبيرا فى معسكر اليمين ويجعل من الليكود ،ثانى حزب فى إسرائيل ،حزبا صغيرا قد يصبح الحزب الثالث أو الرابع (وهذا يتوقف على ادارة المعركة الانتخابية) فقد خرج من الحزب **بيبى بيغين** ، ليسحب معه. مجموعة من قدامى الحزب المتمسكين بايديولوجيته.

وخرج من الحزب **دان مريدور** أيضا ، ليسحب معه مجموعة من العقائديين الذين تميزوا بالانفتاح والاستعداد للاقتراب من الوسط ولكن من دون أساليب الخداع الفارغة .وهناك صراع داخلى فى الليكود اذ ان هناك مللا ويأسا من الاحزاب القائمة . لكن مؤسسى الحزب لم يقرروا بعد برنامجا واضحا لهم فى السياسة العامة أو الداخلية أو الاقتصادية . وقد شهدت اسرائيل حزبا كهذا سنة ١٩٧٧ (**داش**) برئاسة الجنرال **يغئال يدين**(رئيس أركان الجيش الاسرائيلى الأسبق) ، ولم تمر عليه أربع سنوات حتى تفسخ إلى أربعة أحزاب.

من هنا ، فإن **نتنياهو عجل فى تفجير أزمة الاحزاب الصهيونية فى اسرائيل** .والضربة الأقسى التى وجهها ،كانت ضربة ذاتية، لقوى اليمين واليمين المتطرف، وإذا أحسن العقلاء فى معسكر السلام استخدام هذه الفرصة ، وطرحوا بدائل شجاعة لسياسة اليمين،فإن المعركة الانتخابية القادمة قد تسفر عن إفرازات جديدة سيكون لها وزن بالنسبة للمنطقة بأسرها.



واي بلانتيشن

١- العلة فى الاتفاقات أم عدم التطبيق

اسحق الخطيب

مع كل اتفاق بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي منذ مدريد وأوسلو وواشنطن وطابا والخليل وأخيرا واي ريفر ، تقوم الدنيا ولا تقعد في الساحتين الفلسطينية والعربية.

فالخطابات تهدر والبيانات تلعلع والدعوات للمؤتمرات تتوالى للوقوف في وجه الكارثة المحدقة والتصدي للاستسلام.

وليس هذا بغريب ، بل الغريب ألا يقع هذا وبحدة أشد تتلاءم مع قدسية القضية الفلسطينية ونبل مراميها ، وترتفع إلى مستوى تضحيات الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة.

فالقضية فى غاية التعقيد لأنها تتقاطع مع موقفين أحدهما سياسى والآخر مبدئى.. الأول ينظر للواقع ،والثانى يتشبث بالحلم . ولا أظن فلسطينيا واحدا يخلو من هذين الموقفين معاً ،ولا تتصارع فى داخله شتى التناقضات التى تتقاذفه بين الحلم الذى يرنو إليه والواقع الذى يرزح تحته.

لا يختلف أحد على الحق الكامل للشعب الفلسطيني فى وطنه ، ولا يتنازل أحد عن أمنية استرجاعه بحدوده الطبيعية ،ففى مجال الرغبات والأمانى والأحلام يتفق سائر الفلسطينيين والعرب دونما اختلاف ، ولكن المعضلة تنشأ عند بحث الوسائل والطرق والقدرات والامكانات.

ففى العمل السياسى والوطنى تنشأ دائما مدرستان تتقاطعان أحيانا وتتعارضان أحيانا أخرى ليس حول هذه النقطة أو تلك فقط ،وإنما حول المبادئ العامة: **التشدد والمرونة ، الممكن والمستحيل ، المغامرة والتعقل، الاقدام والتراجع ، الحلم والواقع.. إلخ.**

وفى المجال الفلسطيني يتجلى هذا فى أعقد صوره بفعل تعقد الموضوع على امتداد مائة عام حفلت بانتفاضات وثورات وحروب ، وزخرت بأبشع صنوف الظلم والقهر والتشرد ضد الشعب الفلسطيني، الأمر الذى انعكس على تفكيره السياسى بتيارات شتى تبلورت فى النهاية على شكل مدرستين هما فى الواقع امتداد للفكر السياسى الذي اختلفت عليه الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ثلاثينيات هذا القرن.



بن جوريون يعلن قيام دولة إسرائيل

فى الشأن الفلسطينى

فى الماضى رفضنا الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٧ الذى اقترحته حكومة الانتداب البريطاني والقاضى بإنشاء حكومة فلسطينية وبرلمان فلسطينى من عرب ويهود .وفى ما بعد رفضنا (عام ١٩٤٧) **مشروع غروميكو** مندوب الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة القاضى بقيام دولة ديمقراطية لكل فلسطين من عرب ويهود تأخذ فى الاعتبار نسبة السكان (ثلثان للعرب وثلث لليهود). ورفضنا فى نفس العام قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين. **وبعد ذلك بعشرين عاماً(١٩٦٧)** رفضنا **قرار ٢٤٢ القاضى** بعدم جواز الاستيلاء بالقوة على أرض الغير ووجوب الانسحاب منها.

أسوق هذه الوقائع التاريخية لا لأدين مواقف الرفض أو أوجه اللوم ولا حتى لابداء العتب ، ولكن لأتطرق إلى نهج بدأ منذ ثمانين عاماً واستمر على ما هو عليه يتجاهل الحقائق المستجدة والتطورات العاصفة، ويترفع عن الواقع باستعلاء وازدراء ،فأخرج نفسه منه، واحتمى بالرفض كأسهل الحلول.

إن رفضنا الصحيح لوعد بلفور انسحب تلقائياً على كل المشاريع والقرارات الأخرى التى توالت دون الانتباه للمتغيرات التى طرأت أو التبصر بالحقائق السياسية التى استجدت.

ثمانون عاماً مضت كانت حافلة بكل ما هو معقول وغير معقول .. أوضاع نشأت وامبراطوريات انهارت وموازين انقلبت ومؤامرات حيكت ، ونحن لازلنا متمترسين عند رفضنا الأول محافظين على بكارته!.

ترى ، ألا يستحق هذا - ولو مرة واحدة- وقفة جدية نمعن الفكر في ما جرى، ونستخلص النتائج لعلنا نهتدي إلى مواضع الخطأ والصواب في مسيرتنا؟.

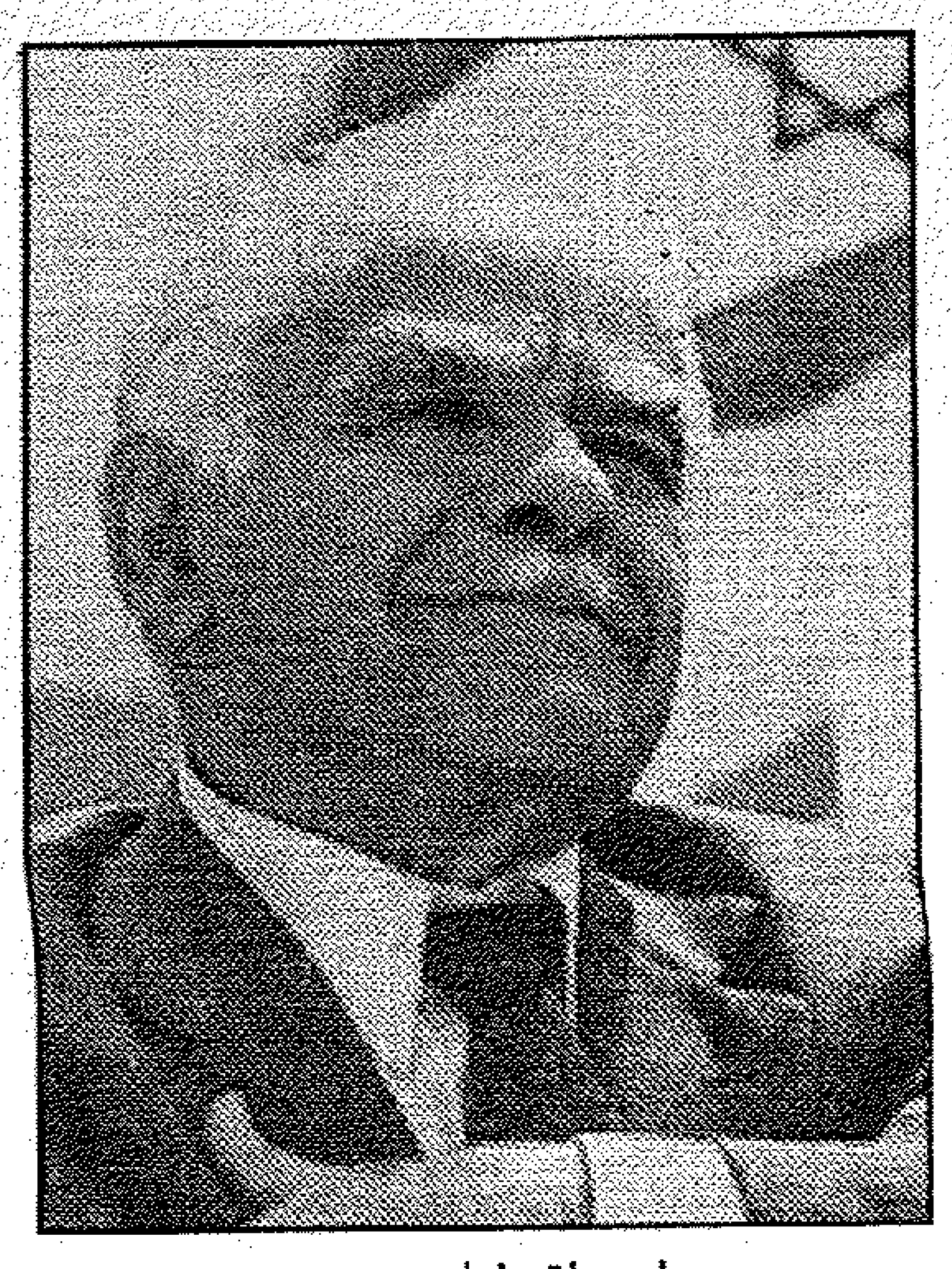
موقف الرفض الصحيح- بالمطلق -لوعد بلفور عام ١٩١٧ ليس بالضرورة أن يكون صحيحاً عند رفض الكتاب الأبيض بعد عشرين عاماً ، ولا عند رفض مشروع أندريه غروميكو بعد ذلك بعشرة أعوام ،كما ليس شرطاً أن يكون صحيحاً في الموقف من قرار التقسيم في نفس ذاك العام ١٩٤٧، ولا بعد ذلك بعشرين عاماً بالنسبة لقرار (٢٤٢) لعام ١٩٦٧ ، ولا لمؤتمر مدريد عام ١٩٩٠ أو اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ أو مباحثات واي ريفر عام ١٩٩٨.

الرفض ليس قرآنا يصح لكل زمان ومكان، إنما موقف سياسي تتكون عناصره من عوامل الواقع وتتحكم فيه شروط إعادة وموازين القوى وقدرات الأطراف المتصارعة وأجواء الوضع الاقليمي والدولي إلى آخر معطيات الظرف ومتطلبات المرحلة. ولهذا فهو موقف قابل للتغيير والتبديل والتعديل وفق الظروف والاحداث ولا يبقى على حاله .فما يكون صحيحا في مرحلة قد يكون خاطئا في أخرى . ولكن اللافت للنظر في مسلسل الهزائم والنكبات ان الرفض -النابع- بالتأكيد من حس وطني رفيع -كان في الكثير من الحالات أسير جهل سياسي شنيع والغريب أن ذلك لم يمنع من النظر إلى هؤلاء الرفضيين كما لو كانوا حماة القضية وحراس نارها المقدسة ، وألصق بدعاة المرونة شبهة الاستسلام والتفريط . فكانت مهمة الأولين في التحريض أسهل ، وورطه الآخرين في الامتناع أصعب.

ولكن ليس كل ما هو سهل صحيح ، ولا كل ما هو صعب خطأ . بل لعل العكس هو الأصح!.

ان رفض التعامل مع الواقع وقوانينه ، بحجة احتضان الحلم والتفاني من أجله والحفاظ عليه من التلوث ، لا يمكن أن يؤخذ -لوحده -مقياسا للاخلاص الوطني والموقف الثوري . بل لعل الذي يهبط بالحلم من عليائه قليلا ، وينهمك في العمل خطوة خطوة للاقتراب منه، هو الأنفع لهذا الحلم والاقدر على تحقيقه.

ان وقوفنا في منتصف المسافة بين حلم جميل نعجز عن تحقيقه فنكتفي بالتغني به كما يتغنى العاشق بالقمر ، وبين واقع قبيح لا نملك القدرة على التحكم فيه فنكتفي بشتمه ونربأ بأنفسنا عن التعامل معه ، سيفقدنا



اسحاق شامير

الحلم والواقع معاً.

ان الحديث عن الحلم والاستغراق في تعداد مزاياه وفضائله وخصاله الحميدة (الاستقلال الناجز والدولة المستقلة على كامل التراب الفلسطيني) أمر سهل ما دام الأمر متعلقا بالرغبة ومقتصراً على التنظير والمستقبل البعيد غير المنظور ، أما تحليل الواقع ومعرفة أسباب هزيمة الناس وإحباطهم وشروط تقدمهم وانتصارهم ، وبالتالي البدء في العمل وفق ذلك، فهذا هو الصعب ولكن المفيد.

ان النضال مزيج من الرؤية والحقيقة ، وجهها الحلم والواقع .فالواقع بدون حلم يبعث على الاحباط ويقود لليأس ، والحلم دون استناد إلى الواقع والانطلاق منه سيظل مثل قنديل معلق في السماء ، لا شعلة تنير الطريق على الأرض.

إننا أمام وضع لا يتوفر فيه ما يسرر لخيالنا أن يجمح ويطمح بالأمثل ، إنما-في أحسن الحالات أن يقتنص ما أمكن . ولا تسمح قدراتنا الذاتية أن نسعى نحو الأكمل ، وإنما نحو الأقل سوءاً.

واي بلانتيشين

لم أكن بحاجة لمثل هذه المقدمة الطويلة لأصل إلى ما أريد الوصول إليه في تقييمي لمباحثات الواي بلانتيشين ، لولا أني صرت أجد نفسي في كل مرة يقودني فيها الحديث عن الاتفاقات منذ **مدريد وأوسلو والواي** ريفرأنني أنزلق دون رغبة مني بمقدمة مملة من هذا النوع ولا أدري هل **هذا بفعل شعور باطني في رد الاتهام بالتفريط والاستسلام ، أم بسبب الصراع المستعرفي وجداني ووجدان كل فلسطيني بين الحلم والحقيقة.**

الذين يقفون الآن ضد فكرة مذكرة الواي ريفر هم أنفسهم الرافضون لاتفاق أوسلو وطابا ومدريد ومجمل الحلول السلمية، لا لأنهم أدركوا سلفاً أن العراقيل ستعترض طريق هذه الاتفاقات فتفشلها ، وانما لموقف رفضوي ثابت **يرى في أي اتفاق تنازلا وتفريطا** طالما أنه ينتقص ولو ذرة من الحق المطلق ويتساهل في حفنة تراب من أرض الوطن.

وليس في هذا ما يعاب عليه أصحاب هذا النهج ، بل لعله مبعث اعتزاز وطني ومصدر فخر . ولكن ما يؤخذ عليهم أنهم لا يعيرون الاهتمام ولا يلفت **نظرهم هذا التوافق في الطروحات عند استنادهم في رفضهم إلى نفس ما يستند إليه غلاة اليمين الصهيوني ،وحين يبررون موقفهم بنفس مبررات المتدينين والمستوطنين الاسرائيليين.**

فكلا الطرفين ينطلق من أن حكومته تفرط بأرض الآباء والأجداد وتبيع الوطن للعدو وتعرض شعبها للخطر وتقوده نحو الهاوية . وكلا الطرفين يستندان لنفس التبريرات حين يتهمان حكومتيهما -كل من طرفه- ،بأنها تسير نحو النهاية من جراء هذه الاتفاقات . فالمتشددون الصهاينة يحذرون من أن إعادة الأرض مهما صغرت ستصنع وطناً، والحكم الذاتي مهما هزل سيؤول إلى دولة ، وهذا وذاك بداية النهاية لاسرائيل .والرافضون الفلسطينيون يؤكدون بأن القبول بالاتفاقات الجزئية سيقطع الطريق على الحل الكامل ومن يقبل بالجزء يفرط بالكل.

ومع ان الطرفين- رغم لقائهما العملي -هما على طرفي نقيض إلا أن جانب التطرف الاسرائيلي يتمتع بتحليل سياسي صحيح ،إذ ينطلق في مخاوفه على اسرائيل من واقع كونها في يده وتحت سيادته ، وأي تنازل عن جزء منها لصالح الطرف الآخر خسارة ، في حين أن المعارضة الفلسطينية التي فقدت الوطن بأرضه وكيانه بالكامل، لا ترى في استعادة الأرض مكسباً وفي ممارسة السيادة عليها إنجازا.

المأزق الاسرائيلي

لو أغفلنا المواقف والتصريحات الاسرائيلية منذ مؤتمر مدريد ومباحثات واشنطن وما كشفه رئيس الوزراء الأسبق **إسحق شامير** عن نيته في المماطلة والتأجيل عشر سنوات يكون خلالها قد أقام من الحقائق على الأرض ما يحول دون المفاوضات ولا يبقى شيئا للمطالبة، ولو ضربنا صفحا عن تنكر خليفته **نتنياهو** لاتفاق أوسلو ومناوراته للتنصل منه على مدى أكثر من ثمانية عشر شهراً ، وركزنا فقط على المواقف والتصريحات الأخيرة منذ **واي بلانتيشين** ،

لوجدنا أن الأمر يقتضي وقفه تأمل ومراجعة كيلا تظل مواقفنا المعارضة في الساحة الفلسطينية والعربية تصب الماء في طاحونة العدو وترقص على ايقاعه.

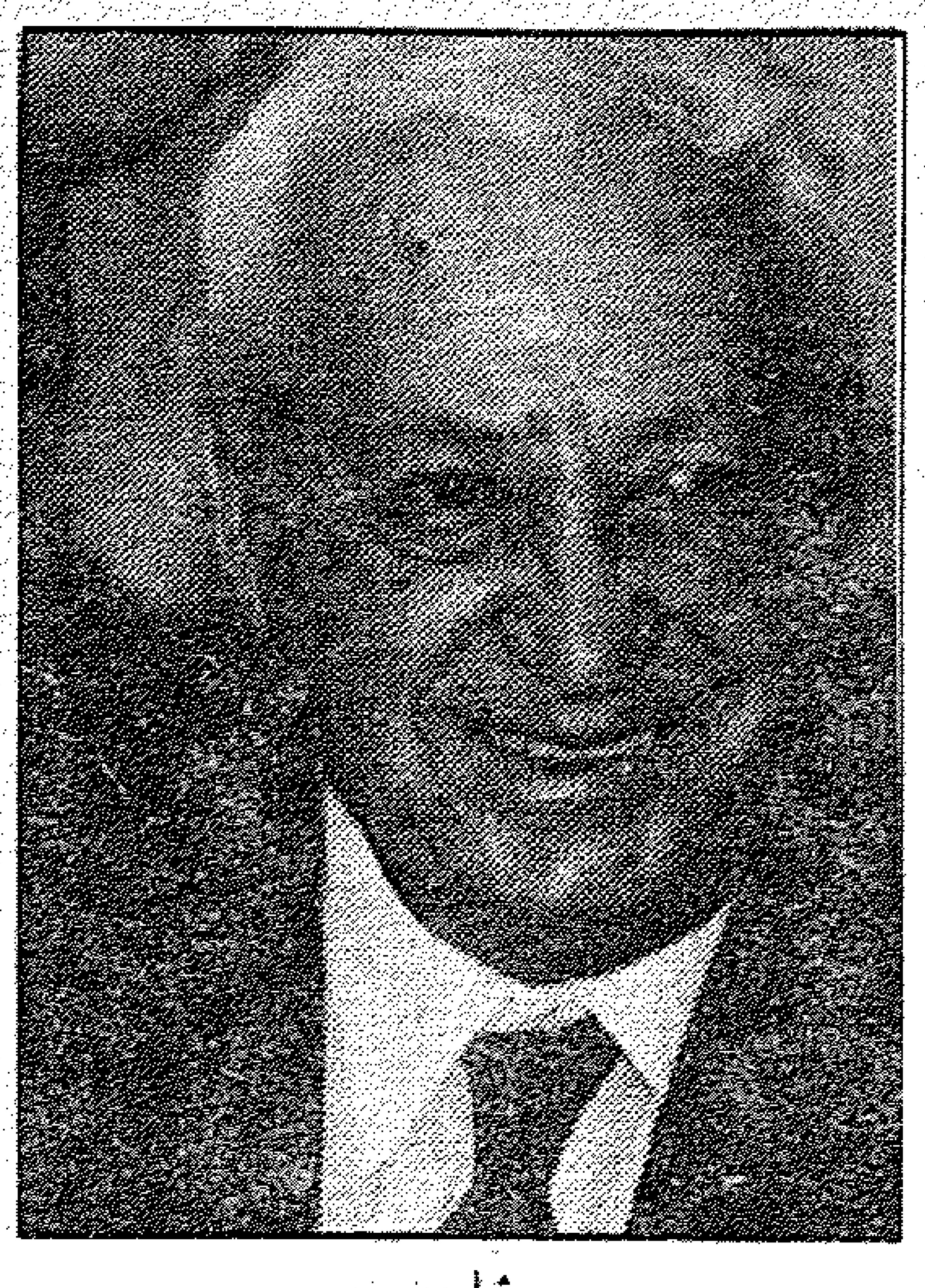
في الجانب الاسرائيلي تجري أحداث لا يليق أبداً تجاهلها واغلاق الذهن عن فهمها .فحكومة الليكود عاقدة العزم على عدم الوفاء في تطبيق الاتفاق كانت في سباق مع الزمن لتصل به إلى ما بعد عامين حيث يحل موعد الانتخابات البرلمانية فتضمن الفوز لدورة أربع سنوات أخرى استناداً لوفائها بوعودها في التنكر لاتفاقات أوسلو والتنصل من دفع استحقاقاتها في الانسحاب والرحيل عن الأرض وتسليمها لأصحابها الفلسطينيين لإقامة دولتهم وممارسة سيادتهم عليها.

ولولا أن الضغوط الأقوى من قدرته على المقاومة اضطرته للذهاب إلى **واى ريفر** لاعادة الحياة إلى المسيرة السلمية المتوقفة منذ مجيئه للحكم، لما تجشم **نتنياهو** عناء السفر إلى هناك. **ومن الانباء التي تسربت تبين كم كان وفده الاسرائيلي المنتقى بدقة، يقاوم ويهدد بحزم الحقائب ويملي شروطاً تعجيزية لا صلة لها بموضوع المفاوضات مثل الافراج عن الجاسوسين لاسرائيل: الأمريكي جوناثان بولارد ، والاسرائيلي عزام عزام.**

لقد مورس ضغط أمريكي كبير على الوفد الاسرائيلي بشكل لم يسبق له مثيل منذ الضغط الذي مارسته إدارة الرئيس **ايزنهاور** في أعقاب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ لارغام اسرائيل على الانسحاب من قطاع غزة. وإن أسبابا شخصية لدى الرئيس **كلينتون** هذه المرة في أعقاب **فضيحة مونيكا** فرضت عليه ممارسة هذا الضغط لانتزاع انتصار يغطي قليلا على الفضيحة ويساعده على التأثير المضاد في وجه الملاحقات القضائية التي يسعى إليها الكونجرس.

كان الموقف المتعنت لنتنياهو طوال الأيام التسعة التي استغرقتها المفاوضات ينبع من حقيقة مخاوفه لدى عودته من مواجهة اليمين الذي أوصله لكرسي الحكم ايمانا بوعوده في الحفاظ على «**أرض اسرائيل الكبرى التي لا تقبل التجزئة**» ،وتصديقا لتصريحاته الملتهبة ضد اتفاق أوسلو وعزمه على إفشاله والتنصل منه أو افراغه من مضمونه على الأقل.

أمام هذه المخاوف كان اصرار نتنياهو على **موضوع الأمن وبالتحديد على** تسليم ثلاثين مطلوبا أمنيا لاسرائيل ليضرب عصفورين بحجر . إلهاء التطرف الاسرائيلي وتهدئته بهذا الانجاز ،وإهانة السلطة الوطنية الفلسطينية وتأجيج المعارضة ضدها .وعندما فشل في هذا استنجدوا بالافراج عن الجاسوس الأمريكي والعودة به معه بياضا للوجه ،لما لهذا العمل من تأثير على المجتمع الاسرائيلي.



شارون

بل ان تعيين شارون تحديداً وزيراً للخارجية عشية المفاوضات وانتقاءه عضواً لوفد اسرائيل ،كان أيضا للاستقواء بهذه الشخصية الكاريزماتية ذات الموقع المتميز في الأوساط اليمينية والاحتماء وراءها من غضب اليمين.

وعندما لم يفلح كل هذا وبات عليه دفع الاستحقاقات الأساسية في الانسحاب واطلاق المعتقلين ،لجأ للتغطية الاعلامية المبهرة وللتصريحات النارية والتعابير المفخمة ،مداراة للفشل وتغطية على الاخفاق. بل إنه لجأ وأعضاء ،وفده إلى مدح الذات عساه يشكل مظله حمايه :«**لقد قمنا بأقصى ما يمكن ليهودي القيام به» .. « لا أذكر شعباً آخر تنازل عن أرض كانت تشير إرثاً تاريخيا له، لكننا قررنا أن نبدي نية واضحة و جهداً مخلصا لبناء سلام مع جيراننا» .. «لم يكن سهلا علينا التوقيع على هذا الاتفاق وليس سهلاً علينا تنفيذه» ..«لكم ان تقدروا كم كان مؤلما لي أشد الألم أن أعيد شبرا واحدا من أرض اسرائيل».**

ومع ذلك لم يخمد هذا نار الغضب اليميني الذي تجلى على شكل مظاهرات عارمة وتصريحات غاضبة . إذ استقبل الوفد منذ هبوطه في المطار بلافتات تندد ب«**الخائن نتنياهو**» وبمظاهرات أمام بيته في القدس وقبالة مكتبه في رئاسة الوزارة . وتناقلت وسائل الاعلام تصريحات وتعليقات ومقالات اتهامية : «لا وجود لحزب الليكود في الوقت الحالي،ولا وجود لما كنا نعتبره أساس وجودنا وهو مبدأ إقامة دولة اسرائيل الكبرى (**اسحق شامير**)» .«تصديق الحكومة على توقيع اتفاق الواى ريفر جاء ليعلن سقوط مقولة اسرائيل الكبرى إلى غير رجعة (تعليق صحفي)» .«وصمة عار ولعنة حلت باتباع الحركة الصهيونية المتطرفة التي أسسها **فلاديمير جابوتنسكي** الذي أعلن أن الموافقة على تقسيم فلسطين(١٩٣٧) يعلن انتهاء الحركة الصهيونية (جيروزاليم بوست)» .«لأنه (نتنياهو) يعرف أن كل شبر يزحزحه للأمام في تطبيق الاتفاقية يبعد عنه أنصار أرض اسرائيل الكاملة (جريدة معاريف)» .«نتنياهو عاد من واشنطن كمن أجريت له عملية تغيير الجنس».

ووصل الأمر إلى حد الهلع في التدابير الأمنية الاضافية التي فرضت على أعضاء الوفد وخاصة رئيسه ،وأمام هذا أخذ نتنياهو يعيد النظر ويبحث عن ذرائع ولم **يتورع حتى عن اللجوء إلى أساليب الزعرنة والقباحات المكشوفة في تنصله من بنود الاتفاق حين أفرج عن سجناء جنائيين من سارقي السيارات ومتجاوزي الاقامات ومخالفي تصاريح العمل ، وادعى أن ليس هناك من بين المعتقلين والسجناء الذين يربو عددهم عن الثلاثة الاف سوى مائتي سجين سياسي أفرج عن مائة منهم وبقي مائة آخرون.**

أو حين استغل شريط فيديو لرجم جندي اسرائيلي بالحجارة فيدعو مجلس وزرائه المصغر ويعلن تعليق الانسحابات القادمة المنصوص عليها في الاتفاق الأخير ما لم تنفذ السلطة الفلسطينية الشروط الثلاثة التالية:

١ - التوقف عن الحديث حول الدولة الفلسطينية في الرابع من آيار(مايو) القادم.

٢- الامتناع عن المطالبة بالافراج عن السجناء وخلق ضجة حول الموضوع .

٣- الكف عن التحريض شفاهة وكتابة.

في مقابل رجم جندي رداً على مقتل الفلسطيني أسامة النتشة الأب لثمانية أطفال قبل ذلك بيومين في القدس ، يخرج نتنياهو بهذه الشروط. ويقتدي شارون برئيسه ويدعو المستوطنين وقطاع الطرق إلى الاستيلاء على الهضاب وقمم التلال والاستحواذ على أوسع مساحة في أقصر زمن، لأن «كل شبر تستولون عليه اليوم يصبح ملكاً لكم في الغد».

تصوروا رئيس وزراء عائداً من مباحثات تنتهي باتفاق أمام العالم كله ويعلن تعليق بنوده قبل أن يجف حبره . وتصوروا وزير

خارجية وعضو وفد المفاوضات يدعو الاشقاء لسباق مع الزمن «والتكويش» على ما في استطاعتهم تكويشه من الأرض والبدء في بناء المستوطنات عليها ولو بمظاهر رمزية مثل بعض الكرافانات أو هياكل الحافلات القديمة أو حتى مجرد تسييج المنطقة ورفع العلم الاسرائيلي عليها.

إن ذلك إن دل على شئ فعلى عمق المأزق الذى وجدت فيه حكومة الائتلاف نفسها في خضم هذا الوضع الجديد الذى عبرت عنه تحركات اليمين على مستوى الشارع ،وكشفت عنه أطراف الائتلاف الحكومي عندما لم يصوت لصالح الاتفاق سوى سبعة وزراء من أصل سبعة عشر وزيراً ، ولم يحظ بأكثر من ثلاثين صوتاً من أصوات اليمين الذى يتمتع في العادة بأغلبية تتراوح ما بين ٦١-٦٤ صوتاً في الكنيست.

لقد أوقع الليكود نفسه فى تناقض صارخ . فمن أجل الوصول إلى الحكم قاد معارضة ضارية ضد اتفاق أوسلو تم على يدى حكومة العمل وميرتس. ومن أجل الاستمرار فى الحكم كان الذى عليه الرضوخ فى نهاية الأمر للضغط الأمريكى. ولكن من أجل ضمان فوزه في الانتخابات القادمة كان عليه أن يلعب على أكثر من حبل فجماهير هذا الائتلاف التى أوصلت نتنياهو لسدة الحكم بأصواتها في صناديق الاقتراع ، هى ذاتها- وبنفس الاصوات في اتجاه آخر- تستطيع سحب هذه السدة من تحت أقدامه.

هذا الارتباك الذى يجعله يأتى بالوزير **شارون** إلى الخارجية ، ثم يجد نفسه بعد شهر مضطراً للتفاوض مع وزير خارجيته السابق **ديفيد ليفى** لاعادته للحكومة،وبعدها ينطلق في اتجاه لتشكيل حكومة وحدة وطنية مع **حزب العمل** كرد على تهديد **حزب المفدال** الديني بالخروج من الائتلاف ، ثم تأتى المفاجأة بالتقدم بطلب حل الكنيست واجراء انتخابات مبكرة.

كل هذا لم يأت صدفة، وانما بفضل اتفاق واى بلانتيشين وتفاعلاته . فما أقدم عليه نتنياهو ليس بالأمر السهل ، إذ أن هذا لا يتناقض مع قناعاته الايديولوجية فقط وإنما يتضارب أيضا مع مصالحه السياسية إذا ما كان حريصا على مواصلة الاستناد إلى أصوات اليمينيين والمتدينين والمستوطنين.

فالمقترحات الأمريكية- مع كل اجحافها- فرضت عليه توسيع منطقة السيادة الفلسطينية الكاملة في منطقة (أ) ستة أضعاف (من ٣٪ إلى ١٨٪) مع الابقاء تقريبا على حجم المنطقة (ب) ذات السيادة المنقوصة (من ٢٤٪ إلى ٢٢٪) ،وبهذا يصبح تحت يد السلطة ما نسبته ٤٠٪ من أراضي الضفة الغربية، وهو وضع متقدم كثيرا عما كان الليكود يخطط له فى الابقاء على النسب القديمة.

مأزق المعارضة الفلسطينية

ولكن الغريب أن ردة الفعل التى قابل فيها اليمين الاسرائيلي مسألة إعادة الأرض لأصحابها وبهذا القدر من العنف ، فإن على الطرف الآخر من المعادلة نرى الشئ نفسه عند المعارضة الفلسطينية والعربية حين تعلن- بعد ترحيبها الخجول بعودة الأرض- بأنها ستقاوم الاتفاق الاستسلامى الخيانى التفريطى ، وتدعو لمؤتمرات وطنية وتجمعات شعبية وتحالفات عربية للوقوف في وجه الكارثة المسماة توسيع مساحة الأرض الفلسطينية؟.

الصهاينة يصرخون من تقليص أراضى دولتهم بحجة التفريط بها، والبعض منا يصرخ من توسيع أراضيه بنفس حجة التفريط إياها!.

لقد بات واضحا كل الوضوح ،ان اتفاق أوسلو وكل ما أضيف إليه من مذكرات وبروتوكولات فى **طابا والقاهرة وواى ريفر** ، قد تمت قراءته على يد اليمين الاسرائيلي بسائر فئاته الصهيونية ، بشكل أفضل كثيرا من الطريقة التى قرأته بها المعارضة الفلسطينية والعربية.

هناك فهموا منه اختراقا للمشروع الصهيوني واسقاطا لشعار اسرائيل الكبري ومن يتتبع الأحداث منذ ما قبل اغتيال رابين يجد أن الشغل الشاغل للذهن اليميني هو كيفية القضاء على هذه الاتفاقات .وحتى عندما تضطرهم الضغوطات المختلفة إلى تطبيق بعض البنود ، فإنهم يفضلون ذلك عن طريق اتفاقات جديدة سرعان ما يتنكرون لمعظم بنودها من جديد كما حصل فى اتفاق الخليل ، أو ما هو حاصل الان بعد توقيع مذكرة واى ريفر.

قراءة الليكود للاتفاقات ولمجمل العملية السلمية قراءة صحيحة من وجهة النظر الجابوتنسكية فى الحركة الصهيونية . وقراءة الأحزاب الدينية المتطرفة أيضا صحيحة من وجهة النظر التوراتية .ويبلغ بهم الأمر أحيانا إلى حد التهويل بأن مجرد القبول بمبدأ إعادة قطعة من «أرض إسرائيل» هو بداية النهاية لإسرائيل ومع ما فى ذلك من مبالغه القصد منها إثارة الفزع فى الجمهور وكسب تأييده والتفافه حوله .إلا أن الأمر لا يخلو من بعض الصحة إذا نظر إليه من زاوية ما سيطرٍ من تطورات وتفاعلات على المجتمع الاسرائيلي من جراء استتباب السلم وقيام الدولة الفلسطينية ضمن محيط عربى واسع.

ان محاولات التنكر لمذكرة واى ريفر قبل إن يجف مدادها ليس بالشئ الجديد على الليكود ، وسيظل -طالما بقى فى الحكم -يتحايل ويختلق الذرائع لافراغ الاتفاقات من مضمونها اذا استطاع ، ويقيناً انه لا يفعل ذلك استرضاء للفلسطينيين ولا للإنابة عنهم فى تحمل مشاق النضال ضد الاتفاقات!.

فهل بعد هذا من دليل على مدى ما يشعر به اليمين الصهيوني من أضرار ومخاطر عليه جراء الاتفاق الذى يرونه-بحق- يعود بالنفع على الفلسطينيين؟.

وهل بعد هذا من برهان أسطع للمعارضة الفلسطينية على وجوب أخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار، وأن تعطى السلطة الفلسطينية فرصة استرداد المزيد من الأرض بالنضال السياسي ، بدل الانتظار من غير طائل ، لاستردادها بالضربة القاضية عن طريق عجزت عنه جيوش عشرين دولة عربية؟ **بل هل يعيق استرداد الأرض هذه الجيوش عن القيام بمهامها اذا ما أنعم الله عليها بارادة القتال ، أم أنها تصبح فى موقع أفضل وعلى بعد أقرب من خاصرة العدو؟.**

كلمة أخيرة

لقد علمنا تاريخ القضية بالذات ، ان الانجازات البسيطة أهم بكثير من الشعارات الضخمة .ومع أن أحداً لا يختلف مع المعارضة على الحلم الفلسطيني، إلا أن هذا الحلم لم يعد قابلا للتطبيق وفق المفهوم السابق ، ولا عبر الأسلوب الفاشل ولا فى هذه الظروف المتردية . وأى استمرار فى التمسك بهذا الشكل المتخلف دون تطوير يتلاءم مع معطيات الظرف القائم وتجارب العقود الماضية ،لن يسفر الا عن تقديم خدمة مجانية للعدو، واعطائه الفرصة لتغيير الوضع ونهب الأرض وتبديد الحلم .

لا يعيب الصنارة الفلسطينية عجزها عن اصطياد الحيتان وسمك القرش طالما أن بمقدورها اصطياد السمك. **فتحرير ٤٠٪ من الضفة الغربية و٩٠٪ من السكان عبر اتفاق واى ريفر أمر له دلالته .والمهم الآن النضال والاصرار على تطبيق ما اتفق عليه وليس ادانته ،ومحاصرة نتنياهو ومنعه من التهرب والتنصل والبحث عن ذرائع وحجج.**

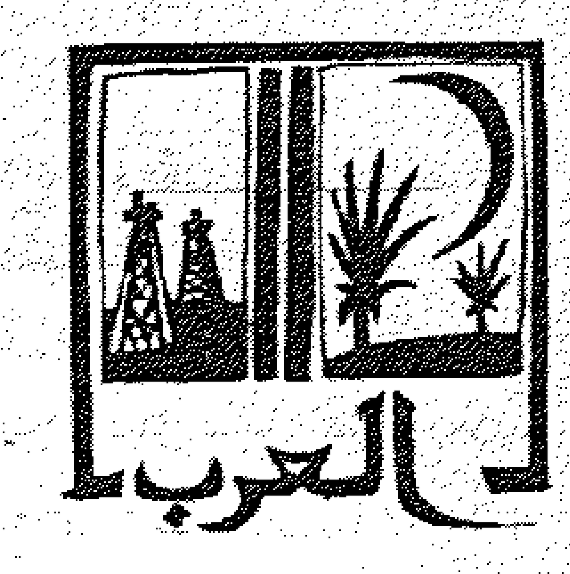
المهم ان ما نحصل عليه لا يجوز الترفع عنه ، فما لا نستطيع تحصيله اليوم نستطيعه غدا ،وما لا نستطيعه بعد الغد لا نتنازلعنه.

والمهم إدراك أن العلة ليست فى الاتفاق وانما فى عدم تطبيقه ،وليست فى العملية السلمية وانما فى التهرب منها.

*** اسحاق الخطيب**

كاتب فلسطيني.. من مؤسسي الحزب الشيوعي الاردني.. مستقل حاليا. ومن المؤيدين لاوسلو والسلطة الوطنية الفلسطينية

واى بلانتيشن



دراسة أصدرها حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

٢- التنازلات الفلسطينية من مدريد إلى واى بلانتيشن

الاتفاق يحقق لإسرائيل إجراءات أمنية غير مسبوقة

بعد توقف عملية التسوية منذ توقيع **بروتوكول الخليل فى ١٧ يناير ١٩٩٧** ودخولها فى نفق مظلم والحديث عن موت عملية التسوية السياسية التى إنطلقت من مدريد وأوسلو - وكانت المباحثات على المسارين السورى واللبنانى قد توقفت قبل ذلك عقب العمليات الانتحارية التى قامت بها منظمة حماس داخل إسرائيل **فى القدس وتل أبيب وعسقلان (فبراير ١٩٩٦)** - نجحت الادارة الأمريكية فى عقد قمة إسرائيلية فلسطينية بمشاركة أمريكية فى منتجع **" واى بلنتيشن"** استمرت **من ١٥ أكتوبر** وحتى الربع ساعة الأخيرة من يوم الجمعة **٢٣ أكتوبر** - أى ثمانية أيام - وانتهت بتوقيع اتفاق مرحلى(جديد) ، وبالتالى استئناف عملية التسوية السياسية على المسار الفلسطينى.

والتقييم الصحيح لهذا الاتفاق الذى أعاد التسوية السياسية للحياة من جديد ، ومن ثم بدأت فى التنفس مرة أخرى - ونرجوا أن لايكون تنفسا صناعيا مؤقتا - يحتاج إلى تناول شامل يغطى ثلاثة نقاط متكاملة . **دراسة لنصوص الاتفاق - والنظر للاتفاق فى ضوء الخبرة التاريخية لعملية التسوية والاتفاقات السابقة - والبحث فى إمكانية التنفيذ على أرض الواقع.**

إن الاتفاق المرحلى الإسرائيلى الفلسطينى الموقع فى واشنطون فى البيت الأبيض من كل من" **بنيامين نتنياهو**" رئيس مجلس الوزراء الإسرائيلى المكون من تحالف الأحزاب اليمينة والدينية الصهيونية و" **ياسر عرفات**" رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، **وبيل كلينتون** رئيس الولايات المتحدة الأمريكية **يوم الجمعة ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨، هو فى الواقع اتفاق جديد لتنفيذ بروتوكول الخليل(أو اتفاق الخليل) الموقع فى ١٧ يناير ١٩٩٧ ، والذى كان بدوره بروتوكول لتنفيذ اتفاق طابا - واشنطون الموقع فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ . وكلاهما إستمرار لاتفاق أوسلو - أو إعلان المبادئ - بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية (١٣ سبتمبر ١٩٩٣) ، ولاتفاق القاهرة(٤ مايو ١٩٩٤) الخاص بالمرحلة الأولى من الحكم الذاتى فى غزة وأريحا.**

أى أن هذا الاتفاق المرحلى الجديد يأتى لتنفيذ بنوداً أساسية وجوهرية فى اتفاقات سابقة - بعضها يرجع تاريخه إلى خمسة أعوام - لم يتم تنفيذها رغم التوقيع عليها من جانب إسرائيل ومنظمة التحرير أو السلطة الوطنية الفلسطينية ، وبرعاية أمريكية أيضا.

لقد شاركت منظمة التحرير الفلسطينية **فى مؤتمر مدريد (٣٠ أكتوبر ١٩٩١)** بعد تردد طويل ومعارضتها لمبادرة الرئيس الأمريكى **" جورج بوش"** التى أطلقها **فى ٦ مارس ١٩٩١** لإنهاء النزاع (الصراع) العربى الإسرائيلى على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ ومبدأ **" الأرض مقابل السلام"** ، والتى وصفتها بانها "تهدف إلى تمرير مخطط التطبيع بين الدول العربية والكيان الصهيونى ، وفرض حل استسلامى يستند جوهره على الحكم الذاتى بديلا عن الحقوق الوطنية المشروعة والقبول بمؤتمر هزيل قائم على الشروط الأمريكية الإسرائيلية".

وتمسكت منظمة التحرير بخمس مبادئ - أو شروط - قبل وخلال المؤتمر هى:

١- أن يكون هدف المؤتمر إنهاء إحتلال إسرائيل لكل الأراضى العربية المحتلة بما فيها القدس وفقاً لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨.

٢- الاعتراف بالحقوق السياسية والوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى وفى مقدمتها حقه فى تقرير مصيره.

٣- رفض تغييب موضوع القدس قضية وتمثيلا فى أى مرحلة من مراحل التسوية.

٤- وقف الاستيطان

عرفات يرفع يديه بعلامه النصر



الإسرائيلى فى الضفة الغربية (بما فيها القدس) وغزة.

٥- الاعتراف بالسيادة الفلسطينية على الأرض والمياه فى الأراضى المحتلة خلال المرحلة الانتقالية.

ورغم كل الظروف السلبية التى أحاطت بالموقف الفلسطينى فى ظل نتائج حرب الخليج الكارثية ، فقد تمسك الوفد الفلسطينى المفاوض برئاسة **حيدر عبد الشافى وحنان عشراوى** وبدعم من **ياسر عرفات** واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بهذه المبادئ ، ووضع خطة تفاوضية تقوم على ثلاثة مرتكزات أساسية.

* **وقف الاستيطان.**
* **تطبيق اتفاقية جنيف فى الأراضى الفلسطينية باعتبارها أراضى تحت الاحتلال.**
* **الحماية الدولية.**

وطرح الوفد الفلسطينى المفاوض فى الجولات الثامنة والتاسعة ضرورة مناقشة قضية **القدس أولا** وألح الفلسطينيون رغم التشتت العربى على حد أدنى من التنسيق من خلال **إجتماعات وزراء خارجية** دول الجوار (كانت تسمى فى الماضى دول المواجهة أو دول الطوق)

وجاءت المفاجئة عندما كشف الستار عن وجود قناة سرية - لايعلم عنها الوفد المفاوض شيئا - بين القيادة الفلسطينية - أو جزء منها - وبين إسرائيل فى أوسلو ، وأن هذه القناة توصلت إلى إعلان مبادئ كان هو الأساس فى توقيع **اتفاق أوسلو فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣** (اطار مؤقت للحكم الذاتى) فى واشنطون وبحضور الرئيس الأمريكى . وتصافح **ياسر عرفات واسحق رابين** للمرة الأولى خلال حفل التوقيع فى حديقة البيت الأبيض.

وبنت القيادة الفلسطينية موقفها على موضوعين أساسيين.

الأول ، أن هذا هو أقصى مايمكن تحقيقه فى ظل الأوضاع القائمة عربيا وفلسطينيا ، خاصة مع تراجع الانتفاضة بعد أن استمرت لمدة ٣ سنوات فى حالة تصاعد.

الثانى ، أن الاتفاق - والذى أقر عرفات " أن ماأنجز هو الممكن وليس مانريد تحقيقه " وأن هناك قصورا فى الاتفاق عن تلبية المطالب الوطنية الفلسطينية" - قد حقق إنجازات هامة.

- الاتفاق يحقق - ولأول مرة منذ عام ١٩٦٧ - **إنسحابا إسرائيليا من أراضى فلسطينية محتلة.**



كامب ديفيد .. البداية

- لأول مرة تقوم **سلطة وطنية على الأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨** ويرتفع علم فلسطين عليها ، ويتم إنشاء مجلس فلسطينى منتخب يشارك فى انتخابه سكان الضفة والقطاع بما فيهم سكان القدس.

- **تنتقل إلى السلطة الوطنية سلطات الحكم العسكرى الإسرائيلى والإدارة المدنية الإسرائيلية.**

- تشكيل لجنة مشتركة لدراسة **عودة نازحى ١٩٦٧.**

- **اعتراف إسرائيل لأول مرة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطينى** ، واستخدام عبارة الشعب الفلسطينى لأول مرة فى الاتفاق ، وتحدثه عن الوحدة الإقليمية للمناطق المحتلة ، وتأكيده بأن هدف المفاوضات هو تطبيق القرارين ٢٤٢و٣٣٨.

وقد أعلن حزبنا" **التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى " فى ١٨ سبتمبر ١٩٩٣** فى بيان صادر عن الأمانة العامة " تأييده للاتفاق كخطوة أولى تستوجب العمل جديا لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ، ويؤكد أهمية الوحدة الفلسطينية وديمقراطية القرار داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، وإدارة الخلاف بأساليب ديمقراطية ، ورفض الانجرار للعنف والعنف المضاد بين القوى الفلسطينية ، ويدعو الشعب المصرى والشعوب العربية لمواصلة مساندة سوريا ولبنان لتحرير أراضيها المحتلة ، ويحذر من عملية زرع الشكوك بين الشعب الفلسطينى والشعوب العربية" . كما أكد التجمع " معارضته لمشروع السوق الشرق أوسطية ورفض التطبيع مع إسرائيل .."

وقد سجل التجمع فى بيانه **المخاطر أو النواقص** الموجودة فى الاتفاق ، كما أشارت قوى عديدة إلى هذه النواقص وغيرها والتى يمكن تلخيصها فيما يلى:

١- مع قبول المنظمة تقسيم القضية الى مرحلتين ، المرحلة الأولى حكم ذاتى محدود فى غزة والضفة ، والمرحلة الثانية والتى أطلق عليها إسم" المرحلة النهائية" ، **تم تأجيل كل القضايا الأساسية والجوهرية إلى المرحلة النهائية التى يبدأ التفاوض حولها بعد عامين** . وتشمل القضايا المؤجلة .." القدس - الاستيطان - المياه - الحدود - السيادة على الأرض - اللاجئين منذ عام ١٩٤٨ ".

٢- **قبلت القيادة الفلسطينية تجاهل الاتفاق الاعتراف بالشعب الفلسطينى وحقوقه الوطنية مكتفية بالاعتراف بالمنظمة كطرف تفاوضى** .. وبالمقابل اعترفت المنظمة باسرائيل وحقها فى الوجود داخل حدود آمنة ، **وتعهدت بالتخلى عن الكفاح المسلح والانتفاضة ومواصلة النضال بالأساليب السلمية** ، وتحملها المسئولية عن كل عناصر المنظمة وتدارك أى انتهاكات لهذه التعهدات ، واتخاذ اجراءات تأديبية ضد أى مخالف لها ، لتكون **المنظمة بذلك أول حركة تحرر وطنى تتخلى عن مبدأ الكفاح المسلح قبل الاستقلال ، بل وتتعهد بمعاقبة من يمارسه منها أو من خارجها** .وتخلى عرفات فى هذا الاتفاق عن ماسبق أن أكده من أن آخر ورقتين فى يده هما **الاعتراف القانونى باسرائيل واستمرار الانتفاضة وأنه لن يتخلى عنهما قبل قيام الدولة.**

٣- احتفظت إسرائيل طوال الفترة الانتقالية - خمس سنوات - **بالأمن الخارجى** للأراضى المحتلة، **والعلاقات الخارجية ، وأمن**

المستوطنات والمستوطنين في الضفة والقطاع

٤- قبلت المنظمة بربط الأراضي الفلسطينية اقتصاديا وتنمويا بإسرائيل .. وأن يتم تعاون فلسطيني إسرائيلي في إطار شرق أوسطي (أي تحقيق الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية القائمة على استبدال النظام الاقليمي العربي بنظام شرق أوسطي يفرض إسرائيل كدولة مهيمنة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا)

وفي ٤ مايو ١٩٩٤ وقع عرفات ورابين في القاهرة أول اتفاق لتنفيذ اعلان المبادئ اتفاق أوسلو) والذي عرف باسم اتفاق القاهرة ، أو اتفاق " غزة - أريحا" أولا.

وجاء هذا الاتفاق يحمل مخاطر أكثر كثيرا من اعلان المبادئ (أوسلو)

* فقد تم شطب كلمة الانسحاب واستبدالها باعادة الانتشار.

* وفي مقابل بعض مظاهر السيادة (جواز سفر - طابع بريد - مطار - ميناء ...) أبقى قوات الاحتلال الإسرائيلي ، هي مصدر السلطة في قطاع غزة وأريحا

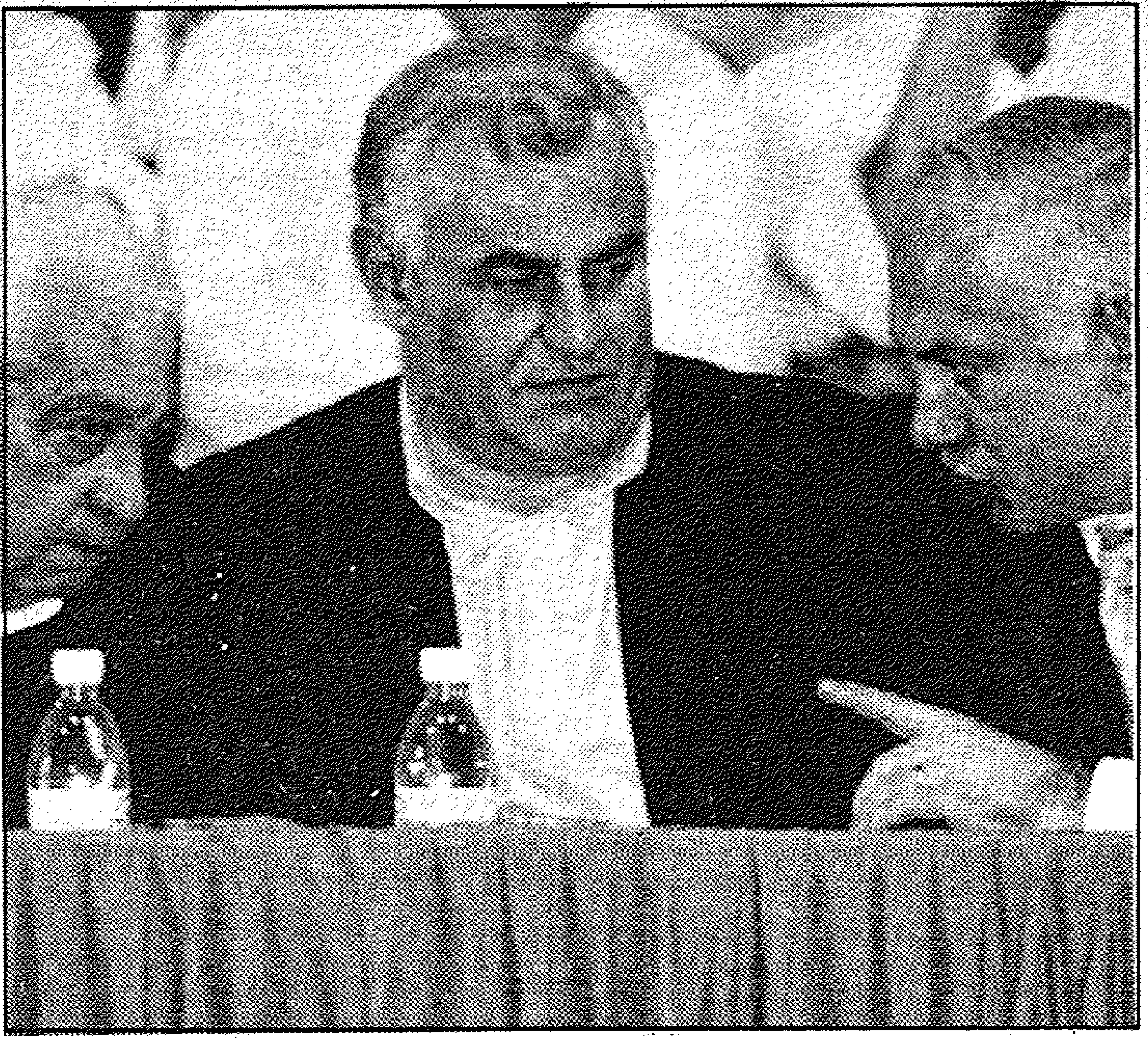
* وأبقى السيطرة الإسرائيلية المطلقة على الحدود والمعابر والمستوطنات والشوارع الرئيسية ، وعلى الأجواء والمياه الاقليمية.

* اقتطع الاتفاق ٤٠٪ من مساحة قطاع غزة لصالح المستوطنات ومعسكرات الجيش الإسرائيلي ومجالاتها الأمنية.

* وأكد أن إسرائيل هي مصدر السلطات والصلاحيات في المجالين الخارجي والأمني وبقية الصلاحيات تحت إشراف لجان التعاون والتنسيق المشتركة التي تتمتع فيها إسرائيل بحق الفيتو إزاء أي قرار أو إجراء لاتوافق عليه.

* تخلت القيادة الفلسطينية عمليا في هذا الاتفاق عن مرجعية المفاوضات ممثلة بقراري مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ لصالح الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية ، ومهدت لتطبيق النموذج المطبق في غزة وأريحا على باقي الضفة الغربية ، حيث المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية لايوجد لها أي تواصل اقليمي وبلا سيادة ، بل وتحت الوصاية المشددة للسلطة الإسرائيلية وقوات الاحتلال.

وفي ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥ وقع اتفاق طابا أو " أوسلو -٢- " وهو إتفاق مرحلي لتوسيع الإدارة الذاتية الفلسطينية في غزة وأريحا إلى الضفة الغربية ، وإعادة إنتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة . وصدق على هذا الاتفاق في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ بواشنطون ، متأخرا عاما كاملا عن موعده المحدد في أوسلو . وتناول الاتفاق في ٤٠٠ صفحة وستة ملاحق ، ترتيبات الأمن والانتخابات والشئون المدنية لنقل السلطات ، والمسائل القانونية والعلاقات الاقتصادية والتعاون الإسرائيلي الفلسطيني.



نتانياهو وشارون .. صقور الليكود يتوسطهما موردخاي

ونص الاتفاق على أن يكون لإسرائيل المسئولية العليا عن الأمن الخارجي وأمن إسرائيل والمستوطنات في كل أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة . وأن تكون هناك ترتيبات مختلفة لثلاثة أنواع من المناطق

* المنطقة أ وتشمل المدن الست الرئيسية الآهلة بالسكان " جنين - نابلس - طولكرم - قليقيليه - رام الله " والخليل . ومساحتها تقدر بحوالي ٣٪ من مساحة الضفة الغربية وينتشر الجيش الإسرائيلي خارج هذه المدن ، ويكون للسلطة الوطنية الفلسطينية المنتخبة المسئولية عن الأمن الداخلي والنظام العام ، وكذلك المسئولية المدنية الكاملة.

و« نظرا للحضور اليهودي في قلب الخليل(٤٠٠ مستوطن و ١٠٠ ألف فلسطيني) والأوجه الدينية والتاريخية الحساسة ، سيتم اتخاذ ترتيبات خاصة لهذه المدينة وستمكن هذه الترتيبات الشرطة الفلسطينية من ممارسة السكان الفلسطينيين ، فيما تحتفظ إسرائيل في الوقت نفسه بالسلطات والمسئوليات الضرورية لحماية السكان الإسرائيليين الذين يقيمون في الخليل ويزورون الأماكن المقدسة".

* المنطقة ب وتشمل الريف والقرى - بعد خصم أجزاء أساسية من الأراضي والسهول - ومساحتها حوالي ٢٤٪ من مساحة الضفة وتضم ٦٨٪ من السكان الفلسطينيين ، وتخضع للسيطرة المدنية الفلسطينيية التي يناط بها الحفاظ على النظام العام ، بينما تتولى إسرائيل سلطة الأمن العليا لحماية مواطنيها ومكافحة الارهاب " وستكون لهذه المسئولية الأسبقية على المسئولية الفلسطينية عن النظام العام ".

* المنطقة ج وتشمل المناطق غير المأهولة بالسكان والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل والمستوطنات اليهودية وجميع الطرق والشوارع الرئيسية ، وتقدر هذه المنطقة بحوالي ٧٣٪ من مساحة الضفة وتخضع بشكل كامل للسيطرة والاحتلال الإسرائيلي ، حيث تتولى إسرائيل المسئولية عن الأمن والنظام العام.

وتقسم المنطقة(أ) إلى ٧ مناطق تفصل بينها الحواجز العسكرية الإسرائيلية.

وتقسم المنطقة(ب) إلى ١٠ مناطق.

وتقسم المنطقة (ج) لمنطقتين.

وقطاع غزة مفصول عن الضفة و٤٠٪ تحت السيطرة الإسرائيلية.

وهو نظام أشبه بالكانتونات أو المعازل العنصرية في جنوب أفريقيا.

وينص الاتفاق أيضا على حرية تنقل

الجيش الإسرائيلى والإسرائيليين على طرق الضفة الغربية وقطاع غزة . وقيام دوريات مشتركة بمرافقة وسائط النقل الإسرائيلية . وأن لايخضع الإسرائيليون فى أى ظرف للاعتقال أو الاحتجاز من قبل الشرطة الفلسطينية . وأن تعتقل الشرطة الفلسطينية وتقدم للمحاكمة أى أفراد يشتبه بأنهم يقومون بأعمال عنف أو ارهاب وأن تلغى منظمة التحرير « تلك المواد من الميثاق الفلسطينى التى تدعو إلى تدمير إسرائيل فى خلال شهرين من انتخاب المجلس الفلسطينى ».

وأخطر مافى هذا الاتفاق - بالاضافة إلى التقسيم للأراضى الفلسطينية وتحويل الضفة إلى " بانتوستانات" يقيم فيها الشعب الفلسطينى معزولا عن بعضه محاطا بالمستوطنين والجيش الإسرائيلى - هو **الاعتراف الفلسطينى المكتوب بالوجود الاستيطانى فى كل أنحاء الضفة الغربية وغزة ، وتأجيل معظم القضايا التى كان مفروضا حسمها فى هذه المرحلة ، مثل الخليل والمعتقلين الذين أصبحوا رهائن فى يد الإسرائيليين يستخدمون للضغط على المفاوض الفلسطينى ، والمياه التى رحلت لمباحثات المرحلة النهائية.**

وعلق **اسحاق رابين** على هذا الاتفاق قائلا .." **لم أصدق أننا سنتصول إلى إتفاق جيد بهذا الشكل".**

ومع ذلك فلم يلتزم **اسحاق رابين** بهذا الاتفاق حتى اغتياله.

فلم يتم الانسحاب من الخليل والذى كان محددا له **٢٨ فبراير ١٩٩٦.**

ولم ينفذ الافراج عن الأسرى والأسيرات وكان محددا له **٢٨ سبتمبر ١٩٩٥.**

ولم تحل الإدارة المدنية وتنقل صلاحياتها إلى السلطة الفلسطينية وكان موعدها **٧ مارس ١٩٩٦**

ولم تسحب المستوطنات العسكرية فى التاريخ المتفق عليه **(٧ مارس ١٩٩٦)**

ولم يتم تأمين حركة القوات الفلسطينية على الطرق الرئيسية وكان محددا لذلك **٢٨ ديسمبر ١٩٩٥.**

بالاضافة إلى عدم تنفيذ **الممر الآمن والميناء والمطار والمعابر الدولية ، و٣٤ بندا من بنود الاتفاق كما أعلن ياسر عرفات.**

وهكذا أنهى رابين قبل رحيله- ومن بعده بيريز - عمليا أسس التسوية السياسية واتفاق أوسلو(٢) . وتحولت هذه التسوية على أرض الواقع إلى معادلة جديدة تماما أساسها **فرض الهيمنة الإسرائيلية وتحويل الترتيبات الانتقالية التى تم الاتفاق عليها فى أوسلو إلى ترتيبات نهائية تصادر امكانية تحويل الإدارة الذاتية الفلسطينية إلى دولة فلسطينية.** " وتعزيز الوجود اليهودى فى أرض إسرائيل التاريخية " عن طريق التوسع فى الاستيطان وتهويد القدس ، وتحويل شعار" الأرض مقابل السلام" إلى" سلام لإسرائيل مقابل جزء من الأرض".

وبصعود **نتانياهو** وحكومة الليكود إلى الحكم فى إسرائيل حدث تراجع أوسع مدى وأخطر عن أوسلو ومبادئ التسوية . وأعلن نتانياهو رفضه لشعار" **السلام مقابل الأرض"** وطرح شعار" **سلام الردع"!** وحددت حكومة الليكود مصالح إسرائيل فى الضفة الغربية على النحو التالى:

١- تحقيق الأمن الشخصى للمستوطنين والإسرائيليين .. وهذا يعنى أن من حق إسرائيل الحفاظ بنفسها على أمنها "، ولها حرية العمل بالدفاع عن كل مواطنيها .

٢- الأمن الاستراتيجى الذى يتطلب إبقاء قوات الجيش الإسرائيلى فى غور الأردن ومواقع استراتيجية أخرى.

٣- الأمن المائى ويتمثل بارتباط إسرائيل بالمياه الجوفية فى الضفة.

٤- موضوع القدس وضواحيها يجب أن تبقى تحت السيادة الإسرائيلية.

٥- الأمن السكانى ، وهذا يتطلب عدم تمكين الفلسطينيين من السيطرة على المعابر والحدود.

أى أن " **معظم مواضيع الحل النهائى مثل القدس والحدود واللاجئين والاستيطان والمياه خارج نطاق أى تسوية محتملة مع الفلسطينيين."**

وأصر **نتانياهو** على بدء التفاوض من جديد حول الخليل والانسحاب الثانى والثالث والذى كان مقررا له طبقا لأوسلو (٢) أن ينتهى **فى سبتمبر ١٩٩٧.**

وبعد ١١ شهرا من الموعد المحدد لإعادة الانتشار فى الخليل وثمانية أشهر من صعود نتانياهو إلى الحكم تم توقيع **اتفاق الخليل فى ١٧ يناير ١٩٩٧** والذى يتكون من ثلاثة وثائق .. البروتوكول الخاص باعادة الانتشار فى الخليل ، والمذكرة التى أعدها السفير "دينيس روس" بناء على طلب رئيس الوزراء الإسرائيلى ورئيس السلطة الفلسطينية" -لإيجاز ماأتفقا عليه فى إجتماعهما " ورسالتى" **وارن كريستوفر"** وزير خارجية الولايات المتحدة الى كل من نتانياهو وعرفات.

وبالاضافة إلى إعادة الانتشار خارج ٨٠٪ من مساحة مدينة الخليل وتمركز ٢٠٠٠ جندى إسرائيلى فى ٢٠٪ من قلب الخليل لحراسة ٤٠٠ مستوطن يهودى وتواجد القوات الإسرائيلية فى الحرم الإبراهيمى والاتفاق على ترتيبات أمنية مشتركة .. شمل الاتفاق **مجموعة من التعهدات المتبادلة لتنفيذ البنود العديدة التى تعثرر تنفيذها حتى ذلك الحين.**

فتعهدت إسرائيل بتنفيذ عملية إعادة توزيع القوات من المنطقة ج إلى ب وأ ومن ب


أوسلو .. بداية التنازلات



إلى أ اعتبارات من الأسبوع الأول من مارس على أن ينتهى إعادة الانتشار (الثانى) فى غضون ١٢ شهراً بما لايتجاوز منتصف عام ١٩٩٨ وأن يتم ذلك على ثلاثة مراحل متتالية . وتعهدت بالتفاعل مع قضايا إطلاق السجناء وفقا لمواد اتفاق أوسلو وإجراءاته.

وتعهدت السلطة الوطنية الفلسطينية باستكمال عملية **مراجعة الميثاق الوطنى الفلسطينى ، والالتزام بالعمل على مكافحة الارهاب ومنع العنف من خلال تقوية التعاون الأمنى مع إسرائيل ، ومنع التحريض والدعاية المضادة ، ومكافحة المنظمات الارهابية وبنيتها التحتية فى صورة منظمة وفعالة وتوقيف ومحاكمة ومعاقبة الارهابيين ، والتعامل مع طلبات نقل وتسليم المشتبه بهم والمتهمين ، ومصادرة الأسلحة النارية ، وتخفيض عدد أفراد قوات الشرطة الفلسطينية.**

وبالنسبة للقضايا المعلقة من اتفاق أوسلو التى تأخر تنفيذها ، مثل العبور الآمن ومطار غزة وميناء غزة والمعابر والقضايا الاقتصادية والمالية والمدنية والأمنية ، فيجرى الاتفاق عليها عبر التفاوض بالتوازى وبصورة دورية.

ولكن أخطر مافى هذا الاتفاق **هو قبول السلطة الفلسطينية لتغيير المواعيد وترتيبات أمنية إضافية تتعارض مع ماتنص عليه الاتفاق المرحلى (أوسلو٢) بالنسبة للمنطقة (أ) ، وهو الأمر الذى ستعتبره إسرائيل سابقة وسيؤثر سلبا على الحل النهائى.**

وإطلاق يد إسرائيل فى تحديد المساحات والمناطق التى ستتركها عند إعادة الانتشار الثانى، وذلك طبقا لرسالة التطمينات التى وجهها وزير خارجية الولايات المتحدة إلى رئيس الوزراء وقال فيها .." إن الولايات المتحدة تعتبر عملية إعادة الانتشار العسكرى من المناطق الريفية فى الضفة الغربية ومساحة الأراضى التى ستنقل للفلسطينيين مسئولية إسرائيلية وليست مسألة محل تفاوض مع الفلسطينيين ".

وباستثناء إعادة الانتشار فى الخليل فلم تنفذ إسرائيل أى من بنود هذا الاتفاق ودخلت قضية التسوية السياسية على المسار الفلسطينى حالة من الجمود والشلل.

وكان حجة إسرائيل أن السلطة الفلسطينية لاتقوم بتنفيذ تعهداتها الخاصة بالأمن ، وطرح نتانياهو شعاره " **الأرض مقابل الأمن**" وهاجم وزير العدل الإسرائيلى ياسر عرفات مهددا بطرده من غزة قائلا .." إن من يطلق اعمال العنف سيجد نفسه على وجه السرعة يحزم حقائبه ويعود إلى السفر بين تونس وبغداد كما فعل خلال سنوات .. لايستطيع عرفات أن يجلس فى فيلا على شاطئ البحر مع" سهى" ويصدر أوامر بالعمل فليست هناك أى حصانة لأى كان إذا سعى إلى تدميرنا . إذا أعلنوا الحرب فلتكن حربا إلى النهاية ".

وأصدر نتانياهو أمرا ببدء البناء فى مستوطنة أبو غنيم (هارحوما).

واستخدمت أمريكا الفيتو ضد مشروع قرار دول الاتحاد الأوربى ضد الاستيطان من جبل أبو غنيم.

واستمر هذا الجمود مايقرب من ١٨ شهرا أو يزيد.

وفى سبتمبر ١٩٩٧ بدأت الولايات المتحدة تلقى بثقلها فى محاولة لاحياء عملية التسوية السياسية ، بجولة **لمادلين أولبرايت** فى المنطقة استمرت ستة أيام (من ٩ إلى ١٥ سبتمبر ١٩٩٧) . وتوالت المحاولات والزيارات للمنطقة **(روس وأولبرايت).** وقدمت الإدارة الأمريكية مبادرتها - التى لم تنشر أبدا- والتى قبلتها السلطة الفلسطينية ولم يقبلها نتانياهو حتى انعقاد قمة" واى بلنتيشن" .وسبق انعقاد هذه القمة لقاء بين **كلينتون** وكل من **عرفات ونتانياهو** فى واشنطون فى **٢٨ سبتمبر ١٩٩٨** وجولة لأولبرايت فى المنطقة **فى ٦ أكتوبر ١٩٩٨** تث انعقاد القمة يوم **١٥ أكتوبر.**

وقد انعقدت القمة فى ظل مجموعة من الحقائق أثرت بالسلب على الموقف الفلسطينى.

١- غياب أى موقف عربى موحد مساند للحق الفلسطينى حتى فى حده الأدنى. واندفاع العرب - خاصة بعد اتفاق الخليل - للتعامل مع نتانياهو باعتباره شريك حقيقى فى عملية التسوية وضرورة تشجيع موقفه الجديد . وبالتالى الضرب عرض الحائط **بقرارات قمة القاهرة (يونية ١٩٩٦)** والاندفاع للتطبيع من جديد ، وعدم الاستجابة لالحاح عرفات أكثر من مرة على عقد قمة عربية تتصدى للمواقف الإسرائيلية.

٢- استمرار السلطة الفلسطينية فى إدارة عملية التفاوض اعتمادا على الدور الأمريكى أساسا ، وتقديم التنازلات - الواحد تلو الآخر - على أمل أن يرد الطرف



الآخر - ولو بضغط أمريكي - على هذه التنازلات بموقف إيجابي . واستبعاد كافة أوراق القوة الفلسطينية ومن بينها وحدة القوى والفصائل الفلسطينية وتماسكها - سواء كانت مؤيدة أو معارضة لأوسلو - وعدم استبعاد المقاومة الوطنية بأشكالها المختلفة من المعركة . وقد أدت الممارسات القمعية للسلطة الفلسطينية والفساد والأزمة الاقتصادية والاجتماعية ، والتراجع الكبير في المستوى المعيشي في ظل أوسلو، وتراجع الدخل الفردي خلال السنوات الخمس الأخيرة بنسبة ٣٥٪ ، وتشديد قبضة الاحتلال على مدينتي القدس والخليل وفرض القيود على تنقل المواطنين ومنع التحرك بين الضفة وغزة ، وفصل القدس عن محيطها الفلسطيني .. إلى اتساع الهوة بين السلطة والمواطنين مما أضعف من قدرتها على المواجهة.

وقبل قمة" **واي ريفر**" قدم ياسر عرفات تنازلين مجانيين لكلينتون.

الأول .. قبول المبادرة الأمريكية بأن يكون الانتشار الثاني في حدود ١٣٪ بدلا من ٣٥٪ كما كان يطالب الفلسطينيون . ثم قبول التعديل الإسرائيلي ليصبح الانسحاب من ١٠٪ وتبقى ال ٣٪ " محمية طبيعية" وإعلان عرفات ذلك.

الثاني.. الخضوع للضغط الأمريكي **وتعديل خطابه أمام الجمعيه العامة بحذف الفقرة التي يعلن فيها عزمه على إعلان دولة فلسطين المستقلة في ٤ مايو ١٩٩٩ فوق أراضي ١٩٦٧ إذا لم تنتهي مباحثات الحل النهائي في ذلك التاريخ** ، واستبدالها بعبارة تقول .." أحب أن أدعوكم من فوق هذا المكان ، مصدر الشرعية والسلام الدوليين إلى الوقوف إلى جانب شعبنا لاسيما أن مرحلة السنوات الخمس الانتقالية ستنتهي في الرابع من مايو ١٩٩٩ . وأن شعبنا يطالبنا بتحمل مسئولياتنا وينتظرون اقامة حقهم في تقرير المصير"

ولكن مقتل الموقف الفلسطيني هو غياب أي رؤية بديلة لدى القيادة الفلسطينية - والحكومات العربية - لعملية التسوية الحالية في حالة فشلها ، واستمرار رهانهم على الدور الأمريكي . ومن ثم أصبحوا مجبرين على القبول بأي تنازلات لتستمر هذه العملية.

٣- على العكس كان الموقف الإسرائيلي غير متعجل للتسوية ويراهن **أن الموقف لصالحه** ، وأنه كلما تشدد في موقفه سيقدم الفلسطينيون والعرب مزيدا من التنازلات وأنه يستطيع أن يفرض عليهم نظريته" **الأرض مقابل الأمن**" . والخلافات مع الإدارة الأمريكية ليست خطيرة ، بالاضافة إلى عجزها عن ممارسة الضغط - حتى لو أرادت - في ظل احتياج كلينتون إلى تحقيق نجاح خارجي لدعم موقفه الداخلي بعد فضيحة مونيكا.

وزاد من قوة الموقف الإسرائيلي النجاحات الاقتصادية التي تحققت في ظل اتفاقية أوسلو فخلال ٥ سنوات ارتفع الناتج المحلي الاجمالي في إسرائيل من ٦٤ مليار دولار إلى ٩٥ مليار نتيجة لتدفق الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المتطورة والتأثيرات الناتجة عن وصول أكثر من مليون مهاجر من دول الاتحاد السوفيتي.

وأعطى النجاح في تحقيق الأمن إسرائيل بعد توقف الانتفاضة عامل قوة إضافي . فرغم الضجيج حول الأمن فالأرقام تكشف انخفاض ضحايا العنف في إسرائيل ، وارتفاع القتلى من الفلسطينيين خلال السنوات الخمس الماضية . وحتى لو أضفنا الأرقام خلال الانتفاضة فسنجد أن الأمن الإسرائيلي يتحقق بدرجة كبيرة على عكس الأمن الفلسطيني.

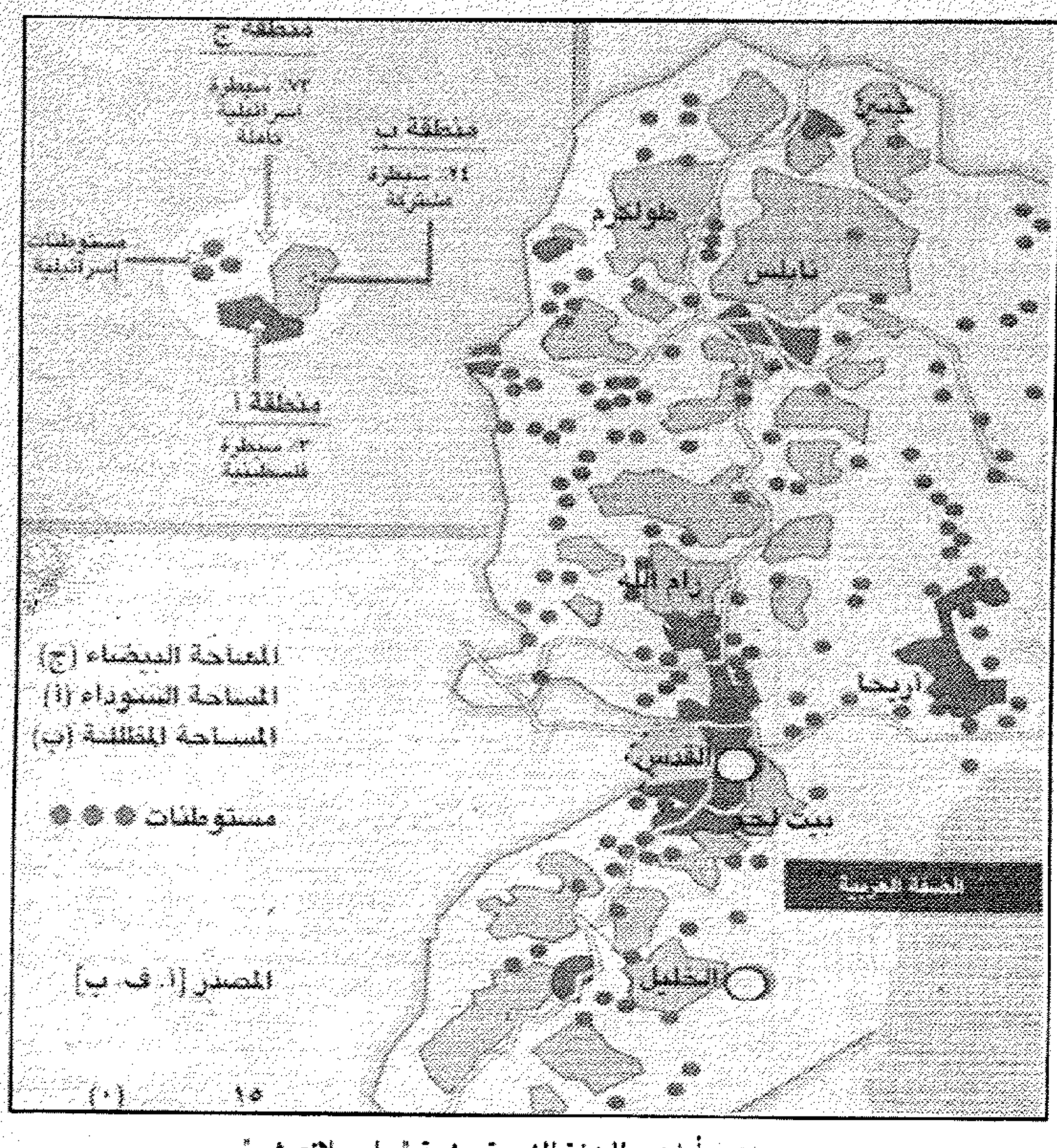
في الفترة من ٩ ديسمبر ١٩٨٧ (تاريخ إنطلاق الانتفاضة) وحتى ٣١ أغسطس ١٩٩٨ قتل في الأراضي المحتلة ١٤٣٩ فلسطينيا مقابل ١٥٨ إسرائيليا . وقتل في إسرائيل ٢٣١ إسرائيليا مقابل ٥٥ فلسطينيا.

ومنذ توقيع اتفاقية أوسلو وحتى نفس التاريخ قتل في الأراضي المحتلة ٣١٥ فلسطينيا مقابل ٦٨ إسرائيليا ، وقتل في إسرائيل ١٦١ إسرائيليا مقابل ١٧ فلسطينيا . إجمالا قتل ١٥٠٠ فلسطيني مقابل ٤٠٠ إسرائيلي.

وفي الفترة نفسها طرد ٤٨٠ فلسطينيا من بلادهم ووضع حوالي ١٨ ألف قيد الاعتقال الاداري ، وعذب كثيرون منهم ، ودمر ٨٠ منزلا خلال عمليات تفتيش عن مطلوبين ، كما دمر ١٨٠٠ منزل بحجة عدم وجود تراخيص بنائها . والأسوأ أن من بين القتلى ٢٧٧ طفلا فلسطينيا.

٤- **زاد من صعوبة الموقف الفلسطيني الانحيازالأمريكي المطلق لجانب إسرائيل.** وبالطبع هناك عشرات من الوقائع تؤكد هذا الموقف . ونكتفي بالإشارة لقضية واحدة هي قضية الأمن واعتبارها جوهر التسوية - الأمن الإسرائيلي - والقبول عمليا بشعار (الأرض مقابل الأمن)

لقد أعلنت **مادلين أولبرايت** عشية



توزيع أراضي الضفة الغربية عشية " واي بلانتيشن"

قيامها بأول جولة لها فى المنطقة أن " الأولوية المطلقة للسياسة الأمريكية لاتزال اعتبار التعاون الأمنى بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ومحاربة الارهاب شرطا مسبقا للسلام" (خطاب بنادى الصحافة الدولى بواشنطون فى ١٦ أغسطس ١٩٩٧).

وخلال هذه الجولة ركزت**أولبرايت** على قضية واحدة اعتبرتها جوهر محادثاتها وهى **قضية الأمن بالمفهوم الإسرائيلى.** وعند وصولها إلى إسرائيل قالت بحسم " جئت برسالة واضحة من الرئيس كلينتون والشعب الأمريكى . إننا معكم فى المعركة ضد الارهاب والكفاح من أجل الأمن . إننا معكم فى المطالبة بتعقب ومعاقبة الذين دبروا لقتل الأبرياء فى السوق والمركز التجارى. إننا معكم فى إصراركم على أن تفى السلطة الفلسطينية بالمسئوليات والالتزامات التى أخذتها على عاتقها".

وعقب لقائها مع **عرفات** أعلنت للكافة أنها أبلغت **عرفات** " ضرورة تحقيق تنسيق أمنى وثيق وفاعل مع الجانب الإسرائيلى ، إلى جانب قيام الفلسطينيين بخطوات من طرف واحد ، وإجراءات شاملة ومتواصلة من أجل مكافحة الارهاب ، وليس عندما يختار الفلسطينيون ذلك فقط".وأضافت أولبرايت " أن تعريف الارهاب ليس صعبا . فهو يشمل الهيئات التى تخطط وتنفذ اعمالا تضر بالعملية السلمية وبالعمل الذى يقوم به أولئك الذين يعملون على خلق أجواء جديدة . وتعريف السلام يشمل أعداء السلام". .. أى المعارضين لاتفاقات أوسلو

وقد استمر هذا **الموقف الأمريكى** حتى انعقاد مؤتمر" **واى ريفر**" وخلاله.

فى ضوء هذه الوقائع كان طبيعيا أن تأتى نتائج قمة" **واى ريفر**" متفقة مع المقدمات ، أى لغير صالح الفلسطينيين والعرب.

لقد انتهت القمة إلى توقيع اتفاق مرحلى (جديد)، وصفه **جيمس روبن** المتحدث الرسمى باسم الخارجية بأنه إتفاق" **الأرض مقابل الأمن**" ويقوم الاتفاق على النقاط التالية (سبع نقاط):

* التأكيد فى مقدمة الاتفاق أن الاجراءات الواردة فى الاتفاق " تستهدف تسهيل تنفيذ الاتفاق الانتقالى بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع يوم الثامن والعشرين من سبتمبر عام ١٩٩٥ فضلا عن اتفاقيات ذات علاقة تتضمن المذكرة الخاصة بالاتفاق المبرم يوم السابع عشر من يناير عام ١٩٩٧ ".. أى اتفاقى أوسلو٢ والخليل.

*** عملية إعادة إنتشار جديدة**

– إن تنفيذ الجانب الإسرائيلى للمرحلتين الأولى والثانية من عمليات إعادة الانتشار الجديدة سيتضمن نقل مساحة نسبتها ١٣٪ من المنطقة(ج) إلى الجانب الفلسطينى كالتالى: ١٪ إلى المنطقة (أ) و١٢٪ إلى المنطقة(ب) ، وتخصيص ٣٪ من المنطقة (ب) كمساحات خضراء أو محمية طبيعية . ولن يسمح بانشاءات جديدة فى هذه المناطق . وسيحتفظ الجانب الإسرائيلى بمسئولية الاشراف الأمنى فى المحميات الطبيعية بغية حماية الإسرائيليين ومجابهة خطر الارهاب.

– وكجزء من التنفيذ السابق للمرحلتين الأولى والثانية من عملية إعادة الانتشار الجديدة ، ستنقل مساحة نسبتها ٢ر١٤٪ من المنطقة (ب) إلى المنطقة (أ)

– بالنسبة **للمرحلة الثالثة** من إعادة الانتشار ستكون هناك لجنة تتولى هذه المسألة .

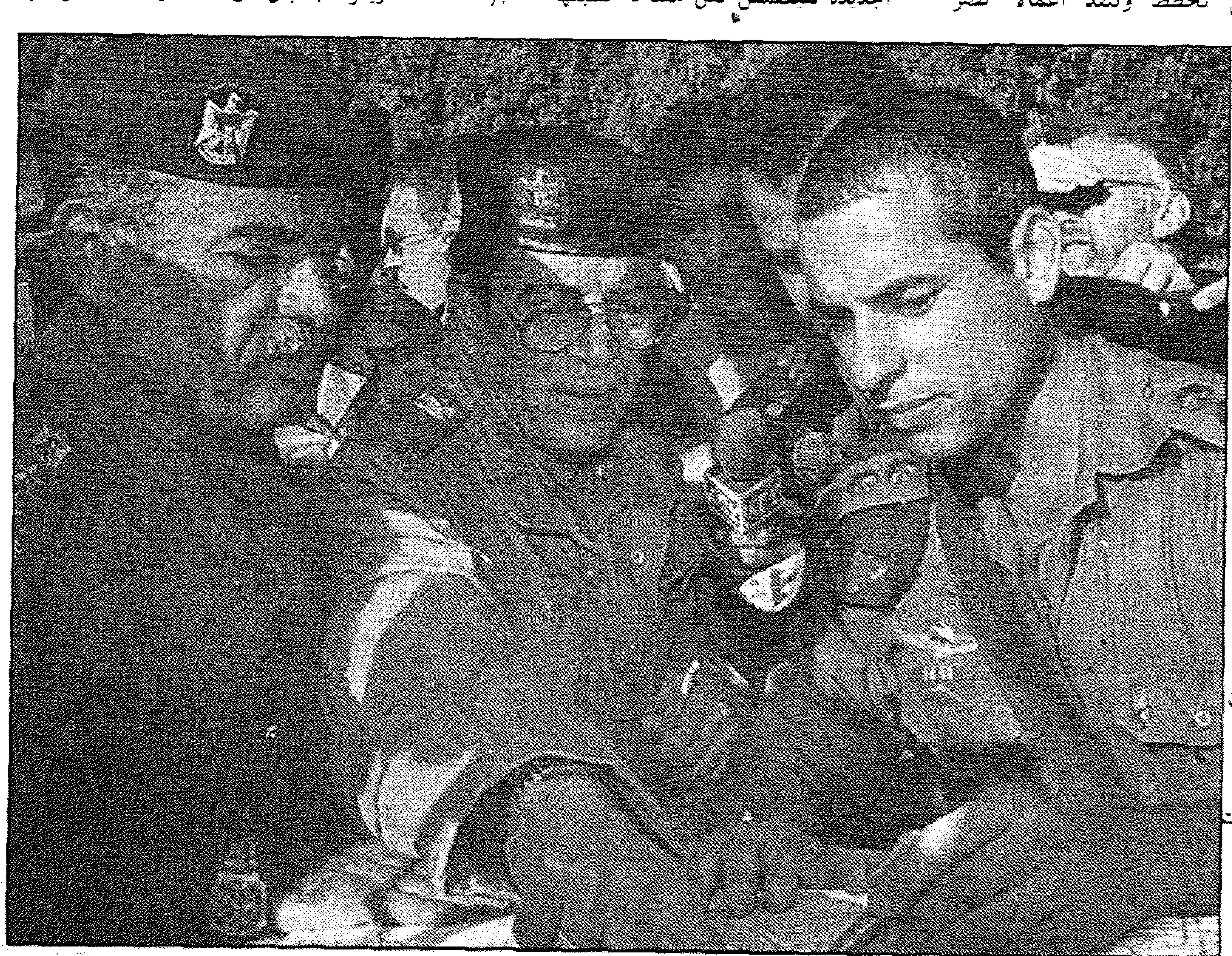
وتحاط الولايات المتحدة علما بمجريات الأمور فى هذه اللجنة بشكل منتظم.

*** الأمن**

– وافق الجانب الفلسطينى على اتخاذ جميع التدابير الضرورية من أجل التصدى لممارسات الارهاب ضد الجانب الإسرائيلى.

ووافق الجانبان على إتخاذ إجراءات قانونية ضد أفراد متهمين ويخضعون للولاية القضائية لأى منهما ، ومنع أية منظمات أو مجموعات أو أفراد من القيام بأعمال تحريضية ضد كل جانب من الجانبين.

ويقر الجانبان أن النضال ضد الارهاب



عسكريون فلسطينيون وإسرائيليون يناقشون الانتشار الجديد للقوات الإسرائيلية

والعنف يتوجب أن يكون شاملا من حيث تعامله مع الارهابيين والبنية المساندة للارهاب والظروف المشجعة للارهاب ، وأن يكون هذا النضال متواصلا ومستمرا على المدى الطويل بحيث لايكون هناك أي توقف عن ملاحقة الارهابيين وشبكاتهم . ومن المتعين أن يكون هذا النضال متسما بطابع تعاوني . ذلك أنه لن يكون أي جهد في هذا الصدد فاعلا دون تعاون إسرائيلي فلسطيني والتبادل المستمر للمعلومات.

إجراءات أمنية:

١- تجريم منظمات الارهاب ومحاربتها (إعلان فلسطيني لسياساته التي لن تتعاون مقدار ذرة مع الارهاب والعنف - اعداد خطة عمل فلسطينية تشترك فيها الولايات المتحدة ، وبدء التنفيذ فورا - تعاون أمني ثنائي كامل بين الجانبين - تعاون في مجال الأجهزة المعاونة للعدالة والنواحي التدريبية وأوجه مساعدة أخرى - لجنة ثلاثية أمريكية فلسطينية إسرائيلية تجتمع كلما دعت الحاجة لذلك وكل أسبوعين على الأكثر ، ويقوم الجانب الفلسطيني باحاطة أعضاء اللجنة بشكل كامل بنتائج تحقيقاته - سيقوم الجانب الفلسطيني بتقديم قائمة بأسماء رجال الشرطة للجانب الإسرائيلي وفقا لاتفاقيات سابقة (٢٤ ألف) - جتمع لجنة فلسطينية أمريكية أمنية مرتين أسبوعيا ويقوم الجانب الفلسطيني في هذه الاجتماعات باحاطة الجانب الأمريكي علما بكل الإجراءات التي اتخذها لحظر قيام جميع المنظمات أو أجنحتها بأي عمليات ذات سمة عسكرية أو ارهابية أو أي أعمال عنف ، ومنع هياكل دعم هذه المنظمات من العمل في المناطق التي تقع تحت سلطاته - يلقي الجانب الفلسطيني القبض على الأفراد الذين يشتبه في ارتكابهم أعمال عنف وارهاب بهدف محاكمتهم ومعاقبتهم.

٢- حظر استخدام الأسلحة بطريقة غير قانونية.

٣- منع عمليات الإثارة والتحريض (يصدر الجانب الفلسطيني مرسوم بحظر جميع أشكال التحريض على العنف والارهاب وأن يضع آليات للتصرف بصورة منتظمة لمواجهة جميع أنواع التعبيرات أو التهديدات بشن أعمال عنف أو ارهاب - لجنة أمريكية فلسطينية إسرائيلية لمراقبة احتمالات التحريض ويعين كل طرف اخصائي اعلامي وممثل تنفيذ قانوني واخصائي تعليمي..)

ويدخل في منع عمليات الاثارة والتحريض تصديق اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمجلس المركزي الفلسطيني على مضمون الرسالة التي بعث بها ياسر عرفات إلى الرئيس الأمريكي بل كلينتون بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٩٨ والمتعلقة بالغاء **فقرات الميثاق الوطني** التي تتعارض

وجود دولة نووية تنفرد بعقيدة عسكرية هجومية على الحدود المصرية. ووجود دولة فلسطينية ضعيفة مرتبطة عضويا باسرائيل.. يهدد الأمن القومي المصري والعربي

مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية يومي ٩ و١٠ سبتمبر ١٩٩٣.

ويدعو ياسر عرفات أعضاء المجلس الفلسطيني وأعضاء المجلس المركزي والوزراء الفلسطينيين لحضور اجتماع يتولاه الرئيس كلينتون يؤكدون خلاله تأييدهم لمسيرة السلام والقرارات السابقة.

٤- وعد الإسرائيليين بالافراج عن مئات من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية (٧٥٠) على ثلاث دفعات

*** اللجان الانتقالية والقضايا الاقتصادية**

- مواصلة عمل وإعادة تفعيل جميع اللجان الدائمة التي تم تشكيلها بمقتضى الاتفاق الانتقالي .

- اقامة منطقة غزة الصناعية في الوقت المناسب.

- تم ابرام بروتوكول بشأن بناء وتشغيل المطار الدولي في قطاع غزة خلال المرحلة الانتقالية .

- الاستئناف الفوري للمفاوضات الخاصة بالممر الآن. الطريق الجنوبي ويبذل أقصى جهد لابرام اتفاق بشأنه في غضون أسبوع من دخول تلك الاتفاقية حيز التنفيذ ، ويتم تشغيله في أسرع وقت ممكن . وتتواصل المفاوضات بالنسبة للطريق الشمالي.

- الشروع في مفاوضات دونما تأخير لابرام اتفاقية بشأن تشييد وتشغيل ميناء غزة بمقتضى الاتفاقيات السابقة وذلك بهدف ابرام بروتوكول في غضون ٦٠ يوما.

- تسريع الجهود عبر اللجنة القانونية للنظر في القضايا القانونية المعلقة.

- تدشين حوار اقتصادي استراتيجي بغية تعزيز شراكتهما الاقتصادية .

وتنظر اللجنة الاقتصادية المشتركة في القضايا التالية .." ضرائب المشتريات الإسرائيلية - مكافحة جرائم سرقة السيارات - الديون الفلسطينية التي لم يتم سدادها - الاثار الناجمة عن المعابر الإسرائيلية كحواجز تجارية وتوسيع نطاق قائمتي إيه ١ أو إيه ٢). ويتفق الجانبان على مفاتحة تجمع المانحين بصورة مشتركة بشأن تنظيم مؤتمر وزاري قبل نهاية عام ١٩٩٨ للحصول على تعهدات خاصة برفع مستويات المساعدة.

*** مفاوضات الوضع النهائي**

تستأنف فورا ويبذل الجانبان جهودا حثيثة لاحراز الهدف المشترك بالتوصل إلى اتفاقية بحلول يوم ٤ مايو ١٩٩٨ . وبمساعدة الولايات المتحدة.

*** الإجراءات الأحادية الجانب**

لن يبادر أي طرف باتخاذ أية خطوة من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة.

*** ملحق الجدول الزمني**

انطلاقا من أن تنفيذ هذه الإجراءات بأسلوب التوازي والتدرج المرحلي يوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ بعد عشرة أيام من تاريخ التوقيع عليه طبقا للجدول الزمني المرفق.

ولاشك أن نصوص هذا الاتفاق - وفي ضوء التجارب السابقة - **يمثل استجابة لمطالب إسرائيل المعلنة ، والقائمة على أساس نظرية الأرض مقابل الأمن.**

لقد حدد **نتانياهو** قبل بدء قمة " واي بلانتيشن " بـ ٢٤ ساعة شروطه التسعة لتوقيع اتفاق مع الفلسطينيين وهي:

١- أي اتفاق يجب أن يشمل كل الموضوعات التي هي قيد البحث وليس فقط إعادة الانتشار العسكري الجزئي من الضفة الغربية . إن تطبيق إعادة الانتشار العسكري سيتم على خطوات وفي كل مرحلة تتأكد إسرائيل ماإذا كان الفلسطينيون إحترموا تعهداتهم.

٢- على السلطة الفلسطينية أن تكافح بمنهجية وبشكل ملموس الارهاب عبر اعتقال المشبوهين وايداعهم السجن.

٣- على السلطة الفلسطينية أن تتعاون " بدون معوقات" مع إسرائيل في القضايا الأمنية

٤- تكليف لجنة إسرائيلية فلسطينية

مشتركة الاشراف على مكافحة" التحريض على العنف" بمشاركة أمريكية.

٥- خفض عدد الشرطة الفلسطينية التى تضم ٣٦ ألف رجل مسلح - أى بزيادة ١٢ ألفا عن العدد الوارد فى الاتفاقات الموقعة - إلى ٢٤ ألف.

٦- على السلطة الفلسطينية مصادرة الأسلحة التى يملكها مسلحون بشكل غير شرعى فى المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

٧- على السلطة الفلسطينية أن تسلم إسرائيل الفلسطينيين الذى تعتقلهم ويشتبه فى قيامهم باعتداءات ضد الإسرائيليين بعد طلبات تسليم يقدمها القضاء الإسرائيلى.

٨- على المجلس الوطنى الفلسطينى الغاء بنود ميثاقه التى تنفى وجود إسرائيل.

٩- إنشاء هيئة تكلف الاشراف على الطريقة التى ينفذ بها الفلسطينيون التزاماتهم الأمنية.

وقد نجح "نتانياهو" للأسباب السابق ذكرها وباستخدام الضغط والتهديد بالانسحاب وتعطيل التوقع والمناورات المختلفة فى تحقيق كل مطالبه عدا **تسليم المشتبه فيهم لإسرائيل.** فقد استبدل هذا الاجراء بسجنهم فى السجون الفلسطينية تحت اشراف المخابرات المركزية الأمريكية. كما تم استبدال عقد اجتماع للمجلس الوطنى الفلسطينى لالغاء بنود الميثاق التى تعترض عليها إسرائيل **باجتماع يضم اللجنة التنفيذية والمجلس المركزى والمجلس التشريعى وممثلى المنظمات الشعبية** ، وهى صياغة تحقق نفس الهدف والذى ألح عليه نتانياهو عندما قال " يجب أن نبرم اتفاقا لايعتمد على وعود شخص واحد وأن لانجعل مستقبل شعبنا يعتمد على وعود رجل واحد".

على الجانب الآخر فقد حقق الفلسطينيون عدد من مطالبهم أهمها.

- **استعادة جزء من الأرض المحتلة** . فطبقا للاتفاق ستصبح مساحة الأراضى الخاضعة تماما للسلطة الفلسطينية (منطقة أ) مدنيا وعسكريا وأمنيا ١٨٫٣٪ من أراضى الضفة الغربية بدلا من ٣٪ قبل الاتفاق. وستصبح مساحة الأرض التى تخضع للسلطة الوطنية الفلسطينية والاشراف الأمنى الإسرائيلى ٢١٫٨٪ من مساحة الضفة الغربية. وتنخفض المساحة التى كانت خاضعة تماما للاحتلال الإسرائيلى من٧٣٪ من مساحة الضفة الغربية إلى ٥٩٫٩٪.
- **الافراج عن ٧٥٠ من الأسرى** الفلسطينيين فى السجون الإسرائيلية.
- فتح ممرين يربطان غزة بالضفة الغربية.
- تشغيل مطار غزة الدولى.
- انشاء الميناء وتشغيل المنطقة الصناعية.
- استئناف مسيرة التسوية.



عرفات

ويمكن القول أن المحصلة النهائية للاتفاق سلبية وتراجع عن الاتفاقات السابقة ، بدءا بأوسلو ووصولا إلى اتفاق الخليل ، وذلك للأسباب التالية.

١- الالغاء العملى للمرحلة الثالثة من إعادة الانتشار بعد احالتها للجنة وتأكيد نتانياهو أنه لن يقبل إلا باعادة انتشار رمزى فى حدود (١٪) فقط .

وبالتالى فبدلا من سيطرة السلطة الفلسطينية على ٩٠٪ من جملة الأراضى الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة عشية بدء مفاوضات الوضع النهائى مع احتفاظ إسرائيل بـ ١٠٪ تشمل القدس والمستوطنات والحدود - أى موضوعات مفاوضات الوضع النهائى - وهو مانصت عليه اتفاقية أوسلو فان جملة الأراضى التى ستخضع للسيطرة الفلسطينية **٤٠٫١٪ من مساحة الضفة الغربية** (١٨٫٣٪ فقط خاضعة تماما للسلطة الفلسطينية) و**٦٠٪ من مساحة غزة**(٤٠٪ خاضعة للسلطة الإسرائيلية).

وهو وضع ضعف نسبى للسلطة الفلسطينية فى مباحثات الوضع النهائى.

ومما يزيد من خطورة الأمر أن المرحلة الثانية لاعادة الانتشار التى تم الاتفاق عليهالم **يتم تحديد المناطق التى ستسلمها إسرائيل للسلطة الفلسطينية ولم تقدم لها خرائط ، كما لم تتحدد المنطقة التى ستصبح محمية طبيعية.**

٢- حولت الخطة الأمنية التى أقرت فى هذا الاتفاق - وهى غير الخطة الأمنية التى اتفق عليها الفلسطينيون والمخابرات المركزية الأمريكية **فى ١٧ ديسمبر ١٩٩٧** ورفضتها إسرائيل - **السلطة الوطنية الفلسطينية إلى جهاز شرطة لخدمة الأهداف والمطالب الإسرائيلية . وأعطيت للمخابرات المركزية الأمنية دورا حاكما** فى تنفيذ هذه الخطة والزام السلطة الفلسطينية بتنفيذها والإشراف اليومى والمحاسبة على التنفيذ . وامتدت الخطة من الارهاب والعنف إلى **التحريض ومراقبة الاعلام وتعديل برامج التعليم.** ولايوجد فى الخطة الأمنية **أى إشارة أو قيود على المستوطنين وأسلحتهم وجرائمهم ضد الفلسطينيين.** وهناك الزام للسلطة الوطنية الفلسطينية بوضع خطة **تفصيلية لضرب البنية التحتية للمنظمات المتهمة بممارسة الارهاب أو التحريض عليه أو تقديم الدعم له** ، وهو الأمر الذى يحمل فى طياته خطر الاقتتال الفلسطينى الداخلى.

ولم تتجاوز **مادلين أولبرايت** الحقيقة عندما قالت" **الاتفاق يحقق لإسرائيل اجراءات أمنية غير مسبوقة".**

٣- كثير من المكاسب الفلسطينية مجرد **وعود مؤجلة** تعتمد على الطرف الإسرائيلى والضمان الأمريكى - سواء فى ذلك الميناء أو الممر الأمن أو المنطقة الصناعية أو القضايا الاقتصادية.

٤- **الإشارة لتواريخ محددة للتنفيذ.** بما فى ذلك تاريخ ٤ مايو ١٩٩٩ لانجاز مفاوضات الوضع النهائى ،هى **إشارات غير ملزمة.** فقد قبل الفلسطينيون فى هذا الاتفاق تعديل كثير من التواريخ الواردة فى اتفاقات سابقة . وكما قال **رابين** فى الماضى" **لاتوجد تواريخ مقدسة"** قال بنيامين نتانياهو فى حديث لوكالة رويتر(٢٥ أكتوبر ١٩٩٧) " **لم يلتزم بأى تاريخ فى اتفاق أوسلو ، ولو تاريخ واحد . أوسلو ليست مواعيد . أوسلو هى فى النهاية مفاوضات لتحقيق سلام متوازن بين إسرائيل والفلسطينيين . الفلسطينيون يجب أن تكون لديهم سبل إدارة حياتهم ، لاأن يملكوا سلطات تهدد حياة إسرائيل** ".

٥- **لم تحل قضية الأسرى** والذى يقدر عددهم حاليا بحوالى ٣٥٠٠ أسير وكان مفروضا طبقا لاتفاقات سابقة أن يتم الافراج عنهم فى **٢٨ سبتمبر ١٩٩٥** . وكل ماتحقق وعد بالافراج عن ٧٥٠ منهم . ولايوجد مايمنع من القبض على آخرين واعتقالهم.

٦- **لايوجد أي اتفاق - أو حتى وعد - بوقف الاستيطان وتوسيع المستوطنات وتهويد القدس.** والنص على عدم القيام بأى إجراءات أحادية الجانب تغير وضع الضفة والقطاع ، أتى كعبارة عامة مطاطة لامضمون واضح لها . وسبق تكرارها فى اتفاقات سابقة . والاعتماد على رسائل من كلينتون للطرفين تفسر مضمون هذه العبارة بالنسبة لكل طرف لاقيمة حقيقية له . وقد حسم متحدث رسمى إسرائيلى الأمر باعلانه أن الاتفاق " لايحظر على إسرائيل توسيع المستوطنات الإسرائيلية القائمة فى الضفة الغربية " وتبعه نتانياهو الذى أعلن أنه لم يتعهد **بتجميد التوسعات** فى المستوطنات اليهودية المقامة على أرض

الضفة الغربية ، وأنه ينوى طرح مناقصات جديدة على شركات المقاولات خلال الأسابيع المقبلة للبناء فى مستوطنة "هارحوما" - جبل أبو غنيم - بالقدس ، وأنه ملتزم ببناء مساكن لليهود فى مدينة القدس وأيضا فى المناطق الملاصقة للمستوطنات الحالية فى الضفة الغربية.

ومع كل هذه النواقص والعيوب الجوهرية فى الاتفاق ، **فلا يوجد أى ضمان لتنفيذه ، فى ضوء التجارب السابقة منذ أوسلو وحتى الآن ، وفى ضوء الأوضاع الداخلية الإسرائيلية ، واحتمالات إجراء انتخابات مبكرة والصراع الداخلى فى الحكومة ، وقرار نتانياهو تأجيل تصويت مجلس الوزراء على الاتفاق لحين تقديم السلطة الفلسطينية لخطة أمنية لتدمير البنية التحتية للارهاب (قدمت الخطة خلال المباحثات فعلا) وتبادل القتل بين الفلسطينيين والإسرائيليين.**

وقد لاحظ كثير من المراقبين أن **الإدارة** المصرية اتخذت خلال الأسابيع الأخيرة قبل توقيع الاتفاق وبعده **موقف النأى بنفسها عن أن تكون شريكا واضحا فى هذا الاتفاق،** ادراكا منها للأخطار الكامنة فيه . ورغم إعلان التأييد للاتفاق فقد حرصت الإدارة المصرية من خلال تصريحات الرئيس **حسنى مبارك** ووزير الخارجية **عمرو موسى** ، على **الإشارة إلى أن مصر لم تكن طرفا فى هذا الاتفاق.** وفى تصريح أخير لعمرو موسى أكد على أربع نقاط هامة هى:

- " **أننا لم نكن طرفا أو جزءا من هذا التفاوض** ".

-" **أن قبول الفلسطينين لالتزامات معينة فى مقابل مايحصلون عليه من أرض مسألة خاصة بهم** ".

-" **إن هذه الأرض - الفلسطينية - هى أرض محتلة يجب استعادتها طبقا للقانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة ، أى لاتتطلب ثمنا فى مقابل استعادتها . ولكن للظروف السياسية القائمة أصبح هناك التزامات خاصة بالأمن مقابلة**"

-" **تصريحات نتانياهو حول الاستيطان تعد بداية لخرق الاتفاق وامعانا جديدا فى إيجاد جو سلبى وغير موات على عكس ماكان مطلوبا**".

الموقف الحزبى

فى ضوء هذه الحقائق ، وانطلاقا من موقف الحزب الثابت من ضرورة السعى لتسوية سياسية شاملة وعادلة تقوم على:

أ - انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية.

ب - الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى وتمكينه من ممارسة حقه فى تقرير مصيره ، واقامة دولته الوطنية المستقلة كاملة السيادة فوق أرضه وعاصمتها القدس.

ج - عودة اللاجئين والنازحين إلى أراضيهم.

د - وقف كافة النشاطات الاستيطانية وإزالة المستوطنات الإسرائيلية.

هـ- الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الجولان السورى والعودة إلى خطوط الرابع من يونية ١٩٦٧.

و - الانسحاب الإسرائيلى الكامل من جنوب لبنان والبقاع الغربى إلى الحدود المعترف بها دوليا دون قيد أو شرط.

ز - تخلى إسرائيل عن ترسانتها النووية وأسلحة الدمار الشامل التى تهدد المنطقة

وأخذت فى الاعتبار الأخطار الناتجة عن اتفاق " واى بلانتيشن" ومايمثله من تراجع حتى عن - اتفاقات أوسلو ، وبصفة خاصة الخطر على الأمن القومى المصرى من وجود دولة نووية تنفرد بعقيدة عسكرية هجومية على حدوده ، أو وجود دولة فلسطينية ضعيفة مرتبطة عضويا باسرائيل .. بأن الحزب يرى أن هناك مسئولية على الشعب المصرى وأحزابه وقواه الوطنية ، وعلى الشعب الفلسطينى والسلطة الوطنية الفلسطينيةوقواه الوطنية عامة ، وعلى الشعوب والحكومات العربية .. فى مواجهة تصاعد الأخطار المحدقة وبالوطن والأمة فى ظل استمرار وتصاعد الاختلال فى التوازن بين الفلسطينيين والعرب من ناحية وإسرائيل وحلفائها من ناحية أخرى .

إن مهمتنا ليست الشجب والإدانة أو التحدث نيابة عن الشعب الفلسطينى وقيادته . وليست أيضا التأييد والتهليل.

إن مهمتنا أن نطرح على أنفسنا وعلى شعبنا وعلى الشعب الفلسطينى وقيادته ، وعلى الشعوب العربية .. رؤيتنا للموقف واقتراحاتنا للخروج من هذه الأزمة المستحكمة.

ويمكن تلخيص هذه الاقتراحات فى العناوين التالية:

* مع بدء مفاوضات الوضع النهائى التى ستحدد بشكل قاطع مستقبل القضية الفلسطينية (القدس - الحدود - السيادة على الأرض - الاستيطان - المياه - اللاجئين منذ ١٩٤٨ والنازحين)، **يصبح من الضرورى وضع القضية الفلسطينية فى مكانها الطبيعى لشعب يسعى إلى الاستقلال.**

وبالتالى بناء **مشروع وطنى فلسطينى تتبناه كل القوى الوطنية الفلسطينية فى الأراضي الفلسطينية وفى الخارج** ، سواء وافقت أو رفضت منهج واتفاقات أوسلو أو اتفاق " واى بلانتيشن".

ويكرر الحزب ماقاله فى بيانه **(١٨ سبتمبر ١٩٩٣)** عند توقيع اتفاق أوسلو " من أهمية الوحدة الفلسطينية وديمقراطية القرار داخل منظمة التحرير الفلسطينية وإدارة الخلاف بأساليب ديمقراطية ورفض الانجرار للعنف والعنف المضاد بين القوى الفلسطينية"

وتتطلب هذه المرحلة من النضال الفلسطينى والعربى **إعادة الحياة والاعتبار للمقاومة الفلسطينية والعربية ضد الاحتلال الإسرائيلى فى فلسطين ولبنان والجولان ،** وتقديم دعم حقيقى وفعال للمقاومة بكافة صورها وأشكالها الممكنة فى هذه المرحلة.

ويعلن الحزب استعداده لتقديم كل مايستطيع من دعم ومساندة لتحقيق **الوحدة الفلسطينية حول مشروع وطنى فلسطينى تحررى،** بما فى ذلك استقبال ممثلى القوى الوطنية الفلسطينية جميعا وعلى اختلاف منطلقاتهم ومواقفهم فى القاهرة ، إذا رغبت هذه القوى فى ذلك.

* **تصعيد الحملة الشعبية المناهضة للتطبيع والتطبيعين ، والمطالبة بالمقاطعة الاقتصادية والتجارية والسياسية والثقافية لإسرائيل ، بدءا بتجميد مصر والأردن ، وبقية الحكومات العربية لكافة الاتفاقات والعلاقات مع إسرائيل** . والتحذير من الاستجابة لدعوة **مادلين أولبرايت** وزيرة الخارجية الأمريكية للدول العربية لاستئناف جهود التطبيع " وأن تعى الدول العربية أن ماحصل ليس جيدا لاسرائيل فقط بل للشعب الفلسطينى أيضا" فيستحيل اقامة مثل هذه العلاقات فى ظل استمرا الاحتلال لغالبية الأرض الفلسطينية والجولان وجنوب لبنان ، وتصاعد الاعتداءات الإسرائيلية.

* **العمل على تكوين جبهة شعبية عربية تدعم معنويا وماديا حركة المقاومة الوطنية ضد الاحتلال فى فلسطين وسوريا ولبنان ، وتساند الشعب الفلسطينى وقيادته الوطنية وأحزابه ومنظماته وحركاته المقاومة لتحقيق أهدافه الوطنية المشروعة.**

وتمارس الضغط على الحكومات العربية لتتخذ الموقف الصحيح إلى جانب المقاومة الوطنية ضد الاحتلال ، وتستجيب للدعوة **لعقد قمة عربية لرسم استراتيجية عربية جديدة وبلورة بديل عملى للوضع العربى الراهن والذى عمق الخلل فى توازن القوى فى المنطقة لمصلحة إسرائيل.** بحيث يكون البديل سياسيا واقتصاديا وعسكريا وفكريا ، بوقف مسلسل التنازلات الذى يهدد بمزيد من التهميش والتبعية.



٣- حزب الشعب الفلسطيني

يدعو لتوسيع قاعدة الوحدة الوطنية الفلسطينية

وتحديد معالم الحل النهائي وخطوط حمراء لا يجوز تجاوزها

عندما دعى الرئيس الفلسطيني المجلس الفلسطيني المركزي لمناقشة التصديق على رسالة عرفات إلى كلينتون الخاصة بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني تقدم حزب الشعب الفلسطيني بمذكرة تحمل وجهة نظره في الأوضاع الفلسطينية كافة، تمثل اجتهاداً آخر حول التسوية السياسية، ننشرها فيما يلي لتكتمل الصورة بعد«واي بلانتيشن».

ينعقد مجلسنا المركزي وشعبنا الفلسطيني يواجه ظروفا، هي الأخطر في تاريخ نضاله الوطني، تستخدم فيها **حكومة نتنياهو**، اليمينية المتطرفة، كل أدوات الضغط والعدوان لثنيه عن مواصلة نضاله، المعمد بشجاعة ابنائه وبناته وتضحياتهم، من أجل نيل حقوقه الوطنية في التحرر من الاحتلال، وتقرير المصير، واقامة الدولة المستقلة ذات السيادة على جميع الأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، وعودة اللاجئين والنازحين واطلاق سراح جميع المناضلين من الأسر.

نحن في حزب الشعب الفلسطيني -مثل غيرنا- ندرك جيدا حقيقة أهداف، ونوايا الحكومة الاسرائيلية وحساباتها المبنية على اثارة الارتباك والفتنة في صفوفنا، وعلى النيل من وحدة شعبنا.

ونعتقد انكم تشاطرونا الرأي أنه وحتى نستطيع مواجهة تلك المخططات، والتصدي للمهام الماثلة أمامنا، **علينا أن نسعى لتحسين موازين القوة الحالية لصالحنا، وهنا يتطلب بداية، تفعيل عوامل قوتنا الذاتية بابعادها الثلاثة، الفلسطينية والعربية والدولية.** اننا في حزب الشعب نعتقد بأن تبني **برنامجا، وطنيا ديمقراطيا واقعيا، يشكل أساسا لتعزيز الجبهة الداخلية، ولتوسيع قاعدة الوحدة الوطنية والاجتماعية، ولتصويب نهج التفاوض وتحسين الأداء**، ويشكل اطارا لتحالف وطني واسع على الساحة الفلسطينية، يجند جميع الطاقات ويحشدها خلف الأهداف المشتركة، وعلى أساس القواسم المشتركة، ومن أجل تجسيد هذا البرنامج، لابد من اتخاذ اجراءات محددة عى الصعيد العملي المباشر، ونقترح أن تكون كما يلي:

على صعيد اجتماع المجلس المركزي

بما أن مجلسكم الموقر، هو الذي كان قد وافق على **اتفاق أوسلو** في أواخر العام ١٩٩٣، فمن حقه أن يقرر اليوم، ما إذا كانت مذكرة «**واي بلانتيشين**»، تنسجم وتتوافق مع الأحكام الواردة في ذلك الاتفاق، وأنها بالفعل تتضمن خطوات لتسهيل تنفيذ الاتفاق المرحلي -**أوسلو ٢** - كما ورد في مقدمة تلك المذكرة، **أم أنها وبفعل المواقف الاسرائيلية تضع المزيد من الحواجز أمام تنفيذ استحقاقات الاتفاقات المرحلية.**

لقد أكد حزبنا في بيانه الذي أعلن فيه اعتراضه على اتفاق «**واي ريفر**»، بأنه اتفاق ملئ بالقيود والاشتراطات الأمنية الاسرائيلية التعجيزية، بما يزيد الشكوك في امكانية تنفيذ هذا الاتفاق، خصوصا بعد شروط نتنياهو الجديدة.

أننا في حزب الشعب نؤكد على إن المسئولية الأولى في حرف عملية المفاوضات عن اهدافها تقع على عاتق الحكومة الاسرائيلية في الدرجة الأولى، إلا أن هناك العديد من مظاهر التراجع التي لا يمكن تفسيرها، بالقاء اللوم على الطرف الآخر.

اننا ندعو مجلسكم الموقر لاجراء مراجعة نقدية شاملة للاداء الفلسطيني بهذا المجال والاجابة الموضوعية على الأسئلة: إلى أين وصلنا بعد خمس سنوات من المفاوضات؟ وأين نحن الآن من تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرارين **٢٤٢ و٣٣٨**؟وما هي المسافة التي تفصلنا عنها؟.

على صعيد اعادة تفعيل دور م. ت. ف:

نعتقد أنكم تشاطرونا الرأي بأن المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية، ينبغي أن تنعقد بصورة دورية وليس تحت وطأة الضغوط الاسرائيلية الأمريكية، **وبما أن المنظمة لا تزال، من الناحية الرسمية، تشكل مرجعية للسلطة، فقد بات من الضروري، الآن، اعادة الاعتبار لمؤسساتها وفصل اعمالها ونشاطاتها عن تلك الأعمال والنشاطات الخاصة بالسلطة**، وهذا يتطلب فصل اجتماعات اللجنة التنفيذية عن اجتماعات مجلس السلطة، واعادة تفعيل دور م. ت.ف واعادة بنائها على أسس ديمقراطية، وتحديد مهامها على أساس مراعاة خصوصيات المرحلة الحالية ومفاوضات الوضع النهائي، ومن خلال مجموعة من الدوائر، تتناول الموضوعات التفاوضية التي لا تزال مؤجلة، مثل: القدس، الاستيطان، اللاجئين، النازحين، الحدود، المياه، والأسرى.. إلخ.

كما نقترح أيضا بهذا الصدد أن تباشر اللجنة التنفيذية باتخاذ اجراءات عملية ،تبدأ بتقليص عدد أعضاء المجلس الوطني بصورة ملموسة ،وإعادة تشكيله وفق مقاييس جديدة ،تأخذ بعين الاعتبار عملية الانتقال إلى أرض الوطن، وتراعي توسيع قاعدته الشعبية ،بحيث يضم ممثلين لمختلف القوى والفعاليات بشكل متوازن، تعكس التركيبة الوطنية والاجتماعية للمجتمع بالدرجة الأولى ،وأن يترافق ذلك بإجراء انتخابات لمندوبي الاتحادات الشعبية الممثلة فيه ،والذين يشكلون أكثر من ربع الأعضاء، وصولا إلى تنظيم انتخابات لهذا المجلس حيثما أمكن ذلك.

على صعيد الميثاق الوطني

ان حزب الشعب الفلسطيني ، رغم ملاحظاته التاريخية المعروفة على الميثاق الوطني الفلسطيني ،إلا أنه يرى أن **اخراج المنظمة من وضعها الحالي ، يتطلب اعتماد مبادرة السلام الفلسطينية المعلنة في الجزائر عام ١٩٨٨ ،وإعلان الاستقلال الفلسطيني وقرارات الشرعية الدولية، وميثاقا وطنيا جديدا وبما يضمن تعزيز مقومات المشروع الوطني الفلسطيني والوحدة الوطنية**،ونود أن نذكر ان هذا كان ولا يزال، موقف حزبنا الذي أعلنه أثناء انعقاد دورة المجلس الوطني في غزة ،التي اقرت تعديل الميثاق الوطني في ذلك الحين.

على صعيد مفاوضات الوضع النهائي:

نعتقد انكم تتفقون معنا ان الاستعداد لمفاوضات الحل النهائي ،يتطلب اجراء مراجعة شاملة للنهج التفاوضي وأداء السلطة الوطنية بهدف التخلص من الأخطاء ،وصياغة خطة تفاوضية جديدة تؤكد على ضرورة تنفيذ جميع استحقاقات المرحلة الانتقالية ،وفي مقدمتها إعادة الانتشار الثالثة، على أساس الولاية الجغرافية الكاملة للسلطة الوطنية، ووقف جميع النشاطات الاستيطانية وإطلاق سراح جميع المعتقلين وعودة النازحين ،كمدخل للوصول إلى مفاوضات الحل النهائي ،وتشكيل مرجعية عليا لهذه المفاوضات منبثقة عن منظمة التحرير ،واعتماد آلية ديمقراطية في اتخاذ قراراتها.

إن الظرف الراهن يقتضي منا تحديد معالم الحل النهائي ،الذي يؤمن حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، والتي يجب أن تشكل البوصلة والخطوط الحمراء التي لا يجوز تجاوزها أو التنازل عنها وهي:

١- إعلان الحكومة الاسرائيلية مجددا عن التزاماتها بأن مفاوضات الحل النهائي يجب أن تفضي إلى تنفيذ القرارين الدوليين ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين يعتبر تنفيذهما هدفا للعملية التفاوضية ومرجعية له.



ياسر عرفات وجورج حبش

صورة من الارشيف خلال المجلس الوطني بالجزائر!.

٢- الدولة الفلسطينية ذات السيادة على كامل أراضي الضفة والقطاع حسب حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

٣- القدس بحدودها المحتلة منذ عام ٦٧ ،هي عاصمة الدولة الفلسطينية وعدم الاستعاضة عنها أو استبدالها بأحياء في ضواحيها ،كعاصمة بديلة للفلسطينيين.

٤- ضمان حقوق اللاجئين طبقا لقرارات الشرعية الدولية وبخاصة القرار ١٩٤.

٥- ضمان حق الشعب الفلسطيني في السيطرة على مصادره المائية ،وفي السيطرة على المعابر والحدود حسب المعايير المتعارف عليها وبما يضمن حريته الاقتصادية واستقلال انظمته.

٦- عدم الفصل بين موضوعات الحل النهائي ،وعدم التفاوض حولها في إطار موضوعات منعزلة وغير ذات علاقة ببعضها البعض.

٧- وقف الاستيطان ومختلف النشاطات الاستيطانية، يجب أن يكون شرطا رئيسيا قبل الشروع في هذه المفاوضات . وذلك تمهيدا لاجتثاث المستوطنات من جميع الأراضي الفلسطينية.

٨- اطلاق سراح جميع الأسرى دون قيد أو شرط.

ومن أجل الشروع في تنفيذ هذه الخطوات ،فاننا ندعو باخلاص إلى عقد لقاءات حوار تضم الاطراف السياسية الممثلة في اللجنة التنفيذية للمنظمة ،والفئات والفعاليات الوطنية والاجتماعية ،التي لها مصلحة في الوصول إلى قواسم وطنية مشتركة .كما أننا ندعو مجلسكم الموقر إلى الاتفاق على جدول أعمال واضح ومحدد للبدء في هذا الحوار.

اننا نؤكد ،في هذه المناسبة ،على أن حل الخلافات الناشئة في الصف الوطني ،مهما كانت حدتها ، يجب أن يكون داخل م. ت. ف وليس خارجها وبمقاطعة مؤسساتها.

وعلى هذا الأساس فان حزبنا يرى ضرورة وجود أوسع مشاركة وطنية ممكنة في قيادة المنظمة.كما يرى أنه من خلال مثل هذه المشاركة التقدم نحو إعلان السيادة الفلسطينية على جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ،وتوفير جميع مقومات صمودها فلسطينيا وعربيا ودوليا .

إن الاتفاق على خطة تفاوضية وفق الأسس المذكورة سابقا، يتطلب أيضا تنسيق هذه الخطة مع الدول العربية ولاسيما دول الجوار، والدعوة لعقد قمة عربية ،للعمل على أن تكون العلاقات العربية مع اسرائيل ،متوقفة على تحقيق وتأمين الحقوق والمطالب الوطنية الفلسطينية ،والتوصل إلى حل عادل وشامل مع جميع الأطراف العربية.

كما أننا ندعو أيضا إلى تنشيط التعاون والتنسيق مع القوى الاسرائيلية ،الراغبة في قيام سلام عادل والمناصرة للحقوق الوطنية الفلسطينية . والاستفادة من هذه القوى في دعم النضال العادل لشعبنا ،والامتناع عن أية نشاطات تضر بهذا التعاون، وبسمعة نضالنا وأهدافه العادلة، وتعطي الغطاء لسلطات الاحتلال ،لارتكاب المزيد من الجرائم ضد شعبنا والتضييق عليه.

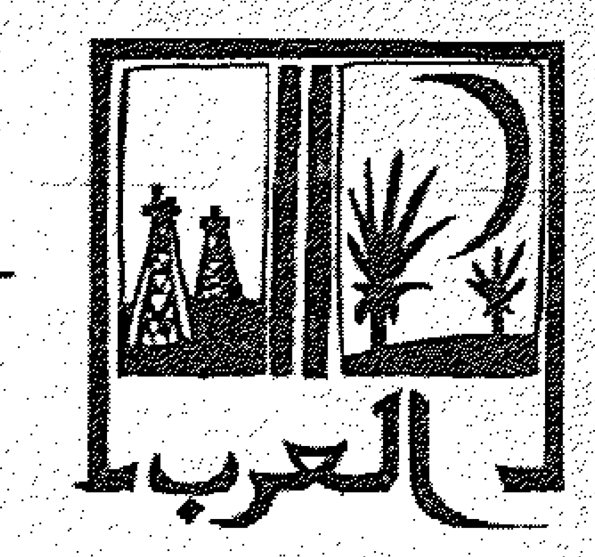
لهذا فاننا ندعو باخلاص ، إلى تكريس جلسات هذا الاجتماع لمعالجة التحديات الخطيرة ،التي تواجه شعبنا الفلسطيني وعدم تكريسه لمجرد جلسة شكلية، لاعادة المصادقة على ما تم في عام ١٩٩٦.

ومن جانبنا فاننا سنبذل كل الجهود ، لانجاح هذه الجلسة للمجلس المركزي، للوفاء بهذه الالتزامات الوطنية الملحة.

عاش النضال الوطني الفلسطيني من أجل الاستقلال الكامل

عاشت منظمة التحرير الفلسطينية

حزب الشعب الفلسطيني



انتخابات مجلس الشعب السورى

الجبهة الوطنية التقدمية.. والمستقلون والأغنياء الجدد.. يشكلون البرلمان الجديد



انتخب السوريون مجلس الشعب المكون من (٢٥٠) عضواً ، **منهم (١٦٧) عضوا من أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية و(٨٣) عضوا من المستقلين . ومنهم (٧٦) عضوا من المجلس السابق و(١٧٤) عضواً جديدا.**

يحمل أكثر من نصف الأعضاء إجازات جامعية ، وأعمار نصف أعضاء المجلس تقريبا دون ال(٥٠) عاماً ،منهم (**٥٪**) دون (**٣٥**) سنة و(**٤٢٪**) دون (**٥٠**) سنة ، وقياساً على المجلس السابق فقد تراجعت نسبة الكهول والشيوخ . وبلغ عدد النساء فى المجلس (٢٦) امرأة عضواً أى أكثر من (١٠٪) **بقليل، وكان العدد فى المجلس السابق(٢٤) امرأة عضواً.**

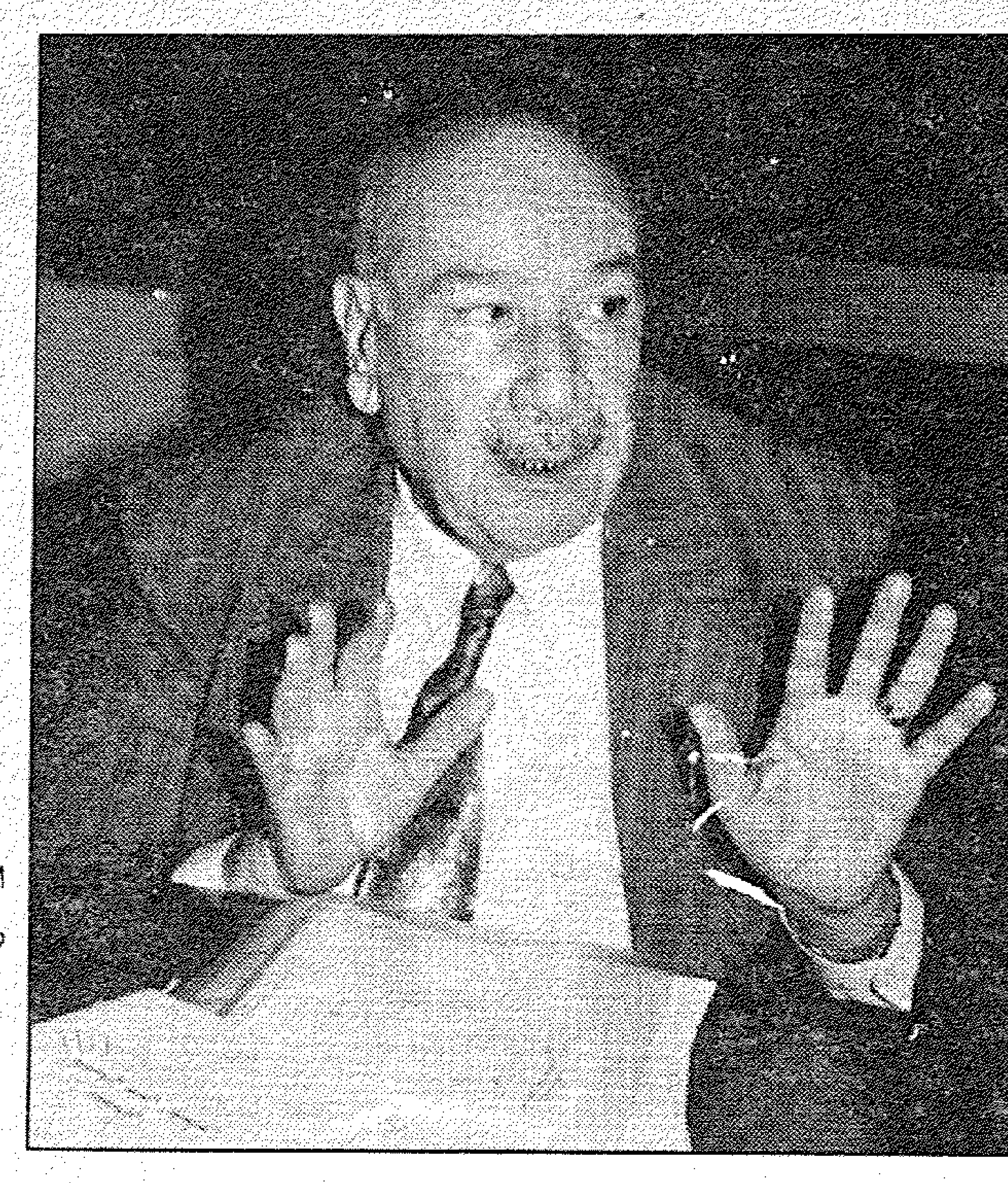
يقيت نسبة أحزاب الجبهة كما كانت فى المجلس السابق(**١٣٥**) عضواً ينتمون لحزب البعث العربى الاشتراكى، و(**٣٢**) عضواً موزعين على أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية وهى : **الحزب الشيوعى السورى ، والاتحاد الاشتراكى العربى ، والوحدويون الاشتراكيون ،والاشتراكيون العرب**، بنسب تكاد تكون متساوية بين هذه الأحزاب ،علماً بأن معظم هذه الأحزاب منقسم كل منها إلى حزبين **(مجموعها سبعة أحزاب)** ومنتمية جميعها وبمختلف أقسامها إلى **الجبهة الوطنية التقدمية** التى تشكل **مع حزب البعث تحالفاً** من ثمانية أحزاب ضمنه الدستور.

رسالة دمشق

حسين العودات

أصبح تقليداً فى الانتخابات السورية، أن تجتمع قيادة الجبهة الوطنية التقدمية قبيل الانتخابات وتحدد أسماء مرشحيها فى كل المحافظات (والمحافظة بكاملها دائرة انتخابية واحدة) وغالبا ما يشكل عدد مرشحى الجبهة (**٧٠٪**) من عدد أعضاء المجلس فى كل محافظة، ويمكن أن تزيد هذه النسبة أو تنقص فى محافظة أو أخرى على أن تبقى النسبة العامة فى مجمل البلاد حوالى (٧٠٪) من عدد أعضاء مجلس الشعب ، وتترك المقاعد الأخرى للمرشحين المستقلين ليتنافسوا عليها.

تفوز قوائم مرشحى الجبهة عادة بكامل أعضائها وبنسبة أصوات تبلغ أضعاف ما يحصل عليه المرشحون الآخرون ، ويكون التنافس الحقيقى بين المستقلين بعضهم مع البعض الآخر وليس بينهم وبين قوائم الجبهة ، ولذلك فاز جميع مرشحى



أحمد الاسعد
رئيس الحزب
الوحدوى
الاشتراكى
الديمقراطى

الجبهة هذا العام كما هو الحال في الأعوام السابقة.

كانت المعركة الانتخابية الحقيقية إذن بين المستقلين ، وهؤلاء اعتمدوا إما على **عائلاتهم وعشائرهم فى الأرياف ، أو على غناهم وأموالهم** التى أتاحت لهم تنظيم حملات دعاية كبيرة ومثيرة فى المدن لم تشهد لها سورية مثيلا من قبل .لقد كان التنافس بين مرشحى العشائر والعائلات فى الأرياف بعضهم ينافس البعض الآخر، وبين الأغنياء الجدد فى المدن حيث فاز من أحسن الدعاية الانتخابية.

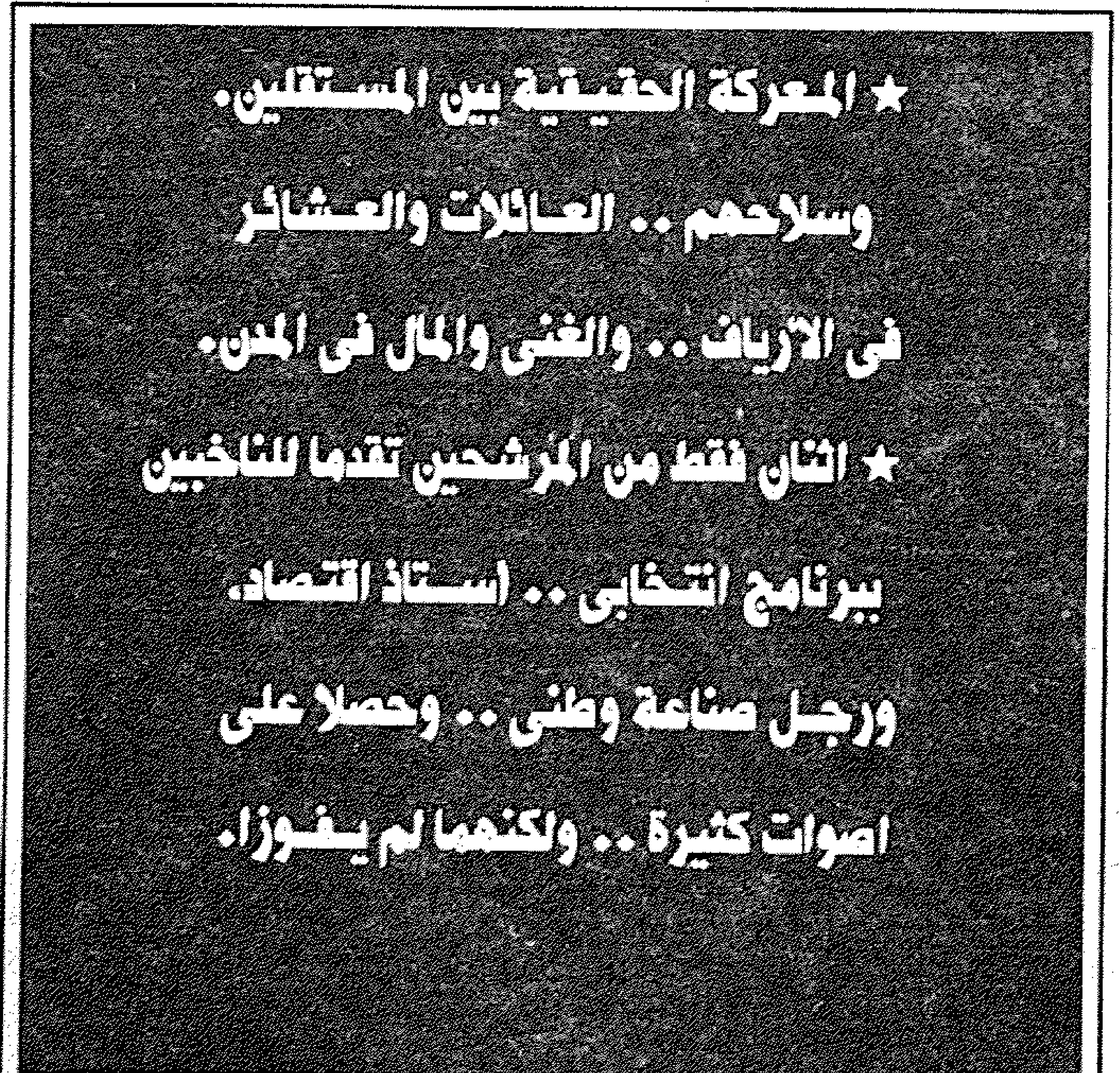
لم يصدر أى من المرشحين المستقلين بياناً انتخابيا (باستثناء اثنين) وكانت بياناتهم هى صورهم الملونة (ومعظمها من أيام شبابهم) وأسماؤهم المكتوبة بالألوان على لافتات قماشية ملأت شوارع المدن والقرى . ولم يكلف أحد نفسه. إصدار بيان انتخابى يعرف فيه عن نفسه ،وكان يتعذر على الناخب الذى لا يعرف المرشحين مسبقا أن يفرق بين واحد وآخر ، ويحتار دائما فيمن ينتخب من هؤلاء المرشحين الذين لم يقولوا كلمة حول برنامجهم الانتخابى لا سياسيا ولا اقتصاديا ولا اجتماعيا ،حتى أنهم لم يطرحوا شعارات لا ذات مضمون ولا حتى بلا مضمون . وكل ما فعلوه إضافة للصق صورهم على الجدران ،ونشر لافتات بأسمائهم ،فى الشوارع ، أنهم أقاموا خياماً وسرادقات تستقبل الناس، وتقدم لهم الطعام أحيانا والحلوى أحيانا أخرى(مما يذكر بموائد رمضان فى مصر) ،مع طبل وزمر ورقص أحيانا دون التعرض لأى موضوع سياسى أو غير سياسى ، ودون إقامة أى مهرجان انتخابى للمستقلين فى أى مكان ، وفود تأتى وأخرى تذهب ودواوين كلام. آخر ما يذكر فيها الانتخابات أو البرامج أو المهمات أو تحديات المرحلة المقبلة.

لقد بلغت تكاليف الحملة الانتخابية لكل من المستقلين الذين فازوا فى **مدينتى دمشق وحلب** مثلا عشرة أضعاف ما سيتقاضونه من رواتب وتعويضات خلال السنوات الأربع القادمة وهى مدة الدورة الانتخابية.ويمكن الاستنتاج أن الاغنياء الجدد دفعوا مثل هذه التكاليف **لا طمعا بالرواتب ولا بالهيبة والحصانة التى سيتمتعون بها، وإنما طمعا بتشكيل مجموعة ضغط أو كتلة ضغط ، والبعض يرى أنهم يطمحون إلى المشاركة.**

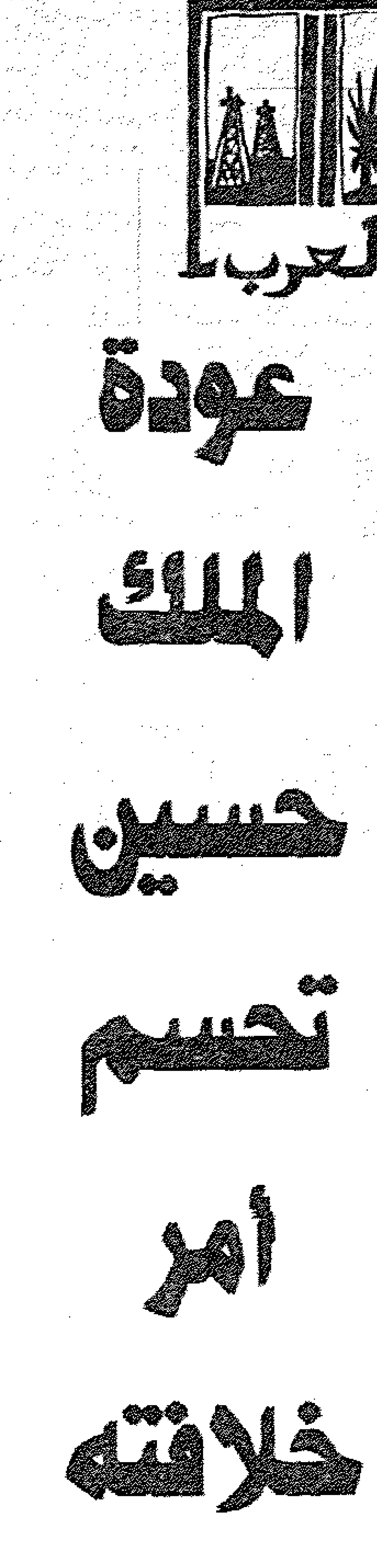
شذ عن ذلك مرشحان ، أحدهما **الدكتور عارف دليلة، وهو عميد سابق لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق** ، رشح نفسه عن مدينة دمشق وهو ليس من أبنائها ولا ينتسب لحزب وليس له أقرباء فى دمشق ، ولم يوزع صوراً ولا لافتات ولا بنى خيمة بل أصدر بياناً انتخابيا كاملا ومتوازنا ، وزعه طلابه وأصدقاؤه وبعض المثقفين على الناس، ورغم ضعف دعايته الانتخابية وعدم معرفة معظم الناخبين بأنه مرشح أو حتى معرفتهم باسمه سابقا ، فقد انتخبه أكثر من **(٣٣) ألف** صوت ولم يفز، لكنها كانت مفاجأة تدل على أن الناخبين ما زالوا ينتخبون برامج انتخابية وليس صور مرشحين.

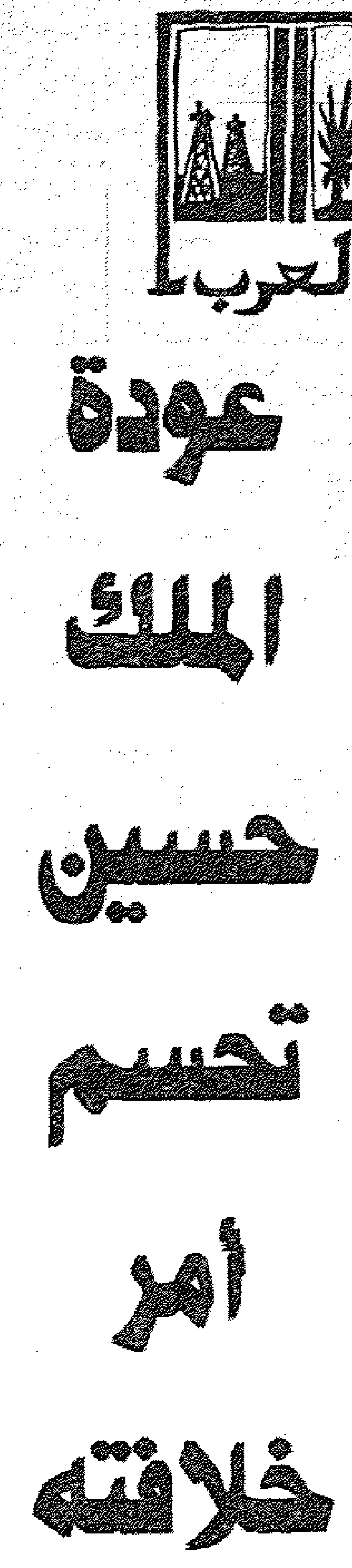
والمرشح الآخر هو **السيد رياض سيف** ، وهو **صناعى** كان عضواً فى المجلس السابق، شذ عن أقرانه وتبنى موقف البرجوازية الصناعية الوطنية ، وخرج عن سرب **الأغنياء الجدد ، أغنياء الصفقات والربح غير المشروع** ، وأصدر بيانا انتخابيا يمثل بحق موقف الصناعى الوطنى ،وفى الوقت نفسه نفذ حملة دعائية ناجحة ،من صور ولا فتات وسرادق ، إلا أن سرادقه كان منتدى تناقش فيه يوميا قضية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، وفاز بأصوات كبيرة جدا ، ولم يتقدمه إلا واحد من المرشحين الآخرين.

كان نجاح مرشحى أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية تحصيل حاصل، وكان نجاح ممثلى العشائر والعائلات فى الأرياف ،والأغنياء الجدد فى المدن بفعل كثرة عدد أفراد عائلاتهم أو تسخير أموالهم للدعاية الانتخابية ، فى انتخابات شكلت تنافساً بين المستقلين بدون بيانات أو برامج، إلا إذا اعتبرنا صور المرشحين وخيمهم برامج كافية.



★ المعركة الحقيقية بين المستقلين.
وسلاحهم .. العائلات والعشائر
فى الارياف .. والغنى والمال فى المدن.
★ اثنان فقط من المرشحين تقدما للناخبين
ببرنامج انتخابى .. استاذ اقتصاد.
ورجل صناعة وطنى .. وحصلا على
اصوات كثيرة .. ولكنهما لم يفوزا.





عودة الملك حسين تحسم أمر خلافته

منذ الصيف الماضي والاردنيون يعيشون هاجسين متلازمين **صحة الملك حسين وأمر خلافته في المستقبل**.فقد أعلن وفي صورة رسمية أن الملك مصاب بسرطان الغدد الليمفاوية وأن رحلته إلى مستشفى مايو كلينيك ،والتي كانت في الأصل مقررة لكشوف طبية روتينية دورية ، ستطول تبعا لطول فترة العلاج.

وبالرغم من تصريحات أدلى بها عدد من المسئولين ، وبمستويات مختلفة حددوا فيها مواعيد لعودة الملك من رحلة علاجه ، فإن تصريحات أخرى كانت تأتي مصححة ومشيرة إلى أن موعد عودة الملك يحدده الأطباء في مستشفى مايو كلينيك . بل إن بعض هذه التصريحات حددت النصف الثاني من شهر نوفمبر الماضي موعدا لعودة الملك مطالبا الاردنيين بالاستعداد للاحتفال بعودته في الموعد المذكور في صورة تذكر الملك بالاحتفالات التي كان الاردنيون قد إستقبلوه بها في العام ١٩٩٢ حين عاد من أول رحلة له للعلاج من «بعض الخلايا السرطانية في الحالب والتي تم استئصالها» كما جاء حينه.

وكانت هذه التصريحات كما يبدو قائمة على أساس أن غياب الملك الذي كان قد غادر الأردن للعلاج في شهر يوليو الماضي لا يجب أن يطول لمدة تزيد على الأربعة أشهر خشية حدوث فراغ دستوري .**إذ ينص الدستور الأردني على عدم جواز غياب الملك عن البلاد لمدة تزيد على الأربعة أشهر من دون أخذ البرلمان علم بذلك** .وعلى أي حال فقد تم تجاوز هذا المأزق الدستوري باجتماع عقده البرلمان بمجلسيه النواب والأعيان لأخذ العلم بغياب الملك.وفي الجلسة ذاتها جدد أعضاء البرلمان البيعة للملك وانتهت القضية.

رسالة عمان

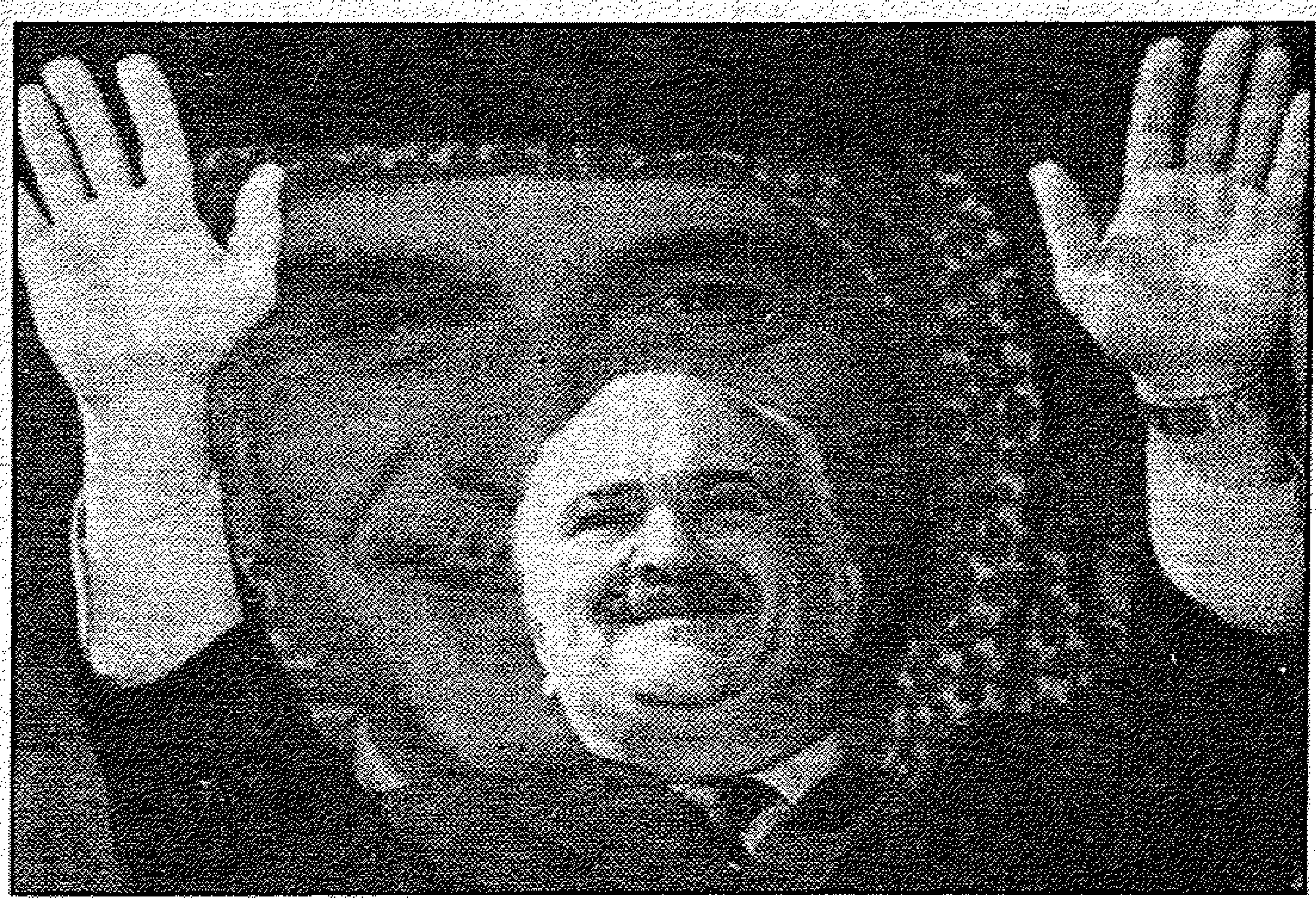
صلاح يوسف

عودة الملك

وقد خفتت هذه التصريحات أخيرا ليعلن في صورة غير رسمية أنه سيعود في مطلع الشهر الأول من العام ١٩٩٩ ،ومن الأرجح أن تتم العودة في الموعد المذكور الذي لم يتأكد رسميا ، لأن الملك يكون عندها قد استكمل كافة مراحل علاجه.

غير أن عودة الملك هذه المرة ستكون مختلفة عن عودته في المرة السابقة المشار إليها .**فالملك سيعود هذه المرة لوضع حد لأقاويل كثيرة بدأت تنثر التكهنات في شأن خلافته**.وهي تكهنات وجدت طريقها إلى الصحف العالمية ففي مقابلة مع وكالة أسوشيتد برس قالت **الملكة نور** إن«**الخلافة على العرش الهاشمي ستأخذ مجراها الطبيعي في المستقبل**».

وكانت صحف أخرى قد سألت الملكة مباشرة عما يشاع من أنها هي نفسها تحاول الدخول في محور يضمن تهيئة ابنها **الأمير**



الأمير الحسن.. نائب الملك وولي العهد خلال الاحتفال بعد ميلاد الحسين

حمزة للخلافة ، وهو ما نفته الملكة بشدة .غير أن الحديث يكثر عن أن هناك أكثر من مرشح يسعى لخلافة الملك بعد انتهاء ولاية **الأمير حسن** ،من بين أبناء الملك من زوجاته الثلاث **منى وعلياء ونور** ،إذ لم ينجب من الملكة **دينا عبد الحميد** ، زوجته الأولى سوى الأميرة **عالية** .بل إن قائمة الساعين إلى خلافة **الأمير حسن** تشمل ،وفق هذه التكهنات المختلطة بالاشاعات .**إبني الأمير محمد** شقيق الملك حسين الأوسط ، ويضيف البعض لهما الأمير **راشد بن الأمير حسن.**

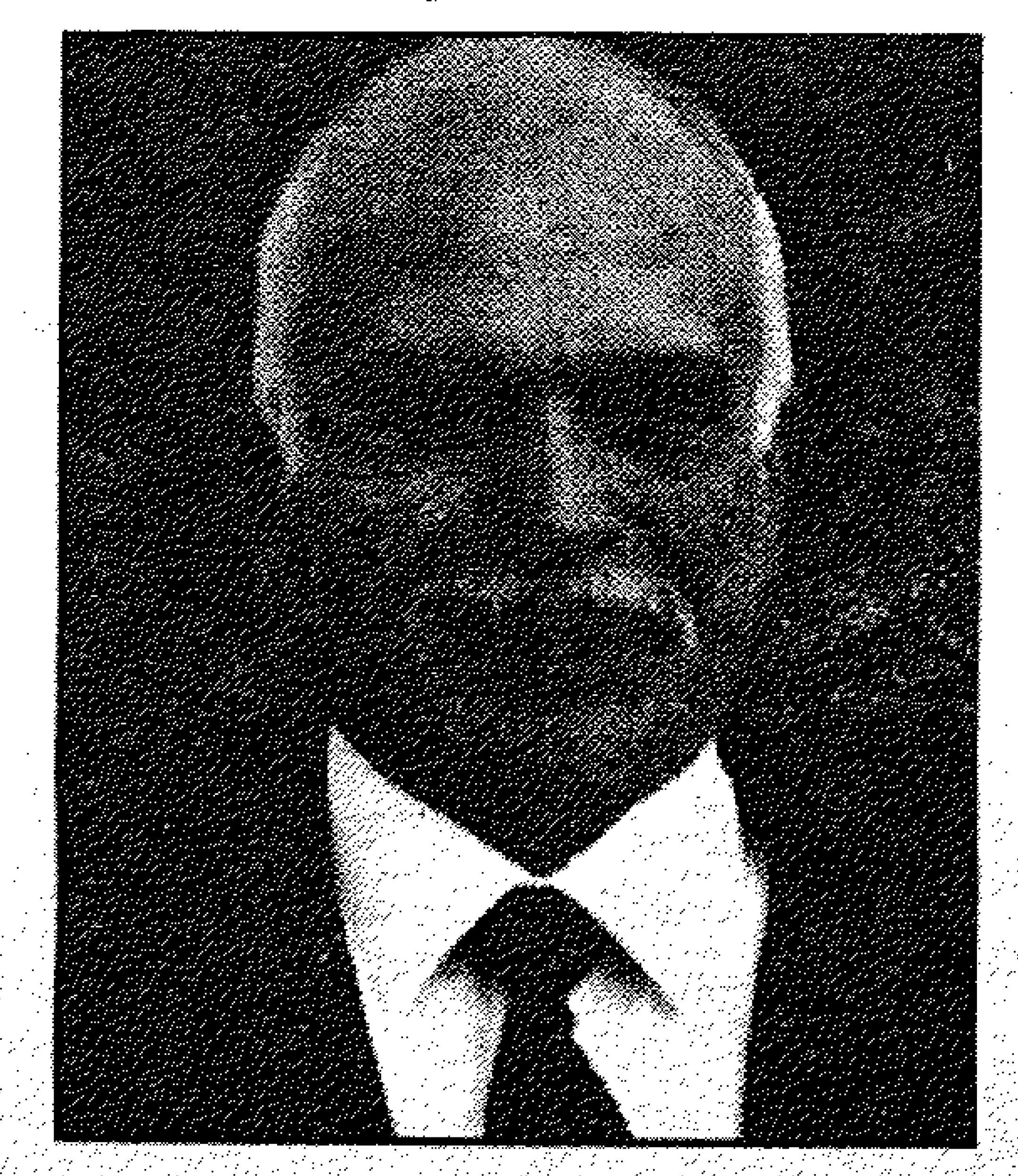
وقد جعلت كل هذه التكهنات والاشاعات ،التي وصلت **الملك حسين** في مشفاه الأمريكي من دون شك ، العاهل الاردني يضمن رسالته التي بعثها للبرلمان الاردني أثناء انعقاده لتجديد البيعة، ما يشير إلى هذه التكهنات في صورة غير مباشرة .**فقد جاء في رسالته المشار إليها أنه سيعود في مطلع العام ١٩٩٩ وعلى رأس اهتماماته «طمأنة الاردنيين إلى مستقبلهم في ضوء القلق الشعبي» والعمل على« تثبيت البناء المتين على الأسس القوية في هذا المجتمع».**

ومن خلال عودته يريد الملك أن يؤكد أكثر من حقيقة، أهمها أنه ما زال الملك الذي يحكم وأن عودته لن تكون ذات طابع مرسومي ،بل إنها ستكون عودة حاكم فعلي .وأنه وبالرغم من وجود الأمير حسن في السلطة بصلاحيات ملكية كاملة فانه يحكم كنائب للملك . وقد جعلت كلمات حسين التي تضمنتها رسالته، والتي وعد فيها بازالة أسباب القلق لدى الاردنيين بعض المراقبين يتوقعون قيام الملك باتخاذ قرارات حاسمة ربما تحمل تغييرات مهمة في المناصب العليا للدولة.

وكان **الملك حسين** ألمح بشئ من هذا القبيل لوفد نقابة الصحفيين الاردنيين التي قام أعضاؤها بزيارة الملك في الولايات المتحدة الأمريكية ضمن عدد من الوفود الشعبية والرسمية والنقابية التي قامت بهذه الزيارات «لتجديد البيعة وتأكيد الولاء للملك» . لكن أحدا لم يقدم أي تفاصيل محتملة في هذا الشأن.



الملك حسين



وكانت مسألة خلافة **الملك حسين** قد أثيرت لأول مرة عندما عاد من رحلة علاجه الأولى ، فقد أكد الملك على أن العرش سينتقل من بعده إلى **الأمير حسن** ولي عهده منذ العام ١٩٦٦ . لكنه قال إن الطريقة التي سيتم فيها اختيار خليفة **الأمير حسن** لن تكون هي نفسها التي تم فيها اختياره وأشار إلي النية في تشكيل مجلس عائلة يحسم هذا الأمر في المستقبل. وكانت هذه التصريحات هي التي أطلقت التكهنات التي أشرنا إليها .**فالأمر بالنسبة للأمير حسن كخلف للملك حسين أمر يفترض أنه محسوم .وأن الخلافات تنصب علي من يخلف الأمير حسن** . إذ ينص الدستور الأردني على أن ملك الأردن يجب أن يكون مولودا لأبوين عربيين مسلمين . ويتوافر ذلك في **الأمير علي** ابن الملك حسين من زوجته الأميرة **علياء طوقان** الفلسطينية الأصل. لكنه لا يتوفر في ابني الملك **حسين** من زوجته الثانية **منى الحسيني الانجليزية** الأصل **عبد الله وفيصل** .كما أنه يتوفر في ابني الأمير **محمد، طلال وغازي،** غير أنه لا يتوفر في **الأمير حمزة** ابن الملكة **نور** ، أو الأمير **رشاد بن الأمير حسن.**

خلافات علي العرش

غير أن الأمور لم تعد تتوقف عند هذا الحد فقد وصلت التكهنات إلى حد طرح مسألة الخلافة حتى قبل مجئ **الأمير حسن** الذي كان يعد حتى الآن محسوما .وتحدثت هذه التكهنات عن أن هناك محاور عدة تتنازع حول العرش ،من بينها **الملكة نور** التي تحاول دعم ابنها لخلافة أبيه ،وهنا سبب السؤال الذي أشرنا إليه حول الخلافة على العرش الهاشمي وسبب ايراد الملك للفقرة التي ذكرناها حول نيته «طمأنة الاردنيين على مستقبلهم».

ومن الجدير بالذكر أن الأمير عبد الله ابن الملك حسين هو الذي كان وليا لعهد الاردن وبقي كذلك حتى العام ١٩٦٦ حين صدر مرسوم ملكي بتعيين الأمير حسن وليا للعهد .ومنذ ذلك التاريخ لم تطرح قضية الخلافة إلا عند اكتشاف مرض الملك حسين بسرطان الغدد الليمفاوية الذي اكتشف عنده في العام ١٩٩٢.

لكن هناك بعدا آخر يعطي مسألة الخلافة أهمية إضافية ، وتكمن في أن الأمير **حسن** قد تولى الخلافة بالفعل منذ حكم البلاد نائبا لأخيه فور رحيل الأخير للعلاج في الولايات المتحدة ، وتشكيله عمليا أول وزارة في عهده، وهي وزارة ضمت رجالا عرفوا بأنهم رجال **الأمير محمد** كما ذكرنا في رسالة سابقة . ولا شك أن هذه الحقيقة فضلا عن حقيقة أخرى تتمثل في أن **الأمير حسن** الذي تسلم ولاية العهد في العام ١٩٦٦ ،**خلفا للأمير عبد الله ابن الملك حسين** الذي كان لا يزال طفلا، قد تمرس في شئون الحكم نائبا للملك لفترة طويلة جابه الأردن خلالها أوقاتا عصيبة.

وكل هذا يعنى أن التغيرات لن تمس جوهر حكم الأمير حسن الذي عاشه الأردن منذ الصيف الماضي.

الحزب الاشتراكى ومستقبل اليمن

المصالحة الوطنية .. مخرج اليمن من مأزقه

تحت شعار «**من أجل مصالحة وطنية ، وبناء دولة النظام والقانون** والمؤسسات وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية».. وبحضور ١٣٥١ مندوبا عقد **الحزب الاشتراكى اليمنى** مؤتمره الرابع فى صنعاء قبل خمسة أسابيع وذلك بعد تأجيل دام لنحو ثلاث عشرة سنة!.

وقد تغيب عن المؤتمر مندوبو محافظة **حضرموت** لأن الحزب- من وجهة نظرهم -لم يتجاوب مع القضايا والتوجهات السياسية التى عبر عنها فرع الحزب فى المحافظة واحتجاجا على فصل «**على سالم البيض**» الأمين العام السابق للحزب الذى قرر المؤتمر فصله «**وحيدر أبو بكر العطاس**» لا بسبب اعلان قرار الانفصال أثناء حرب ١٩٩٤ ، ولكن بسبب انضمامها إلى منظمة «موج» المعارضة فى الخارج دون تنسيق مع قيادة الحزب.

ودعا المؤتمر فى بيانه الختامى إلى الحفاظ على الوحدة اليمنية كخيار لا رجعة فيه ، واعتذر عن الأخطاء السياسية **التى ارتكبها فى الماضى نتيجة تفرده بالسلطة** ،وتمنى أن تصدر كل الأحزاب مثل هذا الاعتذار.

وقرر المؤتمر إعادة كل الأعضاء الموقوفين والمفصولين بمن فيهم أمينيه العامين السابقين «**على سالم البيض**» و«**على ناصر محمد**».

وقال **على صالح عباد«مقبل»** الأمين العام للحزب «نريد لليمن أن يقوم على الاعتراف بالآخر ، وإغلاق دورات العنف فى الحياة السياسية ، وبناء اليمن فى إطار قواسم مشتركة لكل القوى السياسية على قاعدة التداول السلمى للسلطة بعيدا عن العنف والاقصاء والارهاب..».

وسوف تبدأ هذا الشهر دورة انتخابية فى صفوف قواعد الحزب وانتهاء بقياداته العليا..

وفور انتهاء أعمال المؤتمر الذى طالب مرة أخرى بالعفو العام خاصة عن قائمة ال ١٦ والتى صدرت بحق بعض أعضائها أحكام بالاعدام.. فور هذا الانتهاء شن الرئيس «**على عبد الله صالح**» هجوما كاسحا على أحزاب المعارضة وخص الحزب الاشتراكى بالجانب الرئيسى منه ،خاصة بعد رفض الحزب وعدد آخر من الاحزاب التصويت بالموافقة على الميزانية.وقال الرئيس فى هجومه أن **الحزب الاشتراكى والأحزاب الموالية له لم تقدم للناس غير المعاناة والخراب والفتن**.

كما وجه وزير الشئون القانونية ورئيس لجنة الأحزاب السياسية «**عبد الله غانم**» اتهاما للحزب الاشتراكى بأنه متورط فى معظم التفجيرات منذ عام ١٩٩٥ ، وقالت صحيفة «**الشورى**» الناطقة باسم الحزب:

«إن وزارة الداخلية أصدرت توجيهات إلى أجهزتها الأمنية بمنع أعضاء المكتب السياسى واللجنة المركزية للاشتراكى من مغادرة البلاد».

وكتب **فيصل مكرم** مراسل جريدة «الحياة» فى صنعاء يقول إنه قد ظهرت «نية الحزب الحاكم والأجهزة الرسمية فى تثبيت جريمة إعلان الانفصال والتسبب فى الحرب على الحزب بأكمله بعد ما كانت محصورة فى قائمة ال١٦ التى صدرت بحقها أحكام قضائية بينها الاعدام لعدد من قادة الاشتراكى».

وأصدر مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة والذى يقوده الحزب الاشتراكى بيانا وضح فيه أن سبب الحملة الحكومية على أحزاب المعارضة هو الفشل فى إنجاز إصلاح اقتصادى وإدارى حقيقى **مع نمو قاعدة الفساد والانفلات الأمنى وازدياد السخط الشعبى من سياسات السلطة**» ووصف بيان الرئيس بأنه يعبر عن «**إنغلاق حزبى ضيق**».

أما الحزب الاشتراكى فرأى فى الحملة نوعا من **الارهاب الفكرى** لأنها تستخدم مفردات التخوين والتكفير والاتهام بالدموية والانفصالية ..كما اتهم القيادة بعسكرة الحياة السياسية.

ولكن الرئيس **على عبد الله صالح**» سرعان ما خفف من حدة هجومه على الحزب الاشتراكى اليمنى وتراجعت لهجة التهديد «بالحل القانونى للحزب» وكان الرئيس قد طالب الحزب «بالتسوية» ربما لأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أخذت تتفاقم.

فقد تضمنت الميزانية التى رفضت أحزاب المعارضة التصديق عليها خفضا للمشاريع التنموية وزيادة فى نفقات الدفاع والأمن بلغت ١٤٪ كما انتشرت الملاريا فى بعض المناطق وهددت بموت ألفى شخص على الأقل.

وتواصل **إضراب موظفى وأساتذة جامعة صنعاء ،والتحق بهم موظفو وأساتذة جامعة عدن** مطالبين بزيادة رواتبهم ،وكانت الحكومة قد منحتهم وعدا بالزيادة بنسبة ٥٠٪ منذ يونيه من العام الماضى ولم تنفذه.

ومرة أخرى تؤكد الوقائع والتطورات السياسية فى اليمن أن الحزب الاشتراكى بالرغم من كل شئ حزب كبير وأصيل فى حياة اليمن جنوبها وشمالها وأن المعادلة السياسية من البلاد لا تستقيم بدونه وهو ما قاله مندوب **حزب التجمع اليمنى للاصلاح** وهو حزب إسلامى التوجهات- فى كلمته أمام المؤتمر إذ أن حزبه يعتبر الحزب الاشتراكى اليمنى عنصرا مهما من عناصر التوازن السياسى والاستقرار فى البلاد..».

وتذكرنى هذه التطورات بواقعة من فرنسا.

فحين احتدمت الازمة الاجتماعية السياسية فى فرنسا قرب نهاية الستينيات وأدت إلى الانتفاضة الطلابية والشبابية لعام ١٩٦٨ التى سرعان ما أطاحت نتائجها بحكم «**الجنرال ديجول**» ، قال المفكر الفرنسى -الماركسى حينذاك- «**روجيه جارودى**» فى مقدمة طبعة جديدة لأحد كتبه ، إنه لا يمكن لقوة بمفردها أن تحدد مصير فرنسا ،كما أن

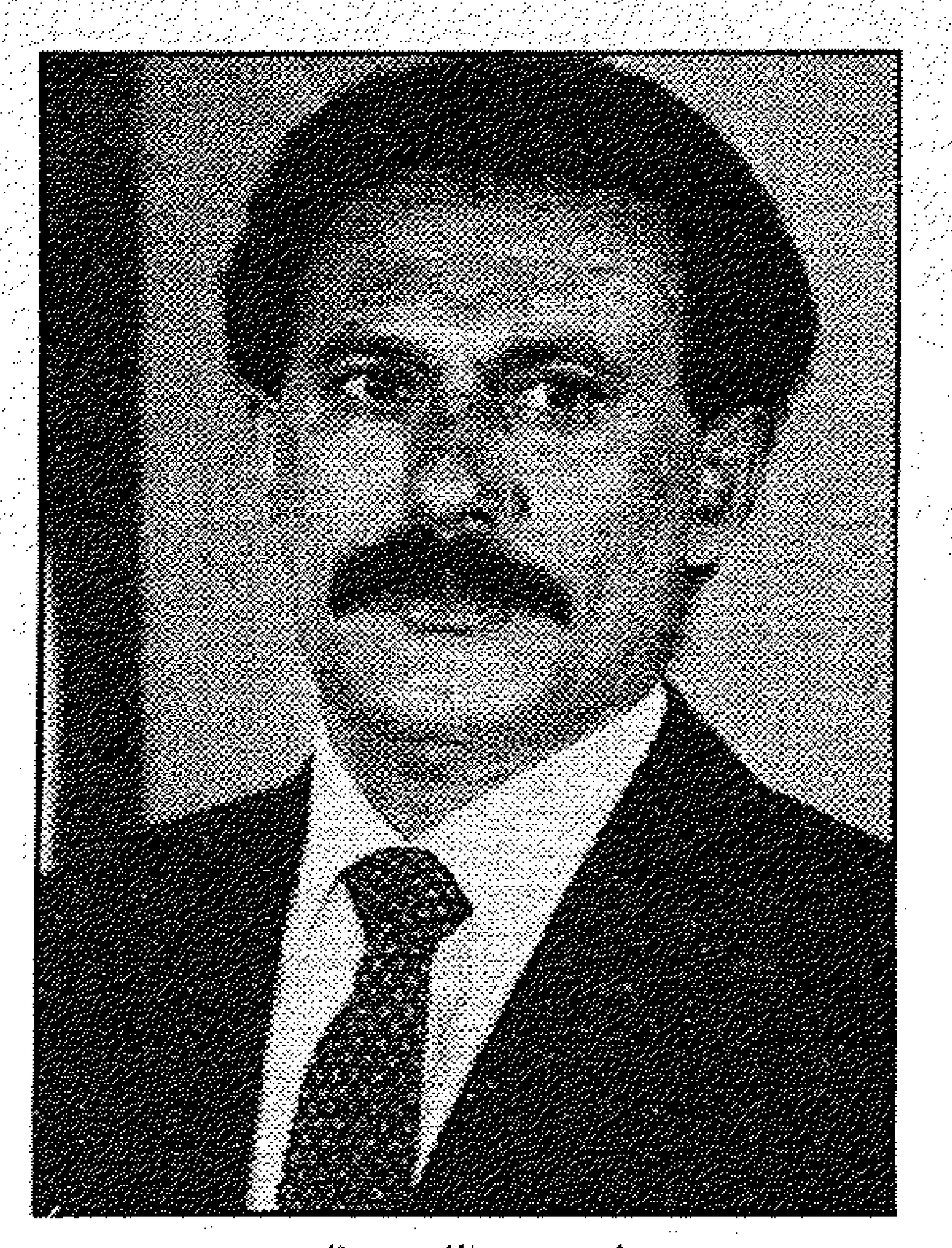
فريدة النقاش

مصير فرنسا لن يتحدد بدون الحزب الشيوعي .وبعد إثنتي عشرة سنة من هذا التصريح كان تحالف اليسار الفرنسي يفوز في الانتخابات ويتولى «**فرانسوا ميتران**» رئاسة الجمهورية الفرنسية ويحكم بالتحالف مع الحزب الشيوعي الفرنسي.

أسوق هذه الحكاية كمدخل لتحليل المأزق الذي دخلت فيه الجمهورية اليمنية ، تلك الجمهورية التي توحد شطراها بالتراضي عام ١٩٩٠ بعد أن كانت المملكة أروى قد وحدتها في بداية دخول الاسلام. وما أن انقضت أربعة أعوام فقط على هذه الوحدة الثانية إلا واندلعت الحرب التي أعلن نفر من قادة **الحزب الاشتراكي اليمني** على إثرها انفصال الشطر الجنوبي مرة أخرى، والذي كان يحكمه الحزب الاشتراكي في السابق ، لكن الانفصال لم ينجح ، وأثبتت قوى الوحدة أنها أكثر تماسكا ، ولم تكن هذه القوى موجودة في حزب **المؤتمر الشعبي العام** بزعامة الرئيس «**علي عبد الله صالح**» فقط وإنما كانت موجود وبقوة أيضا داخل القطب الآخر في النظام وهو «**الحزب الاشتراكي اليمني**» الذي حملت كل أدبياته تطلعا لتوحيد شطري البلاد.

ولسنا هنا في معرض الحديث عن ملابسات الحرب والوحدة وظروف محاولات الانفصال مرة أخرى فذلك حديث يطول.

ولكن، وبالرغم من وجود «**الحزب الاشتراكي اليمني**» في المعارضة ، وبالرغم من قرار لجنته المركزية مقاطعة الانتخابات النيابية الأخيرة ،ووجود عدد من قادته خارج البلاد وبعضهم مطلوبون للمحاكمة وآخرون صدرت ضدهم بالفعل أحكام بالاعدام.. بالرغم من كل هذا أقول إن مصير اليمن لا يمكن أن يتقرر بمعزل عن الحزب الاشتراكي حتى وهو في المعارضة، ملاحق ويواجه ظروفا بالغة الصعوبة يحاول الحفاظ على تماسكه الفكري والتنظيمي بالرغم منها. وبعد أن أثبت أنه حزب لكل اليمن وليس للجنوب فقط وذلك في أول انتخابات عامة جرت بعد الوحدة. فضلا عن أنه الحزب الذي حكم الشطر الجنوبي من البلاد لمدة اثنى عشر عاما متواصلة. وكان قد ولد عام ١٩٧٨ من رحم الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل ،وهي الجبهة التي خاضت كفاحا مسلحا طويلا ضد الاحتلال الانجليزي للبلاد ، ونجحت في الحصول على الاستقلال عام ١٩٦٧ حين نشأت جمهورية اليمن الديمقراطية التي توحدت في ظلها ٢٣ سلطنة ومشيخة كان لكل منها حاكم سطانا كان أم شيخا أم أميرا



علي عبد الله صالح

. ونجح المقاتلون ضد الاستعمار، الذين تحولوا إلى رجال دولة وساسة، في بناء دولة عصرية منظمة إلى حد كبير، كانت بؤرة لاشعاع الأفكار التحررية والثورية في منطقة الخليج والجزيرة العربية، بعد أن رفعت شعارات التحرر الوطني والاشتراكية والوحدة العربية ، وتلقت عونا واسعا من بلاد المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي آنذاك .

وكانت بوادر انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، مضافا إليها عملية إضعاف الحزب الاشتراكي بعد الانقلابات التي توجها التقاتل الداخلي في صفوفه في يناير ١٩٨٦ عوامل عجلت كلها باختيار الوحدة الاندماجية الفورية دون إعداد جدي أو تمهيد كاف. وساعد على ذلك أن الوحدة كانت مطلبا شعبيا لكل الطبقات والفئات والمنظمات السياسية التي كانت تعتبر انقسام اليمن إلى شمال وجنوب وضعا شاذا . وكان المثقفون اليمنيون على نحو خاص فضلا عن دفاعهم الدائم عن الوحدة قد أقدموا على خطوة وحدوية مبادرة حين أسسوا اتحادا للأدباء اليمنيين جميعا يضمهم في شطري الوطن شماله وجنوبه. وكان الكاتب والسياسي الراحل «**عمر الجاوي**» أحد المخططين المتحمسين لانشاء هذا الاتحاد الذي افتتح فروعا في الشمال والجنوب وانتخب قيادة واحدة له.

وفي سياق الاعداد لعقد مؤتمره الرابع في الثامن والعشرين من نوفمبر الماضي أصدر الحزب خمس من الوثائق إضافة لكلمة الأمين العام في دورة اللجنة المركزية السادسة والثلاثين تحمل رؤيته للمستقبل ،مستقبله هو كحزب معارض طرد طردا من السلطة ، أو مستقبل الجمهورية اليمنية في علاقتها بالمحيطين القومي والعالمي وآفاق التطور الاجتماعي الاقتصادي السياسي فيها.

وسوف أتوقف أمام أهم هذه الوثائق حول رؤية الحزب للمصالحة الوطنية ،و التي رأى أن «الوحدة التي تمت سنة ١٩٩٠ كانت مشروعا أوليا لها بين تكتلي الصراع في الوطن اليمني **بأسلوب سلمي وبمضمون ديمقراطي**».

وسوف تظل كل الوثائق المقدمة لدورة المؤتمر وفية لهذا **النهج المزدوج أي الأسلوب السلمي والمضمون الديمقراطي**، سواء في التصورات عن البناء الجديد للحزب وأيديولوجيته أو في العلاقات مع كل أطراف الصراع في المجتمع اليمني أو مع السلطة التي أصبحت خصما عنيدا.

ولذلك.. تسجل وثيقة المصالحة «أن حرب صيف ١٩٩٤ الأهلية لم تحل مشاكل البلاد ، بل زادتها تفاقما ،وفي الوقت الراهن تعيش البلاد أزمة شاملة .. وبالرغم من قدرة المنتصر في تلك الحرب على الاستمرار في الحكم بالاعتماد على نتائج ذلك الانتصار، إلا أن **الحزب الاشتراكي اليمني يرى أن مشاكل البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكبر من أن تدار بعقلية الانتصار في صراع داخلي**».. وهو لذلك يدعو إلى«ضرورة الدخول في حوار وطني بهدف الوصول للتوافق».

ويدعو الحزب إلى هذا الحوار بالرغم من إبعاد الآلاف من أعضائه ومؤيديه عن وظائفهم، وممارسة التمييز الصريح ضدهم في كل مناحي الحياة ،ومصادرة مقراته وممتلكاته مما يجعلنا نطلق- ونحن مطمئنين - وصف العملية بالتصفية السلمية للحزب من قبل السلطة الحاكمة.

ويدعو الحزب للاحتكام إلى الدستور والقانون في كل مناحي العلاقات السياسية مع إبعاد القوات المسلحة والأجهزة الأمنية عن التدخل في المنافسات الحزبية والسياسية، التي يجب أن تعتمد فقط على مدى قبول الجمهور العام لبرامج الأحزاب والتصويت لها، اضافة لالغاء جميع الاجراءات الاستثنائية المرتبطة بالحروب الأهلية وامتناع رئيس الجمهورية ونائبه عن ممارسة أي عمل حزبي أثناء ممارستهما لمهامها ، وتحقيق الفصل الكامل بين السلطات.

وتعد الوثيقة بالسعي إلى تكوين كتلة ديمقراطية واسعة في البلاد يشكل مجلس التنسيق القائم فعلا بين بعض أحزاب المعارضة

نواتها الأساسية.

وعن الوضع الداخلي في البلاد تقرر الوثائق بتواضع «أننا في الحزب الاشتراكي اليمني **لم نتمكن من امتلاك ناصية التحليل العلمي للوقائع بعيدا عن الاطار الايديولوجي**، والذي يستند في الأساس على أكبر قدر من المعلومات ومعرفة الحقائق. والحزب الذي يدعو إلى الوفاق الوطني والتماس نقاط الاجماع بين الفرقاء ينقد نفسه وهو يسجل« **غياب روح الفريق الواحد في النشاط السياسي من ناحية ، وخلو الخبرة النضالية لأعضائه من تجربة الاجماع على الحلول الوسط**» وترصد الوثائق عملية دخول اليمن ضمن الاهتمامات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية أو مجال المصالح الحيوية كما هو التعبير الأمريكي الأثير، خاصة بعد ظهور النفط .كما يقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالاشراف والتوجيه الاقتصادي لما يسمى بالاصلاحات التي أدت إلى انفجار المظاهرات الشعبية وتدخل الجيش وسقوط القتلى من بين المواطنين في عدة محافظات مما أدى إلى إصدار قانون تنظيم المسيرات الشعبية بحالة الطوارئ.

بينما تواصل السلطة رفضها لمشروع المصالحة الوطنية ومعالجة الاختلالات الناجمة عنها ، اضافة إلى تفاقم الأزمة «الاقتصادية- الاجتماعية» وهو ما أدى إلى مزيد من **عسكرة الحياة المدنية** في تناقض صريح مع التوجهات الديمقراطية للنظام السياسي التي يحميها الدستور.

وتبرز القوة المتزايدة للقبيلة التي كانت عملية التحديث تستهدف تقليصها إلى أن تأتي فرص مواتية للخلاص منها نهائيا ، ولكن السلطة في محاولة لكسب الأنصار في الصراعات السياسية أخذت تغذي النفوذ القبلي وانتشر الفساد السياسي والمالي والاداري على نطاق واسع مقترنا بإفقار متزايد للطبقات الشعبية خاصة في محافظات الجنوب بعد رفع الدعم عن السلع الأساسية وزيادة الأسعار وتخفيض سعر الريال. وقد أدت الاجراءات الاقتصادية المرتبطة بشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى انخفاض الدخل الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج القومي ، وتباطؤ النمو ، واتساع دائرة الركود ، وضعف النشاط الاستثماري الانتاجي وفرص العمل بسبب طبيعة الاقتصاد اليمني ذاته.

وقد أدى هذا الوضع المأزوم في ظل تزايد العسكرة والعنف إلى عزلة الحياة السياسية عن حركة الشعب التي أخذت تصبح عفوية وفجائية مع الوقت ،حتى أن **رئيس الجمهورية نفسه في لقائه بأحزاب المعارضة حذر من أن البلاد أخذت تنحدر إلى هاوية «الصوملة» أو «الأفغنة»** نسبة إلى الصومال وأفغانستان.

ويتهم الحزب السلطة القائمة في البلاد بالتفريط في السيادة على المناطق الحدودية حيث استغلت السلطات السعودية أجواء الأزمات الداخلية في اليمن لتحقيق المزيد من المكاسب على الأرض، وقامت القوات المسلحة السعودية فعلا في شهر مايو الماضي- كما يقول الحزب- بطرد المهندسين والفنيين اليمنيين من إحدى مناطق مديرية «ثمود» ، وكانوا كلفوا بالقيام بأعمال تمهيدية لانشاء مهبط للطائرات.

ويستخلص الحزب أن سلوك السلطة إزاء الأزمات المتفاقمة في البلاد على كل المستويات يؤكد حقيقة واحدة ساطعة وهي أخطر النتائج على الاطلاق، لا فحسب لأنها تشكل انتكاسة عن وضع سابق وتال للوحدة مباشرة حين بدا أن التعددية الحزبية الحقيقية تشق طريقها بثبات في واقع قاس تهيمن عليه القبيلة وكبار التجار والعسكر، مما حدا بهذه القوى مجتمعة إلى التكاتف لفرملة النمو الديمقراطي، خاصة بعد ما تكشفت الامكانيات النفطية الكبيرة لليمن التي يمكن للفساد المفلوت من عقاله وغير المراقب شعبيا أو حزبيا أن يؤدي إلى تراكم الثروات الخرافية لهذه الأطراف الثلاثة.

ولهذه الأسباب مجتمعة أكدت كل الوثائق الحزبية بما فيها مشروع النظام الداخلي المعدل للحزب الاشتراكي اليمني على ضرورة الامساك بالحلقة الرئيسية في عملية التطور المعقدة وهي الديمقراطية ،حتى أسقط الحزب من لائحته الداخلية مفهوم **المركزية الديمقراطية** الذي يقتضيه البناء الهرمي الذي ما يزال قائما حتى الآن كشكل تنظيمي، ليستبدل هذا المفهوم «بالديمقراطية الداخلية الواسعة والمسئولية الحزبية الانضباطية الواعية ، ويستوعب في صفوفه امكانيات التنوع والتعدد في الرأي وحق المبادرة والاجتهاد الفكري بما لا يتنافى وروح الالتزام ببرنامج الحزب ونظامه الداخلي».

وقد ساعدته هذه الصياغة المرنة للائحته الداخلية على حماية تماسكه، والحفاظ على عضويته الواسعة التي كان اندفاعها إلى داخل الحزب في المحافظات الشمالية قد أفزع السلطات التي تصورت أنه لم يكن في الشمال إلا حزب سري محدود العدد والنفوذ . ورفضت قيادة الحزب تحويله إلى مؤسسة عقابية كما يقولون فلم تفصل أحدا حتى هؤلاء الذين اضطروا للتراجع إما ضعفا أو انصياعا لضغوط الاحتياج بعد الحصار الشديد وتحول الحزب إلى«عنوان للغنيمة» بل حافظت على الجميع مما جعل الحزب يحظى باحترام وسمعة طيبة في أوساط الحياة السياسية، واختارته أحزاب المعارضة منسقا لمجلسها الأعلى وقد كان هناك تيار قوي داخل الحزب قد وقف ضد مقاطعة الانتخابات النيابية السابقة على أساس أن الانتخابات أيا كانت الظروف التي تجرى فيها هي وسيلة للالتقاء المباشر مع الشعب ، ولكنه خسر في التصويت بفارق ليس كبيراً لصالح المقاطعة.

تتسم تجربة الحزب الاشتراكي اليمني بالفرادة والغنى من عدة زوايا ، فهو قد كان حزبا في السلطة سواء في ظل اليمن الجنوبي أو بعد الوحدة ، وخرج منها اثر حرب أهلية استطاع خلالها أن يؤكد على طابعه الوحدوي ولم يؤيد الانفصال وبقي يعمل في أصعب الظروف.

كما أنه يرفع شعارات الاشتراكية في بلد شديد التخلف ويبدو أن الاشتراكية فيه محكومة بالاخفاق التاريخي ، إذ أن أحد الأسباب التي يعزوها بعض المنظرين الاشتراكيين لاخفاق التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي هو قيام الثورة الاشتراكية في بلد متخلف.

وبالمقارنة مع روسيا في أول هذا القرن تبدو اليمن أكثر تخلفا فما يزال ارث القبيلة والعشيرة والأسرة طاغيا بل مهيمنا ، وما يزال الاقتصاد اليمني هشا.

ولكن الحزب الذي اختار منهج التحليل العلمي في فهم الواقع ، والديمقراطية كأداة للتغيير استطاع أن يبلور مهماته الرئيسية على النحو التالي الذي يتوافق مع الوضع اليمني «**إن الحلقة المركزية تكمن في بناء الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة التي ستشكل الأداة الفعالة لانجاز مهام التطور الوطني الديمقراطي وبناء مقومات المجتمع المدني الحضاري الحديث**». وذلك دون أي إشارة للاشتراكية التي استبدلها بالعدل الاجتماعي ولهذا كله يدعو إلى المصالحة الوطنية رغم إدراكه أن فتح كل الملفات القديمة الخاصة بمحاولة الانفصال لن تكون كل نتائجها ضده.

وأعود فأقول إن مصير اليمن لا يمكن أن يتقرر بمعزل عن الحزب الاشتراكي حتى وهو في المعارضة محاصر وملاحق لأنه حزب ذو نفوذ ويعبر عن تطلعات ومطامح أصيلة للشعب اليمني في العدل والحرية والديمقراطية والكرامة.



وجهان لأزمة أمريكية واحدة

الهجوم على العراق .. والهجوم على كلينتون

*** عدم الثقة بالنظام السياسى الأمريكي وصل إلى حد الأزمة داخليا وخارجيا.**

*** نفقات الهجوم الأمريكي على العراق كبيرة.. وحصيلته خالية من المكاسب.**

رسالة واشنطن

سمير كرم

*** منذ اللحظة التى انطلق فيها أول صاروخ «كروز» أمريكى نحو هدفه فى بغداد ليلة ١٦ ديسمبر الماضى ظهرت أمريكا فى حالة انقسام نادرة الحدوث.. وكأنها تعانى من مرض تعدد الشخصية.**

لم يكن انقساما بين مؤيدى استخدام القوة العسكرية ضد العراق ومعارضيه فحسب ، ولم يكن فقط انقساما بين مؤيدى تأجيل اجراءات توجيه الاتهام إلى الرئيس الأمريكى فى مجلس النواب ورفع الاتهامات ضده إلى مجلس الشيوخ لمحاكمته لانه لا يجوز المضى فى هذه الاجراءات ضد «القائد الأعلى» بينما القوات المسلحة تخوض صراعا من أجل المصالح القومية فيما وراء البحار ، ومعارضى هذا التأجيل.

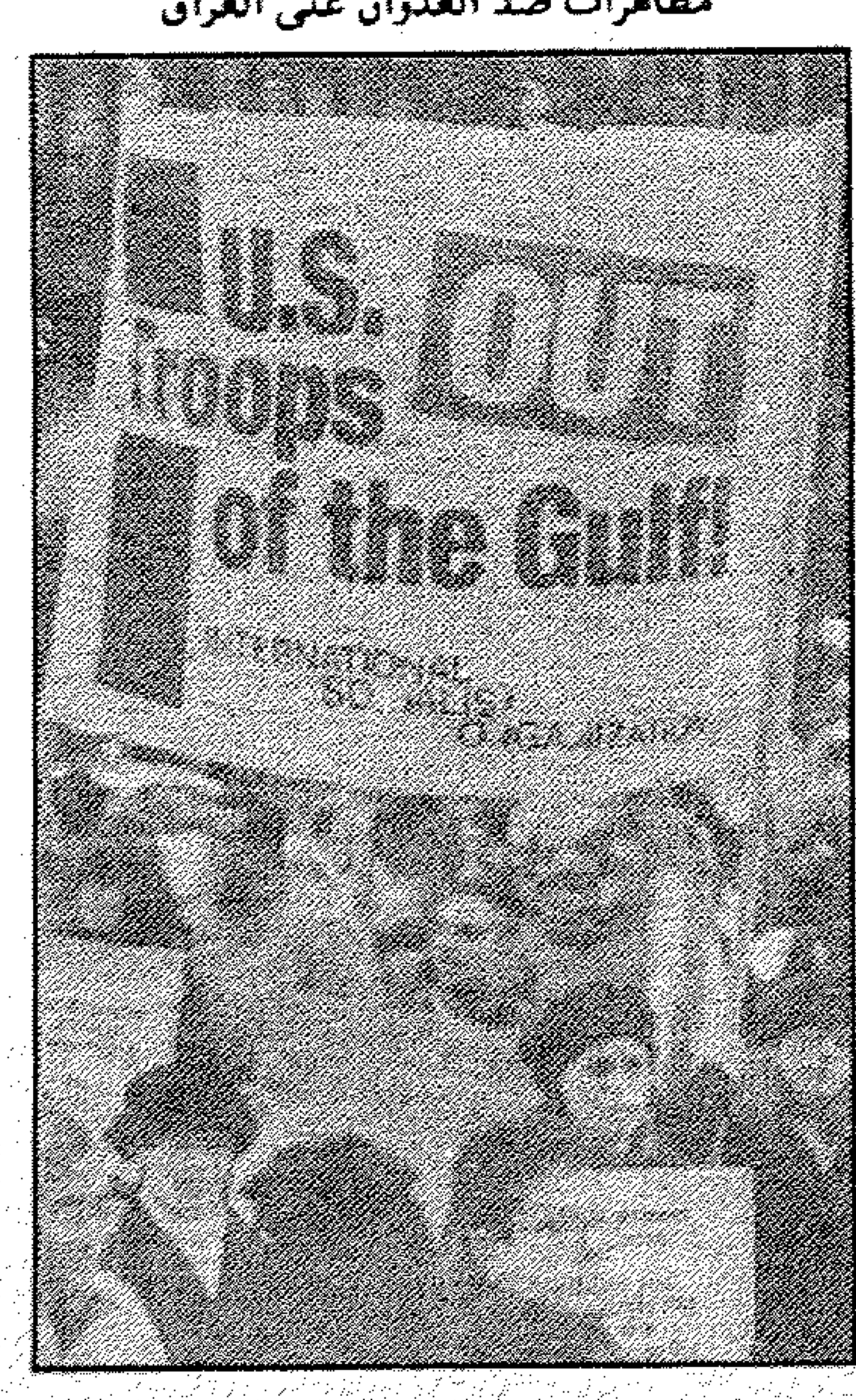
لقد توغل الانقسام إلى الوعى الأمريكى إلى حد جعل شبكات التلفزيون الأمريكية- مصدر المعلومات والآراء الأول والأكبر للوعى الأمريكى -تضطر لأن تقسم شاشات العرض التلفزيونى إلى اثنين ،حتى يتمكن المشاهدون الأمريكيون من أن يتابعوا على شاشة مقسمة إلى اثنين تطورات «الصدام مع صدام» على واحدة منهما وتطورات توجيه الاتهام إلى الرئيس كلينتون تمهيدا لرفع الادعاءات الدستورية ضده إلى مجلس الشيوخ لمحاكمته على الشاشة الأخرى.

لم تستطع أى من من شبكات التلفزيون الأمريكية أن تغامر باعتبار أن الأولوية لدى الأمريكيين للشأن الخارجى فتعطى شاشتها كلها للهجوم الصاروخى والجوى ضد العراق، أو باعتبار أن الأولوية لديهم هى للشأن الداخلى ،وهى الهجوم على كلينتون بهدف عزله من الرئاسة فتعطى شاشتها كلها لجلسات مجلس النواب الأمريكى.

زاد من صعوبة التقدير أن **المسألتين على الرغم من المسافة الشاسعة بين موقع كل من الحدث العسكرى فى العراق والحدث السياسى فى واشنطن قد تداخلا بصورة خطيرة منذ اللحظة الأولى** .على الفور وجد خصوم **كلينتون** فى المعركة السياسية سببا للاعتقادبأن الرئيس الأمريكى إنما أصدر أمر شن الهجوم على العراق فى هذا التوقيت بالذات لتعطيل هذه المعركة السياسية ضده.

ولنتصور إلى أى حد يصل تأثير هذا الانقسام للتلفزيون الأمريكى إلى شاشتين إحداهما تعرض مشاهد الانفجارات الهائلة فى ليل بغداد والدائرة المحيطة بها واللمعات الضوئية لطلقات المدافع المضادة العراقية ،والثانية تعرض مشهد القاعة الكبرى لمجلس النواب الأمريكى تحت قبة «**الكابيتول**» الضخمة الشهيرة حيث يتولى النواب الجمهوريون ممثلو الأغلبية والديمقراطيون ممثلو الأقلية على القاء خطبهم وبياناتهم ضد كلينتون أو دفاعا عنه.

مظاهرات ضد العدوان على العراق



ليست هذه هى المرة التى تلجأ فيها شبكات التلفزيون إلى تكنولوجيا الشاشة المنقسمة إلى اثنين .لقد استخدمت من قبل . ولكنها استخدمت فقط لعرض مبارتين مهمتين فى كرة القدم الأمريكية أو فى كرة السلة أو فى الألعاب الأوليمبية لعرض أكثر من حدث واحد. **وهذه هى المرة الأولى التى استخدمت «الشاشة المنقسمة» لعرض حدثين سياسيين :** عملية عسكرية هى ذروة صراع عسكرى تخوضه الولايات المتحدة ضد العراق . وعملية سياسية هى ذروة صراع حزبى داخل الولايات المتحدة.. عزل الرئيس أو الاكتفاء بلومه بسبب الفضيحة الجنسية الشهيرة.

والشئ المؤكد أنه كان من الصعب للغاية على المواطن الأمريكى فى الظروف السياسية الصعبة والمريرة التى خلقتها بداخله أصلا- المعركة السياسية التى تبحث عن هذه الفضيحة -أن يتابع بوعى حقيقى وفهم حقيقى كلا الحدثين معا .لقد كانت «الشاشة المنقسمة» إضافة خطيرة **على حالة من التشتت والالتباس استبدت بالأمريكيين فى الأشهر الأخيرة ، وعمقت الشعور لديهم بعدم الثقة بالنظام السياسى القائم ، الذى يفاخر بأنه أقدم نظام ديمقراطى دستورى مستمر بلا انقطاع منذ أكثر من مائتى عام.**

ما حدث كان شيئا أشبه بانقسام الشخصية .وهناك إجماع على أنه أيا كانت نتيجة المعركة العسكرية ضد العراق والمعركة السياسية داخل أمريكا -وبصرف النظر عن طبيعة العلاقة بينهما -فان آثارهما البعيدة الأجل ستكون عميقة للغاية على النظام الأمريكى .. أعمق مما يبدو الآن.

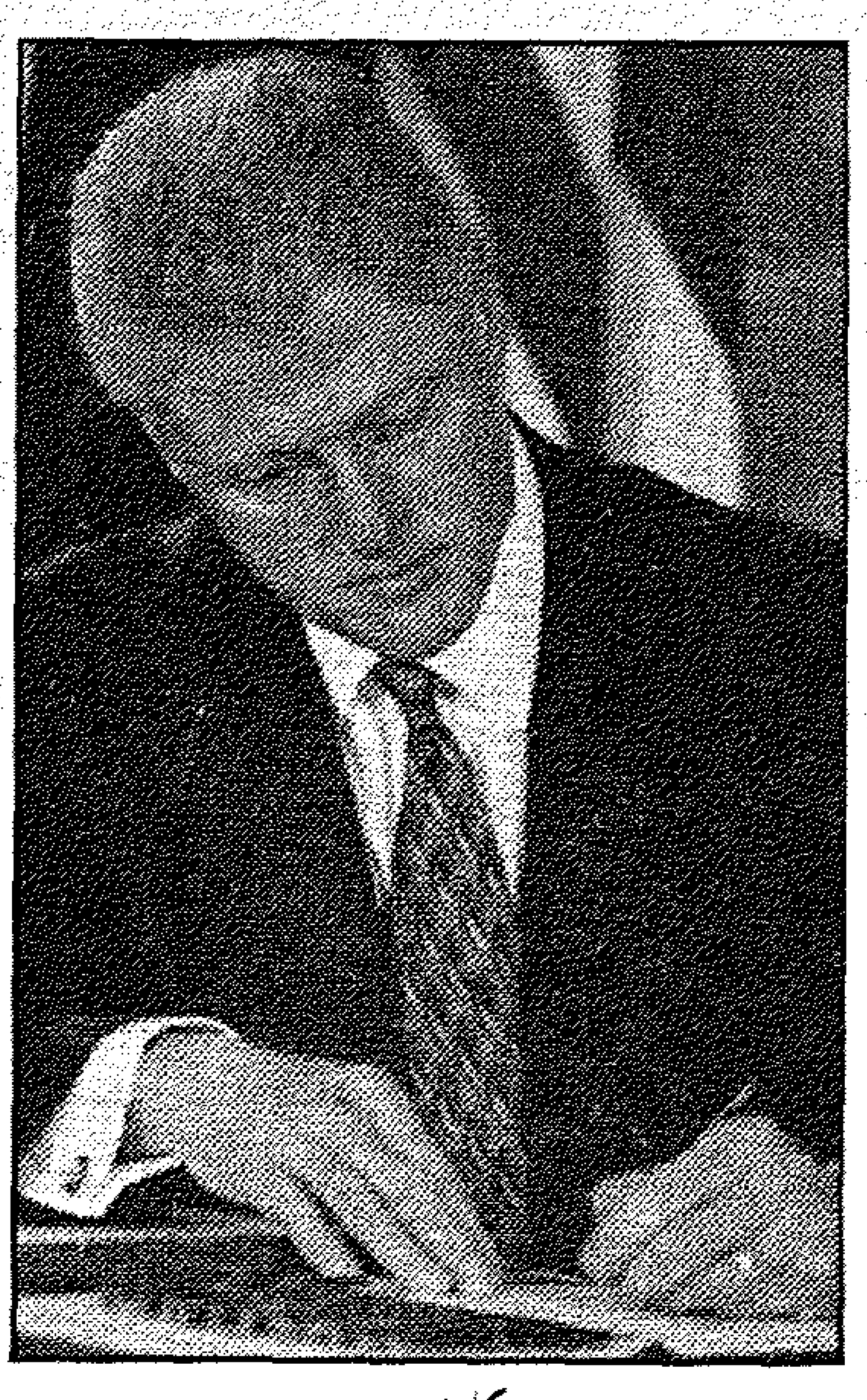
قد يبقى **بيل كلينتون** ليكمل فترة رئاسته الثانية .وهذا يبدو شبه مؤكد لأن الجمهوريين لا يملكون أغلبية الثلثين اللازمة لادانته فى محاكمة أمام مجلس الشيوخ .. وقد يبقى **صدام حسين** رئيسا للنظام العراقى لأنه يبدو

شبه مؤكد أن **الهجمات الأمريكية -بالصواريخ وقاذفات القنابل -تقصر في رأى الخبراء الاستراتيجيين عن تحقيق أهداف على الأرض ،مهما بلغت قدرتها على التدمير** .خاصة وأن الولايات المتحدة غير مستعدة لقرار خوض قتال مباشر ترسل فيه قواتها إلي داخل العراق لتحقيق مالا تستطيع القوة الجوية تحقيقه .خاصة أن المعارضة العراقية التى تحاول الولايات المتحدة مساعدتها واكسابها شرعية سياسية فى الخارج منقسمة على نفسها .وهى فى تقدير الخبراء أيضا أضعف من أن يعتمد عليها فى خطة لتغيير النظام العراقي.وثالثا ،خاصة لأن من الواضح للآن أن الولايات المتحدة لا تملك خطة استراتيجية متكاملة تستطيع بتنفيذها أن تغير النظام العراقى بمزيج من الهجمات العسكرية والتآمر السياسي.

لقد بدت أمريكا طوال الأشهر الأخيرة مشوشة تماما. وانعكس ذلك على سياساتها الداخلية والخارجية . انقسمت على نفسها حزبيا لسبب ما كان ليفضى أبدا إلى كل ما حدث . لولا أن الحزب الجمهورى -الذى ازداد تطرفا إلى اليمين ووقع فى قبضة قيادات دينية «أصولية» -وجد نفسه فى الأغلبية فى مجلس الكونجرس لأول مرة منذ نحو **٤٥ عاما** ،وعندما ذاق طعم السلطة التى تتمتع بها الأغلبية **جاء ذلك فى وقت يجلس فيه فى البيت الأبيض على رأس السلطة التنفيذية رئيس ديمقراطى ذو جدول أعمال يعده الجمهوريون «يساريا»** . وقد ظن **كلينتون** طوال فترة رئاسته الأولى ان بإمكانه خلق قواعد للعمل المشترك بينه وبين الجمهوريين، فقدم تنازلا وراء آخر لجدول أعمالهم هم ،وظن أنه بذلك يستطيع أن يأمن شر عرقلتهم لما هو أساسي فى جدول أعماله، خاصة ما يتعلق بالسياسة الداخلية.

فى الوقت نفسه ظن الجمهوريون أنهم تمكنوا منذ حصولهم على الأغلبية فى الكونجرس(فى انتخابات عام ١٩٩٤) أنهم كسروا أجنحة **كلينتون** والحزب الديمقراطى وأن **كلينتون** لن ينتخب لفترة رئاسة ثانية فى عام ١٩٩٦ . وبذلوا أقصى ما باستطاعتهم لمنع حدوث ذلك.. بما فى ذلك دخولهم فى تحالف مع اليمين الاسرائيلى المتطرف وتأييد **نتنياهو** وسياساته لعلهم يفوزون بالمال من المنظمات اليهودية ويفوزون بأصوات اليهود فى الانتخابات . **لكن تقديراتهم كانت خاطئة تماما . وعندما فاز كلينتون بفترة رئاسة ثانية (لأول مرة يحدث هذا لرئيس ديمقراطى منذ ٦٥ عاما) ، قرروا أن يستغلوا أغلبيتهم فى الكونجرس للاطاحة به.**

قبل فضيحة **مونيكا لوينسكى** -التى تركزت عليها جهود الجمهوريين الأخيرة- كانت هناك قضايا كثيرة ضد **كلينتون** بعضها أخرج من الملفات القديمة التى ترجع إلى ١٥ عاما سبقت



كلينتون

توليه الرئاسة .. ومن «**هوايت ووتر**» إلى«**ترافيل جيت**» الى الاتفاقات التجارية والعسكرية مع الصين ، إلى اتهامه بالتفريط فى السيادة الأمريكية لحساب الأمم المتحدة، إلى اتهامه بقتل مستشاره **ديفيد فوستر** (الذى انتحر فى أواخر السنة الأولى من رئاسة **كلينتون**)تقلب الجمهوريون فى محاولاتهم لايجاد وسيلة لتحويل كلينتون إلى متهم ومحاكمته .. والعمل على إقصائه من الرئاسة . ولم تجد كل تلك المحاولات حتى ساقت الظروف إليهم -بقدر هائل من المصادفات-حكاية العلاقة الجنسية بينه وبين **مونيكا لوينسكى** .كانت كنزا هائلا لتلويث سمعته ورئاسته وحزبه ، ودون أن يقولوا كلمة اعتراض واحدة على جدول أعماله أو فلسفته السياسية أو الاجتماعية.

وإذا جمعنا أخطاء كلينتون فى حساباته بشأن نوايا الجمهوريين تجاهه، وأخطاء الجمهوريين بشأن رد فعل الرأى العام الأمريكى ازاء الفضيحة الأخيرة ،أو الجائزة الكبرى بالنسبة إليهم ، نستطيع أن ندرك إلى أي حد زادت حالة البلبلة السياسية ..حتى وصلنا إلى هذه النقطة الأخيرة التي صوت فيها مجلس النواب الأمريكي بأغلبية الأصوات التى يملكها الجمهوريون على اتهامين رئيسيين ضد كلينتون **بالكذب بعد حلف اليمين ومحاولة عرقلة العدالة،** وإحالة هذه الاتهامات إلى مجلس الشيوخ (وهو ما تم فعلا يوم ١٩ ديسمبر الماضى) لكى يحاكمه.منذ بداية هذا المسلسل والجميع ،فى الأغلبية وفى الأقلية ،فى معسكر مؤيدى الحزب الجمهورى وفى معسكر مؤيدى **كلينتون** يعرفون أن الحزب الجمهورى لا يملك أغلبية الثلثين اللازمة لادانة كلينتون وبالتالى عزله . وأنه لا أمل فى أن يتم إقناع عدد كاف من الديمقراطيين للتصويت إلى جانب الجمهوريين لتحقيق هذه الأغلبية .مع ذلك فقد واصل الجمهوريون حملتهم وإجراءاتهم .. حتى حينما دقت كل النواقيس منذرة بأن **نسبة تتراوح بين ٦٠ و٦٨ بالمائة من الأمريكيين لا تؤيد مواصلة هذا الطريق إلي محاكمة كلينتون ، وترى الاكتفاء بلومه أو توبيخه**.حتى حينما دلت نتائج انتخابات الكونجرس الأخيرة على تراجع أغلبية الجمهوريين..

لقد بدا بكل وضوح أن رأى الشعب الأمريكي لا يهم منذ اللحظة التى تعلن فيها نتائج الانتخابات .. حتى اللحظة التى تبدأ فيها حملة الانتخابات التالية.

ولم يكن ذلك صحيحا بالنسبة لقضية كلينتون الداخلية .انما كان صحيحا أيضا بالنسبة لقضية العراق الخارجية.

عندما بدأ الهجوم الأمريكى البريطانى الأخير على العراق أصر الجمهوريون على إعلان تأييدهم للقوات المسلحة .الأمريكية ،وليس للرئيس **كلينتون** .رفضوا تأجيل عملية التصويت على احالة الاتهامات ضده من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ ، ساعدوا على الترويج للنظرية ،القائلة أن أمره بشن الغارات على العراق هو محاولة للتغطية على أزمته الداخلية ،مع علمهم بأن هذه النظرية لابد أن تفترض أن وزير الدفاع الأمريكى **وليام كوهين** -وهو جمهورى- ورئيس هيئة رئاسة الأركان المشتركة والجنرالات الأربعة رؤساء أركان فروع القوات المسلحة الأمريكية ، وكذلك مستشار الرئيس للأمن القومى ومدير وكالة المخابرات المركزية ومدير وكالة الأمن الدفاعى ، ومدير وكالة الأمن القومى .. هم جميعا ألاعيب في أيدى كلينتون أو أنهم جميعا يقبلون الاقدام على عمليات عسكرية لتحقيق هدف تخفيف وطأة الهجوم السياسي والدستورى على الرئيس.

والواقع أن هذه النظرية ليست سوى جزء من اللعبة فى الصراع السياسى الداخلي .. وحينما يتم الترويج لها فانه يؤدى إلى إخفاء الحقيقة الأهم .وهى أن كلا من طرفي الصراع الداخلى متواطئان فى خداع الرأى العام الأمريكى .من ناحية لأن الجمهوريين لا يعارضون الهجوم علي العراق. أنهم -فى الواقع -يريدونه أكثر شراسة ويطالبون بأن لا يقصر عن هدف الاطاحة بنظام **صدام حسين** ..حتى لو اقتضى ذلك هدم بغداد كلها فوق رأسه .**من ناحية أخرى لأن الرئيس الديمقراطى والكونجرس الجمهورى يتجاهلان معارضة غالبية الشعب الأمريكى استخدام القوة ضد**

الشعب العراقي .ومن ناحية ثالثة لأن الطرفين على ما بينهما من خصومه -يلبيان مطالب اسرائيل بالنسبة للعراق . **ويستندان إلى معلومات المخابرات الاسرائيلية فى الاتهامات الموجهة إلى العراق بشأن برامج «أسلحة التدمير الشامل».**

هكذا ظهرت مرحلة جديدة من التشويش والالتباس على الأمريكيين حينما وجدت أغلبيتهم نفسها تؤيد الرئيس كلينتون فى معركته الداخلية ضد الجمهوريين، وتعارضه وتتظاهر ضده فى معركته الخارجية.

فى هذه المرحلة التى استخدمت فيها تكنولوجيا «الشاشة المنقسمة» إعلاميا ليستطيع الأمريكيون متابعة المعركتين معا والتى ساهمت فى زيادة التشويش وحرمت الأمريكيين فى الحقيقة من متابعة واعية وفاهمة لأى من الموضوعين الخطرين ،**كانت الحقيقة الواضحة ملكا للنشطين السياسيين الذين لا تربطهم مصالح بالقوتين المتصارعتين على السلطة فى النظام الأمريكى .. لأولئك الذين يرون أن معركة محاكمة الرئيس ومعركة الاصطدام العسكرى بالعراق كلها شواهد على أن النظام الأمريكى يتراجع عن خطوط الديمقراطية التى اعتبرها دائما الخطوط القصوى التى تفوق كل الديمقراطيات الأخرى**.. فى الوقت نفسه الذى لا يريد فيه أن يتراجع عن سياسات الهيمنة التى كانت طابع سلوكه الدولى طوال حقبة الحرب الباردة.

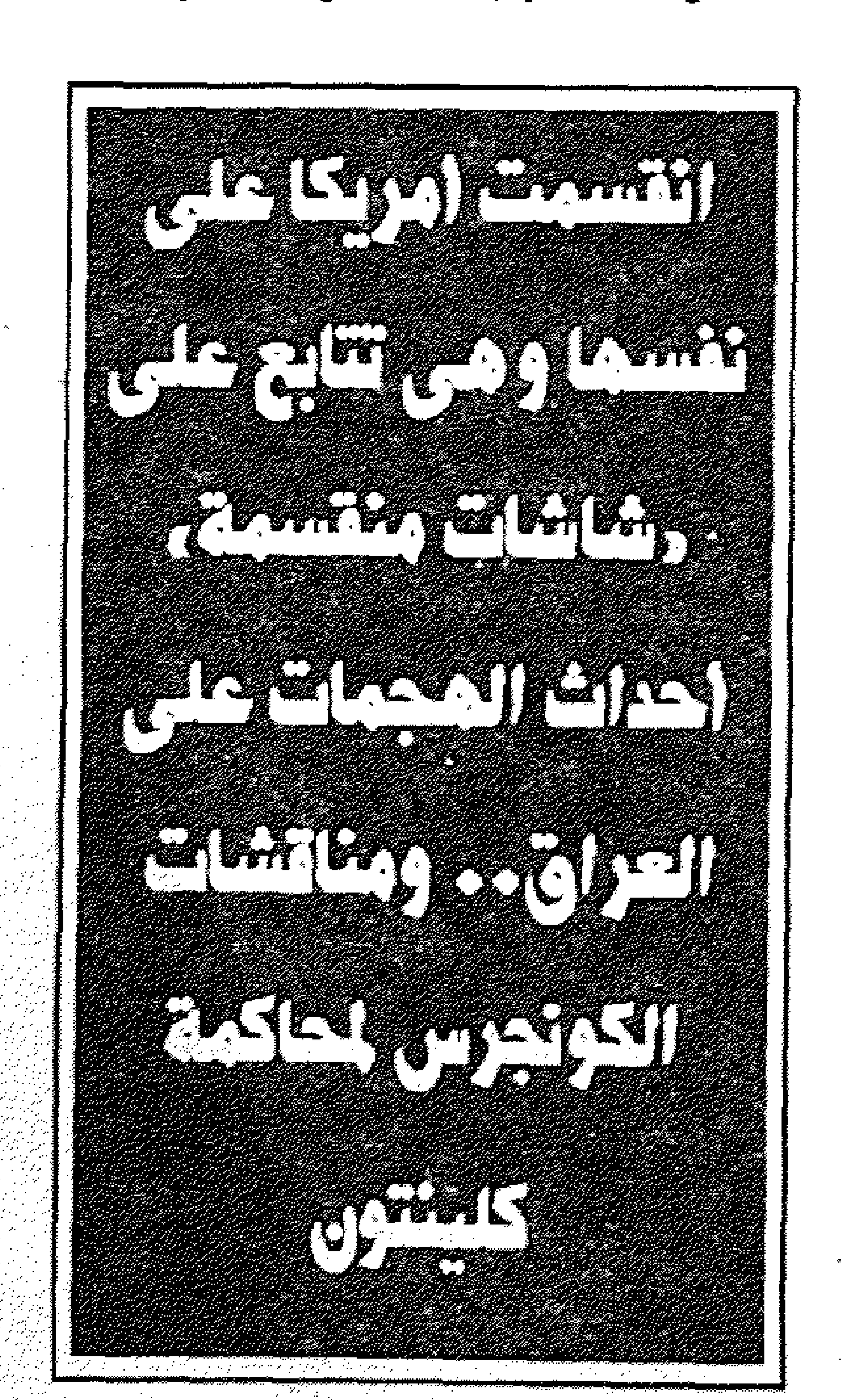
وحدها **«المعارضة الحقيقية»** الامريكية للنظام الأمريكى -وقد اثبتت الأحداث أن الجمهوريين ليسوا سوى معارضين للرأى العام الأمريكى ، وأن الديمقراطيين فى اللحظات الحاسمة مثل قرار الحرب يصبحون مثلهم سواء كانوا هم السلطة أهم المعارضة -أعلنت أن الولايات المتحدة لا تملك الشرعية الدولية التى تسمح لها بالقيام بعمليات عسكرية ضد العراق . وأن ما تطبقه السياسات الأمريكية ضد الشعب العراقى من العقوبات إلى الهجمات الصاروخية والجوية هو من قبيل جرائم الحرب.

وحدهم الذين خرجوا فى عشرات من المدن الأمريكية بمظاهرات عدت بالمئات يحتجون على العدوان على الشعب العراقى بأمطار مدنه ومنشآته بمئات من **صواريخ كروز (التى يتكلف الواحد منها مليون دولار)** هم الذين يشهد لهم بوضوح الرؤية . خطبهم ولافتاتهم نبهت من يمكن أن يتنبه وسط الصخب السياسى والتفجيرات العسكرية إلى أن التأييد الوحيد الصريح للعمليات الهجومية الأمريكية جاء من بريطانيا «الدولة ذات الماضى الاستعمارى فى المنطقة» .. الأمر


آثار العدوان الأمريكى فى تكريت

الذى لا يمكن أن تخفى دلالته على أحد.

نبهت خطبهم ومنشوراتهم وبياناتهم إلى أن «البنتاجون» يستخدم أكثر الأسلحة تطورا ضد بلد سبق إضعافه إلى أقصى الحدود وافقار شعبه إلى حد أنه لا يستطيع أن يردعلى ما يتعرض له ،وإلى أن قرار كلينتون بالهجوم يلقى تأييد الجمهوريين وتأييد الجنرالات وباقى أركان النظام من كبار رجال الأعمال .. فضلا عن التأيد الضمنى **المكتوم من دول الخليج النفطية العربية**، التى أباحت أراضيها ومياهها وقواعدها للأساطيل الأمريكية والقاذفات التى تهاجم العراق **.ويبدو من المستحيل إغفال حقيقة أن المظاهرات ضد الهجمات الأمريكية البريطانية**


انقسمت امريكا على نفسها وهى تتابع على «شاشات منقسمة» احداث الهجمات على العراق.. ومناقشات الكونجرس لمحاكمة كلينتون

على العراق كانت أقوى وأوضح من المعارضة العربية كلها .. حتى وإن قلنا إن كلها عجزت عن التأثير على مجرى الأحداث.

بل ان مجرد خروج المظاهرات الأمريكية ضد الهجوم على العراق كانت له دلالة خاصة فى هذا الوقت.

لقد تظاهر الأمريكيون ضد العدوان العسكرى على العراق على نطاق أوسع كثيرا من تظاهرهم ضد هجوم الجمهوريين على كلينتون .. هذا اذا وصفنا الحالات القليلة من التجمعات التى قام بها بعض القادة الأمريكيين (**مثل جيسى جاكسون** الزعيم الاسود وبعض منظمات السود والمنظمات النسائية) لاعلان تأييدهم لكلينتون مظاهرات بالمعنى الدقيق للكلمة . وهذه أيضا ظاهرة لها دلالتها على طبيعة فهم النشطين الحركيين فى الحياة السياسية الأمريكية لأولويات الصراع وحقائقه، وهى أن المؤسسة السياسية الرأسمالية فى الولايات المتحدة تدفن خلافاتها فى أعمق الأعماق حتى فى ذروة الأزمات والصراعات الداخلية بين مكوناتها حينما تتخذ قرارا بالتحرك العسكرى الخارجى **.وهو قرار لا يتخذه فى الواقع إلا أباطرة النفط والصناعات الحربية والبنوك الكبرى ،بما لهم من هيمنة على جناحى الحكم فى أمريكا (البيت الأبيض والكونجرس) وعلى أنظمة الحكم فى البلاد العربية ،وبالأخص النفطية فى الخليج.**

والذين يعون أولوية النضال ضد سياسة العدوان العسكرى الأمريكية فى الخارج -كما فى حالة العراق-على أولوية النضال ضد الصراعات الحزبية أو العقائدية بين الجمهوريين والديمقراطيين أو بين المحافظين والليبراليين ، لا يولون أهمية كبيرة لنظريات من نوع القول بأن مهاجمة العراق فى لحظة زمنية معينة هى خطة يستفيد منها كلينتون فى مواجهة ضغوط اليمين الجمهورى ،من

مظاهرات الأمريكيين ضد العدوان أكبر من مظاهرتهم دفاعا عن كلينتون؟

ناحية لأن هذه النظرية إن صحت أو لم تصح لا تنفى حقيقة أن **الطبقة الحاكمة أو النخبة الحاكمة الأمريكية تستخدم الصراعات الخارجية -كما فعلت من قبل مئات المرات- لتبرير سياساتها فى الداخل وأحيانا لتبرير وجودها** . ومن ناحية أخرى فانه حتى وان لم يكن كلينتون قد حدد بنفسه توقيت الهجوم فان هذا التوقيت كان فرصة لمحاولة جمع الشمل الأمريكى .وهو الشعار نفسه الذى لجأ إليه كلينتون لحظة اعلان نهاية عملية «**ثعلب الصحراء**» ضد العراق.

انما الأهم أن عملية ثعلب الصحراء لم تكن تغطية على الصراع السياسى الداخلى وربما كانت تغطية على فشل أمريكا فى أن تكون لها سياسة ايجابية وبناءة وفاعلة تجاه العراق . لقد ظنت ادارة كلينتون أن بامكانها الهجوم على العراق وسط الصخب الذى أحاط بزيارة الرئيس الأمريكى لغزة وخطابه أمام المجالس الفلسطينية .ومن المؤكد أنه كان أول من فوجئ من الأمريكيين بأن **أول المظاهرات ضد العدوان الأمريكى على العراق كانت من جماهير الضفة الغربية وغزة ،من الفلسطينيين الذين قال إنه سعد كثيرا بحرارة استقبالهم له قبل ذلك بأيام.**

ولم يكن أدل على فشل المحاولة لتغطية عجز أمريكا عن وضع سياسة ايجابية وفعالة بالنسبة للعراق من أن **هذا الهجوم قد أدى- ضمن ما أدى إليه- إلى دفعة قوية للوراء لمخطط ادارة كلينتون نفسها بالنسبة لعملية السلام فى الشرق الأوسط** ،بالنسبة للسلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين، وبالنسبة للجهود الرامية إلى إحياء المحادثات على المسارين السورى واللبنانى مع إسرائيل.

هل يمكن أن تكون ادارة كلينتون قد حسبت حساب هذه النتائج قبل أن تصدر الأوامر بشن هذه الهجمات؟ وسواء **كانت قد** حسبت أو لم تحسب فإن **الذين قرروا ضرب العراق لا تهمهم عملية السلام فى شئ**. إنهم المستفيدون دوما من استمرار فرض العقوبات على العراق . وربما يكونون أيضا مستفيدين من تعثر جهود إدارة **كلينتون على طول الخط**.

يستفيد أصحاب القرار من زيادة هامشية الأمم المتحدة .ربما كانت هذه نقطة خلاف بين الولايات المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة -كما قال **كوفى عنان** نفسه قبل أيام معدودة من بدء الهجوم الأمريكى على العراق- لكنها ليست نقطة خلاف بين **كلينتون** وخصومه السياسيين .فالطرفان مستعدان دائما للاغارة على دور الأمم المتحدة عند أول بادرة يظهر فيها أن للمنظمة الدولية أو أعضائها رأياً يخالف السياسة الأمريكية.

ولقد أجمعت دوائر الأمم المتحدة خلال الأسابيع الماضية - السابقة على الهجوم الأمريكى-والتى ساد فيها تقدير بأن هذا الهجوم تقرر وحتمى ومسألة وقت لا أكثر ،على أن أول ضحايا الغارات الصاروخية على العراق سيكون نظام التفتيش الدولى نفسه على أسلحة التدمير الشامل فى العراق.. الذى اتخذت واشنطن من تقريره الأخير ذريعة لشن هجومها .والآن يبدو أن نهاية لجنة التفتيش الدولية(**الأونسكوم**) أصبحت حقيقة تسلم بها الادارة الأمريكية نفسها.

وتتأكد حقيقة تهميش دور الأمم المتحدة ونهاية دور لجنة التفتيش الدولية من حرص واشنطن الكامل على أن تبقى الباب مفتوحا لمزيد من الهجمات على العراق دون العودة إلى الأمم المتحدة ،وبصرف النظر عن معارضة ثلاث من الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن هى روسيا والصين وفرنسا .ولقد أصاب اضطراب شديد علاقة الولايات المتحدة بروسيا والصين وفرنسا نتيجة لهذا الهجوم -وبالأخص روسيا التى سحبت سفيرها فى واشنطن .(**وهو إجراء لم تتخذه أى دولة عربية**) .وإذا رأت واشنطن مبررا لموجة هجوم جديدة ضد العراق فان وضع العلاقات الدولية لأمريكا بباقى دول العالم سيمر بأزمة أخطر.

فهل كانت هذه نتائج محسوبة من جانب إدارة كلينتون .. سواء كان هدف الهجوم على العراق مساعدة الرئيس الأمريكى فى محنته الداخلية ، أو كان تأكيد هيمنة الولايات المتحدة على منطقة الخليج، أو كان تأكيد أولوية دور أمريكا عالميا على دور الأمم المتحدة ، أو كان الحصول على ثمن زيارة كلينتون لمنطقة السلطة الفلسطينية التى اعتبرت تنازلا أمريكيا لا يقدر بثمن؟.

ما الذى حصلت عليه الولايات المتحدة نتيجة لعملية «ثعلب الصحراء» ومقابل ملايين الدولارات .. بل مئات الملايين من الدولارات التى انفقت فى الساعات السبعين التى استغرقتها الهجمات الصاروخية والجوية ،فضلا عن نفقات الاستعداد والاحتشاد المستمرة منذ عدة شهور؟.

إن الاجابة الوحيدة الممكنة على هذه التساؤلات تكمن فى حالة الالتباس والارتباك التى دخلها النظام الأمريكى فى السنوات الأخيرة ،والتى يبدو فيها فاقد التوازن على الرغم من كل الامكانيات والقوات التى يملكها سواء داخليا أو خارجيا.

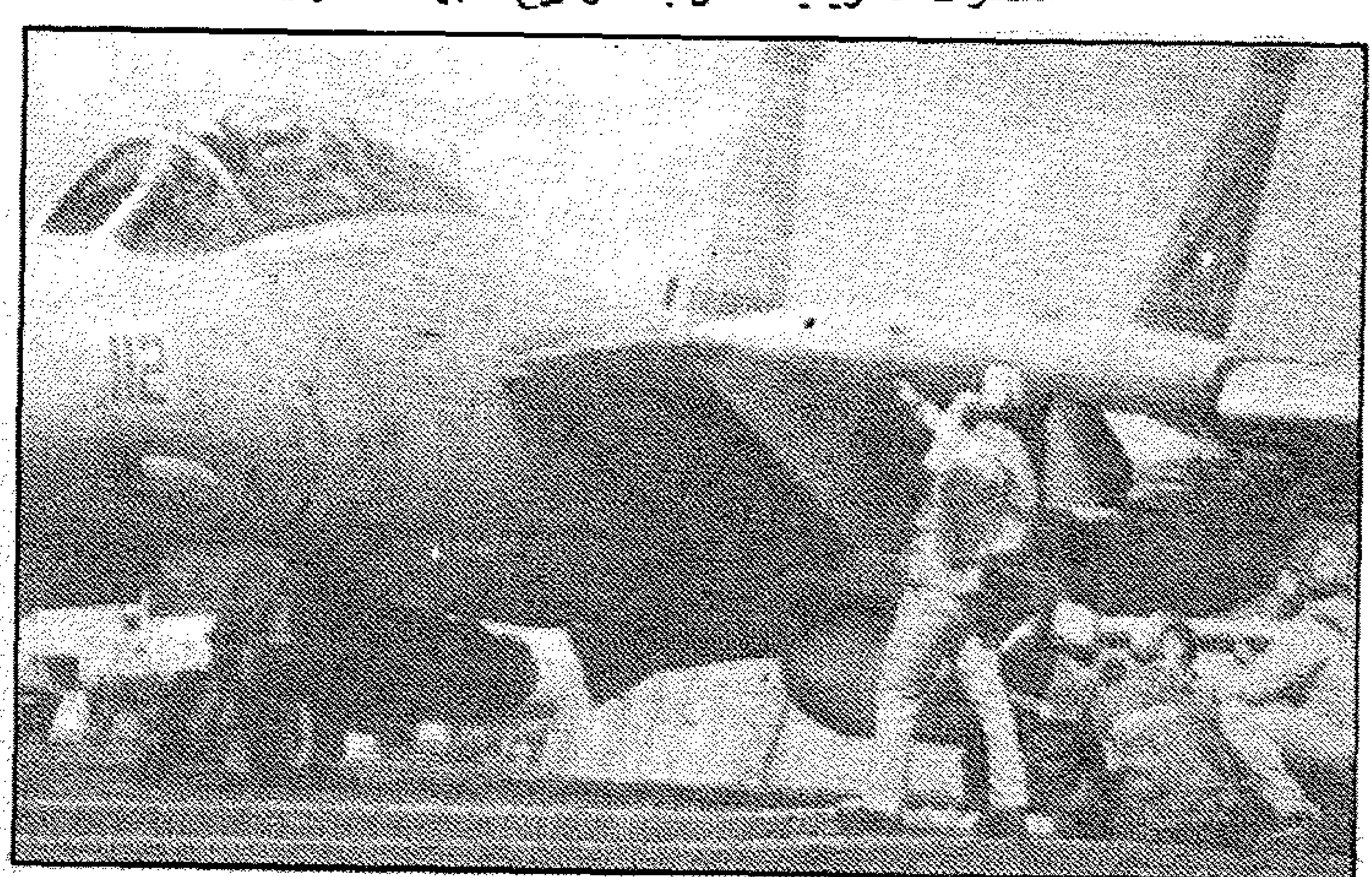
إن نظاما يتخبط داخليا إلى حد يعجز فيه عن إيجاد حل أو تسوية تتفق مع ما يريده الرأى العام وما عبر عنه بوضوح وبأغلبية كبيرة.. لابد أن يتخبط خارجيا بالدرجة نفسها وهو يتجاهل ما يريده الرأى العام وما عبر عنه بوضوح وبأغلبية كبيرة .وفى هذا الصدد نعنى الرأى العام الأمريكى ،وأيضا الرأى العام العالمى.

لقد أصبح النظام الأمريكى أقل قدرة مما كان فى أى وقت على إدراك الواقع -واقعه وواقع العالم الخارجى -وبالتالى عن ادراك حقيقة أنه نظام فى أزمة ، وأزمته مع نفسه هى انعكاس لازمته مع الشعب الأمريكى.

المشكلة ليست فى الصراع بين كلينتون والجمهوريين ،وليست فى صراع بين الولايات المتحدة والنظام العراقى.

المشكلة فى أساسها فى بروز ملامح الصراع بين النظام الأمريكى والنخبة المستفيدة منه من ناحية وغالبية الشعب الأمريكى من ناحية أخرى . وأول هذه الملامح فقدان الثقة بينهما.

الطائرات الأمريكية تحمل بالصواريخ تمهيدا للعدوان





الأمم المتحدة تطالب بانهاء التمييز ضد الألمان الشرقيين

كانت انتخابات الخريف الماضى بما جاءت به من تغيير فى الحكم درسا هاما لكافة القوى السياسية فى ألمانيا . وتكمن الأهمية الاستثنائية لاقتراع الشعب الألمانى فى ٢٧ سبتمبر من العام الماضى بالنسبة لما سبقها من انتخابات عامة فى كل تاريخ ألمانيا الاتحادية فى أنها **كانت أول انتخابات عامة تسقط التحالف الحاكم وتأتى بتحالف جديد فى الحكم.**

وتحليلات معاهد البحث المتخصصة وتلك التى كلفتها الأحزاب ، تسعى للكشف عن أسباب هزيمة تحالف المحافظين والأحرار ، ولفهم الدوافع التى حددت سلوك الناخبين . وسرعان ماغيرت الأحزاب التى خسرت المعركة الانتخابية وفقدت مقاعد الحكم من خطابها السياسى فى محاولة للتكيف مع المزاج السائد.

الحزب :مسيحى الديمقراطى سارع بتغيير قياداته دافعا بوجوه شابة إلى المقدمة ، ومعترفا بأخطاء فى تكتيكاته ، خاصة فى اهماله للحوار مع الاتحادات الاجتماعية والنقابية ومحاولة فرض نهجه دون اعتبار للمعارضة الشعبية . ولكن **خطابه لايجد قبولا شعبيا لأنه لازال سجين استراتيجيته النيوليبرالية كما تؤكد الصراعات المكشوفة فى صفوفه ومواقف كتلته البرلمانية.**

ومما يزعج هذا الحزب بشكل خاص أن تصويت سكان الشرق الألمانى الذين كانوا عماد نجاح **المستشار كول** لفترتين انتخابيتين متتاليتين حجبوا عنه أصواتهم هذه المرة وكان لهم دور حاسم فى اسقاطه وانجاح تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين والخضر .

وبالرغم من أن نتيجة الانتخابات حملت حزب الخضر إلى مقاعد الحكم إلا أن هذا الحزب لم يحصل سوى على نسبة ضئيلة من الأصوات فى الشرق وبهذا تبين فشله فى أن يمد جذوره إلى شرق الجديد من ألمانيا رغم جهود مضنية بذلها ، وبذلك **ظل الخضر حزبا غربيا** . هذه الصفة أطلقها أيضا **جراف لاميسدوف** أحد الزعماء التاريخيين **لحزب الأحرار** على حزبه الذى فشل فى الوصول إلى نسبة الخمسة بالمائة فى أى مقاطعة من مقاطعات الشرق.

وفى مقدمة أسباب تغير سلوك الناخبين حسب النتائج التى أعلنها محللو نتائج الانتخابات تأتى قضايا الوضع الاقتصادى والاجتماعى . وبعضها يشير لاحساس المواطنين فى الشرق بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية.

وبالفعل يمكن فهم تصويت الألمان الشرقيين فى الانتخابات الأخيرة بمثابة الرد المتأخر لملايين المواطنين الذى حاولت حكومة **المستشار كول** وأحزاب الغرب عموما والاعلام والإدارات الحكومية أن تنزع عنهم هويتهم الأمر الذى أحست أغلبيتهم بأنه **عقاب على ماضيها وعدم اعتراف بنتائج كدحهم طوال أربعين سنة. وقد وصل هذا العقاب لحرمان نحو مليون ونصف مواطن من العمل بتهمة ولائهم لدولة ألمانيا الديمقراطية** وطبق هذا على قطاع عريض من الشعب يمتد من مسئولى الدولة السابقة مرورا بعسكرييها ورجال أمنها ليصل إلى مدرسات ومدرسى التاريخ أو العلوم الاجتماعية فى المدارس الثانوية ومشرفات الأطفال فى منظمة الطلائع السابقة.

وقد صدرت أخيرا وثيقة عن احدى هيئات الأمم المتحدة **تطالب الحكومة الألمانية بالكف عن التمييز الموجه ضد الألمان الشرقيين.** ونوجز هنا مانشرته صحيفة **نويس دويتشلاند** اليومية (١٢/١٤) فى هذا الصدد.

لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هى هيئة شكلتها الأمم المتحدة سنة ١٩٨٥ لمراقبة احترام تنفيذ الدول لنصوص الاتفاقية الدولية لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد وقعت حتى الآن ١٣٨ دولة على الاتفاقية التى أبرمت عام ١٩٦٦.

طالبت اللجنة فى قرارها الذى أصدرته فى بداية ديسمبر الماضى الحكومة الألمانية بعقد" **مصالحة وطنية**" وجاء هذا القرار ردا على تقرير الحكومة الألمانية السابقة عام ١٩٩٧ والذى سبق أن انتقدته اللجنة لعدم صحته. وعبرت اللجنة عن" **انزعاجها" من أن" الذين كانوا يعملون فى القطاع العام فى مجال البحث والتكنولوجيا فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة بما فيهم مدرسين وعلماء وخبراء آخرين لم يعد توظيف سوى ١٢ بالمائة منهم فقط بعد وحدة ألمانيا وظلت البقية بلا عمل وبلا تعويض مناسب أو ترتيب تقاعد مرضى.**

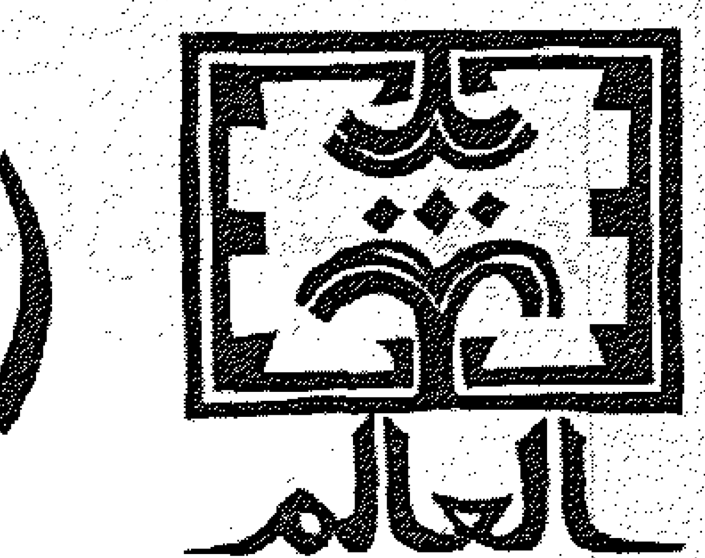
اللجنة التى تتشكل من ١٨ دولة ومنها ألمانيا ، وشريكيها فى الاتحاد الأوروبى وحلف الناتو أسبانيا وفرنسا ، سجلت فى تقريرها" **خشيتها من أن غالبية الذين مسهم هذا الوضع قد استبعدوا من مناصبهم خرقا للبند الثانى من المادة الثانية للاتفاقية لأسباب سياسية وليس لأسباب مهنية أو اقتصادية**". ولهذا تطالب اللجنة حكومة ألمانيا الاتحادية بصفتها دولة منضمة للاتفاقية بأن تضمن تعويض موظفى القطاع العام من المتخصصين والعلماء الذين كانوا مرتبطين بألمانيا الديمقراطية السابقة وأن تضمن أن يكون هذا التعويض مناسبا وعادلا بمعنى أن يمكن من دمج أكبر عدد منهم فى الحياة العادية فى ألمانيا وأن(أو أن) يقدم لهم تعويضا عادلا أو أن يعرض عليهم تقاعدا مرضيا".

وبايجاز تسجل الهيئة التابعة للأمم المتحدة أن **ماتستوجبه الاتفاقية من" الاتحاد الكامل بين شرق وغرب ألمانيا لم يتحقق إلا بشكل جزئى رغم الجهود الحازمة لتحقيق هذا الهدف".** وتلاحظ اللجنة كاتجاه ايجابى تغيرا سياسيا واضحا" فى ظل الحكومة الألمانية الجديدة والذى يمكن أن يؤدى إلى التحقيق الأفضل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل أكمل وخاصة بما يفيد المقاطعات الجديدة(الشرقية) وأن يضيق من الهوة الاقتصادية التى لازالت قائمة بين المقاطعات القديمة (الغرب) والجديدة(الشرق).

وتنتقد اللجنة فى توصياتها أن **العهد الدولى حول حقوق الانسان لايجد اعتبار كافيا فى النظام الحقوقى الألمانى وأن البطالة مستفحلة فى ألمانيا وأن نسبتها فى الشرق تساوى ضعف النسبة فى الغرب وأن النساء والأجانب هم أكثر ضحاياها.**

رسالة ألمانيا

نبيل يعقوب



روسيا .. مرة أخرى

رسالة موسكو

أحمد الخميسى

عندما سافرت إلى روسيا للدراسة كانت روسيا فى خيالى ثلوجا بيضاء وزحافات فى الجليد ورجالا يرتدون القلنسوات الدافئة ومنافى فى سيبيريا ومقاصل ، وثورة بدلت وجه الحياة وحفرت من بعدها عباراتها فى الذاكرة: « **الأمس مبكرا ، وغدا متأخرا ، وإما أن تقع الثورة اليوم أو لا** ». وكانت روسيا شذرات صور مقتطعة من روايات **جوركى** وقصص **تشيخوف والفلاحين من جوجول وتولستوى.**

وكانت الشخصيات الروسية كثيرا ما تنتحر أو تندفع إلى الرصاص فى محاولات لاغتيال القياصرة أو تغرق يأسها وندمها فى الخمر وقرب شموع الكنائس أو تعلو فوق كل شئ، لكنها فى كل الأحوال شخصيات « **أيديولوجية** » ذات مشروع لتغيير العالم والصدام معه وضده ومن أجله .

وجميع حوادث الاغتيال والانتحار فى روايات **دستيوفسكى**-كما لاحظ **ايجور فوليجين**-تكاد أن تكون حوادث أيديولوجية. مثلما قالت خلال محاكمتها **فيرا زاسوليتش** التى أطلقت النار على مدير شرطة فى **بطرسبورج** لانه عذب شخصا معتقلا :« **أردت أن أبين بذلك أنه لا يجوز لأحد أن يهين انسانا بمثل هذا الايمان العميق بالافلات من العقاب** ». وقد دافعت هذه الشابة ليس عن خطيبها أو زوجها ولكن عن شخص لا تعرفه إطلاقا فالمسألة بالنسبة لها دفاع عن مبدأ ، عن أنه « لا يجوز لأحد أن يهين إنسانا ».

وكان شئ ما بنفسى يستجيب بعمق لذلك التطرف: إما لميول باطنية مرتبطة بعمرى حينذاك ، أو لطريقة فى التفكير ولدت بها . وكانت الشخصية الروسية أكثر من أى شئ آخر- هى سبب انجذابى الباطنى إلى ذلك البلد. **ولكننى لم ألتق بتلك الشخصية إلا متأخرا عندما سقطت الدولة السوفيتية وبرزت التناقضات الروسية بعنف إلى سطح الحياة** وعادت روسيا من جديد إلى الطاحونة القديمة التى لم يتوقف دورانها فى العالم.

ومن قرية نائية فى مقاطعة ليبتسك الروسية برزت الشخصية الروسية عندما قام عجوز تجاوز الستين بسكب البنزين على نفسه وإضرام النار فى جسده محتجا على محاولات قصف العراق فى فبراير هذا العام. كان هو الآخر « يدافع عن مبدأ » و« أراد أن يبين أنه » **لا يجوز لأحد أن يهين شعبا بمثل هذا الايمان العميق بالافلات من العقاب.**

وكانت نسبة المواليد فى روسيا -مع بداية سنوات الاصلاحات الرأسمالية -تقل بنحو مليون نسمة سنويا مما دفع الكاتب الكبير الكسندر سولجينتسين للتساءل: « هل كانت روسيا تفقد ثمانية مليون نسمة لو أنها دخلت حربا أهلية؟ » ،وهو ما أكده مؤخرا **فيكتور اليوخين** فى تقريره للجنة إقالة **يلتسين** متهما إياه بالابادة العرقية للشعب الروسى.**وخلال هذه المشاق كانت تلوح الوجوه الروسية** مثل بيوتر الأديب الذى يرتزق من توصيل العابرين بسيارته ثم يعكف على القراءة بما توفر له من روبلات فى غرفة مهملة قذرة ويكتب كل يوم دون أمل فى نشر شئ.

ومثل المدرسة التى سقطت ميتة من شدة الجوع أمام تلاميذها فى أوليانوفسك دون أن يفارقها شعورها بأن عليها أن« تعلم الأولاد » بغض النظر عما إن كانوا يدفعون راتبها أم لا .كانت هى الأخرى « تدافع عن مبدأ ».

ومثل الاكاديمى الروسى « **نيتشايف** رئيس مركز الأبحاث النووية الذى أطلق النار على نفسه فى ٣٠ أكتوبر ٩٦ احتجاجا أخيرا على ازدراء الدولة للعلماء وتجويعهم ولم يترك سوى قصاصة ورق كتب « **إن الحياة مستحيلة على هذا النحو** » **،ولم يكن نتيشايف يدافع عن أبنائه أو نفسه ولكنه كان يدافع عن مبدأ ، ولم يكن عبثا أن يقول الكاتب العملاق أنطون تشيخوف :« إن الانسان هو ما يثق به** ».

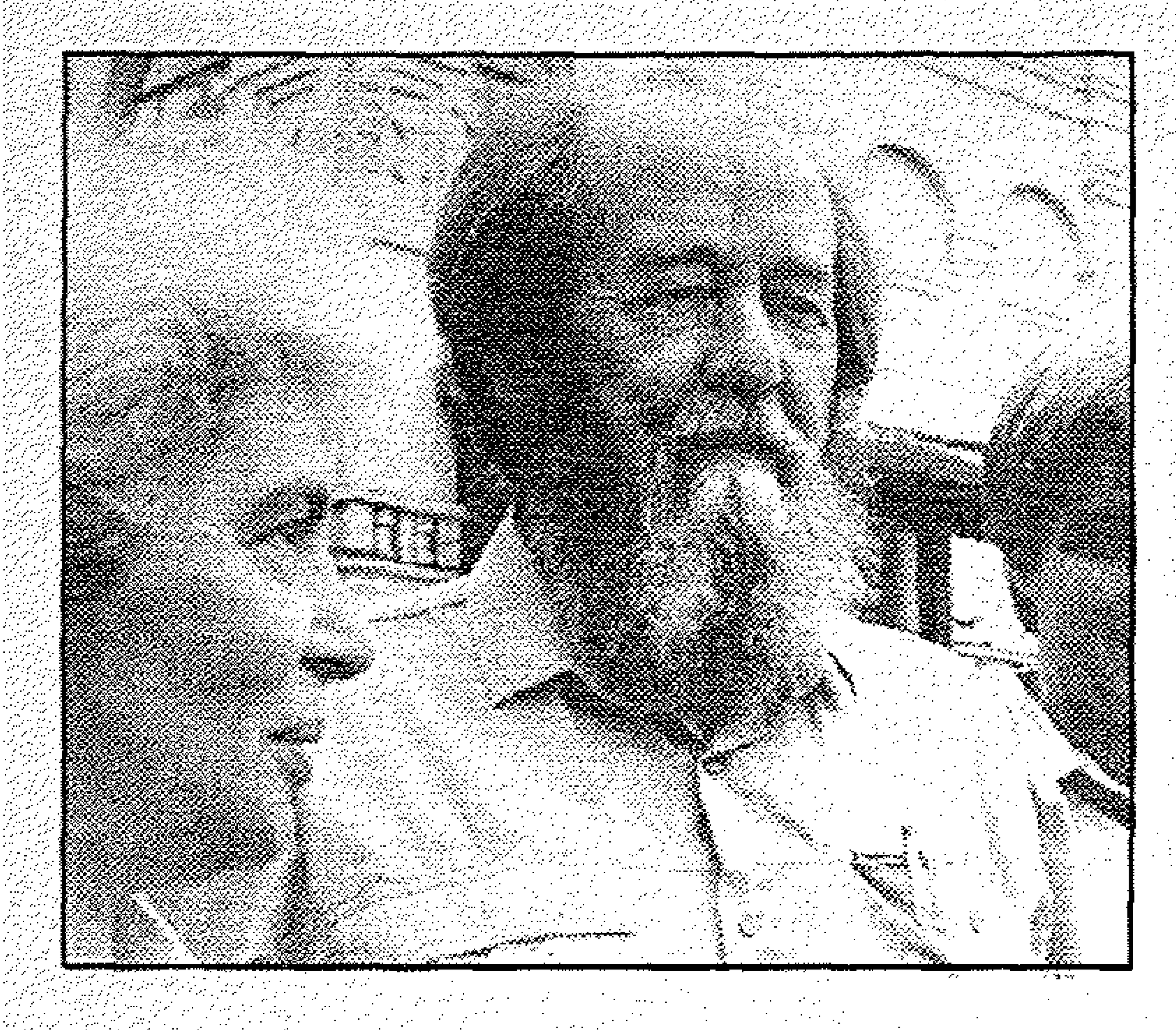
وخلال سنوات طوال فى روسيا أدركت بعمق أن الانسان الروسى يختلف كثيرا بل وكثيرا جدا عن نظيره الأوروبى الألمانى والفرنسى والانجليزى..

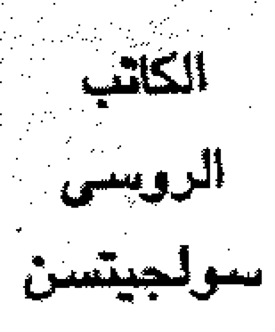
فالشخصية الروسية ثمرة شديدة الخصوصية لالتحام شديد الخصوصية بين الشرق والغرب ،ولهذا لم يكن محض مصادفة ذلك الالحاح الشديد على فكرة الأورو- أسيوية . أى أن الحضارة الروسية نتاج التفاعل الأوروبى -الآسيوى ، والمسيحى الاسلامى .وهى علاقة بدأت منذ القرن السابع عندما هبطت أولى السفن العربية في مياه **دير بنت فى داغستان** ، ثم مع مرحلة **ابن فضلان** إلى ضفاف الفولجا وتبشيره بالاسلام فى القرن العاشر. وقد كادت روسيا بأكملها أن تقبل الاسلام قبل أن تعتنق المسيحية عام ٩٨٨ ميلادية، لولا أنهم قالوا للقيصر حينذاك أن الاسلام يحرم الخمر فتوقف قائلا إن نبذ الخمر أمر فوق طاقة الشعب الروسى.

وفى أواسط القرن ١٥ قام برحلة إلى القاهرة التاجر **فاسيلى** من كييف **والكاهن فرسنوفى** من سمولينسك وكتب الأول يقول: إن مدينة القاهرة كبيرة جدا وفيها ١٤ ألف شارع وفى كل شارع بوابتان وحارسان يشعلان الفوانيس وفى كل شارع سوق كبيرة «وكانت **تلك أولى الصور المصرية التى انتقلت إلى الوعى الروس**. وقد تبددت التصورات الروسية الغامضة عن مصر شيئا فشيئا مع النهضة التى حركها **بطرس الأول** وفتحه الطرق البحرية التى أنشأت علاقات روسيا بالعالم.

وعام ١٨٣٨ استدعى **محمد على المقدم** الروسى كوفاليفسكى إلى قصره وأهداه علبة نشوق من الذهب الخالص بأمل التعرف إلى أحدث الطرق الروسية فى استخلاص الذهب من الشوائب .وفى أكتوبر ١٨٤٥ وصل إلى روسيا أول مبعوثين موفدين لدراسة علم التعدين وهما : **على محمد وإيليا داشورى** اللذين كانا يتقنان الفرنسية والالمانية وأقام الاثنان وراء جبال الأورال فى الصقيع الروسى حيث تنخفض درجة الحرارة إلى أقل من الخمسين تحت الصفر وظلا هناك يتعلمان بصبر أثار دهشة الروس حتى مايو ١٨٤٨ وكانت تلك أول بعثه مصرية إلى روسيا .

وفى ديسمبر ١٨٤٧ وصلت أول بعثه تعدين روسية إلى الاسكندرية وفى يناير ٤٨





الكاتب
الروسي
سولجيتسن

غادرت بالمراكب والجمال إلى أعالي النيل لمساعدة مصر في البحث عن الذهب.**ولم يفسد هذه العلاقات تلك الحروب الروسية التركية التي تصادمت فيها مصر وروسيا كحرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦** ، لأن القوات المصرية شاركت في الحرب تحت العمامة العثمانية ،حيث كان على الفيلق العسكري المصري المؤلف من خمسة عشر ألف جندي وضابط مصري أن يحمي مع الأتراك ميناء يفباتوريا «بناء على طلب الباب العالي.

وما زال تراب القرم يواري الالاف من الجنود المصريين الذين سقطوا في الحرب .

وفيما بعد شاركت مصر إلى جانب تركيا ١٨٧٧- ١٨٧٨ في حرب البلقان بخمسة عشر ألف آخرين .والغريب في الأمر أن المصريين الذين وقعوا في الأسر الروسي قد تذكروا فيما بعد بود صادق «**تلك الأماكن الغريبة**» التي شاهدوها في روسيا الشاسعة .وفي كتابه «حول العالم» يؤكد المستشرق الروسي يليسييف الذي زار مصر قبل وبعد الاحتلال الانجليزي **أن المصريين تعرفوا إلى الشعب الروسي من خلال تجربة الأسر عندما جرب**:«مئات الالاف من المسلمين الأسرى بشاشة وحسن ضيافة الروس»، وأنه «**عندما قصفت القوات الانجليزية الاسكندرية وشرع العامة في ضرب كل أوروبي في الشوارع فإن كلمة واحدة هي«أنا موسكوفي» كانت كافية لإنقاذ صاحبها.**

وانتعشت العلاقات بين البلدين مع تشغيل قناة السويس في ١٨٦٩ وإنشاء أول خط ملاحة مباشر بين أوديسا وإسكندرية.أما الحروب الماضية فلم تترك أثرا عميقا لأن مصر خاضتها مرغمة ،الأكثر من ذلك أن الخارجية الروسية نصحت عام ١٨٧٨ القنصل الروسي في مصر **إيفان ليكس** بأن ينقل لعلم الخديوي أنه بغض النظر عن الشكل غير المقبول للتحرك المصري فإن حكومة القيصر ستظل تنظر بتعاطف إلى مصالح مصر.

ومع عقد أول اتفاقية تجارية مصرية- روسية في مارس ١٩٠٩ شغلت روسيا المكان السادس في الميزان التجاري المصري قبل عام ١٩٤٠ وعام ١٨٨٨ زار **عباس حلمي** بطرسبورج ومعه شقيقه **محمد علي** ،بينما مر **أنطون تشيخوف** فيما بعد على مياه قناة السويس خلال عودته من سخالين إلى روسيا.

،كما قام الكاتبان العملاقان **ايفان بونين وأندريه بيلي** وغيرهما بزيارات لمصر.

، وفي نوفمبر ١٨٩٠ زار ابنا القيصر الكسندر الثالث مصر للاستمتاع بالطقس الدافئ ومشاهدة الآثار.

وقد أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ زمن بعيد ولم تنقطع الا لفترة بسبب حروب القرم ثم استؤنفت في سبتمبر ١٨٧٧ ، وتوقفت لفترة أخرى طويلة منذ ١٩١٧ حتى استؤنفت من جديد في ٢٦ أغسطس عام ١٩٤٣. ووجدت مصر وروسيا نفسيهما في خندق واحد خلال الحرب ضد النازية الألمانية .وفي وقت لاحق ذكر **جمال عبد الناصر** أن حادثة اقتحام الاسرائيليين لغزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ كانت بداية لتحول كبير في العلاقات مع روسيا قائلا إنه وجد نفسه عاجزاً عن الحصول على سلاح لصد العدوان الاسرائيلي المستمر وكان لابد من البحث عن طريق آخر لتسليح الجيش المصري.

وفي سبتمبر ١٩٥٩ اتفقت القاهرة وموسكو على صفقة الأسلحة التي اشتهرت ب« **صفقة الأسلحة التشيكية**»، وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر -نوفمبر ١٩٥٦ لم يكتف الاتحاد السوفيتي حينذاك بإنذاره الشهير، فقد ترافق الانذار بوصول وحدات عسكرية روسية إلى الاسكندرية في ذلك الوقت ولكن بالزي الرسمي للجيش البولندي . وأدي ذلك الموقف إلى إبرام عدة اتفاقيات عسكرية لاحقة عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٣ .

وحينما فقدت مصر ثلثي طائراتها المقاتلة في حرب ١٩٦٧ وثمانمائة دبابة من أصل ألف أقام الاتحاد السوفيتي في ٩ يونيه ٦٧ جسرا جويا وبحريا مع مصر ،وعام ١٩٦٩ تسلمت مصر من الأسلحة أكثر من كل ما تسلمته على امتداد سنوات التعاون العسكري ما بين ١٩٥٥- ١٩٦٧ ،وهي السنوات التي شد فيها الاتحاد السوفيتي أزر الجيش المصري بورش الكوادر والاصلاحات ليجعله جيشا عصريا علاوة على بناء السد العالي ومصانع الحديد والصلب والأساس لصناعات التعدين والبترول والأسمنت .

وفي ٢٢ يناير ١٩٧٠ وصل **عبد الناصر** في زيارة سرية إلى موسكو .وكان مريضا ومنهكا ومعذبا بالرغبة في تحرير بلاده . وطلب من السوفييت نقل صواريخ سام -٣ إلى مصر مع خبراء لتدريب المصريين عليها. وأدى ذلك الطلب لنشوب نقاش حاد بين وزير الدفاع **جريتشنكو والكسي كوسيجين** رئيس الوزراء حتى احتد عليهما **بريجنيف** قائلا: «**كفى نقاشا ،إن علينا أن نتخذ قرارا حاسما**». وكان القرار لصالح العلاقة بين الشعبين.

وتم الاتفاق على إرسال خمسة عشر ألف ضابط وجندي سوفيتي إلى مصر ومعدات عسكرية وشبكة دفاع جوي .وبدأت العملية التي أطلق عليها في موسكو اسما سريا هو «**القوقاز**» بعد **أن سقط في حرب الاستنزاف أربعون ضابطا وجنديا سوفيتيا أغلبهم من أبناء الشعب الروسي**، كانت الطائرات تنقل جثثهم إلى ذويهم بصمت دون الاعلان عن مصرعهم .واستشهد بعضهم داخل فرقة سلاح الصواريخ ،**كما استشهد في دهشور في الفرقة الميكانيكية السادسة ثلاثة مستشارين روس ومترجم عندما** رفضوا الانصياع لتحذيرات صفارات الانذار وواصلوا مهامهم. واستشهد أحدهم وهو يرفع ذراعه اليمنى مصدرا لأوامره بالهجوم على الطائرات الاسرائيلية ،وفيما بعد لم يستطع أقل من ثلاثة ضباط إعادة ذراعه إلى مكانها ليضعوه داخل نعشه.

وعندما أفكر في روسيا أفكر في روسيا هذه .وعندما أحس أني مدين لأحد -خلال سنوات إقامتي في روسيا- أحس أني مدين فقط لروسيا هذه .المجهولة الأسماء والصفات ، ولتلك الذراع الروسية التي لم تنحني وهي تشير في الجو إلى الطائرات الاسرائيلية ولتلك النفسية المليئة بالتناقضات والحرارة والتي يمكنها أن تفعل أي شئ «دفاعا عن مبدأ» ،ولأنه «لا يجوز أن يهين أحد إنسانا بمثل هذا الايمان العميق بالافلات من العقاب». هذه هي روسيا التي أحس بالأسف إذا ودعتها والتي أثق أنها ستقدم الكثير من أجل العالم والآخرين لأن البحث عن العدل سمة عميقة فيها.



قوى عاملة من نوع جديد تنشأ فى المرحلة الرأسمالية الراهنة

د. شريف حتاته

أدت المرحلة الحالية للتوسع الرأسمالى إلى خلق نظام اجتماعى يمتص فيه رأس المال كل عمليات الإنتاج، وإعادة الإنتاج، ففى ظله يصبح رأس المال ذا طابع اجتماعى شامل لأنه لايترك أى جزء من هذا المجتمع دون أن يستهلكه ويستغله لحسابه ما عدا ذلك الذى يقرر تهميشه نهائيا، وإخراجه من دائرة التراكم. **إنه يجد نفسه مضطرا إلى فرض منطقة، ووسائله فى التحكم على الانتاج الاجتماعى فى كل أنحاء المجتمع العالمى** حتى يتمكن من إيجاد وسائل جديدة اضافية لاستخراج فائض القيمة بحيث يواجه بها أزمته المزمنة.

لكن أثناء هذه العملية فانه يوسع باستمرار الأرضية التى تقف عليها القوى الاجتماعية المناهضة له. فعندما يصبح التحكم الرأسمالى عالميا، وموزعا على كل أجزاء، وأنحاء العالم وعندمايفرض نفسه على كل البشرية ليصبح قوة عليا مجردة، وهلامية، فان مواقع النضال تصبح هى أيضا موزعة على نطاق العالم، لاتنجو بقعة أرض من المعركة ضده والتى تصبح ذات طبيعة تتميز بالالتواء والتعقيد والسيولة المفرطة.

إن هذا الانتشار، والتناثر لمواقع الصراع يزداد عمقا، واتساعا نتيجة نظم الانتاج المرنة التى يفرضها التطور التكنولوجى ومايؤدى إليه من إشراك العاملين فى التصميم، والتخطيط للعمليات الانتاجية فى مرحلة مبكرة، **هكذا تقود إعادة صياغة البناء الرأسمالى إلى اعطاء العاملين قدرا من الوعى بقيمتهم الذاتية، المستقلة، تشجعهم على عدم الخضوع للسيطرة الرأسمالية**. وهذا الوعى يرتبط بموقعهم فى الانتاج، والخدمات بصرف النظر عن نمو وعيهم الطبقى. لذلك تنشأ ظروف أفضل ولو تقييم ذاتى معاد لرأس المال عند العاملين الذين ترتبط أعمالهم بالتكنولوجيا الحديثة.

ويجب أن يضع الدارسون الماركسيون هذه الظواهر فى الاعتبار حتى يدركوا أن هناك **قوى عاملة من نوع جديد تنشأ فى المرحلة الرأسمالية الراهنة**، وحتى يخضعوا هذه القوى العاملة للدراسة. كما أنه بظهور هذه القوى العاملة ذات الصفات الجديدة يحدث اندماجاً بين القوى السياسية، وعلاقات الانتاج ليصبح ذلك الفصل بين المواقع السياسية وأساليب ممارسة القوة السياسية، وبين القوة الاقتصادية الذى يمارسه بعض الماركسيون الجدد فى تحليلاتهم غير سليم على الأقل فى هذا المجال.

وربما يرى بعض المحللين بأن هذه القوى العاملة ذات الصفات الجديدة محصورة فى نطاق ضيق. والفكر الماركسى كان يرى دائما وحتى الآن أن علاقات الإنتاج الرأسمالى، وأساليبه هى التى خلقت الطبقة العاملة، وهى التى تعيد تشكيلها، وتضفى عليها صفات جديدة كلما تطورت وهذا صحيح. لكنه " لم يقلب الآية" يتنبه للعملية العكسية. لم ير، كيف أن الطبقة العاملة (أى العاملين) يغيرون فى أساليب، وعلاقات، بل وفى قوى الإنتاج بدورهم عن طريق الضغط المستمر والصراع الذى لم تتوقف عن خوضه لتقلل من غلواء، وجبروت رأس المال. أى بمعنى آخر الطبقة العاملة، والعاملين لهم دور مستمر، وفعال فى تحديد طريق تراكم رأس المال. والرأسمالية تغير باستمرار من علاقات الانتاج، وأساليبه لتواجه بها تقدم الوعى، والتنظيم العمالى خصوصا فى ظل العولمة التى أعطتها حرية حركة، وإمكانيات ضخمة فى التكيف المستمر.

الحديث عن " فك الارتباط" حديث غير واقعى

لذلك فان الحديث الذى شاع بين بعض مفكرى الماركسية الجديدة حول أن حل مشكلة الأطراف، أى بلاد العالم الثالث يعتمد أساسا على إحداث تغييرات فى الوضع السياسى فيه تجاهل للعلاقة الوثيقة بين السياسة والاقتصاد. **فقد تحدث تغييرات ديمقراطية هامة فى بلد من هذه البلاد، ومع ذلك يعجز عن حل مشاكله بسبب شبكة العلاقات الاقتصادية التى تربطه بالنظام الرأسمالى الدولى**. وهذا سيقودنا فيما بعد إلى مناقشة نظرية فك الارتباط فى الأطراف، باعتبارها الوسيلة لتحقيق التنمية المستقلة، والتخلص من قبضة رأس المال المالى والشركات العابرة للأوطان.

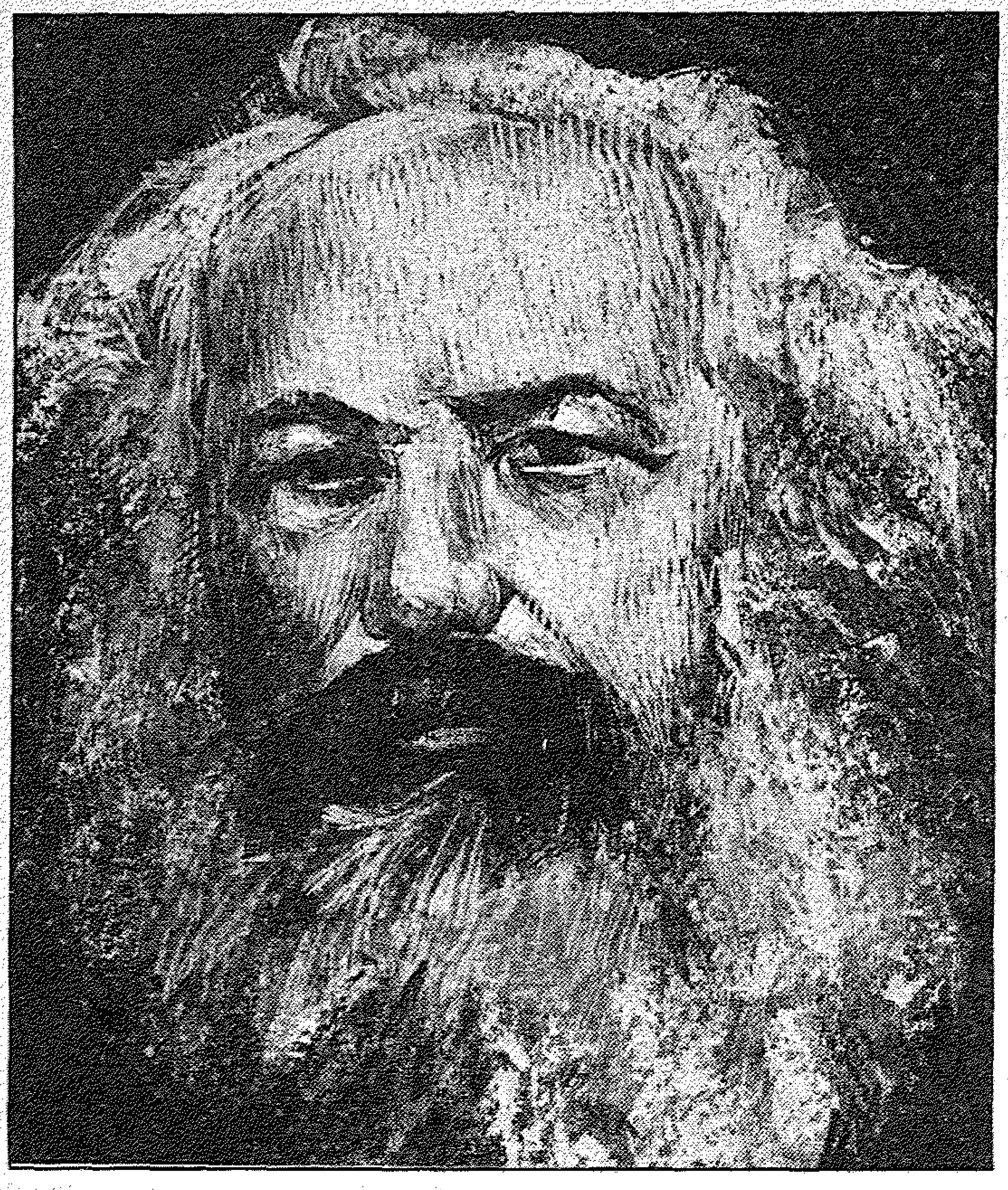
إعادة التفكير فى النظرة إلى المادية التاريخية

إن الرأسمالية شأنها شأن كل الأنظمة الاجتماعية التى عرفها التاريخ لاتتضمن فى ذاتها قدرة مطلقة، أو ضماناً لانهائياً للبقاء. إن استمرار النظام الرأسمالى حتى الآن ينبع من نجاحه فى عدم الوصول إلى تلك الحدود الفاصلة التى يصبح فيها بقاؤه أمرا مستحيلا أى من قدرته على صد تلك القوى التى لو اكتسبت الفعالية الاقتصادية والسياسية، والفكرية اللازمة تستطيع أن تقيم تكوينات اجتماعية بديلة للرأسمالية وهى تكوينات لها جذور، وأصول، وبدايات فى المجتمع الرأسمالى القائم. إنها تولد، وتنمو، وتتسع وتتدعم أو تتراجع حسب الصراع فيجب ألا نكون مثل من ينتظر النجاة من قوة خارجه. أى يجب ألا نكون من ذلك النوع" الماركسى" الذى ينتظر الظروف التى فيها يستطيع

المجتمع أن يتحرر من قبضة العولمة ، ومن هيمنة رأس المال المالى والشركات العابرة للأوطان .إن البشر هم الذين يخلقون هذه الظروف، ويقيمون التكوينات الاقتصادية والاجتماعية التى تفكك قبضة رأس المال . **وللماركسيين وغيرهم دور مهم مع العاملين والشباب والنساء ، والفلاحين ، والطبقات الوسطى فى الوصول بالمجتمع إلى الحدود التى لا تستطيع الرأسمالية العالمية فيها أن تستمر فى فرض هيمنتها على البشر ، وتسيير أمورهم.**

لذلك تسعى الرأسمالية المعاصرة دون توقف إلى إحباط كل محاولات دفعه نحو الاقتراب من الحدود الفاصلة لبقائه بفرض الإذعان على جميع طبقات ، وفئات الناس وهذا يتطلب من هؤلاء الناس أن يهتدوا إلى سياسات مضادة ، فعاله للحيلولة دون فرض هذا الاذعان لكن لايوجد شئ يحتم وصولها إلى هذه السياسات الفعالة . لاتوجد حتمية ، أو تطور آلى أو قوانين تاريخية تحتم وصول البشرية إلى التخلص من النظام الرأسمالى ، رغم أن الصراع مستمر. **إن التطور التاريخى يتوقف على فكر ، وفعل البشر ، على تطوير الماركسية ، ونضالاتها كجزء من جهود البشر** . لكن المادية التاريخية باعتبارها قانوناً حتمياً يؤدى بالضرورة إلى الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية مفهوم خاطئ يجب أن يتخلص منه الفكر الماركسى.

ومن هنا ضرورة إعادة التفكير فى مفهوم المادية التاريخية . فى المذهب الذى كان يقول إن العلاقات المادية للإنتاج هى التى تشكل الوعى ، والذى كان يجنح اذن إلى تقليل الدور الأساسى للفكر الجماعى ، والفردى . إلى نوع من القدرية فى الفكر ، وانتظار الظروف المادية التى يتولد عنها الوعى . أن نستبدل به طريقة أخرى فى رؤية العلاقة بين ماسمى بالبناء التحتى ، والبناء الفوقى . أن يكون منهجنا مبنياً على الإدراك المتزايد بأن الوعى الجماعى ، والفردى كلما تدعم يمكن أن يكون له التأثير الأول والأساسى فى بناء التشكيل المادى لعلاقات الانتاج الاجتماعى ، أى فى تغييره ومن شأن هذا أن يشحذ الجهد الإبداعى الذى نبذله فى فهم واقعنا ، والصراعات ، التى تحكمه ، وفى التصرف الفعال إزاءه . وهذا لايعنى الوقوع فى تفكير مثالى يفصل بين المادة والفكر ، ولايرى التفاعل المستمر بينهما ، ولكنه يعنى إعطاء الأولوية للفكر فى نضالنا ، وبذل الجهود اللازمة لتعميقه ، وتطويره بجهد مستمر.



كارل ماركس — بريشة ابراهيم الدسوقى

الدولة

تلجأ الرأسمالية فى صراعها للبقاء ، أى عدم الوصول إلى الحدود الفاصلة التى عندها تعجز عن الاستمرار ، تلجأ إلى الدولة . فالدولة هى التى ظلت تنظم تفاعل القوى الاجتماعية بحيث تطيل بقاء الرأسمالية ، وهيمنتها ، وهى تمارس دائما شيئا من الاستقلال عن الرأسمالية نفسها حتى تستطيع أن تقوم بهذه المهمة على نحو فعال . وفى بعض الأحيان ينشأ نوع من الانفصال بين رأس المال والسلطة بحيث لاتشجع الدولة على التراكم الرأسمالى ، وإنما تحد منه ، أو توجهه وجهه أخرى كما حدث فى مرحلة من مراحل الحكم فى مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وفى الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٥.

ومع تدعيم الطابع الرأسمالى العابر للأوطان يتقلص دور الدولة اقتصاديا واجتماعيا وتُتخذ العديد من القرارات بعيدا عنها ، أو تفرض عليها ، لتتحول مهمتها الأساسية نحو تسهيل نشاط رأس المال المالى والشركات الدولية ، وتمهيد الطريق أمامها ، وممارسة القمع حماية لمصالحها . لكن الدولة ، والبيروقراطية المرتبطة بها تقاوم هذا التطور ، وأحيانا تكون هذه المقاومة لصالح الجماهير ، وقطاعات منها ، وأحيانا تكون ضد مصالحها لأنها تخدم بقاء بيروقراطية متضخمة تحيا على الفساد ، وتتسلق شجرة الوطن كالنباتات الطفيلى . ونحن نشهد هذا الصراع فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى ، والخصخصة المطبقة الآن فى مصر.

وفى الوقت نفسه نظرا لطغيان الأقلية الرأسمالية المهيمنة على العالم ، واستشراء نفوذ ونشاط أولئك الذين يملكون مفاتيح المضاربة فى العملات ، والأوراق المالية ، أو الذين يسيطرون على الشركات المتعددة الجنسيات ذات القوة الاقتصادية الضخمة فى مجال البنوك ، والإعلام ، والإنتاج **تواجه الدولة مخاطر تهدد استقرار الكيان الوطنى ، وحياة طبقاته ، وفئاته المختلفة . لذلك تبدى الدولة مقاومة فى بعض الظروف خصوصا عندما تشتد الأزمة ، وتنذر بعواقب خطيرة . كما هو حادث فى هذه الفترة فى عدد من بلاد**

أربعة أخماس مدن العالم مهددة بالغرق سنة ٢٠٥٠

الأطراف ومنها مصر، وماليزيا، وغيرها.

لكن مع ذلك عادة ماتغلب الدولة "الوطنية" على أمرها لأنها تربط مصالحها بالعولمة، ولاتلجأ إلى قوة الشعب. فهى تخشى من تنظيماته، وتحركاته، ومن إقامة تلك التجمعات، والمؤسسات الاجتماعية، والسياسية التى يمكن أن تدخل فى معارك ضد رأس المال، ودولته، وأن تكتسح أمامها أجهزة الدولة نفسها إذا ماملكت زمام المبادرة، والفعل.

النمو غير المتكافئ: نظرية التفكيك الاقتصادى للأطراف والتنمية المستقلة

منذ نشأته كان النمو غير المتكافئ جزءا لايتجزأ من النظام الرأسمالى حتى قبل أن يظهر نظام الاستعمار القديم والامبريالية. لكن هذا النمو غير المتكافئ الذى يظهر بشكل جلى عندما نقارن بين المراكز الرأسمالية الأساسية، وبين الأطراف (أى بلاد العالم الثالث، أو الجنوب) زادت حدته فى عصر الاستعمار، ثم فى مرحلة الاستعمار الجديد التى تسيطر فيها الشركات المتعددة الجنسية على العالم.

والفارق الأساسى بين هذه المراكز الرأسمالية المتقدمة تكنولوجيا والتى تتمركز فيها رؤوس الأموال العابرة للأوطان (٢٠٪ **من سكان العالم يملكون ٨٤٫٢٪ من التجارة الخارجية، و٨٤٫٧٪ من الانتاج العالمى، و٨٤٪ من المدخرات فى العالم)** هو أن اقتصادها يعتمد على صناعة السلع الرأسمالية، وتدعيم الاستهلاك الجماعى الواسع النطاق. أما بلاد الأطراف فتعتمد اقتصادياتها على التصدير، وعلى استهلاك واسع للسلع الكمالية فى الأوساط العليا للمجتمع، أى بين المراتب الثرية نسبيا للطبقة المتوسطة، والرأسمالية التى تتمتع بقدر من الرخاء الزائد الذى لايتفق مع الفقر المنتشر فى هذه البلاد والقوة الإنتاجية لاتتوقف عن التطور فى بلاد الأطراف، ولكن هذا لايغير الأوضاع السائدة فيها، لأن هذا التطور يتم ليصب فى التصدير، وليخدم مصالح فئات محدودة من الناس، وليس لخدمة الاقتصاد الوطنى الداخلى. إنها عمليات استنزاف مستمرة عن طريق قنوات النظام الرزسمالى السائد فى العالم، بواسطة تقسيم العمل الدولى، والديون، وميزان التجارة الخارجية، والتحكم فى سعر العملات وتداولها.

النظام الرأسمالى مبنى على الاستقطاب، على خلق مناطق من الدرجة الثانية للانتاج، والاستهلاك تتميز بانخفاض معدلاتها وبطئها، بحركة "تمدين" (أى خلق مناطق حضارية فى المدن) عشوائية كوارثية، بانخفاض فى معدلات الإنتاج الزراعى، وخراب مناطق زراعية بأكملها، وبزيادة متضخمة في الدين الخارجي.

وحسب تحليل الماركسيين الجدد فان هذه الهوة بين مراكز رأس المال، والأطراف كانت موجودة دائما، وستظل، ومن المؤكد أنها ستتعمق، وتتفاقم مع مرور الأيام لأنها من صميم طبيعة النظام الرأسمالى. وهكذا فان هذه الهوة المتزايدة فى رأيهم حتمية، ولاسبيل إلى تجاوزها. الحل فى رأيهم هو **الانفصال التدريجى عن نظام العولمة الرأسمالية، هو "فك الارتباط" القائم بين الأطراف، وبينها بأن تبنى الأطراف اقتصادها الخاص لخدمة احتياجاتها، وسوقها الوطنى** كما يرون أن هذه المعركة وسيلتها الصراع السياسى الديمقراطى بهدف تعبئة الجماهير، وإجراء الاصلاحات، والسيطرة على السلطة السياسية فى هذه البلاد عن طريق التوسع فى الديمقراطية والاصلاح الديمقراطى للمؤسسات، وإقامة تشكيلات سياسية واجتماعية جديدة، وتعبئة المجتمع المدنى، والسيطرة على المؤسسات الاعلامية، والتعليمية، والتدريبية، وعلى مؤسسات المال الدولية، والمحلية. والهدف من كل ذلك هو **السير فى طريق التنمية المستقلة**. حسب قول هؤلاء المفكرين. إن لم يحدث هنا فان مصير عدد متزايد من بلاد الأطراف هو التهميش النهائى، والخراب. ودليلهم على ذلك هو مايحدث فى أفريقيا التى أصبحت عالما رابعا لأن مراكز الرأسمالية لم تعد فى حاجة إليها، أو إلى عمل حساب لشعوبها فى أى شئ.

إن **نظرية فك الارتباط** هذه التى ابتدعها وأصلها **سمير أمين** لها منطقها، ولكن يبدو لى أن منطقها "ذهنى" ومفصول عن الواقع الذى نعيشه وهى مرتبطة بفكرة إيجاد سبيل للتنمية المستقلة. إنها نظرية براقة وجميلة وتخاطب النزعات الوطنية التى ورثناها خلال الصراع الطويل ضد الاستعمار القديم، والجديد، كما تخاطب نزعات التعدد والتنوع، والفعل الذاتى المستقل عند الشعوب والأفراد وهى جميعا لها جذور فى واقع حياتنا وتعبر عن رغبات، وآمال مشروعة، وعن سعى الجماهير الذى لم يتوقف نحو الحرية، والديمقراطية، والتحكم فى مصيرها، وبناء مستقبلها بقراراتها هى، وبإرادتها هى لتتخلص من القهر الطويل والاستعباد اللذين حولاها إلى أدوات، وإلى صوت صامت، أو غير مسموع.

ولكن عمليات الاستقطاب المستمرة تدفع الأطراف إلى وضع أضعف، وأكثر بؤسا فى المجالات الاقتصادية والسياسية والإعلامية، والثقافية، والعلمية، والتكنولوجية، أنها تؤدى إلى مزيد من الإفقار، والتفتت والانقسام والعجز عن المقاومة إزاء القوى الاقتصادية، والاعلامية، والعسكرية لرأس المال. فالهوة بين الدول السبع الكبرى وبين الأطراف تتعمق بسرعة لاتغيب مظاهرها عن كل من يتنقل بين البلاد، ويمكن ملاحظتها فى كل مجالات الحياة. فالسعى نحو تدعيم السوق الواحد، والاستهلاك العالمى، واحتكار القدرة السياسية، والإعلامية يدفع الرأسمالية والمتعاونين معها فكريا، وعلميا إلى الابتكار، والإبداع المستمرين فى وسائل السيطرة على الشعوب، واستخراج فائض القيمة، والتراكم الرأسمالى السريع، وتكثيف قواها الاقتصادية والعسكرية على حساب آلاف الملايين من البشر.

إن التقدم العلمى والتكنولوجى خطير يغير وجه المجتمعات يوما بعد يوم، ليصنع عالما غير الذى كنا نعرفه بالأمس.

يغير فى تفكير الناس، ويغسل عقولهم فى عملية مستمرة لاتتوقف عنها وسائل

حفنة من المليارديرات يستثمرون سنويا ٩٧٪ من الأموال المتوفرة للاستثمارات فى المضاربات

الاعلام والتعليم ، والتطورات الواقعية في الحياة ويؤدى إلى استنزاف متواصل للإمكانيات والقوى الحية للناس فكريا وجسديا .

وظاهرة العولمة أو الكوكبة الرأسمالية هي وسيلة الشركات المتعددة الجنسية لخلق نظام اقتصادى يربط بين أجزاء العالم بآليات يصعب على دولة بمفردها ، أو على شعب بمفرده الانفصال عنه وإلا حكم على نفسه بالموت .

إن الهيمنة العالمية للشركات المتعددة الجنسية لايمكن أن تواجه إلا بعولمة المقاومة الشعبية ، أى بخلق قوة شعبية عالمية تغير النظام من داخله خطوة بعد خطوة . إلا بالتحام بؤر وروافد المقاومة المحلية في حركة عالمية توحد قواها المتميزة والمتنوعة في تيار جبار قادر على مواجهه الشركات المتعددة الجنسية.

إن فكرة " فك الارتباط" هي تطوير في ظروف جديدة للفكر اللينيني الذى كان يقول بحدوث الثورة ، وبناء الاشتراكية " في أضعف حلقات النظام الرأسمالي" تلك الفكرة التي تنجح النظام الرأسمالي في محاصرتها ، وإحباطها ، عن طريق وضع العراقيل ، والصعوبات ، والحدود أمامها داخليا ، وخارجيا.

لقد دخلنا في عصر جديد ، هو عصر العالمية الذى يفرض على الشعوب تجاوز الحدود الوطنية (دون تجاهلها) تماما كما فعلت الرأسمالية نفسها . إن الحكومات الوطنية حتى في أقوى الدول ، حتى في **أمريكا ، وفرنسا ، وانجلترا ، وألمانيا ، واليابان** لم تعد هي التي تملك ناصية القرارات الاقتصادية ، والسياسية الهامة . إن هذه القرارات تملى عليها بواسطة رأس المال المالي الذى يلعب بالعملات النقدية في بورصات العالم لتصل عملياته إلى ١٫٥ مليار دولار يوميا ويضارب على الأوراق المالية ، والسندات والأسهم بمبالغ تصل إلى خمسين مليار دولار أحيانا، ليحقق في الصفقة الواحدة مكاسب يمكن أن تصل إلى عدة مليارات من الدولارات.

هذه القوى المالية الضخمة هي التي أملت على **كلينتون** أن يسعى لتقديم قرض وصل إلى خمسين مليار دولار بهدف إنقاذ المكسيك عندما اتخذ قرار تخفيض سعر البيزو بنسبة ١٥٪ فانخفض بدلا من ذلك بمقدار ٣٠٪ أى أن المكسيك فقدت ثلث ناتجها القومي في مدة لم تتجاوز عدة شهور .

مطلوب كوكبة الصراع ضد القوى الطبقية الأبوية التي تتحكم في عالم اليوم

هكذا أمكن إنقاذ رأس المال المالي وأصحابه وشركاته المتعددة الجنسية من انهيارات أخرى كان يمكن أن تصيبها بعد ذلك . كما أمكن إنقاذ المضاربين الكبار بأموال دافعي الضرائب ، ومدخراتهم.

إن الرأسمالية العالمية هي التي دفعت البنك الدولي لتقديم قرض بأربعين مليار دولار إلى أندونيسيا ، وهي التي أقنعت الحكومة اليابانية بتخصيص مبلغ ٧٠ مليار دولار " لتدعيم" الاقتصاد الياباني أي لإنقاذ البنوك والشركات اليابانية وحماية الرأسمالية العالمية وبالتالى الاقتصاد العالمي نفسه بمختلف مكوناته.

إن التطور الاقتصادى الذى اقترن بالعولمة ربط بين أجزاء العالم برباط لاينفصم . لذلك فان الكلام عن فك الارتباط غير واقعي . كما أصبح الحديث عن التنمية المستقلة في ظل الأوضاع القائمة مسألة تحتاج إلى الدراسة والتحليل بعيدا عن الشعارات المجردة المبنية على حمية وطنية لاترى ماحدث من تغيير في عصرنا . أصبح على الماركسية أن تطور فكرها في اتجاه آخر في اتجاه كوكبة الصراع ضد القوى الطبقية الأبوية التي تتحكم في العالم ، أن يمد كل شعب يده خارج الحدود وهو يخوض صراعه داخل حدود البلد الذى يعيش فوق أرضه . هكذا يمكن أن يتغير الوضع في المراكز المتقدمة وفي الأطراف على حد سواء.

وفي حركة الكوكبة أو العولمة الشعبية هذه لاشك أن المقاومة المحلية في الأطراف ، أى في بلدان العالم الثالث ، أو الجنوب لها دور هام في تغيير الأوضاع . فالصراع يبدأ محليا ويستند إلى الأرض المحلية والوطنية في كل مكان ، ولكن إذا لم يلتئم في حركة عالمية واحدة متعددة المنابع ، والأشكال ، والتيارات الفكرية ، فان استمراره محليا سيقود إلى الفشل ، لأن القوى التي تواجهه قادرة على خنقه بمختلف الوسائل.

وفي هذا الصراع ستلعب البلاد المتقدمة صناعيا دورا له ثقل كبير على عكس التنبؤات التي تقدم بها أصحاب نظرية " فك الارتباط" في الأطراف باعتباره طريق التقدم الوطني الديمقراطي ثم الاشتراكي . فأصحاب هذا الفكر لم يضعوا في الحسبان التحركات الاجتماعية المعاصرة بالقدر الكافي . فهم يعولون بشكل أساسي على دور الطبقة العاملة في هذه البلدان ، ولكنهم يقولون إن احتمالات تحركها في اتجاه التغيير ، وقدرتها على ذلك مسائل مشكوك فيها لأن الرأسمالية الدولية نجحت في تقسيمها وإخضاعها ذهنيا ، وحركيا . لكن هذا القول لايعبر إلا عن جزء من الحقيقة ، ولايحيط بجوانب مهمة في الموقف الحالي . للأسباب الآتية:

١) **المنطق الأهوج الذى يحكم رأس المال المالي ، ومضارباته المستمرة في أسواق المال تقود العالم بخطى سريعة إلى الكارثة إذا لم تنجح المقاومة في ايقافه** . ففي سنة ١٩٨٧ حدثت أزمة خطيرة للدولار في أمريكا نتيجة رفع سعر الفائدة بواسطة البنك الفيدرالي الاحتياطي (المركزى) ووصلت خسائر الاقتصاد الأمريكي إلى ٤٠ مليار دولار في عدة أسابيع . وفي سبتمبر سنة ١٩٩٢ فقد المصرف المركزى البريطاني نصف مالديه من الاحتياطي النقدى في يوم واحد نتيجة مضاربات الملياردير الأمريكي **جورج سوروس** على المارك الألماني ، والجنيه الاسترليني . وفي ٢٩ يوليو سنة ١٩٩٣ ظل يفقد البنك المركزى الفرنسي مائة مليون دولار في الدقيقة الواحدة إلى أن وصلت خسائره إلى ٧٥ مليار دولار ساعة الاغلاق نتيجة المضاربات على الفرنك الفرنسي اضطر إلى تخفيض سعره ثم حدثت أزمة البيزو المكسيكي سنة ١٩٩٥ . وفي سنتي ١٩٩٧ و١٩٩٨ واجه العالم الأزمة الأسيوية التي نالت اليابان ثاني أقوى بلاد العالم من الناحية الاقتصادية بعد أمريكا . فاتضح أن البنوك في اليابان قدمت قروضا بضمانات غير كافية وصل مجموعها إلى ألف مليون دولار ، واضطرت حكومة ماليزيا إلى تخفيض سعر عملتها فجأة لتفقد البلاد في بضعة شهور ثلث الناتج القومي الاجمالي .

هذه الأزمات المتتالية نتجت عن أن هناك حفنة من المليارديرات يستخدمون مايعادل ٩٧٪ من الأموال المتوفرة سنويا للاستثمار في المضاربات ، وليلقوا بالعالم ، في أزمات متتالية ، وهي ناتجة عن الاختلال بين كميات الانتاج والطلب على السلع في

عالم تنتشر فيه البطالة والفقر.

٢) العلاقات الرأسمالية شملت كل أنواع ، وكل مراتب الانتاج على نطاق العالم عن طريق سعيها الدؤوب لادخالها في دائرة التراكم . هكذا جرت البشرية كلها ، أو الأغلبية الساحقة منها إلى مواجهة مع الرأس المال . **جبهة الصراع ضد رأس المال اتسعت بشكل لم يسبق له مثيل ، ومعنى هذا أن هناك قوى ضخمة يمكن أن تدخل في الصراع الطبقي ضد الشركات المتعددة الجنسية** . قوى ضخمة مكونة من آلاف الملايين من الرجال والنساء ، يشكلون جيشا للتحرير من الاستعباد الطبقي الأبوي المفروض على شعوب الأرض.

وفي هذا الصراع يوجد إلى جانب العاملين تلك الطبقات والفئات المتوسطة في المدينة والريف ، وتلك المراتب من الرأسمالية المتوسطة أو حتى الكبيرة التي يقضي عليها في عمليات التصفية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية نتيجة التقدم التكنولوجي في وسائل الانتاج والخدمات.

إن ظاهرة البطالة المتفاقمة في جميع أنحاء العالم أصبحت مصدر قلق للحكومات في جميع أنحاء العالم، وهي ظاهرة من المتوقع أن تتزايد في السنين القادمة . إن نظام العولمة الذي هلل له الكثيرون في بلادنا إلى وقت قريب لايتوقف عن إصابتنا بالكوارث في مختلف المجالات فالأصوات ترتفع منذ عدة سنين لتنبهنا إلى مخاطر التغيرات في البيئة. إلى التلوث الواسع النطاق الذي أصبح يهدد حياتنا . إلى الارتفاع المستمر في درجة حرارة الجو الناتج عن انبعاث كميات هائلة من ثاني أكسيد الكربون من السيارات ، والمصانع . وماإعصار" ميتش" الذي قتل فيه مايزيد عن ١٠٠٠٠ شخص في" نيكاراجوا"، و" هونديوراس" وتشرد فيه ١٢٠٠٠٠ من السكان إلا أحد نتائج الاختلال في درجات الحرارة . والعلماء يقدرون أن **أربعة أخماس المدن مهددة بالغرق سنة ٢٠٥٠ لأنها قريبة من السواحل ، وسترتفع مناسيب المياه في البحار والمحيطات نتيجة ذوبان الثلوج ، وتسخين المياه** . وهكذا تنضم قوة بشرية جديدة لتقاوم الانفلات الرأسمالي ، والفوضى الرأسمالية التي تؤدي إلى اختلال البيئة وتدمر الطبيعة وتوازناتها في سباقها المجنون من أجل الربح ، والتراكم . **لذلك** تنتشر حركات الدفاع عن البيئة وأحزاب الخضر ، وغيرها من الحركات لتصبح جزءا من الحركة العالمية المتنامية ضد سياسات الشركات المتعددة الجنسية .

إن نظرية " فك الارتباط" كوسيلة للتخلص من قبضة الرأسمالية العالمية ، والسير في اتجاه التنمية المستقلة مبنية على اليأس من إمكانية حدوث تحرك للطبقة العاملة والطبقات الأخرى في البلاد المتقدمة صناعيا ، على استحالة نمو حركة جماهير عالمية ، تجمع بين المراكز والأطراف لتوقف الرأسمالية عند حدها، وتدخل تغييرات ديمقراطية في تركيبها بحيث تمهد الطريق لنظام رأس مالي من نوع آخر ينتقل بالتدريج إلى الاشتراكية على نطاق العالم . ففي فترة من الفترات تمكنت الطبقة العاملة وحلفاؤها من فرض دولة الرفاهية التي أخذت الرأسمالية في تصفيتها بعد انتهاء الحرب الباردة بينها وبين الاتحاد السوفيتي ، تلك التصفية التي تزعمها " **ريجان" و"بوش**" في أمريكا ، و" **تاتشر**" في انجلترا.

فالمخاطر التي تهدد سكان العالم ضخمة ، وتتزايد يوما بعد يوم لتحفزهم ، وتدفعهم إلى التصدي لها حفاظا على حياتهم ، وحرياتهم حفاظا على لقمة العيش ، وعلى مسحة من الجمال والاستمتاع في ظروفهم القاسية.

إن الجمع بين العمل الذهني واليدوي يضع الفئات المتقدمة من الطبقة العاملة في صلب العمليات الإنتاجية والخدمية ، ويتطلب أن تلعب دورا في الصميم ، والتخطيط ، فتزداد قدرتها على الضغط والتأثير . في الوقت نفسه فان ظهور قطاعات واسعة من العاملين المهمشين نسبيا ، والمهاجرين ، والعاطلين يزيد التناقضات بين رأس المال المالي العابر للقارات ، وبين الجماهير التي تحيا على الأجر ، أو تحتاج إلى أن تحيا على الأجر . **فقد تكونت نتيجة الهجرة الواسعة إلى البلاد المتقدمة صناعيا جيوب أو مناطق للعالم الثالث" داخل" العالم الأول"** . ومن هنا تنشأ إمكانية لخلق روابط بين هذه الجماهير المهمشة المضطهدة التي تعاني من التفرقة العنصرية داخل البلاد الصناعية المتقدمة وبين جماهير العالم الثالث.

ويشهد العصر الحالي الأهمية المتزايدة ، والقوة النامية للنساء في الانتاج ، والخدمات ، في الثقافة ، والفكر ، **وفي التغيير الاجتماعي ، إن صراعهن للتخلص من القهر الطبقي الأبوي** ، ومن الفقر المتزايد الذي **يصيبهن بالذات يشكل قوة ظاهرة ، وكامنة جبارة لم يلتصق بها الفكر الماركسي حتى الآن** ، ولم يهتم بها الاهتمام الذي يحتمه تطور المجتمع .. وهذه الآفاق المتسعة دائما للصراع ، وغيرها مثل تلك المتعلقة بالنساء هي التي يمكن أن تربط الفكر الماركسي بامكانيات المقاومة ، والتغيير الهائلة التي لم يصل إليها بعد، والتي لم يتنبه لها بعض الماركسيين الجدد لأنهم مازالوا يصنعون نظرياتهم بعيدا عن الحركة الحية للناس ، بعيدا عن التدفق اليومي الثري لمئات الظواهر المرتبطة بالحياة ، ولأنهم يفكرون في الاستراتيجيات العظيمة العامة بعيدا عن التفاصيل المجسدة لحياة الرجال والنساء الذين يعملون يوميا ، ويصارعون يوميا ، ويواجهون يوميا مصاعب مجتمع مازال مبنيا على القهر والاستغلال .

إن قوة النساء ، والشباب ، وحركات البيئة ، والمهاجرين ، ومئات الحركات الأخرى الاجتماعية ، والثقافية التي يفرزها المجتمع دون انقطاع ، إلى جانب حركات العمال هي القادرة على إجراء تحول ديمقراطي في النظام الرأسمالي ، وضرب احتكار رأس المال المالي ، والشركات العابرة للأوطان .

وليست الدعوة التي نسمعها في هذه الأيام نحو مايسمى **بالطريق الثالث** سوى انعكاس لواقع احترام الصراع ، وتفاقم أزمات رأس المال . فالطريق الثالث يتضمن فكرة الحد من حرية رأس المال المالي في القفز حول العالم كما يشاء ، وإرساء قواعد لربط سعر العملات ببعضها للحد من المضاربات ، وقدراً من تدخل الدولة في تحديد الأسعار ، والضمانات الاجتماعية للعمال ، وتوزيع أعباء الضرائب بقدر أكبر من العدالة . وهي قد تكون مجرد محاولة من المتحدثين باسم الرأسمالية ، بما فيهم أحزاب الاشتراكية الديمقراطية لتسكين غضب الشعوب لكن الرأسمالية لن تستطيع أن تمارس مناوراتها إلى مالا نهاية.

إن النظرية الماركسية يجب أن تكون قادرة على التطور بحيث تخاطب الملايين من أرضية الواقع الذين يعيشون مفروزين فيه طوال الحياة . أن تضرب بجذورها في كل ما هو محلي حتى تصبح نظرية عالمية بالفعل . إنها نظرية نشأت من النضال . وفي عصرنا هذا تتفتح أمامها إمكانيات هائلة لأن الصراع الطبقي أشد مما كان في أي عصر من العصور.

محاولات

محاولات



... وليبرالية مختنقة

سنحاول فى هذه المحاولات إعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات.نعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته.فمن وجد فى إعمال العقل شططا أو نقيصة فليعرض عن هذه الكتابة

د. رفعت السعيد

فى محاولة سابقة تحدثنا عن عيوب خلقية فى تكوين ونشأة «المثقف المصرى».

فماذا عن موجة الليبرالية الحديثة أو المستحدثة؟ فإذا انتقلنا من إطار المثقف/ الموظف/ الازهرى التكوين ، وجدنا أنفسنا فى عالم عصرى.

نحن إزاء عالم جديد من كتابات مبهرة، مفعمة بالانطلاق والشجاعة المتحررة من كل قيد ،ومن أى قيد. إنه عالم**د. شبلى شميل، فرح انطون، نقولا حداد ، روز حداد** ،وأحيانا وبقدر ما **ولى الدين يكن.**

خاضوا معركة الليبرالية من أوسع أبوابها .. وتصادموا بها مع التقليدى والسائد والموروث .. واستخدموا العقل بحدوده القصوى .. لكنهم- ويا للأسف -تصادموا أيضا مع أعمق مشاعر الجماهير المصرية.

فشبلى ورفاقه موارنة.. شوام عانوا الأمرين من اضطهاد الوالى التركى الغاشم.. ومن تسلط الكنيسة المارونية شديدة التشدد.. وأتوا لمصر ليفتح لهم«**كرومر**» الماهر والماكر أبواب القول والنشر والكتابة واسعة بلا حدود.

فكتبوا وكتبوا وكتبوا ومن فرط ما أتاحه لهم رجل الاحتلال البريطانى من ممكنات.. انزلقوا دون محاذرة إلى جب الدفاع عن الاحتلال البريطانى . ثم انزلقوا أيضا إلى جب التهجم على «الدين».

ويفسر **شبلى شميل** ذلك أو يبرره قائلا:«أما أنا فأفتى -إذا كان ذلك يعد آفة -انه متى بدت لى حقيقة تستهوينى حتى لا أعود أضبط نفسى عن إبدائها». وهكذا يدافع عن الحرية ، والتحرز ، والاشتراكية والجمهورية ويهاجم الاغنياء والملوك والمستبدين .. **ويعلى فوق كتفيه قضية الفقراء فى كل مكان داعيا إلى«الثورة» «ثورة العمال ضد أصحاب المال، ثورة قوى العقل المستنبط واليد العاملة ضد فساد نظام الاحكام واستئثار رجال المال».**

لكنه يغرق ذلك كله بهجوم حاد على«**الدين**» و«**رجال الدين**» ،فيكتب شعراً:

ولو أنت أعملت الروية لا الهوى
لأدركت أن الدين لا صوت بل صدى
صدى جبنا البقيا لهول حقيقة
وزلفى دلفنا للذى يحفظ البقيا

ويقول نثراً «كل شئ فى الكون سلسلة : العالم المادى والعالم المعنوى على حد سوى .. وكما نشأت الأحياء الراقية من أحياء أدنى من مواد الطبيعة ، نشأت الاديان من الاعتقادات، وهذه من الخرافات ، وهذه من قلة معرفة الانسان بظواهر الأشياء التى حوله ..»، ويقول: «ان الذين يقولون بوجود قوة أبدعت العالم من لا شئ ، لا يستندون فى قولهم هذا إلى شئ».

أما **فرح انطون** فقد خاض هو أيضا بحار الشوك.. وبعد أن أبهر الجميع بكتابات عقلانية وعلمانية ومتحررة.. بعد أن أصبحت مجلته «**الجامعة**» مناراً رائعا للفكر الحديث .. الجديد.. المتجدد والموسوعى ، نجده يدخل كهف الهجوم على الدين ، ويخوض فى ترجمة كتابات **رينان** وشرح كتب **ابن رشد** ويقول وهو يشرح فكرة ابن رشد عن البعث :« **ابن رشد يكتب كفيلسوف ، ويدخل بجرأة الأسد إلى كهف الحقيقة المحجبة**» ولا يبالى ،مناقشا فكرة الخلود والبعث مؤكدا أن الخلود للإنسانية ككل أى للعقل الفاعل العام أما العقل الخاص المنفعل (الفرد) فإن من صفاته الفناء مع جسم الإنسان . وبهذا تكون الإنسانية خالدة والانسان الفرد فانيا . وبناء على ذلك لا يكون بعد الموت حياة فردية.

.. وعن الاحتلال يكتبون ما يثير المصريين أيضا.

ولى الدين يكن .. وهو تركى هارب من استبداد السلطان .. ووجد فى مصر الملجأ والحماية وحرية التعبير فانبهر بالانجليز ، وأصدر كتاباً يفيض هجوما على الاستبداد والمستبدين ودفاعا عن العمال والفقراء لكن الكتاب واسمه «**المعلوم والمجهول**» تتصدره صوره «**كرومر**» وتحتها عبارة «**مصلح مصر**». ولعله شعر بمرارة الاعراض المصرى كما كتب ، فأصدر الجزء الثانى من الكتاب وكتب فى مقدمته «نظر فى أناس فى الجزء الأول فوجدوا صوره اللورد كرومر .. فألقوا بالكتاب جانبا وأطبقوا جفونهم وولوا عنه هاربين».

وشبلى شميل يقع فى ذات الفخ يقول «ان مصر تحت سيطرة الانجليز انتظم ريها واتسعت زراعتها وأثرى فلاحها وصارت حياته ذات قيمة ، وانتظمت ماليتها .. وبلغت فيها مبلغا تفتحت له أبواب السجون».

.. **وعندما حاولت إنجلترا إكراه مصر على مد امتياز قناة السويس و رفضت مصر. واحتشد المصريون رفضا ، لكن شبلى ينتقد هذا الموقف قائلا:** حقوق الأمم فوق حقوق الأفراد ، وحقوق العالم فوق كل مملكة.. ويرد عليه أحد المصريين بمقال عنيف يقول فيه «**اليوم الوحيد الذى فازت فيه الأمة قمت يا حضرة العالم والفيلسوف تنتقد عملنا فدعنا فى جهلنا ودع علمك لبلادك**».

وهكذا فإن فيض الكتابات الليبرالية .. وكان موجاً متتابعاً دون توقف نبت فى تربة مطلع القرن المشتاقة إليه .. هذا الفيض مضى بلا أثر تقريبا ،**فالمصريون أعرضوا عنه بسبب الهجوم على الدين وموالاة الاحتلال ، بل إن هذا المذاق المرير قد انعكس على الموقف المصرى عامة .. من الليبرالية عامة.**

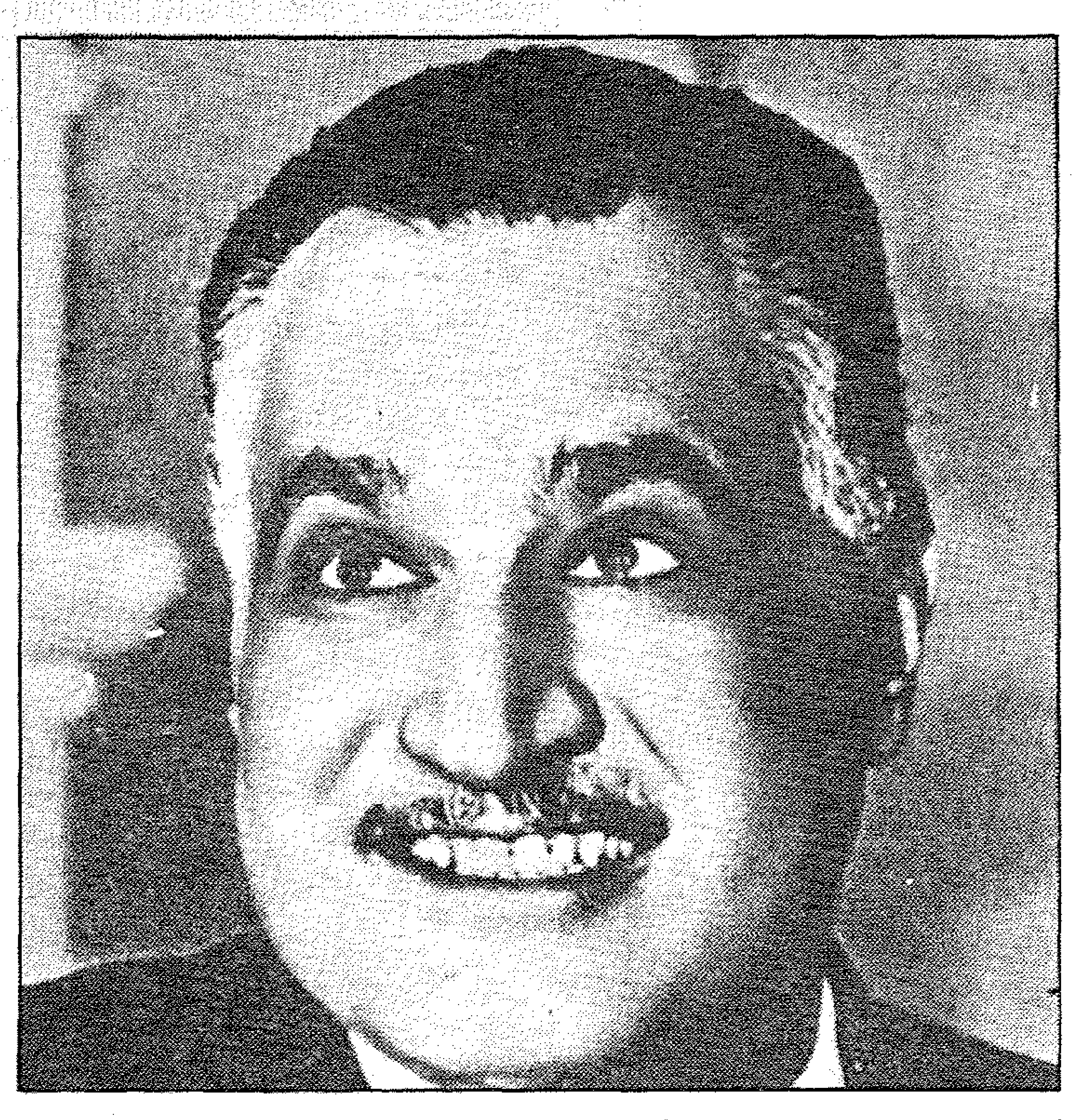
.. ونعيد قراءة المحاولة السابقة عن العيوب الخلقية فى المثقف المصرى ، لنقرنها بالليبرالية المختنقة لنعرف ونتعرف على انعكاسات ذلك كله على المناخ الاسود الذى لم يزل يلفنا . ولنعرف حجم المعركة التى لم تزل تنتظرنا..

د. رفعت السعيد

مـــداخـــلات

مقتـرحـات مـقـدمة لحـزب الـتجـمع

الاشتراكية .. والملكية العامة



لم يكن **حزب التجمع** ثمرة من ثمار ثورة يوليو فحسب ، بل قامت مبادؤه على كفاح الشعب المصرى ،وعلى المثل التى قادت جماهيره المناضلة فى سبيل التحرر من الاستعمار والاقطاع ،وفى سبيل إقامة حكم ديمقراطى يتمكن به الشعب من السيطرة على موارده الاقتصادية ، ويوجه مؤسساته السياسية توجها ديمقراطيا ، لتنمية تلك الموارد ،وكفالة توزيعها توزيعا عادلا ،على أولئك الذين يعملون فى تطويرها وإنمائها .ومن هنا جاءت التسمية .«**حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى». ليضيف إلى المبادئ السابقة ،النضال فى سبيل الوحدة العربية**،الأمر الذى ثبتت أهميته للوجود العربى.

إلى جانب هذه الجذور التاريخية ،**فقد كان أول حزب يمثل اليسار المصرى فى التكوينات الحزبية التى ظهرت عقب وفاة الزعيم عبد الناصر.**

واليسار يعنى ،لأول وهلة ،الاشتراكية ، ويضم ويخاطب جموع العمال والفلاحين ،والمثقفين ،وغيرهم من الكادحين وقد حفلت وثائق الحزب فى مؤتمره الرابع ، بتمسك الحزب بالاشتراكية ،كحل نهائى لنظام الحكم فى مصر ،وكانت الوثائق دراسة بالغة الثراء للمجتمع ،وظروفه السياسية والاقتصادية ،وبيانا للفقر والتخلف والاستغلال ،التى فرضها الرأسماليون عليه ، سواء كانوا أجانب أم محليين ،تابعين للرأسمالية الدولية.

وهذا يبين فى وضوح ،مسئولية حزب التجمع فى النضال ضد الرأسمالية ،بل فى قيادة ذلك النضال.

وقد كان ذلك النضال ،هو الطابع الذى ميز حزب التجمع منذ انشائه منذ نحو عشرين عاما الأمر الذى جمع به أنصار كثيرين ، لا يقتصرون على الذين انضموا إلى عضويته ، بل ينتسبون إليه، وإلى رسالته ، دون أن يكونوا اعضاء فيه ،بل أصدقاء له ولاعضائه ،وجنود يلجأ إليهم عندما يحتدم النضال.

أقول هذا ،لأن هذه المسئولية أمام الجماهير المصرية (والعربية) تجعل التجمع يدقق فى الخطوات التى يتخذها لتطوير مبادئه .فالتجمع قدوة قوية لكثير من أهل اليسار. وتحركاته وسكناته سوف تؤثر فى الأغلبية الكبرى العاملة، التى تنظر إليه ،نظرة القائد الأمين ،على حركة تلك الأغلبية ،**هذه القرارات ،أو المبادئ ،التى سوف يرسيها التجمع ، سوف ترفع من الروح المعنوية للقوى العاملة ، إذا كانت تدعيما للاشتراكية ،وحفزا لها ، وسوف تخفض من معنوياتهم ، إذا كانت تتضمن تنازلا ، أيا كان هذا التنازل ،ماديا كان أم معنويا.**

د. خليل حسن خليل

وتتعاظم تلك المسئولية للتجمع نحو جماهير شعب مصر ،خاصة في المرحلة الحالية ،بعد أن تفكك الاتحاد السوفيتى ،وبعد الدعايات الرأسمالية ،المشوهة لحركة التاريخ ،إلى حد القول بأن«الرأسمالية هى نهاية التاريخ».

وقد اهتزت بعض الأحزاب التقدمية بهذه الكارثة ، ولكن لحسن الحظ ، فان الأغلبية الكبرى لتلك الأحزاب ، تمسكت بمبادئها ، بل ازدادت تمسكا بها . ولكنها تحاول أن تفيد من التجربة بأن تطبق الديمقراطية كاملة فى المؤسسات الاقتصادية والسياسية ، تطبيقا يشرك الشعب فى إداراتها فتصحح الأخطاء أولاً بأول .وتطبق الاشتراكية ،تطبيقا سليما ،كمرادف للديمقراطية ،يسيران جنبا لجنب معا ، بل يندمجان معا اندماجا كاملا..



عبد الغفار شكر يدير مناقشات لجنة البرنامج وعلى يمينه د. زهدى الشامى وخالد محيى الدين.. وعلى يساره عادل الضوى

إن التـ[illegible] قدوة لكثير من الأحزاب العربية فقراره ، يمكن أن تتأثر به الاحزاب العربية التقدمية .وهذا يزيد من مسئوليته أمام الجماهير العربية.

إن المستقبل ، سيكون ، لا شك في ذلك ، للقوى العاملة ، سواء بالمعنى التقليدى ،أم بالمعنى الذي يمكن أن يسمى «بالمعنى الحديث» ،أى الذى يضم كل من يعمل ، ويكون معظم الدخل الذى يؤول إليه ناتجا من العمل العضلى أو الذهنى ،وليس ناتجا أساسا من رأس المال. وبذلك يكون ارتباط التجمع بالجماهير التى تبنى الاشتراكية ، سواء بالاعداد لها فى الوقت الحاضر ،أم كانت اشتراكية المستقبل .. ولو أن التعبير الأخير هنا ،قد يثير جدلا ،لا ضرورة له: **هل الاشتراكية تراث علمى ،تغوص جذوره فى التاريخ إلى أن يتحول المجتمع الانسانى في المرحلة النهائية ، إلى مجتمع يلغى فيه استغلال الإنسان للإنسان ،أم أن الاشتراكية يمكن تقسيمها إلى اشتراكية الماضى واشتراكية المستقبل؟.**

وقد كثر الحديث فى هذه الأيام عن اختلاف قوة العمل فى الوقت الحاضر . فصناعات الاتصالات ،والمعلوماتية والتكنولوجيا ، العمل فيها ،يختلف نوعيا عن«البروليتاريا بالمعنى التقليدى القديم ،وذهب البعض **إلى أن العمل الغالب فى الصناعات الحديثة ، ليس بروليتاريا ، ولكنه فنى عال .. وهذا كلام يحتاج لبحوث مقنعة . فما زالت قوة العمل العامة هى الغالبة** .وما دام الأمر كذلك ، فهى القوة التى تحتاج إليها القيادات أو النظريات التى تريد بناء الاشتراكية ، أو يفيد المجتمع من الرأسمالية إلي الاشتراكية فالتغيير هنا ،هو حافزهم الأكبر لاقامة مجتمع ، ينتفي فيه الاستغلال ،وتزول التفرقة بين الكثرة الكادحة والقلة الرأسمالية المترفة.

والنهج الاشتراكى ،هو الذى يميز الاحزاب الاشتراكية ،عن غيرها من الاحزاب الرأسمالية .. **فالمبادئ التى أرساها حزب التجمع ،ودافع عنها في الماضى ،هى التى جعلته يتصدر الاحزاب أو الجماعات التي تعمل على تغيير المجتمع .. أما إذا ساد برنامج الحزب ، عبارات عامة وطنية ،فهنا يمكن أن يتبع بواسطة أي حزب غير اشتراكى ، وبذلك تختلط الايديولوجيات ،وتكثر الادعاءات وتتوه الحقيقة.**

ففكرة **العدالة الاجتماعية** ، مثلا يمكن أن تدعيها الاتجاهات السياسية المختلفة ،حتى الرأسماليين ولكنها فى الاشتراكية ، تمثل جوهر النظام ،وجزء لا يتجزأ من تنظيمه .. فالملكية العامة لوسائل الانتاج أو السيطرة الشعبية عليها ، تجتث الظلم من جذوره .وتحل إلي الأبد ،مشكلة التوزيع ،ومن ثم مشكلة الاستغلال ،التى تتسبب فيها الملكية الخاصة لوسائل الانتاج.

وعلى ذلك ، يجب أن نحترس، حينما نتحدث عن أصل من أصول الاشتراكية ،كالملكية العامة، أو سيطرة الجماهير على وسائل إنتاجها.

وقد يكون فى فكرة المشاركة الشعبية ما يعيننا على فهم المقصود بالنهج الاشتراكي:

أولا : تتطلب الفكرة توضيحا، وأمثلة من التطبيقات الاشتراكية ،سواء فى شرق أوروبا، أم فى تجارب اشتراكية فى أفريقيا وآسيا .والسؤال هو: **هل يمكن أن نبدأ فكرة مشاركة الجماهير فى إدارة التنمية مثلا ،أو ادارة الحكم ، دون إطار اشتراكى؟.**

والتجارب الخاصة بالمشاركة .حدثت محاولات لها في دول اخذت بها فى تجارب اشتراكية لا تتبع النموذج السوفيتى : فنجد «**حركة الهارامبى**» فى القطاع الزراعى بكينيا ، وقرى «**الاوجاما**» فى تنزانيا ،ولجان التسيير الذاتى فى الجزائر .واللجان الشعبية فى الجماهيرية الليبية. واشتراك العمال فى الادارة فى مصر . وكذلك فى ملكية المشروعات وإداراتها بواسطة العمال فى يوغوسلافيا.

هذه التطبيقات تمت فى بلاد كانت تقوم فيها أنظمة اشتراكية .. **فما هو الوضع ،هل نبدأ المشاركة فى إطار اشتراكى ،أم فى إطار رأسمالى .. وهل هذا ممكن فى الأخيرة.**

على أية حال لابد من توضيح مرحلة المشاركة وتفعيلها ، وظروف إقامتها .فالفكرة تتطلب بحوثا معمقة.

مداخلات

إذا أطلقت النار على ماضيك من المسدس فان المستقبل سيطلق النار عليك من المدفع.
(رسول حمزاتوف)

الماركسية.. هل نجددها أم نبددها؟!

حوار مع الدكتور رفعت السعيد

ملاحظات أولية

ثمة كلمة إيضاح ضرورية قبل الدخول في موضوع هذه المداخلة وهي أن كاتب هذه المداخلة يرى أنها ضرورة سياسية وفكرية وأن التقاعس عن أدائها يعد تقصيراً كبيراً في حق الماركسية التي ينتمي الكاتب إليها وفي حق حاضر وتاريخ هذه الحركة السياسية، لانه عندما يتعرض كاتب بحجم الدكتور **رفعت السعيد** السياسي والفكري وبحجم موقعه القيادي في صفوف اليسار المصري داعيا إلى إحياء الحيوية الماركسية وطارحا فكرا يراه جديدا ومثيراً للنقاش من أجل ماركسية أقدر على فهم الواقع المصري ومن ثم أقدر على تغييره.. عندما يحدث ذلك ويتقاعس الماركسيون بصفة خاصة واليساريون بصفة عامة عن الجدال والنقاش سواء بالاتفاق أو الاختلاف- بل لعل مساهمة المختلفين في النقاش تكون أكثر ضرورة -من هذا المنطلق وبهذا الروح نطرح على القارئ لليسار هذه المداخلة مع كتاب الدكتور **رفعت السعيد (كتابات عن الماركسية)**.

ونحن بداية مع الدكتور في إدانته لتجميد الفكر الماركسي وتحويله إلى مجموعة نصوص مقدسة، وإن كنا نرى أن ما يكرره الدكتور ويعدده من نقد كان قد شجب منذ فترة طويلة. ولعل ما حدث بالاتحاد السوفيتي أوقف عملية نقد كانت بدأت تتضح من أجل تطوير الماركسية في العالم العربي متأخرة كثيراً عما في مناطق أخرى من العالم ،فبدأ الماركسيون يجذرون أنفسهم بدراستهم العميقة للتراث العربي على أيدي **د. حسين مروه وهادي العلوي وطيب تيزيني ، وتوفيق سلوم** الخ وأيضا دراسة الواقع الاجتماعي الاقتصادي وتقديم اجتهادات مختلفة ولكنها تمتاز بالعمق والجدية **لسمير أمين و أحمد صادق سعد** وتبلغ أعلى ذراها مع **الشهيد مهدي عامل.**

أقول لعل ما حدث من انهيار للاتحاد السوفيتي أوقف ذلك ولو لحين لانه بعد الانهيار ساد فكر تبشيري عن ضرورة ماركسية عربية إلخ مع توقف إبداع نماذج لفكر ماركسي يعمق رؤية الواقع ويسعى لتطويره وتجاوزه.

لكننا نختلف مع الدكتور رفعت في كتابه اختلافا كبيرا نقدم في هذه المداخلة بعض الملاحظات الأولية في الموضوع.

* الملاحظة الأولى

إن المنهج الماركسي في دراسته لأية ظاهرة انما يدرسها في تشابكيتها وفي إطارها الزمني وفي واقعها الاجتماعي، لأنه لا شئ ينمو في عزلة أو خارج التاريخ أو الصراع الطبقي . لكننا **لا نرى هذه المنهجية الماركسية في الكتاب بل يلاحظ أن المنهج السائد هو المنهج «النصي» فالنصوص منزوعة من تاريخيتها نتعامل الدكتور معها كما لو كانت مبرأة من التاريخ أو الواقع الاجتماعي ومن ثم تتحول إلى قوة فاعلة بذاتها بصرف النظر عن الواقع الاجتماعي الذى تتحرك فيه، وتصبح هي وليس الصراع الطبقي بتجلياته المختلفة الاقتصادية والسياسية والفكرية ، الفاعل للتغير الاجتماعي.** وليس أدل على ذلك من عنوان الدراسة (**ماركسية السوفييت هل هي بالضبط) ماركسية ماركس . أنظر إلى كلمة «بالضبط»** .انه لفظ دال بوضوح على قصد الدكتور من دراسته وهو أن ما حدث هو تحريف للنصوص وهنا يكمن الخطر في رأى الدكتور ولذلك يكثر مقاربته بين النصوص.

ونحن نسأل **أليست هذه هي المنهجية الأصولية في تفسير أزمة المجتمع بتحريفه والابتعاد عن النص المقدس؟.**

كان من الممكن للدكتور أن يوضح «**لماذا ماركسية السوفييت ليست ماركسية ماركس بالضبط**» ماركسية ماركس، لو أنه درس المجتمع السوفيتي في بنيته السياسية والاقتصادية ،فالمجتمع السوفيتي طوال سبعين عاماً ليس كتلة واحدة افتقدت الصراع الطبقي بل أن كثيراً من تحريفات النصوص برأى الدكتور هي في الواقع تجليات لهذا الصراع.

لو أن الدكتور وهو بحكم تماس سابق وعميق مع المجتمع السوفيتي درس ابتلاع المجتمع السياسي للمجتمع المدني ،**لو درس أثر فرض ايديولوجية واحدية على المجتمع ومن ثم كون الصراع السياسي والاجتماعي والطبقي يتجلى في إطار أيدلوجي كما في جميع المجتمعات الايديولوجية أيا كانت طبيعة هذه الايديولوجية . لاكتشف ان الاختلاف بين ايدلوجية السوفييت الماركسية وما طرحه ماركس لم تأت إلا معبراً عن حاجة اجتماعية تمت في هذا المجتمع المعين وان غياب الديمقراطية والمجتمع المدني المؤثر حال دون التعبير الصريح فكريا عن هذه الحاجة فارتدى قماط الايديولوجية .**

* الملاحظة الثانية:

ان الدكتور في كتابة يقصر الماركسية- وإن لم يقل ذلك صراحة-على ماركسية

أحمد عبد القوى زيدان

السوفييت فهو لا يرى الماركسية إلا من المصفاة السوفيتية الايديولوجية بالرغم من هجومه عليها. فهو في دراسته للماركسية في كتابه لا يناقش الابداعات المتعددة للماركسية سواء خبرات حركات التحرر الوطني والاحزاب الشيوعية مثل تجربة(**شيلي الوحدة الشعبية) نيكارجوا إلخ**. ولعل في هذه التجارب ما يغني عن الحديث المتكرر الآن عن الطريق الديمقراطي للاشتراكية .أيضا إضافات الماركسيين في العالم .**جرامشي، ماو، التوسير الخ** ومن ثم تنوع الفكر الماركسي وقدرته على التعبير عن خبرات مختلفة وقدرته أيضا على التأقلم والابداع مسترشداً بشروط الواقع المتغير. **ونحن نعتقد ان الدكتور لو نظر إلى الماركسية في شمولها هذا وتنوعها لخفت حدة انتقاداته إلى الماركسية التي وصلت إلى حد «تاريكا توري» كما حدث في الفصل الخاص بالبيان الشيوعي-وهو مجال يحتاج مقالاً خاصاً.**

الملاحظة الثالثة:

موقف الدكتور من الديمقراطية:

ولعل هنا يكمن الخلاف الأكبر مع طرح الدكتور باعتبار إننا نعتقد أن طرح اندكتور في هذه النقطة هو حجر الزاوية في كل ما كتب حول الماركسية .ولا أدل على ذلك من أن هذا الطرح عن الديمقراطية تم في أكثر من دراسة في الكتاب (المادية التاريخية) و(**هل انتهت الماركسية**) فضلا عن دراسة لم يضمها هذا الكتاب(**سلفية الفكر الماركسي متى وكيف**) ويتكرر التعبير ويكاد يكون بذات الالفاظ وذات الحجج.

يقول الدكتور شارحا أطروحته:

«نحن نعلن وعن يقين أننا نؤمن ونجديه بالتطور الديمقراطي أي انتخابات ----أغلبية برلمانية --- حكم.

ومن ثم نؤمن بالتعددية وتداول السلطة تداولها دوماً بمعنى أن نحكم ان اتيحت لنا الأغلبية البرلمانية ثم تأتي أغلبية أخرى لنعود للمعارضة هذا هو التصور النظري الذي نعلنه ونطرحه جديا وليس على سبيل الخداع **فهل يمكن في ظل هذه الدورة والدوره المعكوسة ان نطرح برنامجاً اشتراكيا متكاملاً وهل يمكن لأي اقتصاد أن يحتمل أن يركب أرجوحة تداول السلطة من متغيرات بحدودها القصوى أم أن الأمر سيتطلب أن نطرح ولفترة تاريخية ما برنامجاً مخففا يحتوى على تعديلات محدودة في البنية الاقتصادية الاجتماعية ص.١٣٠-١٣١** من كتابات عن الماركسية .

ويشرح الدكتور في دراسة أخرى طبيعة هذه التغيرات المطلوبة (كتعبير محسوب ودقيق يمايز بينهم وبين النقيض دون أن



د. رفعت السعيد

يحرموا المجتمع من إمكانية العودة الآمنة إلى المرحلة القديمة». **ص.١٢٠-١٢١ من ذات المرجع السابق.**

ولنا على هذا الطرح عدة ملاحظات.

أولا: أننا لا نعتقد أن ثمة حزباً أوقوة سياسية تستحق وصف الماركسية تفعل ما أشار إليه الدكتورمن أنها إذا وصلت للسلطة تطرح برنامجاً اشتراكيا متكاملا طارحة متغيراتها بحدودها القصوى. متجاهلة شروط الصراع الاجتماعي في بلادها سواء وصلت السلطة بالطريق الديمقراطي أو بالثورة المسلحة ومن ثم **فطرح هذا الفرض على أنه يمثل الطريقة السائدة والمعتادة يعد بمثابة مغالطة منطقية ليترتب عليها نتائج غير صحيحة.**

ثانيا: إن في هذا الطرح خلطاً بين الوسائل والغايات . لان شكل الوصول للسلطة ليس هو المحدد لحجم التغيرات التي تحدث لان حجم التغيير يتم حسب طبيعة الصراع الطبقي . حجم التأييد الجماهيري، تضوج المجتمع للتغير الخ الشروط الذاتية والموضوعية بالمجتمع.

ثالثا: إن حجم التغيير في المجتمع لا تراعي فيه متطلبات الخصم على حساب الذات ان على من يصل إلى السلطة ان يحقق التغيرات الاجتماعية التي تحقق مصالح الطبقة أو التحالف الطبقي الذي يمثله والتي تتفق مع طبيعة المرحلة لا يمنعه من ذلك موقف الخصم الاجتماعي ورفضه مهما اكتسى من مبررات أيديولوجية.

بل إننا نعتقد انه كلما تم تجذر التغيير مع مراعاة طبيعة المرحلة أو المجتمع كلما التفت الجماهير حول السلطة واستعدت لحمايتها وهنا تكتسب الوسائل الديمقراطية طبيعتها الثورية .لان الماركسية تربط دائما الديمقراطية بالتحول الثوري**فالديمقراطية في مفهومها الماركسي أداة نضالية تحقق التحول الاجتماعي.كما أن الديمقراطية في مفهومها الليبرالي ترتبط أيضا بتثبيت الواقع الاجتماعي** ومن ثم ترتبط بالدفاع عن الملكية الخاصة ومن ثم عدم الخروج عن المجتمع الرأسمالي. كما أن الحزب الاشتراكي الذي يصل إلى السلطة ويفقدها بالوسائل الديمقراطية لا يرحل خارج المجتمع إنما يواصل نضاله خارج السلطة مع الجماهير بكافة الوسائل الديمقراطية -تظاهرات- اضرابات .. الخ دفاعا عن مصالحها.

رابعا: يتضح من طرح الدكتور ان الطريق الديمقراطي لا يستطيع أن يحقق إلا تغييرا لا يؤثر في بنية المجتمع فضلا عن تجاوزها.

ونحن نسأل **أليست هذه هي الليبرالية أو على أحسن حال صورتها الاشتراكية الديمقراطية** ؟ والتي تعني تعددية سياسية تحمي وتثبت واحدية اقتصادية طبيعية.

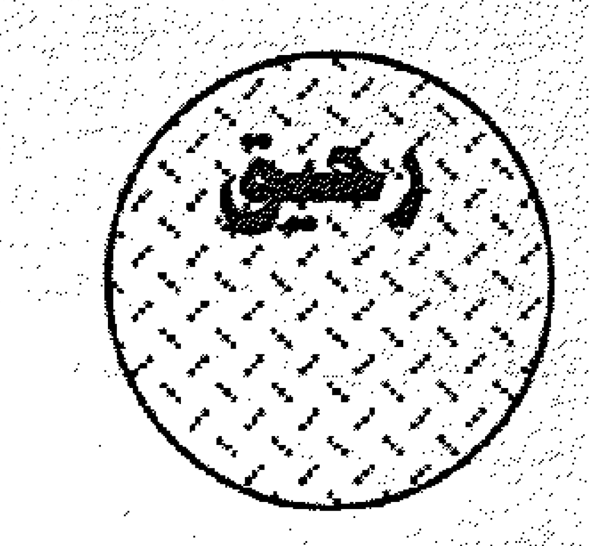
بالطبع هناك كثير في الكتاب يستحق التأييد واخص هذه الكلمات «**ان المادية التاريخية ركن أساس في الفكر الماركسي** وقد حاول البعض (الاشتراكيون الديمقراطيون أو بعض منهم) **القول أنه يمكن أن يكون ماركسيا دونما حاجة للالتزام بالمادية التاريخية أو حتمية الصراع الطبقي أو حتمية تغيير التركيبة الاجتماعية المحددة (الرأسمالية مثلا) عبر مسار نضال.**

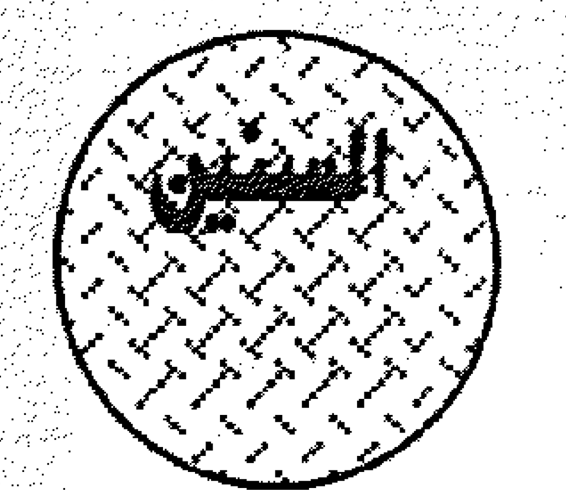
وأنه يكفي الاكتفاء بتطعيم المجتمع الرأسمالي بقدر من العدالة أو تطويعه ليكون أكثر عقلانية.

باختصار يقولون انه يمكن للانسان أن يكون ماركسيا دون **التمسك بالمادية التاريخية .أي ماركسياً إصلاحيا يحاول تجميل وجه المجتمع الرأسمالي دونما سعى لتغييره.**

وهذه وجهة نظر تضع أصحابها-على أية حال- في خانة البقاء في إطار المجتمع الرأسمالي (المعدل إن أمكن) لكنها تفرق بينهم وبين من يرون إمكانية وضرورة السعي نحو المجتمع الاشتراكي وهو تفريق حاسم ومبدئي.ص٢٤.

في النهاية نحن نطرح هذه المداخلة للنقاش وليتم طرح الموضوع برمته لمزيد من النقاش من أجل فهم أعمق للماركسية يجعلها أداة وعي وأداة نضال. ولن يتحقق هذا بالنقاش الفكري وحده بل بأن نستمر جميعا في العمل النضالي اليومي مع الجماهير فلا ماركسية غنية وقادرة بلا نضال جماهيري.





رداء الملك

د. سمير حنا صادق

يعد هانز كريستيان أندرسون **Hans Christiaan Andersen** أحد أهم كتاب قصص الأطفال . ولد هذا الكاتب العظيم في كوبنهاجن (أغسطس ١٨٧٥) وألف العديد من المسرحيات والروايات وقصص الأطفال.

من أبدع قصص **هانز كريستيان أندرسون** قصة «**رداء الملك**» .تقول القصة : إن بعض النصابين تقدموا للملك يزعمون أن لديهم قماشاً فاخراً لا يراه إلا الأذكياء النابهون ، وفتحوا أيديهم فارغة من أي قماش أمام الملك . نظر الملك فلم شيئا/ وحماية لنفسه من السمعة السيئة طلب حضور كبير الوزراء للرأى . فلم ير شيئا أيضا ، ولكنه أبدى إعجابه الشديد حماية لنفسه أيضا من الاتهام. وسارت الأمور على هذا المنوال : كل يبدى إعجابه الشديد بالنسيج العجيب خوفا من الاتهام.

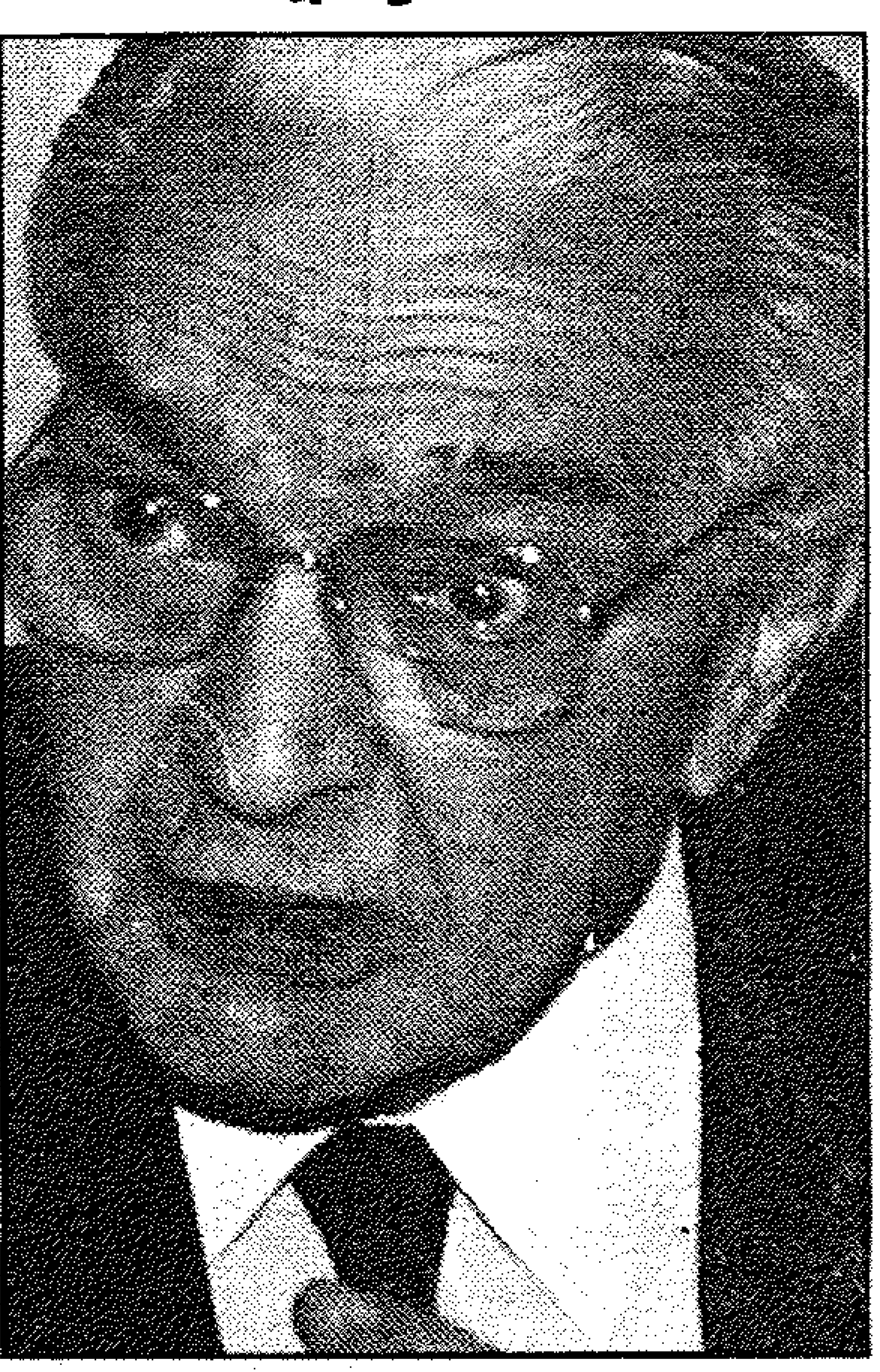
فى مناسبة ملكية اتفق البلاط على أن يكلف النصابون بصناعة رداء للملك من هذا النسيج العجيب وخرج الملك إلى الطرق بملابسه الداخلية. فصاح الجميع إعجابا بما لا يرونه خشية اتهامهم بالغباء والبلاهة. **وفى وسط الحشد طلب طفل من أبيه أن يرفعه لأعلى ورأى المنظر على حقيقته** فصاح« ولكن الملك لا يرتدى شيئا!» وبتردد بدأ أفراد الجمع فى المشاركة بالصياح.

مرت على احتفالات حرب أكتوبر المجيدة شهور مما يسمح للفرحة الزائدة أن تهدأ وللهيب الغضب الشديد أن ينطفئ . وكانت لكاتب هذه السطور ملاحظات ثلاث:

١- للانجليز تعبير جميل يقول «ظهر الشئ واضحا تماما بغيابه» **conspicuously obvious by its obvious by its absence**. ولقد **كان واضحا تماما غياب أحد أهم المسئولين عن إعادة النظام لجيش مصر وإعداده للحرب**. ألم يكن يجدر بنا فى حفلات التكريم أن نكرم **الفريق أول محمد فوزى** الذى كافأته الدولة بالحكم عليه بالاعدام فى حركة ١٥ مايو؟.

٢- نعم لقد انتصر الجندى المصرى . نعم لقد فازت العسكرية المصرية. نعم لقد أبدت القيادات العسكرية مقدرة وكفاءة وذكاء فى أدائها (وإن لم تعادلها فيما أرى مقدرة المفاوض المصرى بعد الحرب) **ولكن ألم يكن هناك بعض الفضل للسلاح السوفيتى؟** هل كان من الممكن إقامة حائط الصواريخ بما أسقطه من طائرات بدون السلاح السوفيتى؟.

ألم يكن أجدر بنا ، حتى فى هذه المناسبة الكريمة ، أن نتوجه بالشكر للحليف الذى أيدنا والذى ساهم فى انتصارنا على عدونا ، بدلا من التلميح بل والتصريح أحيانا بسبه؟ ألم يكن من الأولى بنا، ونحن نعيش اليوم فى عالم القطب الواحد الكريه،أن نتذكر أننا كان لنا من يحالفنا ويهتم بأمورنا فى هذه الأيام؟.


د. مصطفى خليل

وفى غمرة الاحتفالات ،وفى الحديث عن أننا نعيش اليوم أروع الحياة ،جاءت الغمة:

حدثنا الدكتور **مصطفى خليل** ، رئيس الوزراء الأسبق ونائب رئيس الحزب الوطنى فى ندوة مذاعة على قنوات التلفزيون فقال:

١- **إن متوسط دخل الفرد فى إسرائيل اليوم ١٧ ضعف دخل الفرد فى مصر** (وأنا سأعود إلى متوسط دخل الفرد بعد قليل) **وهى فضيحة تدعو للألم والاسى.**

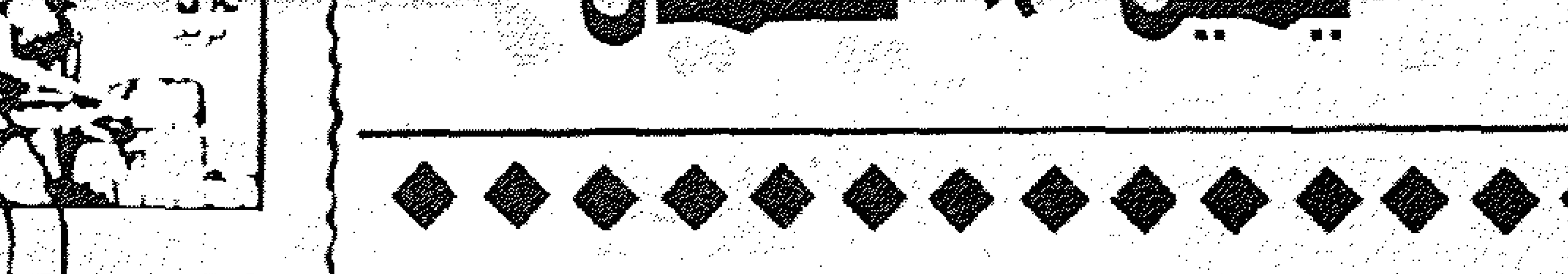
ولكن الفضيحة الكبرى كانت «ب».

ب- **إن متوسط دخل الفرد الفلسطينى فى الضفة الغربية الذى يعيش تحت نير الاستعمار الاستيطانى الاسرائيلى يبلغ ضعف-** نعم ضعف- والله العظيم هذا ما قاله الدكتور **مصطفى خليل ضعف ،متوسط دخل الفرد فى مصر** . وتبقى ملاحظة هامة تتعلق بكلمة متوسط:

هل تذكرون النكتة الشهيرة عن حاجب المحكمة الذى سئل عن دخله فتحدث عن متوسط الدخل بينه وبين رئيس المحكمة؟ إن «**متوسط دخل الفرد فى مصر» يعبر عن مجموع الدخل القومى مقسوما على عدد الأفراد.** وهو يحتوى على مجموعة من الناس (فى تقدير بعض الاقتصاديين تبلغ الآلاف) يزيد دخل الفرد السنوى منهم عن مليون جنيه.وفى مثل هذه الأحوال يؤخذ فى العادة برقم يختلف عن المتوسط ويسمى «**منوال»Mode ويعبر عن الدخل الأكثر انتشارا بين المصريين .كم يا ترى نسبة «منوال» الدخل فى مصر إلى«منوال» الدخل فى الضفة الغربية ؟ كم هو «منوال» الدخل فى مصر بالنسبة إلى« منوال» الدخل فى الأردن والمغرب وتونس وسوريا .. بل حتى الجزائر واليمن؟.**

من الصعب المطالبة «بالانتماء» و«العمل» و«الاخلاص» فى ظروف لا تسمح بأبسط متطلبات المعيشة لأغلب الشعب.

وأول الطريق إلى العلاج والإصلاح هو المصارحة الصادقة.



تحرير : فريدة النقاش

ضد العدوان والاستبداد معا

عزيزتي محررة يمين شمال

أمريكا وانجلترا تضربان فى العراق.. والأمم المتحدة تحاصره وتجوعه وأنتم اليساريون ترددون كلاما خائبا عن الديكتاتورية والاستبداد مش في مكان ثاني غير العراق .. لماذا ترفضون حكاية المستبد العادل.

أنا اشتغلت فى العراق وعشت فيه أجمل أربع سنوات من عمرى موظفا بسيطا في وزارة الصناعة ،عاملنى الناس باحترام ، وكلما حكيت ذلك للذين اشتغلوا في بلاد أخرى في الخليج حسدوني..

بصراحة الشعب العراقى كان عايش ،ماذا تريدون ،وهل يصح أن يكون العراق تحت القصف وتتكلمون عن الاستبداد.ماذا أخذنا من الديمقراطية .. هل نستطيع أن نعيش كما كنا نعيش فى السابق.. **أنا نفسى عشت فى ظل ما تسمونه «الاستبداد» أياما طيبة .. ولو تمكنت لعدت إلى العراق لأعمل هناك بقية عمرى..**

عبد الواحد عبد الصبور حمد
كرموز- الاسكندرية

* نحن نقدر ألمك يا أستاذ «**عبد الواحد**» وهو نفس ألمنا ، وغضبك هو غضبنا ضد العدوان على العراق، والذى جعلك ترسل كلماتك بالبريد السريع **فالضحية الأولى لهذا العدوان هو الشعب العراقى ،كما أنه كان الضحية الأولى للحصار والاستبداد معا** ، **وقد وقف حزب التجمع فى الأيام الماضية وكل القوى اليسارية فى البلاد ضد العدوان دون ذكر للاستبداد** الذى نرى أنه هو طابع الحكم فى العراق ..وفى عدد آخر من دول الخليج والدول العربية وإن كان فى العراق يتخذ طابعا دمويا مخيفا.. ونحن نقف ضده فى كل الحالات وأينما وجد لأن **الاستبداد فى ذاته عدوان على حرية الانسان وكرامته من حيث المبدأ** ، وحرمان له من حقوق التعبير والاختلاف بل وحرمان من حق الحياة ذاته فى بعض الأحيان.

ولا أظن أنك سوف تنكر أن **نظام «صدام حسين» قد ارتكب من الفظائع ضد شعب العراق ما يقف له شعر الرأس** ، لا فرق في ذلك بين الأكراد أو الشيعة أو السنة ، ولا فرق بين شيوعى بل وحتى بعثى اختلف معه .وقد كانت واحدة من أشهر جرائمه وأبشعها فى نهاية السبعينيات اعدام رفيقه فى الحزب وصديق عمره «**غانم عبد الجليل**» مع عدد آخر من أعضاء قياديين فى حزب البعث الحاكم اختلفوا مع«صدام حسين» واتهمهم حينذاك بالتعاون أو الأحرى بالعمالة لسوريا أى لاتجاه بعثى آخر.

ولأن نظام الحكم يرفض فكرة التعدد رغم وجود التعدد السياسى والاجتماعى فى البلاد فقد تعرضت كل القوى السياسية للقمع وقصة اعدامه لزوجي بنتيه اللذين كانا قد لجأ إلى الأردن ثم تمت اعادتهما بحيلة تذكرنا بأعمال العصابات ثم اعدامهما بعد ذلك هى قصة أشهر من أن نعيد التذكير بها حيث تقشعر لها الأبدان.



صدام حسين

كذلك كانت عمليات القاء الكيماويات على مدينة« **حلبجة**» الكردية فى نهاية الثمانينات ، وحواديت اعدام المسجونين وتعذيبهم حكايات تتكرر فى كل التقارير عن حقوق الانسان فى العراق.

إنه سجل مشين لا يستطيع أى امرئ يتمتع بحس إنسانى بسيط إلا أن يشجبه ويعبر عن غضبه العميق

وهذا بالاضافة إلى حماقات صدام السياسية من عقد اتفاق مع شاه إيران إلى شن حرب عليها بعد الاطاحة بالشاة متصورا أنها فى حالة ضعف ،وهى الحرب التى استمرت لثمانى سنوات وأضعفت البلدين الجارين وبتشجيع من الدول الأمبريالية الكبرى وهو التشجيع الذى أثار طمعه حتى تصور أنه حين يحرك آلته العسكرية ليغزو الكويت سوف يتسامحون معه كما فعلوا حين دخل إيران ولكنه حين هدد مصالحهم أخذوا يسحقونه.

وخلاصة الأمر **أنه المسئول الأول** - بما أنه ينفرد وحده بالحكم والقرار -عن ما آل إليه حال العراق فى العشرين عاما الأخيرة. لأنه قدم أسبابا قوية للدول الأمبريالية لكى تعتدى على العراق وتدفع به دفعا إلى القرون الوسطى ،وليصبح الشعب العراقى واقعا بين مطرقة الاستبداد وسندان العدوان الاستعمارى والمصالح البترولية لأمريكا فى الخليج.

فى اعتقادى أن **موقف «اليسار» كان دائما محسوبا بدقة ضد الاستبداد وضد الحصار فى آن واحد** والاستبداد كما تقول موجود فى بلدان كثيرة، ولكن علينا بالاضافة إلى

دفاعنا عن الديمقراطية من حيث المبدأ- أن تنظر فى السجل الواقعى للنظم الاستبدادية والتى كان آخرها نظام **«سوهارتو»** فى أندونيسيا وهى كما تعرف نمر أو كانت نمرا من النمور الآسيوية التى حققت تقدما اقتصاديا كبيرا فى ظل الاستبداد .. نعم فى ظل الاستبداد ولنا أن نتصور- ما دمنا سوف نحتكم إلى النتائج العملية وحدها -ماذا كان سيصبح عليه حال الشعب الاندونيسى لو أن هذا التقدم الاقتصادى لم يقترن بالفساد الهائل الذى تفشى فى أوساط أسرة **«سوهارتو»** وأعوانه ، ولنتصور ما إذا كان سيصبح عليه حال «الكونغو» دون فساد واستبداد **«موبوتو سيسيسكو..** إلخ.

الاستبداد حتى لو استطاع أن يفرض حالة ضبط على المجتمع المدنى ويؤدى إلى نمو الثروات فيه فانها سرعان ما تضيع فى ظل غياب الرقابة الشعبية وانتشار الفساد الذى **يعطل طاقات المجتمع الذى يسوده الخوف والقمع وتموت فيه روح المبادرة والابتكار لقد كان مآل الاتحاد السوفيتى الذى ساد فيه نظام قام على التسلط والاستبداد مأساويا.**

ولمئات الالاف من المصريين تجربة شبيهة بتجربتك فى العراق ،فقد عملوا هناك ووجدوا الاحترام والمحبة والأخوة من الأشقاء العراقيين لأنهم **شعب ذو حضارة وثقافة عريقة** ، ولا شك أن وجود الأحزاب القومية والتقدمية قد ساعد على اشاعة روح وثقافة التضامن الانسانى والأخوة والعروبة.. **سوف نظل ندعو لعراق ديمقراطى حر وموحد قادر على الدفاع عن نفسه ضد أخطار الاستبداد والعدوان الامبريالى والحصار جميعا.**

وأدعوك يا صديق عبد الواحد لاعادة التفكير والنظر فى فكرة المستبد العادل التى يمكن أن تنجح لبعض الوقت لكنها غالبا ما تؤدى إلى المآسى.

السوفيتات

بين

تأمين أوسع وأشمل قاعدة ديمقراطية

وصعود الستالينية لقيادة الحزب والثورة

عزيزتى اليسار

أقرأ المجلة كل شهر من الجلدة للجلدة وأعتبرها زادى السياسى والثقافى -وأدعو أصدقائى لقراءتها كما تطلبون منى، ولكننى لا أجد لديهم الرغبة ولا الحماس لقراءة أى شئ ، فهم يحبون التلفزيون ويتابعون أكثر من أى شئ آخر ماتشات كرة القدم، ويعلقون صور اللاعبين والمغنيين والمغنيات.

أنا أيضا أحب كرة القدم والغناء الشبابى لكن أريد أن أفهم ماذا يجرى فى الدنيا ،وقرأت أكثر من مرة عن السوفيتات ،وأعرف أنها وجدت فى الاتحاد السوفيتى سابقا .. لكنى أريدكم أن تعطونى معلومات مفصلة عنها.

محمود عبد الله الشربينى

المنزلة- دقهلية

شكرا يا **محمود** لأنك حريص على متابعة **اليسار** ولعلك سوف تكون قادرا فى المستقبل على إنشاء جماعة لأصدقاء «اليسار» فلن تعدم صديقا أو اثنين تجد لديهم اهتماما بالقراءة ونحن نعرف ان عادة القراءة الجادة قد تراجعت كثيرا مع تطور وسائل الاعلام المسموعة والمرئية.

ونحن نفهم أن نجد الشباب مهتما بكرة القدم و نفرح بالأغنية الشبابية على أن يكون قادرا على نقد ما هو سخيف منها ،**ورئيس التحرير هو بالمناسبة «زملكاوى» ولا يفوته ماتش كرة أيا كان الوقت أو كانت المشاغل.**

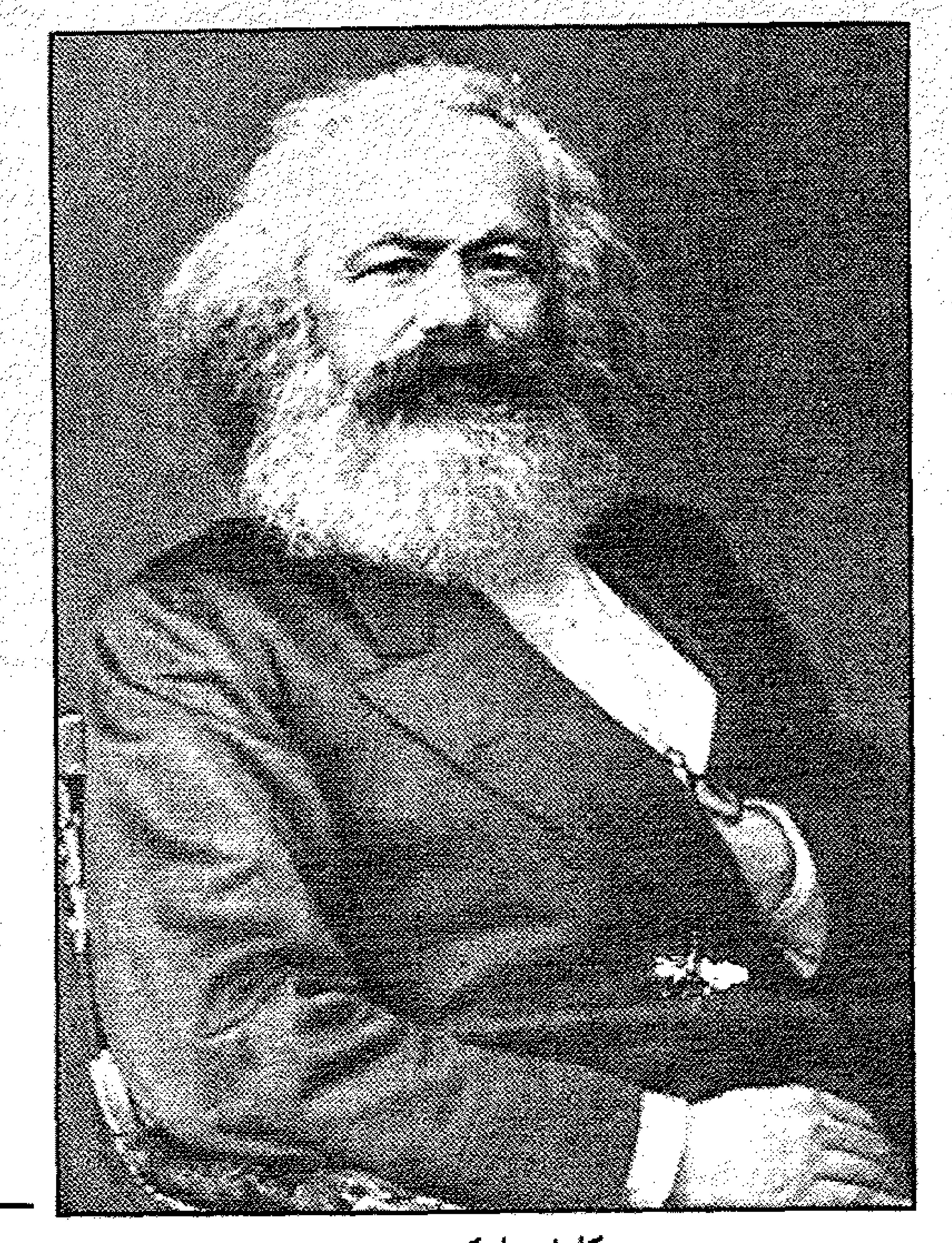
تشكلت السوفيتات لأول مرة فى ظل ثورة ١٩٠٥ فى روسيا والتى مهدت للثورة الاشتراكية الكبرى بعد اثنتى عشرة سنة ومعناها اللجان.. **وكانت لجانا للعمال والفلاحين والجنود الذين قامت الثورة على أكتافهم وأخذت تنظم مصالحهم ومبادراتهم وطاقاتهم الثورية** ،وامتد هذا الشكل ليكون هو الأساس الشعبى أو البرلمان الواسع الذى ينتخب الشعب كله ممثليه بعد ذلك لثورة أكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧ والتى نجحت فى الاطاحة بالنظام البورجوازى **وكانت هذه السوفيتات شكلا لحكم الطبقة العاملة فى تحالفها مع الفلاحين والجنود ونتاجا للابداع الشعبى الأصيل كما وصفها لينين** وأخذت تحل محل الدولة القديمة المهترئة لأنها سيرت شئون الجماهير طبقا للأولويات والاحتياجات التى وضعتها هذه الجماهير بنفسها خاصة فى سنوات الثورة الأولى **حتى أصبحت هذه السوفيتات تشكل الأساس السياسى للاتحاد السوفيتى فى ظل حكم «لينين»**، وقد تكون لها مجلس أعلى يسمى **«مجلس السوفيت الأعلى»**.

وقد تصور **«لينين»** فى خضم النمو الثورى وبروز المبادرات الجماهيرية المتنوعة « أن التطور اللاحق للتنظيم السوفيتى للدولة ، ينبغى أن يكمن فى أن يقوم كل عضو فى السوفيت بصورة الزامية بعمل دائم فى ادارة الدولة -بالاضافة إلى المشاركة فى اجتماعات السوفييت».

وكانت فكرته هذه مبنية علي ضرورة تأمين أوسع وأشمل قاعدة ديمقراطية للدولة الاشتراكية حتى لا تسقط فى قبضة المكتبية والترهل البيروقراطى والادارى ،**ودعا إلى مناقشة تقارير النواب الدورية أمام ناخبيهم ، وحق الناخبين فى سحب النواب الذين لم يبرروا الثقة بهم** ،مع التجديد الدورى للسوفيتيات حتى تكون مدرسة شاملة لتدريب الشعب وخلق مئات الالاف من القادة..

ولكن المآل الواقعى للسوفيتات ودورها كان مخيبا للآمال فقد ذوت واندثرت بعد صعود الستالينية إلى قيادة الحزب وادارته بصورة قمعية وادارية ونمو عبادة الفرد فى صفوفه واطلاق قوى البوليس السرى واشاعة الخوف وقتل روح المبادرة وحين جاء **«جورباتشوف»** ببرنامجه الاصلاحى عام ١٩٨٥ بعد انتخابه امينا عاما للحزب جرت محاولة لاحياء السوفيتات واعتبارها أساسا لما أسماه بنهج العلانية والمصارحة لكن هذه المحاولة فشلت كما فشلت كل تجربة جورباتشوف التى قادت لانهيار الاتحاد السوفيتى.

الشيوعية.. والاشتراكية



كارل ماركس

لينين

السادة المحررون

احترت كثيرا في محاولة الوصول إلي **الفرق بين الشيوعية والاشتراكية** ولا أجد كتابات محددة تقول لي ذلك فهل تقولون أنتم؟.

سعاد المصري
طالبة
ميت عقبة-جيزة

جميل يا عزيزتي «**سعاد**» أن تهتمي وأن تبحثي بنفسك عن الفروق بين الاشتراكية والشيوعية وباختصار شديد **تقول الاشتراكية التي يعتبرها الشيوعيون مرحلة أولية تؤدي إلي الوصول بعد ذلك إلي الشيوعية -تقول ان شعارها هو من كل حسب قدرته علي العمل والانتاج ولكل حسب عمله.**

والأساس في ذلك هو أن الاشتراكية تقوم في مجتمع يكون خارجا لتوه من نظام سابق هو النظام الرأسمالي القائم علي الاستغلال ، وأن الاشتراكية حين تتقدم لانهاء استغلال الانسان للانسان الذي لن يلغي نهائيا إلا في ظل الشيوعية سوف تجد نفسها أمام تراث متراكم من سوء توزيع الثروة الاجتماعية ،وهذا الخلل في التوزيع يؤدي إلي تعطيل قدرة البشر جميعا علي الاسهام بكل طاقاتهم وامكانياتهم لتعظيم الثروة الاجتماعية **ولذا يصبح الشعار مبدئيا هو «من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله ،إلي أن تجري تصفية كل أشكال الاستغلال ، وتكون الجماهير قادرة بكل حرية علي الاسهام في زيادة الثروة بلا حدود وحينئذ يكون قد جري تمهيد الأرض للشيوعية التي شعارها من «كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته».**

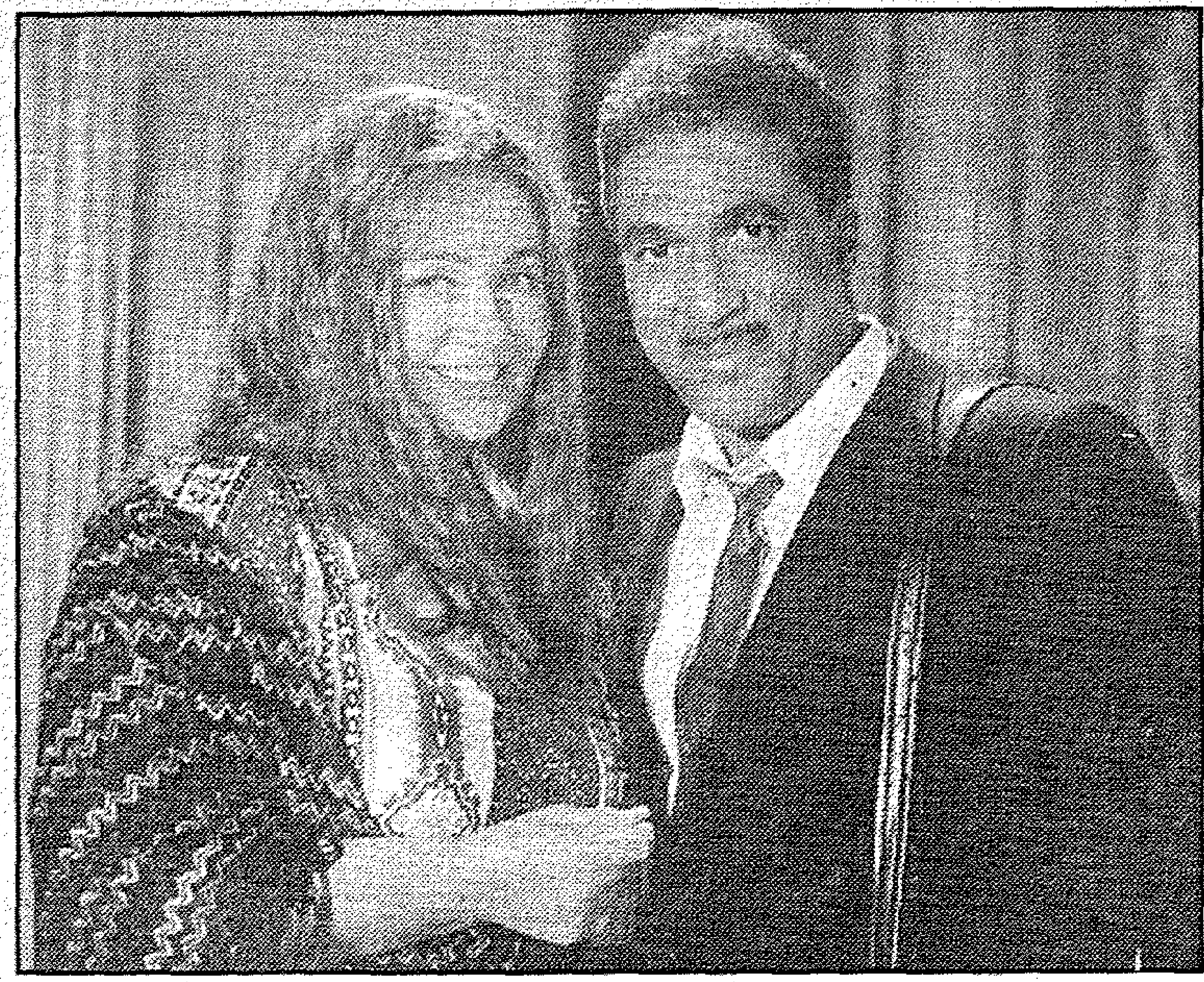
وفي القرن التاسع عشر نشب صراع ايديولوجي وسياسي طويل بين **ماركس وإنجلز** من جهة وما اسمياه بالاشتراكيات الرجعية من جهة أخري لأنه في ذلك الحين نشأت مجموعة من القوي السياسية والأفكار التي نسبت نفسها للاشتراكية ولكنها كانت في واقع الحال **عمليات ترميم واصلاح للنظام الرأسمالي لتخفيف الالام الفظيعة التي يسببها الاستغلال للجماهير** ، فدعا البعض إلي العمل الخيري ،والآخر للتوفيق بين الرأسمالي والعامل حتي يخفف الأول من وطأة الاستغلال، والثالث للاشتراكية المسيحية القائمة علي تعاطف الأغنياء وتصدقهم علي الفقراء ولكن هذه السياسات والأفكار ودعاتها وقفت بحزم ضد الفكرة الشيوعية من حيث المبدأ ونقدتها بل وحاولت تلويثها بدعوى عدائها للدين أو دفاعها عن ما يسمي بمشاعية النساء والأطفال وهو ما رد عليه «**ماركس**» و«**انجلز**» في البيان الشيوعي..

ولكن الصراع بين الشيوعية والاشتراكية بكل صورها وصولا إلي الاشتراكيات الديمقراطية وأحزابها في الغرب قد امتد إلي يومنا هذا.. **ويبقي السؤال رغم تغير الظروف والمعطيات هل نصفي الاستغلال نهائيا ونقيم مجتمعا جديدا تماما كما تقول الشيوعية حيث يكون لكل إنسان حسب حاجته ،أم نرمم بيت الرأسمالية ونخفف من وطأة الاستغلال فماذا تقولين أنت يا سعاد؟.**



تأملات فن حول فيلم

«اضحك.. الصورة تطلع حلـوة..»



أحمد زكى وليلى علوى

الضحك بعيداً عن عادل إمام ومحمد هنيدى

للمرة الأولى منذ بداية عقد التسعينات، يصنع الثنائى **وحيد حامد** كاتباً للسيناريو ،**وشريف عرفة** مخرجاً ،فيلماً لا تنعقد بطولته للنجم **عادل إمام** ،هو فيلم «**إضحك.. الصورة تطلع حلوة**» ،وبعيدا عن أية مقارنات بين ما كان من الممكن لهذا الفيلم أن يصبح إذا ما وافق **عادل إمام** على أن يكون بطلا له ، بينما تحمس النجم **أحمد زكى** لتمثيله ، فإن الحقيقة أن **الفيلم فى صورته النهائية قد نجا من مأزق تفصيل الأعمال السينمائية على مقاس النجوم**، وهو المأزق الذى تفاقم تأثيره فى أفلام **عادل امام** الأخيرة ، حتى أصبحت أكثرا ابتعاداً عن تصديق الجمهور لها والتفاعل معها. **لذلك فإن الفيلم يعتبر فى التحليل الأخير نموذجاً لما يمكن أن تقوم به السينما المصرية، لكى تكسر الطوق الذى يفرضه عليها نظام النجوم**، ولكونه من أكثر نظم النجوم تخلفاً وبدائية إذا ما قارنته بمثيله فى صناعات السينما الأخرى ، فإن من المضحكات المبكيات أن تجد المنتجين اليوم يهرولون إلى **محمد هنيدى** ، بسبب النجاح التجارى لفيلمين من أفلامه ،حتى أن بعض السيناريوهات الجاهزة تعاد كتابتها «من أول وجديد» لعله يوافق عليها ! وفى الحقيقة أن تلك الموجة لن تسفر فى نهاية المطاف إلاعن عودة السينما المصرية إلى عهودها البدائية الأولى، أيام كانت امتداداً ساذجاً لأكثر فنون «الفرجة» سطحية وابتذالا ، وليذهب بعدها كل ما أنجزته السينما المصرية من إنجازات جمالية- منذ **محمد كريم وكمال سليم** ، وحتى **محمد خان وداود عبد السيد**- إلى غياهب النسيان.

نقول إن نموذج فيلم **«اضحك..»** يمكن أن يكون البداية الحقيقية لخروج السينما المصرية من أزمتها ، على الرغم من أن البعض يتصور أن النجاح التجارى الهائل وغير المسبوق لفيلم «**صعيدى فى الجامعة الأمريكية**» هو النموذج الذى ينبغى أن يحتذى . وإذا كنا لا نزعم اليقين من أية تصورات عن المستقبل (ومن يملك هذا اليقين فى ظل هذا الاضطراب الهائل الذى نعيشه ونحياه فى السياق السياسى والاقتصادى والاجتماعى؟!)، فإن قراءة الواقع الراهن ، وتأمل تجربتى فيلمى «**اضحك**» «**وصعيدى**» ، يشيران إلى ما سبق أن أكدنا عليه المرة بعد الأخرى ، وهو أن جوهر أزمة السينما المصرية يكمن فى غياب فلسفة واعية ومسئولة من أصحاب القرار تجاه الثقافة عامة، والسينما على نحو خاص، فليس أمامك هنا إلا خياران لا ثالث لهما:

إما أن تترك صناعة السينما فى مهب الريح(أو لما يطلقون عليه ذلك المصطلح الخادع المراوغ :«**اقتصاد السوق**»!) ،فتكون النتيجة أن تتكرر «مقاولات» أفلام على غرار «صعيدى» ،قد ينجح البعض القليل منها ويفشل الأغلب الأعم ،كما سوف يتحول أيضا رجال «الأموال» إلى بناء بعض دور عرض فاخرة ، مزودة بالتكييف و«الفيشار» ،وتحتل مواقع متميزة قد لا يملك الوصول إليها إلا أصحاب السيارات الفارهة ، ولا يستطيع دفع ثمن تذاكرها إلا أثرياء الطبقة الجديدة ، ولن تعرض هذه الدور- خلال معظم أوقات الموسم- إلا الأفلام الأمريكية.

أما الخيار الثانى فهو أن **تنظر «الدولة» ولا نقول «الحكومة» -إلى صناعة السينما باعتبارها صناعة ثقيلة ، بالمعنى الحرفى للكلمة ، لا يمكن أن تتركها لعبث رأس المال أو سعيه المحموم إلى الربح السريع** ، فهى الصناعة التى تتطلب أن تنفق عليها أموالا طائلة لعشر سنوات -خاصة على مستوى بناء الاستوديوهات أو دور العرض- قبل أن

أحمد يوسف

تنتظر ربحاً ملموساً ، لكنه سوف يكون عندئذ هو الربح المتنامي طويل الأجل ، على المستوى الاقتصادي والثقافي معاً. **لكن هل يمكن لنا إن نقول إن «الحكومة» تفكر حقاً فى مستقبل «الدولة» أو «الوطن» بعد عام أو عامين ، وليس عشر سنوات كاملة؟!** وهل أدركت «الحكومة» لحظة واحدة أن هناك فرقاً جوهرياً بينها وبين مؤسسات «الدولة» ومقومات «الوطن» ؟! (فى الحقيقة إن الحكومة تنظر لهذا الأمر نظرة حولاء عرجاء ، فهى تزعم أنها تترك نشاطات ثقافية مهمة مثل السينما لما تسميه «حرية» الاقتصاد ،على اعتبار أن الدولة لا ينبغى لها أن تتدخل فى مصير هذا الفن الذى يتركونه فى حالة احتضار ، بينما تحتكر الحكومة لنفسها - احتكاراً كاملاً - نشاطات ثقافية أخرى، مثل وسائل الاعلام، وحق إصدار الصحف، فى نوع من التوحد بين الحكومة والدولة.. ولا تسأل عندئذ عن الديمقراطية أو الحرية!).

الصدق وليس الاصطناع

ومع ذلك، فإنه لم يكن من الممكن لفيلم «**اضحك**» أن يرى النور إذا لم تشترك «الدولة» فى إنتاجه ،من خلال «**اتحاد الاذاعة والتلفزيون**» ، فى تجربة تؤكد إمكانية - وربما حتمية - دعم الدولة لانتاج تلك الأعمال الفنية التى قد لا يجرؤ رأس المال على التصدى لها ، فى ظل حالته الراهنة التى يكاد أن يسود فيها نشاط الوساطة أو السمسرة .

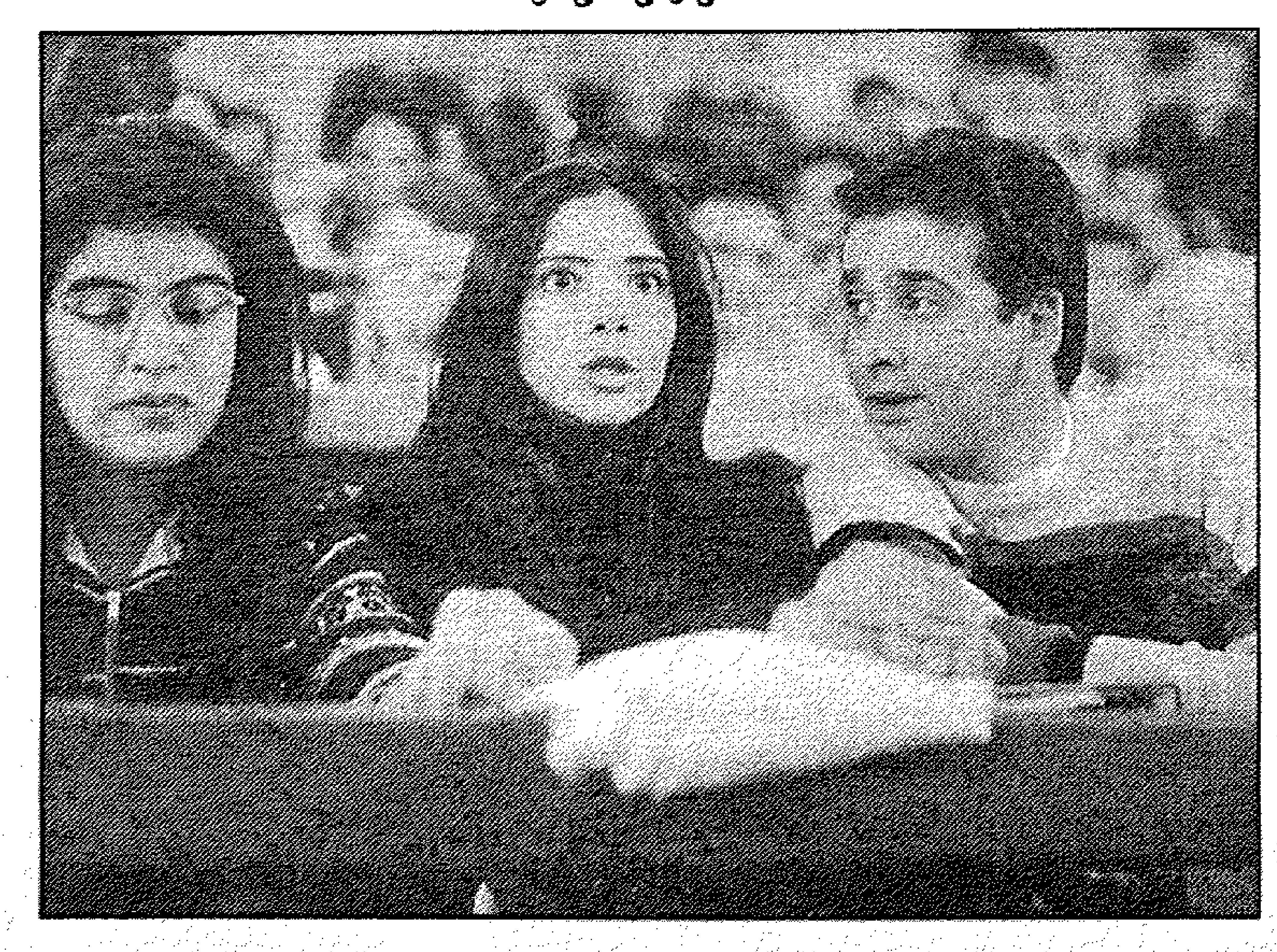
وفى الحقيقة إن فيلم «اضحك» «**يبدو مثل الزهرة الرقيقة ذات العطر الفواح التى نبتت فجأة فى أرض قاحلة، أو كأنه اللحن الجميل الذى يتصاعد رويداً وسط الضجيج فيذكرك بقدرة بعض فنانينا السينمائيين الذين يتمتعون بالأصالة على إنجاز أعمال فنية رفيعة**» ،على الرغم مما بدا فى السنوات القليلة الماضية من استسلامهم - أو قل تكيفهم - تجاه شروط «قانون السوق» السائدة. ولتنظر على سبيل المثال كيف بدأ الثلاثى«**وحيد حامد وشريف عرفة وعادل إمام**» تعاونهم بذروة فنية مثل«**اللعب مع الكبار**» ، لكن الرغبة فى الحصول أيضا على نوع من رضى السلطة ،جعلت سيناريوهات **وحيد حامد** تسفر عن تقديم التنازل وراء الآخر .(فلنضرب على ذلك مثالا واحداً ، هو فيلم «**طيور الظلام**»، الذى تتألف خيوطه الدرامية من ثلاث شخصيات : المحامى الانتهازى ، والمحامى المتطرف، والصديق الثالث الشريف الذى لا يجد لنفسه مكاناً فى هذا الصراع الفاسد . إن السيناريو يفرد أغلب مساحته للشخصية الأولى ، لأنها سوف تذهب إلى عادل إمام ، لكن هل يمكن لك أن تتخيل الفيلم لو أن عادل إمام اختار أداء الشخصية الثالثة). لقد كان الخطأ الجوهرى في ذلك كله هو الرغبة فى الحفاظ على«توليفة» جاهزة بدأت شيئا فشيئا تفقد مذاقها وطزاجتها وهدفها ، وأرجو ألا يفهم القارئ أننى أصادر على المستقبل فى إمكانية عودة التعاون بين ثلاثى وحيد وعرفة وإمام مرة أخرى ، فذلك مرهون بتطور الوعى السياسى والجمالى ، الذى قد يدفعهم إلى خلق موجة جديدة يعيدون فيها ترتيب حساباتها وتوجهاتها.

لكن وقد «تحرر» **وحيد حامد وشريف عرفة** فى هذه التجربة من قيود «التوليفة» الجاهزة ، فإن **فيلم «اضحك» يعكس حقا نوعاً من الحرية الفنية الإبداعية فى ثنايا فيلمهما الرقيق**، ولتتأمل على سبيل المثال ذلك المشهد الطويل قبل نزول العناوين ، وقد ترى فيه - ومعك بعض الحق - أثرا من أحد مشاهد الفيلم البريطانى «**أسرار وأكاذيب**» للمخرج **مايك لى** (ومن المؤكد أن **وحيد حامد** قد شاهده فى مهرجان كان عام ١٩٩٦ ،حيث فاز الفيلم بجائزة السعفة الذهبية) ،مع ذلك فإن فيلم «اضحك» .. يصنع من هذا المشهد جوهره الدرامى كله، أو قل إنها «التيمة» التى سوف تتردد تنويعاتها وأصداؤها فى كل الخطوط الدرامية للفيلم. هى أحيانا تنويعات تعكس السعادة أو الحزن ، بل ربما تعكس أحيانا أخرى الصدق أو الزيف، وهو ما يدعونا إلى أن نعيد النظر فيما تصوره بعض النقاد - فى انطباع سريع - عن أن الفيلم يدعو إلى التفاؤل الكاذب، الذى يذكرك بذلك القول الشائع : «ارسم الابتسامة على شفتيك» ، فكأنك تحمل قناعاً ضاحكاً زائفا بينما تبكى فى أعماقك ،غير أن الفيلم فى جوهره لا يدعو أبداً إلى مثل هذا الاصطناع الكاذب ، بل إن رسالته الحقيقية هى **الدعوة إلى أن يعيش الناس الحياة بكل ما يملكون من الصدق ،عندئذ فقط سوف تصبح «الصورة حلوة».**

توحد الفنان وبطله

ولعلك لن تقترب من الدلالة العميقة للفيلم، إلا اذا لمست ذلك الوتر الرقيق الدقيق الذى يصل بين مؤلفه **وحيد حامد** وبطله المصور الفوتوغرافى سيد غريب .**أحمد زكى**) ،حتى أنك - مع بعض التأمل - سوف تدرك أنهما يعيشان حقا حالة من التوحد ،**فكل منهما فنان يعشق أعماله الفنية عشقاً حقيقياً ،ويتواصل مع موضوعه تواصلا حميماً** ، ويقف أمام نفسه متسائلا: «هل ينبغى على أن أكتفى بأن التقط للواقع صورة تتوقف عند سطحه الخارجى، بكل ما فيه من سوقية أو فظاظة واقعيتين ، أم أن رسالتى هى أن أكشف عن جوهر هذا الواقع بكل ما فيه من جمال حقيقى؟!» ،وهو الجمال الذى لا يعنى الزيف أو التزييف ، على العكس فإنه قد يعنى الصدق فى أعمق معانيه (وهنا لا يملك المرء إلا أن يرى هذا الفيلم - وأرجو أن يكون ذلك صحيحاً ؟! - **نقطة تحول فى رؤية وحيد حامد، بعيدا** عن «التوليفة» التى كانت تنحو فى أفلامه الأخيرة إلى رؤية مشوهة لجماهير الناس ، ربما تحت تأثير الرغبة فى تفخيم دور

منى زكي.. في الوسط




وحيد حامد وأحمد زكى وطاقم الفيلم

النجم أو «البطل الفرد» ، ويكفى أن تتأمل صورة الجماهير فى فيلم «النوم فى العسل»).

مرة أخرى نعيد التأكيد على أن «الصورة الحلوة» لا تعني- داخل سياق الفيلم ، وفى مضمونه العام أيضا -أن الفيلم يقصد تجميل الواقع ، وإنما أن يحاول الفنان **وحيد حامد**-مثل بطله سيد غريب -**أن يستثير فى الواقع إمكاناته الحقيقية، وأن يسمح له بأن يكشف عن نفسه دون تنميق أو تزويق أو قيود ، عندئذ سوف نضحك لأننا نعيش الحياة، ولأننا نكتشف قدرتنا على أن نجعل حياتنا أجمل** . فلتنظر متأملا إلى المشهد الافتتاحى ،حيث يتعامل المصور الفوتوغرافى -صاحب الاستوديو فى المدينة الصغيرة- مع الناس ومع فنه بحب عميق واهتمام بالغ ، ففى لقطات متتابعة على طريقة «**الفوتو مونتاج**» يدخل إلى الاستوديو زبون بعد آخر: فلاح بملابس ممزقة يريد صورة للبطاقة الشخصية ، فيدعوه سيد غريب إلى أن يلبس جلباباً نظيفاً لأن تلك أهم صورة فى حياته ورجل أعمال متأنق متصلب يطلب صورة لجواز السفر فإذا بسيد غريب يكشف- رغماً عنه وهو يمشط شعر «الزبون»- أن الرجل يضع «باروكة» فوق رأسه الصلعاء، فإذا «بالزبون» يصبح أكثر استرخاء، وطبيعية أمام الكاميرا وقد تخلى عن تزييف حقيقته ،كما يأتى إلى الاستوديو عروسان فى ليلة زفافهما ، يسيطر عليهما التشنج بسبب تدخل أسرتيهما ، لكن سيد يأمر الجميع بالخروج ، ويبقى العريس والعروس وحدهما أمام الكاميرا فيتبادلان قبلة دافئة تعبر عما فى أعماقهما من حب ورغبة دون قيود.

فى هذا التتابع السريع لمشاهد «الفوتومونتاج» قبل نزول العناوين حيث يعمل سيد فى عشق حقيقى -داخل معمل الاستوديو-فى استكمال صنع الصور ووضعها داخل إطارات جميلة ، وفى اللقطة العامة من زاوية مرتفعة له وهو يتأمل نتاج عمله، وفى ذلك كله يعزف الفيلم لحنه الأساسى ، الذى يتوافق مع **أسلوب المخرج شريف عرفة الناعم فى استخدام حركات الكاميرا المناسبة، والمونتاج الإيقاعى ، والمزج بين اللقطات لصنع مشهد متماسك يخلو من الثرثرة.** إنه اللحن الأساسى الذى لا يمكن أبدا أن تستشف منه أن الفيلم يدعو إلى تزييف الواقع ، وإنما إلى تأمل هذا الواقع وعشقه ،والكشف عما فيه من مواطن الجمال والصدق.

الفقراء و«الفرجة»

من عشق الواقع ،ومن حب الحياة ، ينطلق إذن فيلم «اضحك»، وربما بدا ذلك التفاؤل غريبا -وهو كذلك بالفعل -وسط واقع خانق ،وفى مناخ السينما التى تتلاعب (أو بالأحرى تتاجر) فى العديد من أفلامها بآلام الجماهير ، لكن علينا أن نتذكر أن أفلاماً مثل «**الكيت كات**» أو «**سارق الفرح**» استمدت جانبا من قيمتها الفنية الأصيلة -**بفضل الوعى الجمالى والسياسى لداود عبد السيد** -من أن دور الفنان الحقيقى هو أن يقترب اقترابا حميما من عالم البسطاء ، بل إنه أحيانا يتوحد معهم ويتعلم منهم .(إننا نكتشف أن الشيخ حسنى الضرير الفقير فى«**الكيت كات**» ليس إلا تعبيراً عن بعض مما نعانيه جميعا من عجز ، لكنه يضرب لنا مثلا على قدرتنا على تجاوز هذا العجز،كما أننا لا نستطيع إلا أن نستمد من هؤلاء البسطاء قدرتهم -فى أحلك الظروف وأصعبها- على«سرقة الفرح»

واغتصابه اغتصابا من بين أيدى من يسرقون حياتنا).

لذلك لا يخلو التفاؤل فى فيلم «اضحك .. من الحزن والشجن»،هو ليس تفاؤلا مصطنعا يدعو إلى الانصراف عن تناقضات الواقع الصارخة، ولا ينتهى إلى حلول توفيقية تلفيقية لهذه التناقضات ،وربما كان الأمر على العكس تماما ، فالفيلم يضع يده -فى مرارة ومأساوية -على أن الفقراء ومتوسطى الحال يعيشون اليوم فى«مصر» لا علاقة لهم بما صنعه أثرياء الفساد من «مصر» أخرى، وبين **«المصريين» هوة عميقة لا يمكن اجتيازها بأى حل تلفيقى**، فلا يبقى أمام الفقراء إلا «الفرجة» والحسرة والهوان ، فلننظر كيف ينتقل سيد غريب إلى القاهرة لكى تدخل ابنته تهانى (**منى زكى**) كلية الطب، مصطحبا معه أمه روحية(**سناء جميل**) ،حيث يبحث عن طريقة لمزاولة عمله كمصور فوتوغرافى ،مرة فى أحد «الكازينوهات» ، ليصطدم بتحالف السلطة ورجال المال، حيث يحاول رجل ثرى تحت تهديد ضابط كبير اجباره على تسليم صورة زوجته التى تقابل أحد عشاقها سراً ، ومرة أخرى فى حفل صاخب يقيمه أحد الأثرياء ، يلقى فيه بمفتاح سيارة جديدة إلى قاع حمام السباحة ، وهو يحث ضيوفه على الاندفاع إلى الماء بملابسهم ليتنافسوا على الجائزة ،وعندما يلقى سيد بنفسه معهم لكى يشترك فى السباق ، ويحصل بالفعل على المفتاح ، يطرده صاحب الحفل لأنه ليس له الحق حتى فى الحلم.

وربما بدا فيلم «اضحك» وكأنه يقترب كثيرا من الأفلام المصرية الميلودرامية القديمة(وإن لم تكن الميلودراما فى حد ذاتها فناً يستحق الازدراء) ، وذلك لأن الفيلم يمضى إلى قصة حب رومانسية ناعمة بين الابنة الفقيرة تهانى ، وزميلها فى كلية الطب طارق (**كريم عبد العزيز**) الابن الوحيد لرجل الأعمال شديد الثراء عبد الحميد عز الدين(**عزت أبو عوف**) ،حيث يحاول الرجل الثرى أن يستخدم ابنه لمصاهرة أحد الوزراء (فى تعبير عن **زواج السلطة والثروة** ، والذى أتاح بالفعل الفرصة لاستشراء الفساد ، الذى يقولون لك فى تبجح إنه ما يزال فى مستوى معدلات الفساد العالمية فى الدول الأخرى) ، وبالفعل ،وعلى طريقة أفلام مثل«**فاطمة**» و«**شاطئ الغرام**» و«**ليلة الحنة**» و«**خللى بالك من زوزو**» تواجه قصة الحب عقبات الفوارق الطبقية ، ويستسلم الابن لإرادة أبيه الثرى ، ليمضى الأب الفقير سيد غريب إلى حفل عرس ابن الاثرياء بابنة الوزير ، ليصفع حبيب ابنته أمام الناس انتقاما منه ، وليلقى بكلمته الجريحة : «ابنك عندك يا باشا ، ما يلزمنيش ،أنا بنتى عندى أميرة ، ملكة ،حتى لو أهلها مش لاقيين ياكلوا» ، ليخرج بعدها عائدا إلى أفراد أسرته الذين جرحتهم الاهانة ، وإن كان سيد غريب يحثهم على الضحك لكى يلتقط لهم صورة ، وليظهر الحبيب الثرى فى الخلفية ، دون أن يقول لنا الفيلم إنه سوف ينضم إليهم ، أو إنه سوف ينصرف عنهم.

«الصورة» ودلالاتها المتعددة

إن تلك القصة الميلودرامية فى فيلم «اضحك» .. لا تخلو من الرقة فى المعالجة ، ولا تنحو إلى الاصطناع أو المبالغة ، بل إنها لا تحتل -كما فى الأفلام المصرية التقليدية -جوهر الدراما فى الفيلم ، الذى نراه أقرب إلى التنويعات الغنائية (بالمعنى الخاص بالبناء الدرامى ومنطق السرد الروائى) منه إلى اتباع القواعد الدرامية الارسطية (ذات البداية والوسط والنهاية) .لذلك فإن الفيلم يميل إلى البناء ذى الفقرات ، تتتابع فيه المشاهد وتتجاور لكى تصنع «صورة» جميلة متكاملة ومتفائلة، وإن كان جمالها ينبع من صدقها ، فلنتأمل على سبيل المثال ذلك المشهد الذى يفكر فيه سيد فى أن يبيع «الاستوديو» تمهيدا للانتقال إلى القاهرة ، فيكتشف أن المشترى ليس إلا مليونيرا ينوى تحويله إلى محل لبيع الفسيخ ، فيقرر سيد أن أن يعلم صبيه (**خالد سرحان**) كيف يقف وراء الكاميرا ، لكى يظل الاستوديو يؤدى رسالته التى يلخصها لصبيه الشاب: «كل الناس عايزين صورتهم تطلع حلوة .. مفيش حاجة تبسط الناس زى إنها تشوف صورتها حلوة ..» ،وتدمع عينا سيد (فى أداء شديد الرهافة والرقة لأحمد زكى) وهو يودع عالمه الفنى الذى صنعه ،ولنتأمل أيضا تلك العلاقة الجميلة والطريفة بين الجدة روحية والحفيدة تهانى ، تحاول فيه المرأة العجوز استخدام ذكائها الفطرى ، ذلك المزيج الفريد من الحنان والتسلط مثل كل الأمهات والجدات فى مثل ظروفها (**وفى أداء شديد الصدق لسناء جميل**) ،لمراقبة الفتاة الشابة فى حركاتها وسكناتها حتى تحافظ على «شرفها» الذى تراه مهدداً فى القاهرة بزحامها الصاخب المجنون ،ولنتأمل مرة ثالثة كيف نمت عاطفة الحب بين سيد غريب ، ونوسة (ليلى علوى) ، صاحبة الكشك على شاطئ النيل ،حيث يعمل فى الليل إلى جانبها فى تصوير المتنزهين ،وحين يلجأ إليها عندما يشعر بالهوان عندما يطرده صاحب الحفل الذى أقام مسابقة حمام السباحة العبثية والسفيهة.

لكن أجمل ما فى الفيلم -والذى ربما كان يحتاج إلى تعميق دلالته ووجوده على مستوى الشكل والمضمون معا-هو معنى «الصورة» التى تكتسب فى سياق الفيلم دلالات عديدة، فالصورة هى عالم الفن إذا ما قارنتها بذلك «الأصل» أو الواقع الذى أخذتها عنه ، وهى ليست نسخة حرفية منه ولكنها إعادة صياغة له ، ودور سيد غريب -مثل دور صانع الفيلم تماما-هو أن يقتنص جوهر هذا الواقع ، وأن ينزع عنه سطحه الخادع لكى يكشف عن حقيقته ،وهنا يصبح الفن- مثل كل الصور التى يتأملها سيد غريب فى الاستوديو ، أو التى يعلقها على جدران منزله- هى تسجيل وتوثيق حياة الناس وتاريخهم.

إنها «الصورة» التى حاول المخرج **شريف عرفه**- ومعه مدير التصوير **رمسيس مرزوق**- أن يجد لها معادلا بصريا فى لقطات عديدة من الفيلم مثل لقطة الابنة من وراء الزجاج الملون مع أول ظهورها على الشاشة ، أو لقطة الأب الذى أصابه القلق حول علاقة الابنة بزميلها ، فيغير المخرج الاضاءة من الظلام إلى النور - دون قطع مونتاجى-تعبيراً عن مرور الليل وحلول النهار فى «صورة» واحدة ، أو فى تلك الحركة البانورامية التى تنتقل مع المزج- من نافذة منزل الابنة إلى نافذة زميلها الثرى ، لنرى كل منهما داخل إطار وكأنهما صورتان تسجلان التناقض والتشابه بين حياتيهما ، وهى «الصورة» الزائفة أحيانا التى تريدها الابنة من أبيها ، بألا يفصح عن مهنته التى تراها متواضعة أمام الناس: «خللى صورتنا تبقى كويسة» ، وإن كان الأب يرفض تزييف حقيقته وصورته ، وهى أيضا «الصورة» التى يعلقها «المعلم» على حائط المقهى ،والتى تتغير دائما مع زوال «المعلم»القديم وحلول «المعلّم» الجديد مكانه ،وهى«الصورة » التى تصبح تارة تعبيراً عن النسيان وتصبح تارة أخرى تعبيرا عن الذاكرة : «الصورة لما تبقى وحشة بنقطعها ونرميها ، لكن لما تبقى حلوة بنحتفظ بيها ، لأنها بتفكرنا بأحلى لحظات عمرنا».

إنها «الصورة» التى تعنى -فى موقف رفض الرجل الثرى أن يشترك البطل فى مسابقة الحلم بامتلاك السيارة الفارهة -أن يقف سيد غريب وأمثاله من ملايين البسطاء، يصنعون الصور ويتفرجون عليها ، ولا يسمح لهم أبدا أن يكونوا موضوع هذه الصورة، **وإن كان فيلم «اضحك . الصورة تطلع حلوة » قد حاول أن يلقى الضوء على هؤلاء البسطاء ، ربما لم يستطع أن يجعلهم يضحكون ، فالواقع أقسى وأمر من أن نضحك ، لكنه نجح فى أن يصنع لهم «صورة حلوة» ، لأنه اقترب من ذلك الجمال الكامن فى أعماقهم ، ولأنه وضع يده على قدرتهم على صنع الحياة الجميلة ، رغم كل ما يعانونه من الشقاء.**

فن تشكيلى

«الماكدوناليزيشن» .. النبوءة الأمريكية الجديدة للعولمة..

كيف نلعب مع الكبار..؟

هذا السؤال فجرته حوارات **الندوة الدولية الموازية لبينالى القاهرة الدولى السابع** ،والتى عقدت في الفترة من ١٧- ٢٠ ديسمبر ٩٨.

موضوع الندوة الأساسى هو« **تفتيت الزمن وكشف اللحظة الراهنة**»، وكنت أهدف حين وضعه إلى تحقيق هذه التيمة فى ثلاثة أبعاد ،فيما يخص الحوار النظرى «**النقد**» وفيما يخص المنتج «**الفنى والفنان**» ،والبعد الثالث «**حركة الفن**.

بالنسبة للبعد الأول: سعت الندوة إلى التركيز على ممارسة حوار مقارب مع لحظتنا الحاضرة من خلال وجودنا المحلى ، ثم الاقليمى ، ثم العالمى فى إطار ال«هنا والآن»، وال«هنا » أينما كان ، و«الآن» بخلالته الزمنية المربكة ، حوار يتفادى نوعى الخطاب السائد فى الحركة التشكيلية العالمية فى نهاية القرن والتى انحسرت بين ما هو ارتجاعى وما هو استشرافى. فالخطاب الارتجاعى هو هذا الذى سعى دائما إلى أرشفة وتوثيق القرن باعتباره كماً زمنياً منتهياً ونموذج هذا الخطاب هو معرض دوكومنتا بكاسل فى دورته الأخيرة يونيو ١٩٩٧ ،أما الحوار المستقبلى فربما تمثل فى بينالى فينسيا حين طرح الناقد والكيوراتور الإيطالى شيلانت وكذلك تلك النبوءات التى وضعها النقاد فى مقالاتهم الأخيرة بإنتهاء الفن والانتصار لصالح فن الالكترونيك والبيوتكنولوجى .. إلخ.. وكأن تلك اللحظة الحاضرة قدر لها أن تهضم فى ذاكرة التاريخ ،مع أنها لم تستوف شروطها بعد، ومع أننا لا نمتلك غيرها حتى يكون لنا مصداقية الحديث ،كما أن الحالة الابداعية، لا ترتهن بعقارب الساعة، فاذا ما انقلبت تعلن عن قرن جديد انهمر سيل الابداع المتوقف قبل ذلك بشوان.

إذاً علينا أن نعترف أننا هنا فى مصر لا نمتلك من هذين الحوارين لا ناقة ولا جملاً . وأن لحظتنا الحاضرة هى حالة الصدق الوحيدة للجدل حولها .. هذا من ناحية الخطاب «DISCORE».

ثانيا: أما من ناحية المنتج فكان الهدف هو التعرف على ما يحدث الآن فى الفن ك «علامات» وتتبع تماساتنا وتقاطعاتنا مع إبداعات ثقافتنا الاقليمية ب«افريقيا» .وكذلك ثقافتنا العالمية بشكل أوسع ،خاصة أن الفن كحالة إبداعية يسوده حالة من التشظي والتشتت والفوضى ،جعلته غير قادر على تقديم اطروحات فنية جديدة أو بدائل تخص المنتج ، لذلك فالبحث عن تماساته وتقاطعاته فى الثقافات المختلفة هو غاية الاجتهادات النظرية الآن .. بل هو ضرورة ربما لخلق أوعية تنظيمية لهذا التشظى وتلك الفوضى.

الهدف الثالث:كان «الحركة» أى كل ما يحيط بالفن من خارج المنتج الفنى لتحريكه وتوجيهه مثل توجهات المعارض، التحالفات الجديدة، إعادة تقسيم خريطة النقط المركزية ، والسوق ونقصد سياسة تسويق «الفنان» وليس تسويق «المنتج» بل وسياسة تسويق الثقافة أيضا».

تلك كانت الثلاثة أبعاد التى تعنى بها الندوة ، ولأن كل تلك الأبعاد كانت كشفية ، فقد وفرت مساحة كبيرة لفرصة تسييد المقولات التى تحكم اللحظة الحاضرة وكذلك إيقاعها.

فالايقاع كان أسرع من زمن المفترض لاستيعاب البدائل .التى تركزت فى إنحسار أهمية الفنان والمنتج أمام مشروع«الكيوراتور» وبالتالى استبدال طرح اشكاليات المنتج باشكاليات ادارة وتحريك الفن.

الكيوراتور. هو الظاهرة البديلة والمجمعة فى الفن بالنسبة للناقد ،المؤرخ ، مروج الأعمال الفنية ، منظم المعارض، المنسق، صاحب القاعة. وهو فى ذاته شكل جديد للمؤسسة التى تحكم وتتحكم فى الفن ، فهو صاحب قرار توجه الفن سياسيا وابداعيا واقتصاديا وهو صاحب سلطة تحريك الفنان وتدويره فى الحركة العالمية أو تجميده ..أى أنه هو القوة الجديدة والمهيمنة على الفن.

ورغم أن **ظاهرة الكيوراتور** جديدة عمرها أقل من عشرين عاماً فقد كان «**القوميسير**» هو المعروف وله وظيفة محددة ومحدودة ، إلا أن مشروع الكيوراتور كان الهدف منه محاولة الخلاص من سيطرة وهيمنة المؤسسات الحكومية على الفن، ومساعدة الفنان على تحقيق وجوده بصورة عادلة ، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى مؤسسة جديدة وقوة مهيمنة على الفنان، وأصبح الفنان هو الذى يخطب ود الكيوراتور كسلطة جديدة قادرة على احيائه.

تحولت المداخلات سواء النظرية أو العملية فى الندوة إلى الاستناد على مقولات الكيوراتورز واعتباره القضية الاساسية والمرجعية الوحيدة فى لحظة الفن.

فاتجه الحوار حول الطبيعة السياسية لأشكال المعارض ، وكذلك البحث فى مشاكل التمويل المعوقة للكيوراتور لإقامة مثل هذه المعارض ، ووجهات النظر المختلفة حول المقولات التى يقدمها الكيوراتورز » وهكذا انتهى الحديث عن الفنان أو عن منتجه الفنى ، وأصبح نجم الفن هو الكيوراتور.

فالحوار عن **دوكومنتا** هو الحوار حول أفكار (**كاترين دافيد**) الكيوراتور ،والحوار حول بينالى اسطنبول السابق هو عرض لأفكار الأمريكية روزا مارتينز والحوار حول بينالى اسطنبول القادم هو حوار حول التعرف على أفكار « **كولومبو**».

لم يتحدث أحد عن الفنان **العالمى ريختر فى دوكومنتا أو عن مارينا هوفيتشى فى فينسيا أو عن ديمترى اليتيتوس أو ماريا لاسنيج أو نانسى سبيرو أو جيف كونز**. كل هؤلاء الفنانين تحولوا إلى قطع شطرنج يتحكم فى تحريكها وتوزيعها على المعارض الكيوراتورز.. وهذا الانقلاب طبيعى فالابداع الفنى يشهد ضعفا وارتباكا وفوضى أدت إلى ازدياد قوة الكيوراتور كاحتياج فنى بديل.

كيف نتعامل مع هذا النظام الجديد؟.

فاطمة إسماعيل

إذا كـان هذا الجـديد «الكيـوراتور» هو السائد الآن فى الحركة العالميـة ، إلا أنه غير محقق فى حركتنا الفنيـة إما عن سبب عدم تحققه فليس لاختيـار اخر بديل يخصنـا إنما لعدم وجود معلومات كـافيـة وتواصل مع ما يحدث فى العالم، وحتى وإن تم التعرف به إلا أن آليات النظام الثقافى لا تستطيع إستيعابه داخل أوعيتها وهذا ما لم يستطع المشاركون فى الندوة من الأجـانب ادراكـه .إننا وإن افترضنا جدلا أننا كجزء من حركة عـالمية سنستعيد كل متغيـراتها بما فى ذلك هذا الشكل الجديد فى ادارة الفن ، سنصطدم على الفـور بعدم تجانس هذا الشكل الجـديد مع آليات النظام الموجود .ليس لأن أحدهما أكثر تطورا أو أفضل ولكن لاختلافـهما جذريا كـآليـات تحريك ، وبالتـالى فـعلينا أحـد اختيارين:

الأول : تطوير آليـاتنا المحليـة كنظام تحريك باعتبـار أن هذا هو الممكن والأكثر سهولة فما زالت وزارة الثقافة كمؤسسة دولة هى التى تدعم الفنون وترعاها ومحاولة تطوير الاداء بما يمكن من التـواصل والاندمـاج مع الحركة العالمية هو أحد الحلول الممكنة وأقصد بالتطوير هنا هو وضع الامكانيـات على نفس مستوى الطموح .. فـمثـلا إذا كـان طموح الندوة هو توسيع الدائرة المحلية داخل اقليمنا الافريقى وداخل الحركة العالمية ..كيف ساندت الأداءات هذا الطموح؟.

لماذا لم يتم التعامل مثلا Up DAT-ING INTO-THROUGH THE WEBSIT أو إرسال ملفات صحفية لجميع المؤسسات الفنية والمتاحف وقاعات العرض ووكالات الانباء لضمان أن تصبح تلك الندوة دولية بالآليات المتعارف عليها للنشر فى تلك الأحداث العالمية.

لماذا لم يجهز مكتب معلومـاتى يضم معلومـات كاملة عن فنانى الحـركـة الفنيـة المصرية منذ بداية القرن وحتى الآن مـزوده بالشرائح الملونة والافـلام التسـجـيليـة و المطبوعـات من كـتب ومجلات عن الفن المصـرى-خـاصـة وأن مـتـحف الفن المصرى الحديث قد تم اخلاؤه من مقتنياته لعرض أعمال البينالى للاستفادة من امكانية اتصال النقاد والكيوراتورز وأصحاب القاعات من المشاركين فى الندوة لاتاحة الفرص العادلة لهم للتعرف على الحركة الفنيـة ، بدلا من دخول وسطاء التعرف والذين قاموا بدور غير عادل بل ومزرى لاستقطاب ال«Key Person» أو الأشخاص أصحاب نفوذ التحريك.

إذا عـدم تجـانس مـسـتـوى الآداء أو الامكانيـات مع مـستوى الطموح فى الندوة كحدث عالمى ومحلى فى نفس الوقت ،هو ما نعتقد نحن ضرورة بحثه فربما تطويره هو ذاته يكون الاختيار الأنسب لواقعنا.

أما الاختيار الثانى: فهو التسليم بأن ما تطرحه الحركة العالمية علينا من متغيرات هو النموذج وبالتالى علينا دراسته والتعرف على آلياته فورا حتى لا نلحق به بعد أن يكون هو نفسه قيد التغيير. فى تلك الحالة علينا أن ندرك أن المنتج الفنى لم يعد يمثل إشكاليـة عـالمية فى علاماته وإنما فى شكل حركتـه ، وبالتـالى بث وعى جديد لدى المؤسـسـات الخاصة والشركات الاستثمارية لدعم مبادرات فردية لها قدرة على التواصل والاتصال مع الحركة العالمية بإمكانيات جديدة.

وبما أن هذا الاختيـار الثانى يحتـاج إلى تغيير كامل لاستراتجيتنا ، فـهو بالتـأكيد يتطلب زمناً ليس بالقليل والمغـامـرة فـيـه مطلوبة .وخطورة هذا الاختيـار هو ممارسة من خـارج واقـعنا .أى يتـحـول كل الفنانين إلى مـوظفى عـلاقـات عـامـة مع الكيـوراتورز الأجانب لضمان استقطابهم وطرحهم كنماذج للفن المصرى ، تغسل بهـا «العولمة» يديهـا بالنـسـبـة للفن المصـرى **الكيـوراتورز المغتربين Diaspora»:**

إن مـا كشفت عنه السنوات الأخيـرة أى لحظتنا الحـاضـرة هو نوايا أمـريكا فى تحديد شكل «العـــــولمة» الذى تريده فى الفن التشكيلى ،فالتوجه الآن ل«افريقيا » كمركز جديد وقد قدمت فى ذلك مشروعين لضمان استقطاب هذا المركز الجديد.

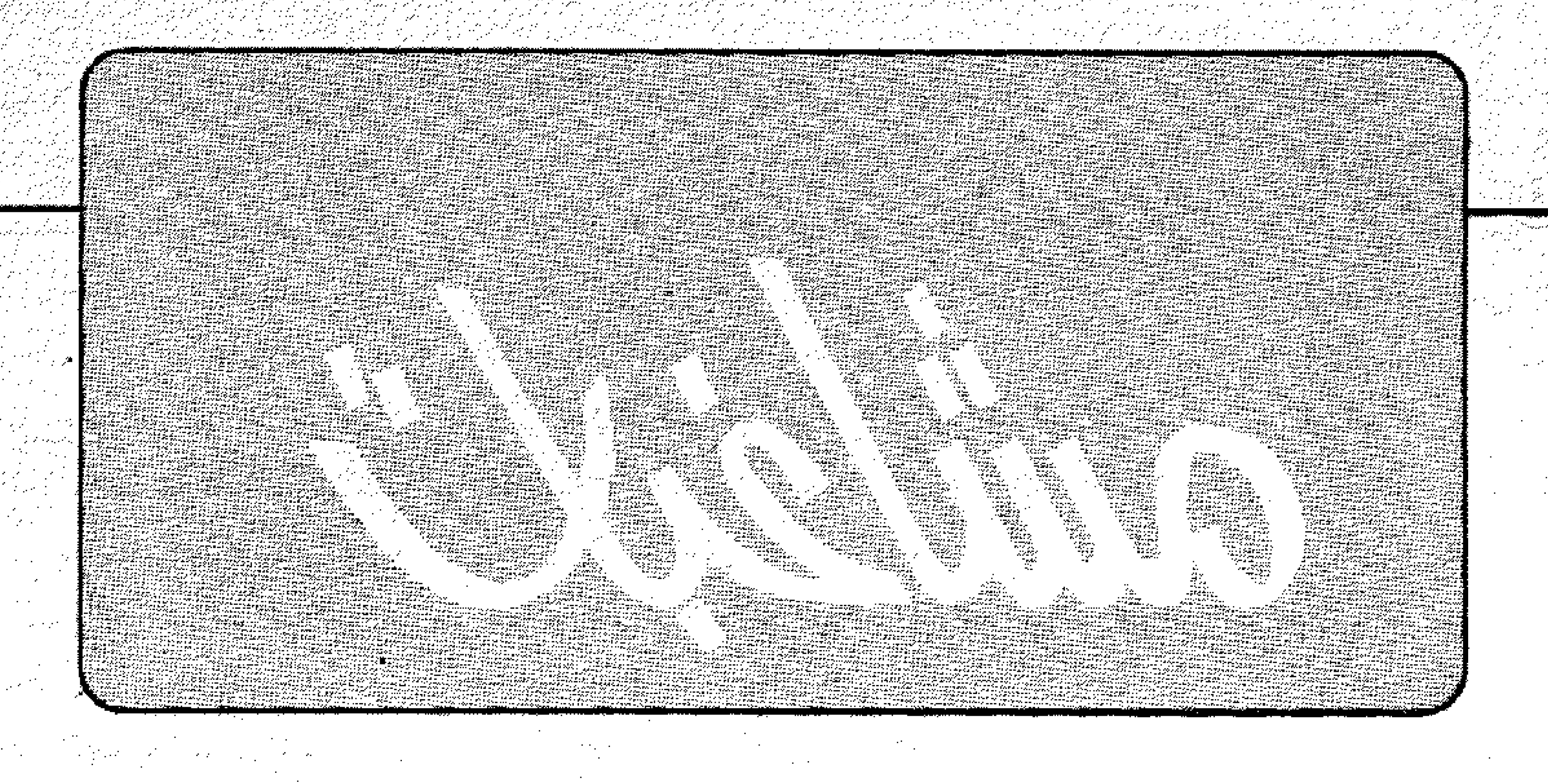
*الأول: عرض افريقيا كفن غريب -Exotic كثقافة تقليدية ،تارة من خلال الفن الساذج أو القطرى أو البـدائى فـأعلت من شـأن من يمارسون هذا النوع من الفن بتدويره فى الحركة العـالمية مثلما فعلت مع «شـبابيـه» الفنان المغربيـة وغيـرها من فنانى نيـجـريا وجنوب افريقيـا ، وكيفية تدوير الفنان ببساطة يتبناه كـيـوراتور اجنبى وتدعـمـه مؤسـسـات تمويل خاصة وقد لعبت روكفيللر وفورد دوراً رئـيسيا فى ذلك.

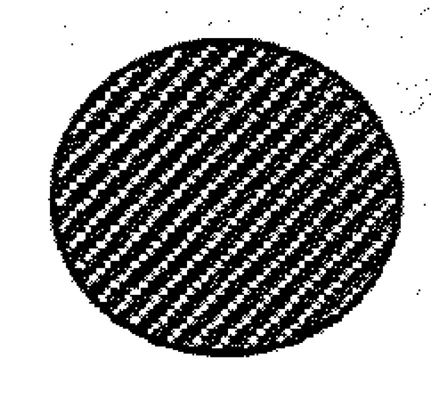
لم ينجح هذا المشروع كثيرا . خاصة بعد أن تنبهت المؤسـسـات الأوروبيـة لذلك، فـنظم الكيـوراتورز الفـرنسـى مـعـرضـا تحت اسم «سـحـرة الأرض» ١٩٩٣-١٩٩٤. بـباريس جمع فـيـه الفنانين تحت مـوضـوع يتـجـاوز العرقيـات والقوميـات ،وكذلك نظم مـعـهـد العـالم العـربى فى نفس العـام مـعـرض الفن الافريقى المعاصر وكان يهدف لطرح افريقيـا كلحظة فنية معاصرة ، وبالتالى يرفض افريقيا الغربية.

* الثـانى: أدركت القـوة الأمـريكيـة المهيمنة على الفن فساد مشروعها الأول فانتقلت إلى المشروع الثانى وهو اتاحة الفرصة للكيـوراتورز الافارقة المغتـربين فى أمـريكا ،للسيطرة على المعارض الدولية الهامة كسلاح ذا حـدين فـهـو من ناحيـة يظهـر ديمقـراطيـة أمريكا فى الاختيـار وإعطاء الفرصة لقـارة افريقيـا كـعالم ثالث فى المشاركة والهيمنة ،وفى نفس الوقت يضـمـن شـروط الولاء والانتماء للنظام الأمريكى وهو «المضمر» بل وتشكل نوعيـة المشاركـة .فـيكون اختيـار الكيـوراتورز الأمـريكى الافـريقى الأصـل «إينزور أوكـوى» رئيس معرض الدوكومنتـا القـادم ، وقد كـان أحد المشاركين فى الندوة الدولية ،وكان همه الأول والأخير التعرف على شـبـاب الفنانين المصريين خـريجى الجامـعـة الأمريكيـة للاتصال بهم ومقابلتهم بصرف النظر عن نوعيـة المنتج أو حقيقة تعبيره عن واقع فنى مصرى.

ماذا نقصد بالقوة الأمريكية المهيمنة على الفن التشكيلى؟. إنها تلك المؤسسات الممولة والداعمة للحركة الفنية فى العالم .أى القوة الاقتصادية فى الفن والتى تقدم الكيـوراتورز الذين ترى فيهم شروطها.

مما سبق نجد أن هذه اللحظة الفـوضوية فى الفن إنما تعطى بدائلها ومتغيراتها التى علينا على الأقل الوعى بهـا. فـقـد انتـهى الحديث عن المنتج الفنى كحالة إبداعية متفردة ، واسـتـبـدل ذلك بالمشـاريع الجـمـاعـيـة ذات التيـمة ، وانتهى الاحتـفال بالفنان الفرد أو الناقد أو المؤرخ إلى الاحتـفال بالكيـوراتور، وتوارى الحـوار الفنى عـن القـضـايا الجـمـاليـة للابداع ، للحوار حول الميكانيزمات والانظمة والحركـة ، واسـتبـدل الحـديث مروج اللوحـات وسـوق الفن إلى الأجهـزة الخـاصـة لتـمـويل المشـاريع الفنيـة ، وتم خلخلة المركـزية من أوروبا ، إلى تعدد بؤر مـركـزية امريكيـة فى مناطق متفرقة من العالم ،تماما مثل القواعد العسكرية الأمريكيـة التى تنتـشـر فى أنحـاء العالم .هل ندرك نحن لعبة الكبار حين نلعب مع أمريكا؟ هل نملك أدوات تلك اللعبة؟.. أم نـســتـســلم إلى سـيـاسـة «الماكدونالـيزيشن»Macdonalizatio التى تعممها أمريكا أيضا فى الفن كنبوءة لعولمة جديدة.





خطوة واحدة لا أكثر

مع أننى أغتظت ككل الناس من عملية ثعلب الصحراء ، وأحسست بمهانة بالغة، وأنا أتابع -على شاشات التلفزيون -قصف بغداد فى مشهد بدا لى- كما بدا للجميع- أشبه بلعبة الأتارى، إلاّ أننى ا غتظت أكثر، لأن الغضب الشعبى العربى العام على ما جرى، قد رفع شعارات من نوع المطالبة بطرد سفراء أمريكا وبريطانيا ، وقطع العلاقات الدبلوماسية معهما ، ومقاطعة البضائع الأمريكية والبريطانية ، وضرب مصالح الدولتين، والانسحاب من الأمم المتحدة، وإنهاء العقوبات المفروضة على العراق ، بقرار عربى واسلامى ،ولتذهب الشرعية الدولية إلى حيث ألقت رحلها أم قشعم!.

ولم يكن غيظى اعتراضا على هذه المطالب ، إذ لعلها أقل بكثير مما هو مطلوب، ولكن ما أغاظنى هو أنها تتوجه إلى النظام العربى القائم وتتوهم أنه يقبل بمثلها ، أو يستطيع -حتى لو قبل بها- تنفيذها، ليس فقط ،لأنه لو كان من النوع الذى يقبل بذلك ، أو يقدر على تنفيذه ،لما جرى لنا كل الذى جرى ،من كامب ديفيد إلى واى بلاتنيشن، ومن أم المعارك إلى ثعلب الصحراء، ولكن -كذلك-لأن الدلائل كلها ،كانت تشير ، إلى أن هذا الثعلب لم يكن فقط أمريكيا وبريطانيا ، بل وضم كذلك ثعالب عربية ، كان تعرف بالعملية قبل وقوعها ، وقدمت ما تستطيعه من عون لضمان نجاحها ، وهمست فى أذن الأخوين «كلينتون» و«بلير» قائله : على بركة الله!.

والذين تصوروا أنه برفعهم هذه المطالب فى وجه النظام العربى، يضغطون عليه لكى يغير موقفه ، يتجاهلون أنه -سواء كان نظاما وطنيا تقدميا أو كان محافظا رجعيا -يرفض من حيث المبدأ أن يشاركه أحد فى رسم السياسات ، وينظر إلى الضغوط الجماهيرية ، باعتبارها تدخلا فى شئونه الداخلية، بعكس ضغوط السيدة أولبرايت ، التى يرحب بها ، لأنها وزيرة للخارجية ، وليست للداخلية!.

وهكذا بدت لى كل الشعارات السياسية التى رفعت أثناء القصف وبعده ، شعارات رجعية جدا ،علي الرغم من منطوقها الثورى جدا ، لأنها تنتمى إلى النظام العالمى ماركة أواخر الاربعينيات وما بعدها ،وإلى النظام العربى من طراز الستينيات وما قبلها ، وليس من بينها شعار عملى واحد، يمكن تنفيذه، فلا النظام العربى الذى ينقسم بين الذين يعتمدون على أمريكا فى أمنهم ، وبين الذين يعتمدون عليها فى غذائهم ، قادر على تنفيذها ، ولا الجماهير العربية التى تطالب بذلك تستطيع تحمل ما يترتب على هذا التنفيذ من نتائج!.

ولا الأمة التى انقسمت إلى شظايا ، ولم يعد يجمعها -على صعيد الأنظمة وعلى صعيد الجماهير- أى ادراك للمصالح المشتركة ، فى وضع يجعل لهذه الشعارات أية قيمة عملية، اللهم إلا التنفيس عن الغضب، وتسجيل «جون» فى مرمى التاريخ!.

والمشكلة أن عملية «ثعلب الصحراء» ،وهى إشارة إلى أن ما تواجهه الأمة -هو اعقد واخطر من أن نتخلص من ضغطه على أعصابنا بما يسميه اخواننا اللبنانيون ب« فشه خلق» ، أو بتسديد عدة أهداف فى مرمى التاريخ ، إذ هى تحتاج إلى برنامج سياسى عملى وممكن التنفيذ يضع فى اعتباره ما آل إليه حالنا ، ويتقدم بنا خطوة واحدة للأمام هى: التوصل إلى حد أدنى مشترك من التوافق العربى ،على ما يمكن اعتباره -فى الظروف الراهنة- مصلحة قومية!.

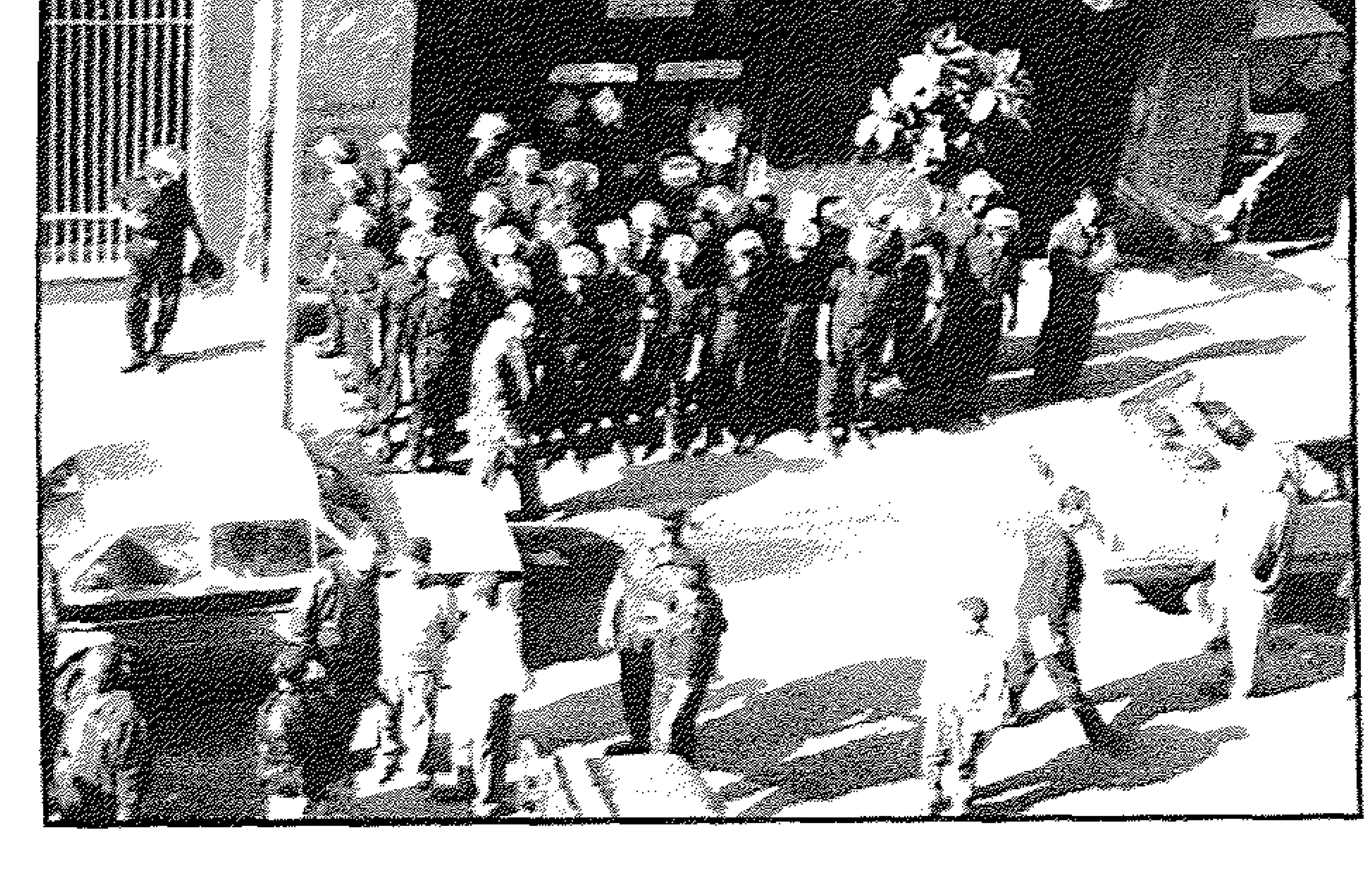
خطوة واحدة لا أكثر!.

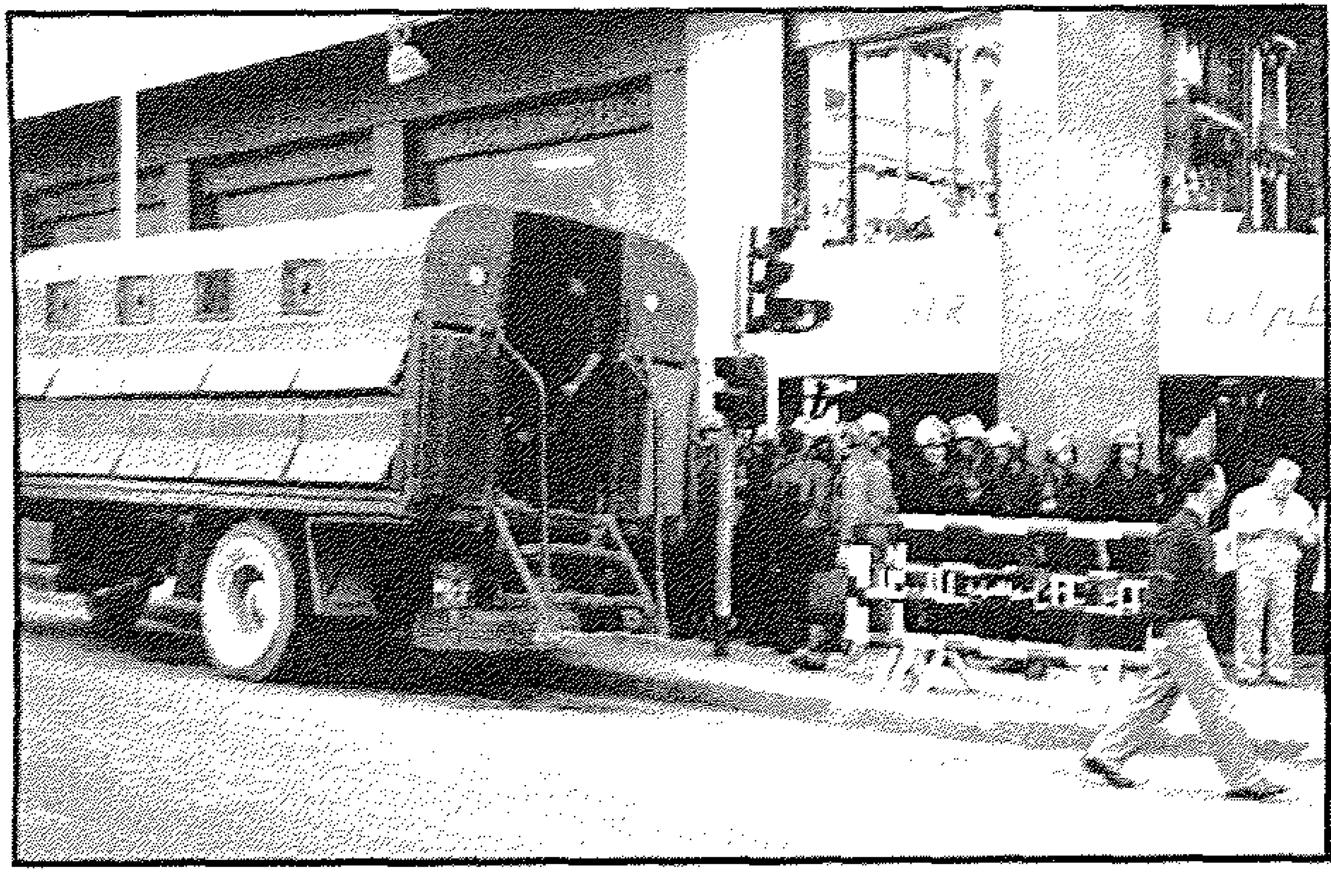
صلاح عيسى

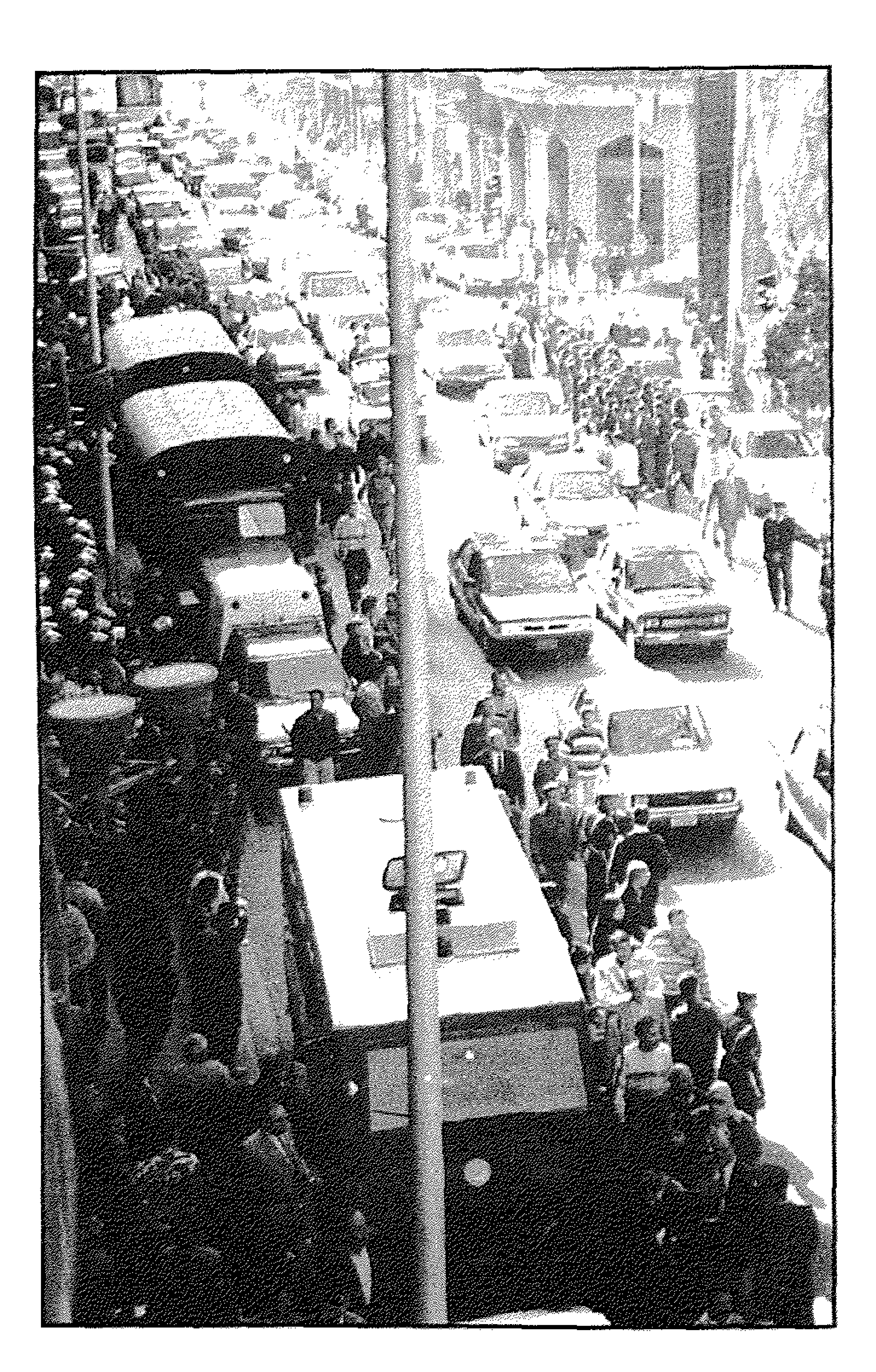
الشرطة فى حالة حرب

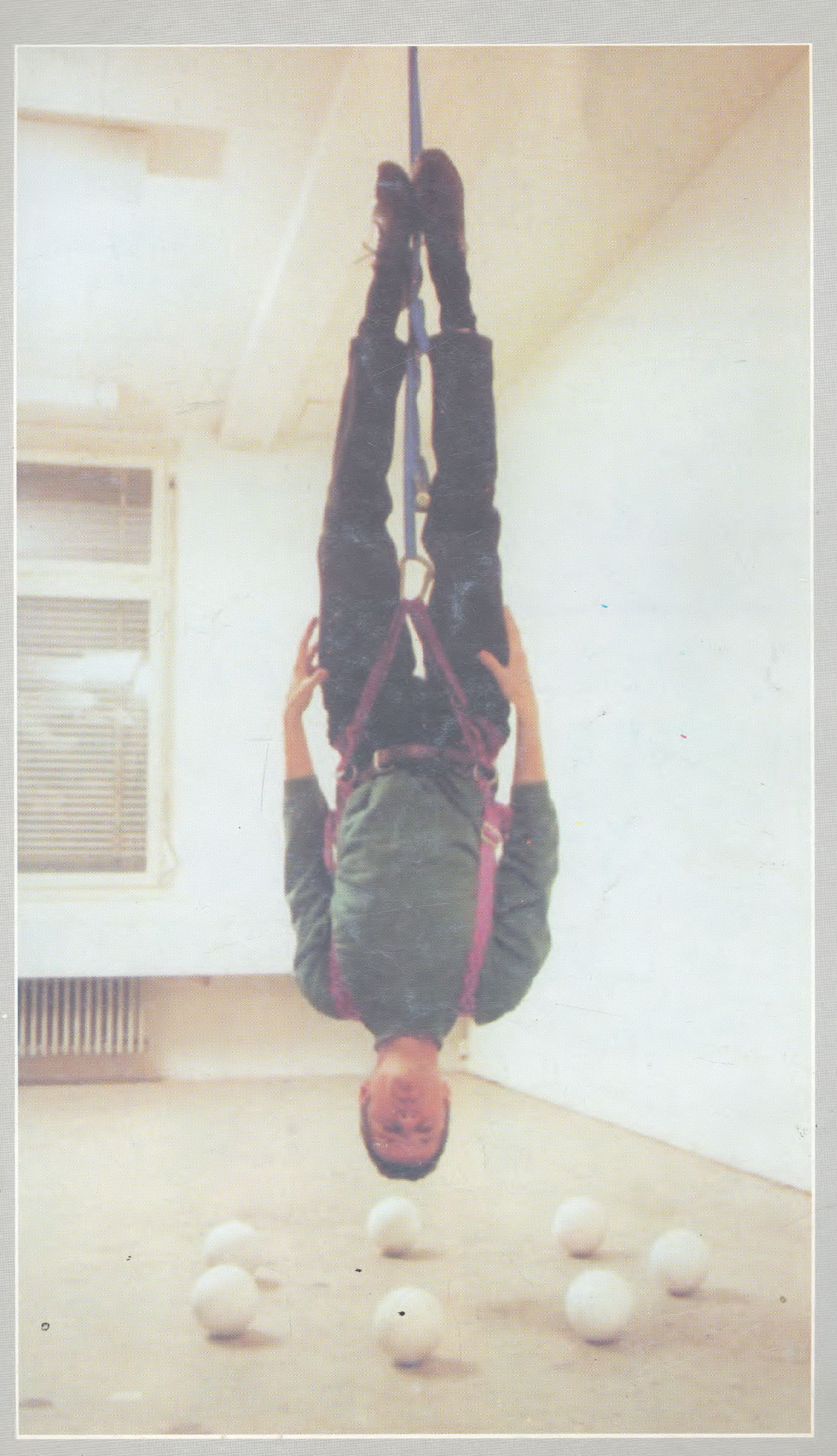
شوارع وسط القاهرة وقد احتلتها آلاف من قوات الأمن المركزى وقوات الانتشار السريع والمصفحات وفرق الغازات المسيلة للدموع لقمع قيادات الأحزاب والقوى السياسية من تنظيم مسيرة سلمية!!

تصوير سامح القطان









عرض الفنان السويسرى (لوبير) ⋅⋅ بينالى القاهرة الدولى السابع